

تَبَحْرُ بِاللَّهِ كَيْفَ مُنْ

بِشَّرْجَ

قَدْرُ اللَّهِ كَيْفَ مُنْ

تَأْلِيفُ

عَابِدُ الدِّينِ صَاحِبُ الْقُوْرَانِ

الْأَسْتَاذُ فِي جَمَاعَةِ الْإِرْمَامِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدَوْدِ الْإِسْلَامِيَّةِ
فِي قُصَيْبِ

دَارِ الْجُوزَيِّ

حقوق الطبع محفوظة الطبعة الثانية

١٤٣١

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٣١هـ، لا يسمح باعادة نشر هذا الكتاب
أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي
نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته
إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطى مسبق من الناشر.



دار الجوزي
للتّشّرّ والتّوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣ - ص ب: ٢٩٨٢ -
الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨ - جوال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٢٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ - بيروت - هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ -
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - القاهرة - ج.م.ع - محصول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠
البريد الإلكتروني: aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الجديدة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا محمد،
وعلى آله وأصحابه أجمعين...
أما بعد...

فهذه طبعة جديدة لكتابي: (تعجیل الندی)، بشرح قطر الندی)،
تقوم بها دار ابن الجوزي، وقد راجعت الكتاب، وزدت عليه بعض
الفوائد والتعليقات، وصححت ما فيه من أخطاء، وأسأل الله تعالى أن
 يجعله خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لمن أراد الاستفادة منه، وأن
يوفقنا جميعاً لعلم نافع وعمل صالح، وصلى الله وسلم على نبينا
محمد وعلى آله وصحبه.

كتبه وكتبه
عبد الله بن صالح الفوزان
عصر الأربعاء ١٤٢٩/٦/١٤ هـ

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدَّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد..

فهذا شرح لطيف على كتاب (قطر الندى) للعلامة أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتوفى سنة (٧٦١هـ)، كتبته بعد تدريس (القطر) للطلاب في المسجد^(١)، وسلكت في تحريره المنهج الآتي:

- ١ - كتابة الشرح بأسلوب سهل يستفيد منه الطالب المبتدئ. ويكون بعد دراسة متن «الأجرامية».
- ٢ - الإعراض عن الخلاف، والاكتفاء بالقول الراجح، إلا ما نص عليه ابن هشام في «القطر» وهو قليل جداً.
- ٣ - الإعراض عن التعليل النحوى الذى لا يستفيد منه الطالب، لا سيما المبتدئ^(٢).
- ٤ - العناية بإعراب الأمثلة، ولا سيما الآيات القرآنية والشواهد

(١) بدأ الدرس مساء الثلاثاء ١٣/١٠/١٤١٥هـ. وانتهى مساء الثلاثاء ١٦/١١/١٤١٧هـ جلسة واحدة في الأسبوع. مقصورة على أيام العام الدراسي.

(٢) ذكر ابن هشام في «المغني» (ص ٨٥٤) أن العبارة التي تلقى للمتدربين يطلب فيها الإيجاز لتفخ على الألسنة، إذ الحاجة داعية إلى تكرارها.

الشعرية التي ذكرها ابن هشام. وقد أترك ما أرى وضوحي في ذهن القارئ.

٥ - وضعت عناوين للأبواب كما في كتب النحو الأخرى؛ لتقرير المعلومات وجمعها.

وهذا الشرح حصيلة معلومات عامة. إضافة إلى الرجوع إلى بعض كتب النحو مثل: «أوضح المسالك»، و«شرح ابن عقيل»، و«النحو الراافي»، و«شرح الفاكهي على القطر»، وكتاب «النحو الواضح» وغيرها.

وقد شرح ابن هشام رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ وَبَرَّهُ متن القطر شرحاً وافياً، لكن لاحظت فيه أثناء تدرисه قبل تدريس (متن القطر) أمرين:

الأول: أنه فَصَّلَ القول في بعض المسائل تفصيلاً لا يوجد في الكتب المطولة، ومثل هذا التفصيل أو عرض الخلاف في مسائل ليس للخلاف فيها كبير فائدة لا يناسب عبارة القطر من جهة، ولا يستوعبه الطالب المبتدئ من جهة أخرى.

الأمر الثاني: أنه سقط من الشرح مسائل وردت في (متن القطر) ومن ذلك:

١ - عالمون: أحد ملحقات جمع المذكر السالم.

٢ - أولات: ملحق بجمع المؤنث السالم.

٣ - تقديم المفعول في مثل: ضربت زيداً.

٤ - فاعل (نعم) المعروف بـ(أـلـ) الجنسية.

٥ - ذَكَرَ في متن «القطر» أن مفسر فاعل (نعم) إذا كان ضميراً لا بد أن يكون مطابقاً للمخصوص، ولم يتكلم في الشرح على المطابقة.

٦ - بعض أحكام اسم الفعل ذكرها في «القطر» ولم يتعرض لها في الشرح.

- ٧ - في (ص ٢٦٠) من شرح ابن هشام - تحقيق: محمد عبد الحميد - ورد في متن القطر شاهد نحوه، والمشروع بيت آخر.
- ٨ - في باب (التنازع) أورد شاهداً، ولم يتكلم عليه في الشرح. فقد يكون ابن هشام أغفل هذه الأشياء، أو أنها سقطت من بعض النسخ، فالله أعلم.

وقد سميت هذا الشرح: (تعجيل الندى بشرح قطر الندى)^(١)،
أسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بالأصل، وأن يجعل العمل خالصاً
لوجهه الكريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين . . .

كتبه وكتبه

عبد الله بن صالح الفوزان

القصيم - بريدة

في ١٤١٦/٥/١

صندوق البريد / ١٣٧٠

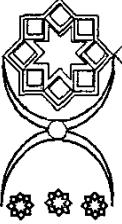
الرمز البريدي / ٨١٩٩٩

alfuzan1@hotmail.com

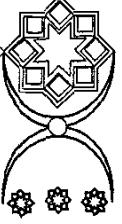
[/http://www.islamlight.net/alfuzan](http://www.islamlight.net/alfuzan)

(١) بين كلمتي (الندى) جناس تام، فال الأولى بمعنى: العطاء والمعرفة، والثانية بمعنى: البلل أو المطر.





الكلمة وأقسامها



قوله: (**الْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفَرَّدٌ**) بدأ المصنف بِتَكْثِيرِهِ بتعريف الكلمة؛ تعريف **الكلمة** لأنها موضوع هذا العلم؛ ولأن الكلمة جزء الكلام، والجزء مقدم على الكل.

والقول: هو اللفظ الدال على معنى مفيد أو غير مفيد، مفرداً كان أم مركباً، نحو: خالد، ونحو: خرج الغلام، ونحو: إن خرج. وخرج بقوله: (مفرد) الجملة؛ لأنها وإن كانت قوله إلا أنها من المركب، وليس من المفرد، ف(**الكلمة**): لفظة واحدة تدل على معنى مفرد. مثل: باب، كتاب، وقد تستعمل أحياناً بمعنى: الكلام المفيد، نحو: ألقيت في المسجد كلمة، قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ أَرْجُونَ﴾، وقال عَزِيزُهُ: «**الكلمة الطيبة صدقة**» متفق عليه.

قوله: (وهي اسم، و فعل، وحرف) لما عرف الكلمة، ذكر أنواعها **أقسام الكلام** وأنها ثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف؛ والدليل على انحصر أنواعها في هذه الثلاثة:

١ - الاستقراء ل الكلام العرب.

٢ - الحصر، فإن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو في غيرها. فإن دلت على معنى في نفسها فإما أن تشعر بهيئتها^(١) بأحد

(١) المراد بالهيئه: الحالة التصريفية نحو: (قام) للماضي. و(يقوم) للحاضر والمستقبل. و(قم) للمستقبل.

الأزمنة الثلاثة وهي الفعل: كقام، أو لا تشعر بزمن فهي الاسم مثل: عاصم، أو لا تدل على معنى فهي الحرف، نحو: (في) فإنه لا يفيد معنى يستقل بالمفهومية بل لا بد من وضعه في جملة.

علامات الاسم قوله: (فَأَمَّا الِإِسْمُ فَيُعْرَفُ بِأَنَّ كَالرَّجُلِ، وَبِالثَّنَوْيِنَ كَرَجْلِ
وَبِالْحَدِيثِ عَنْهُ كَتَاءٌ ضَرَبَتْ).

اقتصر المصنف على علامات الاسم دون تعريفه؛ لأن هذا هو الذي يفيد الطالب المبتدئ؛ ليميز بين الأسماء والأفعال، واتضاح ذلك بالعلامات أكثر من اتضاحه بالتعريف.

وقوله: (بِأَلٍ)^(١)؛ أي: من علامات الاسم التي تميزه عن الفعل والحرف دخول (أل) عليه، مثل: قدم المسافر، فكلمة (مسافر) اسم بدليل دخول: (أل) عليها.

وقوله: (وَبِالثَّنَوْيِنَ) هذه العلامة الثانية، وهي التنوين، وهو: نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً لغير توكيده، مثل: جاء خالدٌ، رأيت خالداً، مررت بخالدٍ، ومعنى (زائدة) أي: ليست من أصل بنية الكلمة ولا من حروفها الأصلية.

وقولنا: (لفظاً لا خطأً) أي: للاستغناء عن النون بتكرار الحركة، فيكون آخر الاسم ضمتيں أو فتحتين أو كسرتين.

قوله: (بِالْحَدِيثِ عَنْهُ) أي: تتحدث عن الاسم وتضم إليه ما تتم به الفائدة، كقولك: دخل عاصم، فـ(عاصم) اسم، لأنك قد حدثت عنه بالدخول، فأي كلمة تتحدث عنها فهي اسم، وهو معنى قولهم:

= أما نحو: (أمس)، (الآن) فهذا يدل على الزمن بذاته لا بهيئته، فليس بفعل.

(١) هذا التعبير أولى من (الألف واللام) فإنه لا يقال في (هل): الهاء واللام. ولا في (بل): الباء واللام، فكذا هنا.

(الإسناد إليه) بمعنى أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة.

وهذه العلامة الثالثة، وهي من أنفع العلامات للاسم، وبها استدلّ على اسمية الضمائر، كالناء في نحو: قمت؛ لأن الضمائر لا تقبل أي علامة من علامات الاسم الأخرى.

وقد اقتصر المصنف على هذه العلامات الثلاث؛ لأنها أشهر وأوضح من غيرها^(١).

قوله: (وهو ضربان: مُعَرِّبٌ، وهو ما يتغير آخره بسبب العوامل أقسام الاسم الداخلية عليه كزيمٍ، ومبنيٍ، وهو بخلافه).
من حيث الإعراب
لما ذكر علامات الاسم ذكر أقسامه من حيث الإعراب، فذكر والبناء
أنه ضربان:

الأول: الاسم المعرب: وهو ما يتغير آخره بسبب العوامل^(٢)
الداخلة عليه، نحو: قدم الضيف، رأيت الضيف، سلمت على
الضيف، فآخر الكلمة تغير بالضمة والفتحة والكسرة، بسبب ما دخل
عليه من العوامل وهي (قدم) و(رأى) و(على) الجارة.

وقوله: (ما يتغير آخره) احتراز من تغير أوله أو وسطه فليس
إعراباً، كقولك في تصغير (فلسٍ): فُلَيْسٌ، وفي (درهم): دُرَيْهُمْ.

الثاني: الاسم المبني وأشار إليه بقوله: (ومبنيٍ وهو بخلافه)

(١) للاسم علامات أخرى منها: مجيء الكلمة مجرورة، سواء بالحرف أو الإضافة أو التبعية، نحو: ذهبـت لزيارة عالم جليل، أو منادـة، نحو: يا خالـد تمـهل في سيرـك، أو مضـافة، نحو: كتابـ طالـ العلم جـيد، أو مجمـوعة، نحو: أبواب الرـزق كـثيرة، أو مصـغـرة، نحو: حـسين أشـجـع من أخـيه، وإنـما تعدـدت عـلامـات الـاسم لـتعدد الـأـسـماء، فالـعـلـامـة قد تـصلـح لـبعـض مـنـها ولا تـصلـح لـآخـرـ، كما ذـكـرـ في الشـرـحـ.

(٢) العـاملـ هو ما أوجـبـ كـونـ آخرـ الكلـمةـ عـلـىـ وجـهـ مـخـصـوصـ منـ الإـعـرابـ، وهو لـفـظـيـ كـالـأـفـعـالـ وـالـحـرـوفـ، وـمـعـنـويـ كـالـابـتـداءـ فيـ رـفـعـ الـمـبـداـ.

أي: إن المبني - وهو الضرب الثاني - ضد المعرب، فإذا كان المعرب يتغير آخره فإن المبني يلزم حالة واحدة، فلا يتغير آخره بسبب العوامل، نحو: حضر الذي فاز في المسابقة، هنأت الذي فاز في المسابقة، سلمت على الذي فاز في المسابقة، ف(الذي) اسم موصول مبني على السكون، لم يتغير آخره مع عامل الرفع أو النصب أو الجر.

أقسام الاسم قوله: (كَهُؤُلَاءِ فِي لُزُومِ الْكَسْرِ، وَكَذَلِكَ حَذَامٍ وَأَقْسِ فِي لُغَةِ
المبني: الحِجَازِيَّينَ).

١- المبني ذكر أن المبني أربعة أقسام: مبني على الكسر، ومبني على على الكسر الفتح، ومبني على السكون، ومبني على الضم، وبدأ بالمبني على الكسر، ومثل بهذه الأمثلة ليبين أن المبني على الكسر نوعان:

١ - نوع متفق على بنائه، مثل اسم الإشارة (هؤلاء) فإن جميع العرب يكسرن آخره في جميع الأحوال، تقول: هؤلاء الطلاب^(١) مجدون، ورأيت هؤلاء، ومررت بهؤلاء، ف(ها): للتبنيه حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب وأولاء^(٢) اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ في الأول، وفي محل نصب مفعول به في الثاني، وفي محل جر في الثالث.

٢ - نوع مختلف في بنائه، وذكر له مثالين:

الأول: كل علم لمؤنث على وزن (فعال) كحذام وسجاج ورقاش، فهذا مبني على الكسر عند الحجازيين مطلقاً - رفعاً ونصباً وجراً - سواء

(١) الطلاب: بدل أو عطف بيان، وهذا أرجح من إعرابه نعتاً إن كان جامداً، فإن كان مشتقاً، نحو: هذا الطالب مجد. فالأرجح إعرابه نعتاً. وسيأتي - إن شاء الله - الفرق بين الجامد والمشتق، (ص ٤٢).

أكان آخره راءً أم لا ، تشبيهاً له بنزل^(١) - اسم فعل أمر - تقول: هذه حذام ، ورأيت حذام ، ومررت بحذام ، وأما بنو تميم فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف ، فيقولون: هذه حذام ، رأيت حذام ، ومررت بحذام ، فهو مرفوع بالضمة ، ومنصوب بالفتحة ، ومحجور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

وأكثرهم يفرق بين ما كان مختوماً بالراء فيبنيه على الكسر كالحجازين ، مثل: ظفار - اسم بلد يمني - وما ليس آخره راء ، فيعربه إعراب ما لا ينصرف ، كما تقدم .

الثاني: (أمس) فالحجازيون يبنونه على الكسر في جميع أحوال إعرابه ، بشرط أن يكون غير ظرف ، وأن يكون حالياً من «أ» والإضافة ، وأن يكون علماً على اليوم الذي قبل يومك مباشرة فيقولون: مضى أمس بما فيه ، تأملت أمس وما فيه ، ما رأيته مذ أمس ، فهو اسم مبني على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر .
وأما بنو تميم فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف ، فيرفعه بالضمة وينصبه ويجره بالفتحة من غير تنوين ، نحو: مَرَّ أَمْسُ بما فيه .
قضيت أمس في المكتبة ، انتهيت من عملي مذ أمس .

وأكثرهم يمنعه من الصرف في حالة الرفع ، ويبنيه على الكسر في حالي النصب والجر ، فلا يدخله في باب الممنوع من الصرف ، فيقول: مَرَّ أَمْسُ بما فيه ، قضيت أمس في المكتبة ، انتهيت من عملي مذ أمس .

وهذا إذا لم يكن ظرفاً - كما تقدم - فإن كان ظرفاً بمعنى (في) ، نحو: سرتني زيارتك أمس ، فهو مبني على الكسر عند الفريقين . وإن

(١) نزال: اسم فعل أمر مبني على الكسر . فكذا ما أشبهه .

أُريد به يومٌ ما من الأيام الماضية، أو كان مضافاً أو محلّي بـ(أَل) أُعرب، نحو: قضينا أمساً في نزهة، أمسنا كان جميلاً، إن الأمس كان جميلاً.

٢- المبني قوله: (وَكَاحَهُ عَشَرَ وَأَخْوَاتِهِ فِي لُزُومِ الْفَتْحِ).

على الفتح هذا النوع الثاني: من الأسماء المبنية وهو ما يبني على الفتح، ومثل له بـ(أَحد عشر) وأخواته؛ أي: إلى تسعه عشر، بتذكير العشرة مع المذكر، وتأنيثها مع المؤنث، فهذه الأعداد مبنية على فتح الجزأين، فلا تغير بالعوامل.

تقول: جاء ثلاثة عشر طالباً، ورأيت ثلاثة عشر طالباً، ومررت بثلاثة عشر طالباً، فـ(ثلاثة عشر): فاعل مبني على فتح الجزأين في محل رفع، والمثال الثاني: مفعول به في محل نصب، والثالث: في محل جر.

ويستثنى من ذلك (اثنا عشر) فإن صدره يعرب إعراب المثنى بالألف رفعاً وبالباء نصباً وجراً؛ لأنه ملحق بالمثنى - كما سيأتي إن شاء الله - ويبقى جزءه الثاني مبنياً على الفتح لا محل له؛ لوقوعه موقع نون المثنى التي هي حرف، نحو: جاء اثنا عشر طالباً، ورأيت اثني عشر طالباً، ومررت باثني عشر طالباً. فـ(اثنا) فاعل مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى (عشراً) اسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

٣- المبني قوله: (وَكَقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَخْوَاتِهِمَا فِي لُزُومِ الْخَصْمِ إِذَا حُذِفَ عَلَى الضِّمِّ المُضَافُ إِلَيْهِ وَنُوَيَّ مَعْنَاهُ).

هذا النوع الثالث من الأسماء المبنية وهو ما يبني على الضم، مثل: (قبل وبعد) وهما ظرفان، وـ(أخواتهما) كأسماء الجهات الست، مثل: (فوق) وـ(تحت) وغيرهما، نحو: (دون)، وـ(أول) فهذه تبني

على الضم، بشرط أن يحذف المضaf إلـيـه وينـوـي معناه، ومعنى ذلك: أنك لا تقصد أن المضaf إلـيـه لـفـظـ معـيـنـ، بل أي لـفـظـ يؤـدـيـ المعـنىـ، كـقولـهـ تـعـالـىـ: ﴿إِلَهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ [الروم: ٤]، فـ(قبلـ)، وـ(بعدـ) مـبـنيـانـ عـلـىـ الضـمـ - لـمـاـ ذـكـرـ - فـي محلـ جـرـ، وـقـالـ تعالىـ: ﴿أَلَفَنَّ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١]، وـقـالـ تعالىـ: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالَّذِينَ﴾ [التـينـ: ٧] فـ(قبلـ) وـ(بعدـ): ظـرفـانـ مـبـنيـانـ عـلـىـ الضـمـ فـي محلـ نـصـبـ عـلـىـ الـظـرـفـيـةـ.

أما إذا ذكر المضاف إليه فإنها تعرّب ولا تبني، فتقول: جلست
تحت الشجرة، فـ(تحت) ظرف مكان منصوب بالفتحة، وتقول: (جئت
من قبل زيد)، فـ(قبل) اسم مجرور بـ(من)، وعلامة جره الكسرة.

قوله: (وَكَمْ وَكَمْ فِي لُزُومِ السُّكُونِ، وَهُوَ أَصْلُ الْبَنَاءِ). ٤- المبني

هذا النوع الرابع من الأسماء المبنيّة، وهو ما يبنّى على السكون، والسكون: قطع الحركة عن الحرف، ف(من) اسم مبني على السكون، سواء أكانت شرطية، نحو: مَنْ يتصدّق يُثْبِت، أم موصولة، نحو: حضر من قام بواجبه، أم استفهامية، نحو: مَنْ عندك؟ فهي ملائمة للسكون.

وقوله: (وكم) أي: سواء أكانت استفهامية بمعنى: أيّ عدد، نحو: كم كتاباً عندك؟ أم خبرية بمعنى: عدد كثير. نحو: كم بائسٍ مات جوعاً، فهي اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ في المثالين^(١)، قوله: (وهو أصل البناء) أي: إن أصل البناء أن يكون بالسكون؛ لأنّه أخف من الحركة، ولذا دخل في الاسم والفعل والحرف مثل: كم، اكتب، مَنْ.

(١) سنذكر إعراب (كم) بالتفصيل في باب (التمييز) - إن شاء الله - (ص ٢٣٦).



الفعل

أقسامه، علاماته، إعرابه

أقسام الفعل قوله: (وَأَمَّا الْفِعْلُ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: ماضٍ، وَيُعْرَفُ بِتَاءُ التَّأْنِيْثِ السَّائِكَةِ).

لما أنهى الحديث عن الاسم، وبينَ المعرف منه والمبني، شرع في الكلام على الفعل، فذكر أنه ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وأمر.

وقوله: (ماضٍ): بدل من (ثلاثة) مرفوع بضميمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل^(١).

وال فعل الماضي: الكلمة تدل على حدث و زمن انقضى، أو في حكم ما انقضى لتيقنه، فالأول: نحو: سافر الضيف، ف(سافر) الكلمة تدل على حدث، وهو (السفر)، و زمن انقضى قبل النطق بهذه الكلمة^(٢)، والثاني: نحو قوله تعالى: «أَنَّ أَمْرُ اللَّهِ» [النحل: ١].

وقد ذكر المصنف للفعل الماضي علامه تميزه عن المضارع

علامة الفعل
الماضي

(١) هذا إعراب المنقوص في حالتي الرفع والجر إذا لم يضف ولم تدخل عليه (أي) لأن ياءه تمحى لالتقاء الساكنين - ياء المنقوص والتنوين - أما في حالة النصب فتظهر الفتحة، نحو: رأيت قاضياً، فإن كان مضافاً أو محلّي بأي قدرت عليه الضمة والكسرة للتكلّم، وظهرت الفتحة للخفة.

(٢) الأزمنة ثلاثة: الحال: وهو الزمن الذي يحصل فيه الكلام. والاستقبال: وهو الزمن الذي يبدأ بعد انتهاء الكلام مباشرة، والماضي: وهو الزمن الذي قبل بداية الكلام.

والأمر، وهي (تَاءُ التَّأْنِيْثِ السَّاِكِنَةِ) ومعنى هذا: أن أيّ فعل يقبل تاء التأنيث الساكنة فهو فعل ماضٍ قطعاً، نحو: جلس، فتقول: جلست هند.

وقوله: (السَّاِكِنَةِ) أي: الساكنة أصلّة، فلا يضر تحركها لعارض كالتقاء الساكنين، كقوله تعالى: «قَالَتْ أَمْرَاتُ الْغَرِيزِ» [يوسف: ٥١].

وخرج بقوله: (الساكنة): التاء المتحركة أصلّة، فإن كانت حركتها حركة إعراب اختصت بالاسم كقائمة وفاطمة، وإن كانت حركتها غير حركة إعراب فإنها تكون في الاسم، كما في قولك: (لا حول ولا قوَّةَ إِلَّا بِاللهِ) فإن حركة التاء حركة بناء^(١)، وتكون في الفعل، نحو: هند تَقُومُ، وفي الحرف، نحو: رُبَّتْ، وثُمَّتْ، نحو: رُبَّتْ كلمة فتحت بباب شر ثُمَّتْ جلبت لصاحبها بلاء.

كما يُعْرَفُ الفعل الماضي بـ(تاء الفاعل) المتحركة بالضم للمتكلّم، أو الفتح للمخاطب، أو الكسر للمخاطبة، نحو: أَعْطَيْتُك كتاباً فرحت به، ونحو: أَنْتَ قَمَّتِي بالواجب.

قوله: (وَبِنَاءُهُ عَلَى الْفَتْحِ كَضَرَبَ، إِلَّا مَعَ وَأِو الْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ بَنَاءُ الْفَعْلِ كَضَرَبُوا، وَالضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَحَرِّكُ فَيُسَكَّنُ، كَضَرَبُتْ).

هذه أحوال بناء الفعل الماضي وهي ثلاثة:

الأولى: أن يكون مبنياً على الفتح، وهذا هو الأصل، سواء أكان الفتح ظاهراً، نحو: تكلم الخطيب، أم مقدراً، نحو: دعا المسلم ربه. فـ(دعا) فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر.

(١) لأنه اسم (لا) النافية للجنس، كما سيأتي - إن شاء الله - في باب (لا).

فيبني الفعل الماضي على الفتح إذا لم يتصل به شيء كما مُثُل، أو اتصلت به تاء التأنيث الساكنة، نحو: نَصَحَتْ فاطمة أختها، أو ألف الشنية، نحو: الشاهدان قالا الحق.

الثانية: أن يكون مبنياً على الضم، وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة، نحو: المجاهدون حضروا^(١).

الثالثة: أن يكون مبنياً على السكون، وذلك إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك، كتاء الفاعل، نحو: كتبُ الحديث، أو (نا) التي هي فاعل، نحو: استمعنا المحاضرة، أو نون الإناث، نحو: البناء جلسَنَ في المنزل.

وقوله: (**الضمير المرفوع المتحرك**) يُخرج ضمير النصب مثل الكاف في نحو: أكرمك، و(نا) في مثل: محمد أكرمنا، فالفعل معهما مبني على الفتح، ويُخرج واو الجماعة؛ لأنها ضمير رفع ساكن، فلا يبني الماضي معها على السكون، بل على الضم، كما مضى، ويخرج ألف الاثنين، فإنها ضمير رفع ساكن، والماضي معها مبني على الفتح، كما تقدم.

ما اختلف في قوله: (وَمِنْهُ نَعَمْ وَبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ فِي الْأَصْحَاحِ).

فعلمته هذا فيه بيان أن هذه الكلمات الأربع اختلفت في كونها أفعالاً ماضية؛ والأصح أنها أفعال^(٢)، بدليل دخول (تاء) التأنيث عليها،

(١) أما نحو: غَرَّوا، بَنَوا، فالضم مقدر، والأصل: غَرَّوْوا، بَنَيْوا، فاستقلت الضمة على الواو والياء، فحذفت، فالمعنى ساكنان، فحذفت الواو والياء، وبقي ما قبل واو الجماعة مفتوحاً على حاله.

(٢) يقابل هذا القول الصحيح، القول بأن (نعم وبئس) اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قوله: (ما هي بنعم الولد) و(نعم السير على بئس العبر) وأجيب بأن مدخل حرف الجر ممحظ، وأما (عسى وليس) فقيل: إنهم حرفان، الأول =

وهي علامة الفعل الماضي - كما تقدم - فتقول: نعمت المرأة فاطمة، بئست المرأة هند، فنعم: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء: للتأنيث، و(المرأة) فاعل لنعم) والجملة خبر مقدم، و(فاطمة) مبتدأ مؤخر، والمثال الثاني مثله.

وتقول: عَسْتُ هند أَنْ تَقُومْ، لِيَسْتِ الْمُؤْمِنَةَ مُتَبَرِّجَةَ، فـ(عسى) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، و(هند) اسمها مرفوع بالضمة، (أن) حرف مصدرى ونصب، (تقوم) فعل مضارع منصوب بـ(أن) والفاعل ضمير مستتر، والمصدر المسؤول من (أن) والفعل) خبر (عسى)^(١)، وـ(ليس) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، (والباء) للتأنيث (المؤمنة) اسمها (متبرجة) خبرها منصوب بالفتحة.

وقوله: (وَأَمْرٌ وَيُعْرَفُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الْطَّلِبِ مَعَ قَبُولِهِ يَاءَ عَلَامَةُ فَعْلِ الْمُخَاطَبَةِ) هذا القسم الثاني من أقسام الفعل، وقوله: (وَأَمْرٌ) معطوف على قوله: (ماضٍ) والمعطوف على المرفوع مرفوع، والتقدير: وأما الفعل ثلاثة أقسام: ماضٍ وأمر...، وفعل الأمر له علامتان متلازمتان:

- ١ - دلالة صيغته على طلب الفعل.
- ٢ - قبوله ياء المخاطبة.

نحو: أطع أباك، فـ(أطع) فعل أمر، لدلالة على طلب الطاعة. ولأنه يقبل (ياء) المخاطبة. فتقول: يا نجلاء أطيعي أباك.

للترجي كـ(العل) والثاني للنفي كـ(ما)، والصحيح أن (ليس) فعل؛ لقبولها علامة الفعل. وأما دلالتها على النفي فلا يخرجها من الفعلية لوجود دليل قوي عليها، وأما (عسى) فالالأظهر أنها إذا اتصلت بضمير فهي حرف كـ(العل) مثل: عساكم طيبون، وإلا فهي فعل ناسخ لقبولها التاء، وكونها تدل على معنى يدل عليه حرف لا يخرجها من الفعلية، فإن لها نظائر كـ(حاشا وخلا وعدا).

(١) انظر: «دليل السالك إلى ألفية ابن مالك» للمؤلف (١٨٨/١).

فإن دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل (ياء) المخاطبة، نحو: صه إذا تكلم غيرك، لم تكن فعل أمر، بل هي اسم فعل أمر، وإن قبلت (ياء) المخاطبة ولم تدل على الطلب لم تكن فعل أمر، بل هي فعل مضارع، نحو: أنت - يا هند - تهدى بن الأطفال.

بناء فعل الأمر قوله: (وِبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ، كاضْرَبَ، إِلَّا المُعَتَلُ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ كَاغْزُ وَأَخْشَ وَارْمٌ، وَنَحْوُ: قُومًا، وَقَوْمًا، وَقُومِي، فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ).

ذكر أن فعل الأمر كالماضي له ثلاث حالات من حيث الإعراب:
الأولى: البناء على السكون، وذلك إذا كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء، نحو: احرص على ما ينفعك، أو اتصلت به نون الإناث، نحو: اترکن الجدال.

الثانية: البناء على حذف حرف العلة، وذلك إذا كان معتل الآخر بالواو، نحو: ادع إلى الله بالحكمة، أو الألف، نحو: تحرّ الصدق فيما تقول، أو الياء، نحو: أهدي إلى أقربائك، ف(ادع) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الواو، والثاني: الألف، والثالث: الياء.

الثالثة: البناء على حذف النون، وذلك إذا اتصلت به ألف الاثنين، نحو: أكرما ضيوفكما، أو واو الجماعة، نحو: تصدقوا على الفقراء، أو ياء المخاطبة، نحو: أحسني الحجاب، ف(أكرما) فعل أمر مبني على حذف النون، والألف: فاعل، وكذا ما بعده.

وبقي حالة رابعة لم يذكرها المصنف، وهي البناء على الفتح، وذلك إذا اتصلت به نون التوكيد، نحو: عاشرَنَ إخوانك بالمعروف، ف(عاشر) فعل أمر مبني على الفتح، ونون التوكيد: حرف مبني على الفتح لا محل له.

قوله: (وَمِنْهُ هَلْمٌ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ، وَهَاتِ وَتَعَالَ فِي الْأَصَحِّ).
هذا فيه بيان أن هذه الكلمات الثلاث أفعال أمر في أصح
الأقوال، فأما (هَلْمٌ) فلها معنيان:
ما اختلف في
كونه فعل أمر

١ - بمعنى (أقبل)، نحو: هَلَّمَ إِلَى حلقات العلم، قال تعالى:
﴿وَالْقَابِلُونَ لِآخِرَتِهِمْ هَلَّمَ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨] أي: أقبلوا.

٢ - بمعنى (أَخْضِرْ)، نحو: هَلْمَ زَمِيلُك؛ أي: أحضره، قال تعالى: «قُلْ هَلْمَ شَهِدَاءَكُمْ» [الأنعام: ١٥٠] أي: أحضروا شهداءكم.

وهي فعل أمر على لغة تميم، لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة، وتلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مستندة إليه، فتقول: هَلْمَ يا صالح، وهَلْمِي يا عائشة، وهَلْمًا يا محمدان، وهَلْمُوا يا عليون، ويَا هنَدات هَلْمُمنَ (بفك الإدغام وسكون اللام)^(١).

وأما عند الحجازيين فتلزم طريقة واحدة فلا تلحقها الضمائر،
فتقول: هلم يا صالح، وهلم يا عائشة، وهلم يا محمدان، وهلم يا
عليون، وهلم يا هندات، وبلغتهم جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿وَالْقَابِلُونَ
لِإِخْرَاجِهِمْ هَلْمَ إِيَّنَا﴾، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْمَ شَهَادَةُكُمْ﴾ وهي عندهم
اسم فعل أمر، لا فعل أمر؛ لأنها وإن كانت دالة على الطلب، لكنها
لا تقبل ياء المخاطبة.

وأما (هاتٍ وَتَعَالَى) فعدهما جماعة من النحوين في أسماء الأفعال، والأصح أنهما فعلاً أمر؛ لدلالتهم على الطلب، وقبولهما ياء المخاطبة، نحو: يا فاطمة هاتي المصحف، يا عائشة تعاليٰ .
و(هات) ملازم للكسر دائماً، إلا إذا كان لجماعة المذكرين فإنه

(١) وإنما وجب الفك وامتنع الإدغام؛ لأن الثاني ساكن (هَلْمُمْ) ومن شروط الإدغام
ألا يكون الحرف الثاني ساكناً.

يضم، تقول: يا خالد هاتِ الكتاب، ويَا حفصة هاتِي الكتاب، ويَا محمدان أو يا هندان هاتِيا الكتاب، ويَا هنَدات هاتِين الكتاب، كل ذلك بكسر التاء، وتقول: يا محمدون هاتُوا كتبکم، بضمها، قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُهْنَدَكُم﴾ [آل عمران: ١١١]، فـ(هات) فعل أمر مبني على حذف الياء، وـ(هاتوا) فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: فاعل.

وأما (تعال) فهو مفتوح الآخر في جميع أحواله من غير استثناء تقول: تعالَ يا محمد، فـ(تعالَ) فعل أمر مبني على حذف ألف، وتقول: تعالَى يا رابعة، وتعالَيا يا محمدان، وتعالَوا يا محمدون، وتعالَين يا هنَدات، كل ذلك بفتح اللام.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوَا أَتُلُّ﴾ [آل عمران: ١٥١] فـ(تعالوا) فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: فاعل، وقال تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أَمْتَعْكِنَ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، فـ(تعالين) فعل أمر مبني على السكون لاتصاله ببنون الإناث، ونون الإناث: فاعل.

علامة الفعل المضارع قوله: (وَمُضَارِعٌ، وَيُعْرَفُ بِلَمْ، وَفَتِّاحُهُ بِحُرُوفٍ مِنْ حُرُوفِ نَائِيٍّ، نَحْوُ نَقْوُمٍ، وَأَقْوُمٍ، وَيَقْوُمٍ، وَتَقْوُمٍ).

هذا القسم الثالث من أقسام الفعل، وهو الفعل المضارع. قوله: (ومضارع) معطوف على قوله: (ماض) كما تقدم.

والفعل المضارع: الكلمة تدل على حدث، وزمن صالح للحال والاستقبال، نحو: يفهم المجد الدرس، فـ(يفهم) الكلمة تدل على معنى وهو (الفهم) وعلى زمن صالح للحال والاستقبال.

والفعل المضارع له علامة واحدة^(١) تميزه عن الماضي والأمر

(١) هذا على ما ذكر ابن هشام رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنما اقتصر عليها لأنها أشهر عوامله، ومن أفعع =

وهي صحة دخول (لم) عليه، نحو: لم أقصر بواجيبي.

وقوله: (وافتَاحُه بِحُرْفٍ مِنْ نَائِيْتُ) هذا فيه بيان أن المضارع يبدأ بأحد هذه الأحرف الأربع، وليس المقصود أن هذه علامة ثانية للمضارع؛ لأن هذه الأحرف توجد في الفعل الماضي، فيكون قوله: (افتتاحه) مبتدأ، و(حرف) خبره، ومعنى (نائِيْتُ): بَعْدُ، ولو عَبَرَ (أنيت) بمعنى: أدركت، لكان أولى.

شرط دخولها على المضارع أن تكون الهمزة للمتكلم^(١)، نحو: أَقْوَمْ، بخلاف همزة: أَكْرَمْ، فليست للمتكلم، بل هي للتعدية، فالفعل ماض، وأن تكون النون للمتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه، نحو: نَقْوَمْ، بخلاف نون (نَرْجَسَ) فإنها ليست بزائدة، ولا تدل على معنى في المضارع، تقول: نرجسَ خالدُ الدوَاء؛ أي: جعل فيه نِرْجِسًا، (وهو نبت له رائحة ذكية)، وأن تكون الياء للغائب، نحو: يَقْوَمْ. بخلاف ياء (يرناً) فإنها لا تدل على الغيبة، تقول: يرَنَتُ الشَّيْبَ بِالْيُرْنَاءِ، إذا خضبته بالحناء، وأن تكون التاء للمخاطب، نحو: تَقْوَمْ، بخلاف تاء (تعلَّمْ) فإنها للمطاوعة^(٢) تقول: عَلِمْتُ عَلَيَا النَّحْوَ فَتَعَلَّمَهُ، فهذه كلها أفعال ماضية، ولا عبرة بالزيادة في أولها، لما تقدم.

قوله: (وَيُضَمُّ أَوْلُهُ إِنْ كَانَ ماضِيهِ رُباعيًّا، كَيْدَخْرِجُ، وَيُكْرِمُ، حركة أول الفعل المضارع

= علاماته، ومما يميز به المضارع دخول حرف التنفس: - أي: الاستقبال - ك(سوف)، نحو: سوف أزورك إن شاء الله، وكذا دخول اللام أو لا الظبيتين. وسيأتي - إن شاء الله - في «إعراب الفعل».

(١) وبهذا الاعتبار يصح أن تكون هذه الأحرف علامة على المضارع، ويقرأ (افتتاحه) بالجر عطفاً على ما قبله، وما ذكر أولاً ذكره ابن هشام في الشرح.

(٢) المطاوعة: قبول أثر الأول في الثاني مع التلاقي اشتقاقة كما في المثال، بخلاف: ضربته فتألم، فليست التاء للمطاوعة لعدم تلاقي الفعلين في الاشتقاء.

اعلم أن الفعل المضارع فيه بحثان:

١ - بحث في أوله، وهذا بحث صرفي.

٢ - بحث في آخره، وهذا بحث إعرابي.

أما الأول فإن الفعل المضارع يُشكّلُ أوله بالضمة أو بالفتحة، فيشكل بالضمة إذا كان ماضيه رباعياً، نحو: أرسل ويرسل، وقد مثل المؤلف بمثالين وهما: يُدحرج، ويُكرم؛ لبيان أنه لا فرق بين أن يكون الرباعي صحيح الحروف، مثل: يدحرج، فإن ماضيه (دحرج) وحروفه أصلية، أو مزيداً مثل: يكرم، فإن ماضيه (أكرم) والهمزة زائدة؛ لأن أصله: (كرم).

ويُشكّلُ بالفتحة إن كان ماضيه أقل من الأربعة وهو الثلاثي مثل: عَلِمَ، يَعْلَمُ، أو أكثر منها، كالخماسي، نحو: انطلق، ينطلق، والساداسي، نحو: استخرج، يستخرج. وهذا إذا كان مبنياً للمعلوم، فإن كان مبنياً للمجهول ضم أوله، كما سيأتي - إن شاء الله - في «نائب الفاعل».

قوله: (وَيُسَكِّنُ آخِرُهُ مَعَ نُونِ النَّسْوَةِ، نَحْوُ: «يَرَبَّصُنَ») [البقرة: ٢٢٨]، **و(إِلَآ أَنْ يَقْعُوتَ)** [البقرة: ٢٣٧]، **وَيُفْتَحُ مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ** **المضارع المُبَاشِرَةُ لِفُظًا وَتَقْدِيرًا نَحْوُ: «لَيُبَدَّنَ»** [الهمزة: ٤]، **وَيُعَرِّبُ فِيمَا عَدَّا** **ذَلِكَ، نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ، «وَلَا تَتَعَانِ**» [يونس: ٨٩]، **«لَتُبَلَّوْكَ»** [آل عمران: ١٨٦]، **«فَإِمَّا تَرَيْنَ**» [مريم: ٢٦]، **«وَلَا يَصُدُّنَكَ»** [القصص: ٨٧].

هذا المبحث الثاني في الفعل المضارع، وهو البحث في حكمه الإعرابي، فالفعل المضارع له حالتان: حالة بناء، وحالة إعراب، وهو ينفرد عن الماضي والأمر بذلك؛ لأنهما ملازمان للبناء.

فيبني المضارع في مسألتين:

الأولى: أن تتصل به نون الإناث، فيبني على السكون، نحو:

الأمهات العاقلات يهذبن أولادهن، ف(يهذبن) فعل مضارع مبني على السكون، ونون الإناث ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَرِيَضُن﴾ [آل عمران: ٢٢٨] وقال تعالى: ﴿إِلَآ أَنْ يَعْفُونَ﴾ [آل عمران: ٢٣٧] ف(يعفون) فعل مضارع مبني على السكون في محل نصب بـ(أن)، ونون الإناث فاعل^(١).

الثانية: أن تتصل به نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديراً.

وال مباشرة لفظاً: هي التي لم يفصل بينها وبين الفعل فاصل ملفوظ به، وقوله: (وتقديراً) أي: لم يفصل بين النون وبين الفعل فاصل مقدر. وضابط ذلك: أنه إذا كان الفعل المضارع قبل دخول النون مرفوعاً بالضمة، فنون التوكيد مباشرة، والفعل معها مبني، وإذا كان المضارع قبل دخول النون مرفوعاً بثبوت النون لاتصاله بـألف الاثنين، أو واء الجماعة، أو ياء المخاطبة فنون التوكيد غير مباشرة، والفعل معها معرب.

(١) أما نحو: «الرجال يغفون» فأصله يغفون بواوين، إحداهما لام الفعل «يغفو»، والثانية واء الجماعة، وقد حذفت لام الفعل؛ لأنها سكتت بعد حذف ضميتها، فالتفى ساكنان فحذف أولهما.

والفرق بين قوله: (الرجال يغفون)، و(النساء يغفون) من أوجه:

- أن لام الكلمة وهي الواو ممحونة في الأول باقية في الثاني.
- أن النون في الأول حرف؛ لأنها علامة الرفع، والنون في الثاني اسم؛ لأنها نون الإناث.
- أن الواو في الأول كلمة مستقلة؛ لأنها واء الجماعة، وفي الثاني جزء من الكلمة؛ لأنها لامها.
- أن الواو في الأول اسم في محل رفع، وفي الثاني حرف، وهذا أثر الوجه الثالث.
- أن الواو في الأول تسقط لناصب أو جازم، وفي الثاني لا تسقط، وهذا أثر الوجه الثاني.
- أن الفعل الأول معرب، والثاني مبني.

فمثلاً: الفعل (أسمع) مرفوع بالضمة، فإذا دخلت عليه نون التوكيد، نحو: والله لأسمعنَ النصيحة، فهي مباشرة؛ لأنَه لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل لا لفظاً ولا تقديرأ. فـ(أسمعنَ) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بـنون التوكيد.

ومنه قوله تعالى: «كَلَّا لَيْبَدَنَ فِي الْحُكْمَةِ» فـ(كلا) حرف ردع وزجر وـ(اللام) واقعة في جواب القسم المقدر، وـ(ينبَدَنَ) فعل مضارع مبني لما لم يُسَمَّ فاعله مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو).

وال فعل (تُكْثِرَانٌ) - مثلاً - مرفوع بثبوت النون، لاتصاله بـألف الاثنين، إذا دخلت عليه نون التوكيد، نحو: لا تكثران من الضحك. فهي غير مباشرة؛ لأنها فصل بينها وبين الفعل فاصل، وهو ألف الاثنين. وهذا الفاصل ملفوظ به.

وال فعل (تقومون) - مثلاً - مرفوع بشبوب النون، لاتصاله بواو الجماعة، إذا دخلت عليه نون التوكيد، نحو: هل تقومُنَّ بواجبكم؟ فهي غير مباشرة؛ لأنَّه فصل بينها وبين الفعل فاصل مقدر، وهو واو

(١) إنما قيل: المقدّرة؛ لأنّ ما حُذف لعلة فهو كالثابت. ويجري على ألسنة المعربين (المحدوفة) ولا يأس به، من باب التيسير.

الجماعة؛ لأن الأصل: تقومونَّ، فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال (نون الرفع ونون التوكيد) فصار (تقوُّمُونَ) فالمعنى ساكنان (واو الجماعة والنون الأولى من نون التوكيد المشددة) فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين؛ ولأن الضمة قبلها دليل عليها، فصار (تقوُّمُونَ) فهل فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المقدرة، والواو المقدرة لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَتُبَلُّوْكُ فِيْ أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَشْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذْكَرَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ١٨٦]. فالمضارع (تبليون) ومثله (لتسمعن) مرفوع بالنون المحذوفة؛ لأن نون التوكيد لم تباشر الفعل فيبني؛ لأن واو الجماعة فصلت بين الفعل ونون التوكيد؛ لأن أصله: (بلوونَّ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم حذفت ألف لالتقائهما ساكنة مع واو الجماعة، ثم حذفت نون الرفع، فالمعنى ساكنان (واو الجماعة والنون الأولى من نون التوكيد المشددة). فحركت واو الجماعة بالضمة تخلصاً من التقاء الساكنين، ولم تحذف لعدم ما يدل عليها، ولم تحذف نون التوكيد؛ لأنه أتي بها لغرض.

أما في قوله تعالى: ﴿وَلَتَشْمَعُنَ﴾ فإن واو الجماعة حذفت لالتقاء الساكنين، والضمة قبلها دليل عليها، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَكَ عَنْ مَا يَتَّقِيَ اللَّهُ﴾ [القصص: ٨٧]. فهما معربان لا مبنيان؛ لأن النون وإن كانت مباشرة للفعل في اللفظ، لكنها منفصلة عنه في التقدير.

وقد تبين من هذه الأمثلة أن ألف الاثنين لا تكون إلا ظاهرة، أما واو الجماعة فقد تكون ظاهرة إذا تعذر تحريك ما قبلها بالضم، وقد تكون مقدرة إذا أمكن حذفها وتحريك ما قبلها بالضم دليلاً عليها.

وأما ياء المخاطبة فنحو: (تَقْوِيمَيْنَ) فهو مرفوع بشبوت النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، إذا دخلت عليه نون التوكيد، نحو: هل تَقْوِيمَنَّ بواجْبِك؟ فهي غير مباشرة؛ لأنه فصل بينها وبين الفعل فاصل مقدر. وهو ياء المخاطبة؛ لأن الأصل: تَقْوِيمَيْنَ فحُذفت نون الرفع. فالمعنى ساكنان: (ياء المخاطبة والنون الأولى المدغمة في نظيرتها) فحُذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين، ولو وجود كسرة قبلها تدل عليها، فصار (تَقْوِيْمَنَّ) فهو فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه النون المقدرة لتوالي الأمثال^(١)، وياء المخاطبة المحذوفة للتقاء الساكنين فاعل.

ومنه قوله تعالى: «فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيَ إِنِّي نَذَرْتُ لِرَحْمَنِ صَوْمَامَا» [مريم: ٢٦]، فالمضارع (ترىـنـ) أصله: تَرَأَيْيَنَّ، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء بعد حذف السكون، وحُذفت الهمزة تخفيفاً، فصار: تَرَيْيَنَّ، ثم حُذفت نون الرفع للجازم وهو (إن الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة) فصار: تـرـيـنـ، ثم قلبت الياء الأولى ألفاً لتحرركها وانفتاح ما قبلها فصار: تـرـيـنـ، فالمعنى ساكنان، (الألف وياء المخاطبة) فحُذفت الألف فصار: تـرـيـنـ، فالمعنى ساكنان، (ياء المخاطبة ونون التوكيد) فحركت الياء بالكسرة، إذ لا يجوز حذفها لعدم وجود كسرة قبلها تدل عليها، فصار: تـرـيـنـ، فهو فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، والنون للتوكيد، ومن المثالين تبين أن ياء المخاطبة قد تكون ظاهرة إذا تعذر تحريك ما قبلها بالكسر، وقد تكون مقدرة إذا أمكن حذفها وتحريك ما قبلها بالكسر.

(١) المراد بتواли الأمثال في هذا الموضوع: أن تكون الأحرف الثلاثة زائدة، بخلاف: ليسجـنـ؛ لأن النون الأولى أصلية.

الحالة الثانية من أحوال المضارع: الإعراب، وإليها أشار قوله: (ويعرب فيما عدا ذلك). فيعرب المضارع في مسألتين:
الأولى: ألا تتصل به نون الإناث ولا نون التوكيد، نحو:
العقل يسمع النصيحة، ف(يسمع): فعل مضارع مرفوع لتجده من
الناصب والجازم^(١). وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وسيأتي تفصيل
الكلام في إعراب المضارع - إن شاء الله - .

الثانية: أن تتصل به نون التوكيد غير المباشرة، نحو: أنت لا
تسمعُ النصيحة، وتقدم إعراب ذلك وبيانه.

(١) التجدد من الناصب والجازم هو تعرية المضارع من عامل النصب والجزم، وهو
عامل معنوي، والعامل المعنوي: هو ما ليس للسان فيه حظ.

الحرف وما يتعلّق به

علامة الحرف قوله: (وَأَمَّا الْحَرْفُ فَيُعْرَفُ بِأَنَّ لَا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنْ عَلَامَاتِ الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ، نَحْوُ: هَلْ وَبَلْ).

لما فرغ المصنف من القول في الاسم والفعل، شرع في الكلام على الحرف، فذكر أنه يُعرَفُ بأنه لا يقبل شيئاً من علامات الاسم، ولا علامات الفعل، نحو: (هل) و(بل)، فعلامة الحرف عدمية، وهي كونه لا يقبل شيئاً من علامات الاسم، ولا شيئاً من علامات الفعل.

ما اختلف في حرفيته قوله: (وَلَيْسَ مِنْهُ (مَهْمَا) وَ(إِذْ مَا)، بَلْ (ما) الْمَضَدِرِيَّةُ وَ(لَمَا) الرَّابِطَةُ فِي الْأَصْحَاحِ).

هذا فيه بيان أن هذه الكلمات الأربع مختلف في اسميتها وحرفيتها.

فأما (مهما) فهي: اسم شرط جازم على الأرجح، والدليل على اسميتها قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ هَـٰيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، ف(الهاء) من (به) عائدة على (مهما)، والضمير لا يعود إلا على الأسماء^(١).

(١) يقابل هذا القول الراجح، القول بأنها حرف شرط بمنزلة (إن) بدليل أنه لا محل لها من الإعراب في قول الشاعر:

ومهما تكون عند أمرئ من خليقة وإن حالها تخفي على الناس تعلم
لأنها لو كانت اسمًا لكان إما مبتدأ وإما مفعولاً مقدماً، وكلاهما ممتنع في هذا
البيت، أما الأول فلعدم الضمير العائد عليها في (تكن) وأما الثاني فلا إن الفعل
(تكن) لا ينصب المفعول به، وهذا مردود، بل هي اسم، وهي إما خبر (تكن)
و(خليفة) اسمها، وإما مبتدأ واسم تكن ضمير راجع إليها، والظرف خبر.

وأما (إذ ما) فهي اسم شرط جازم - كذلك - على ما رجحه المصنف، وتفيد الزمان مثل: (متى)؛ لأنها قبل دخول (ما) اسم. والأصل بقاء الشيء على ما كان عليه، نحو: إذ ما تقم أقم.

وقيل: إنها حرف بمنزلة (إن) الشرطية، وهذا هو الأصح، كما ذكر المصنف في «أوضح المسالك»، وسأذكر ذلك - إن شاء الله - في «جواز المضارع».

وأما (ما) المصدرية: فهي التي تسبيك مع ما بعدها بمصدر، نحو: سرني ما فعلت؛ أي: سرّنِي فعلك، وهي حرف على الأصح بمنزلة (أن) المصدرية^(١).

وأما (لما) فإن كانت نافية فهي حرف جزم بمنزلة (لم)، وإن كانت إيجابية فهي بمنزلة (إلا)، وهي في هذين المعنين حرف باتفاق. مثال النافية: لما تشرق الشمس؛ أي: لم تشرق الشمس. ومثال الإيجابية قوله تعالى: «إِن كُلُّ فَقِيرٍ لَّمَّا عَلِيَّا حَافِظٌ» [الطارق: ٤] أي: إلا عليها حافظ، فـ(إن) نافية، وـ(كل) مبتدأ، وـ(لما) حرف مبني على السكون (عليها) خبر مقدم (حافظ) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر (كل).

وأما (لما) الرابطة التي بمعنى: «حين» أو «إذ»، وتفيد وجود شيء لوجود آخر، فهي حرف على الأصح، نحو: لما جاءني أكرمه، والدليل على حرفيتها جواز أن يقال: لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم؛ لأنها إذا قدرت ظرفاً - كما يقول بعض النحاة - فلا بد لها من عامل يعمل في محلها النصب، وكون العامل (أكرمتني) مردود بأن القائلين

(١) وقيل: إنها اسم بمعنى (الذي) لغير العاقل، والتقدير: سرني الذي فعلته. وهذا مردود؛ لأنه يؤدي إلى حذف العائد، وهو خلاف الأصل، فإنه لم يسمع: أعجبني ما قمته وما قعدته، بذكر العائد مع أنه الأصل.

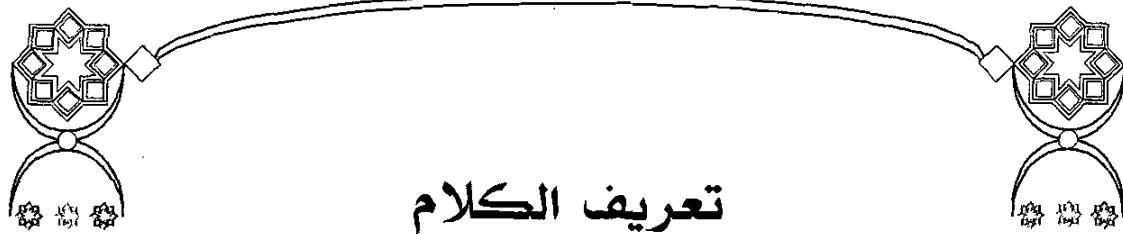
بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل (أكرمتك) مردود - أيضاً - لأن الواقع في اليوم لا يكون في الأمس.

والقول الثاني: أن (لما) الرابطة اسم، وهي ظرف زمان، والناصب لها جوابها^(١).

حكم الحرف قوله: (وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيٌّ) هذا في بيان حكم الحروف، وهو أن الحرف مبني لاستغنائه عن الإعراب؛ لأن الحرف لا يتواجد عليه معانٍ^(٢) يحتاج في التمييز بينها إلى إعراب، كما في الاسم، فالتبسيض مستفاد من الحرف (من) في مثل: أخذت من الدرّاهم، بدون حاجة إلى إعراب.

(١) استحسن ابن هشام في «المعني» (٣٦٩) القول بأن (لما) اسم بمعنى: (إذ)، وعلل لذلك بأنها مختصة بالماضي والإضافة إلى الجمل، كما هو شأن (إذ)، وعليه فعاملها جوابها كما ذكرت.

(٢) المقصود المعاني الطارئة بالتركيب؛ كتركيب الاسم مع الفعل، نحو: قام خالد، رأيت خالداً، مررت بخالد، أما المعاني الإفرادية مثل مجيء (من) لابتداء الغاية، والتبسيض ونحوهما فلا يرد هنا؛ لأنها معانٍ إفرادية لا تؤثر في الإعراب.



تعريف الكلام

قوله: (وَالْكَلَامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ) لما أنه المصنف رَحْمَةً لِللهِ القول في تعريف الكلام الكلمة وأقسامها، شرع في تفسير الكلام، وقدم الكلمة؛ لأنها جزء، والجزء مقدم على الكل، ومن يبدأ بتفسير الكلام فلأنه المقصود بالذات، وأنه الذي يقع به التفاهم والتحاطب، بخلاف الكلمة.

وعرف الكلام بقوله: (اللفظ مفيد) واللفظ هو: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقاً ك(زيد) فإنه لفظ؛ لأنه صوت مشتمل على بعض الحروف، وهي الزاي والياء والدال، أو تقديرأ كالضمير المستتر، في نحو: اكتب، المقدر بقولك: أنت، ويخرج بـ(اللفظ) الكتابة والإشارة ونحوهما؛ فإنها ليست كلاماً عند النهاة.

وقوله: (مُفِيدٌ) أي: يصح الاكتفاء به، نحو: القراءة مفيدة، فهذا كلام؛ لأنه لفظ يصح الاكتفاء به؛ لأن السامع لا يتضرر شيئاً آخر يتوقف عليه تمام الكلام، ويحسن - أيضاً - سكوت المتكلم، والمفيد بهذا المعنى يستلزم التركيب^(١).

ويخرج بذلك غير المفيد، نحو: كتاب خالد، من غير إسناد شيء إليه، نحو: إن حضر صالح، فإن تمام الفائدة فيه يتوقف على ذكر الخبر في الأول، وجواب الشرط في الثاني، فكل واحد من المثالين لا يسمى كلاماً عند النهاة.

(١) المركب: ما ترکب من كلمتين فأكثر، والمفرد: ما لُفِظَ به مرة واحدة.

أقل ما يتألف منه الكلام قوله: (وَأَقْلُ ائِتِلاِفِهِ مِنْ اسْمَيْنَ، كَ(زَيْدٌ قَائِمٌ)، أَوْ فِعْلٍ وَاسْمٍ كَ(قَامَ زَيْدٌ)).

لما ذكر أن التركيب الذي يفيدفائدة تامة يسمى (كلاماً) ذكر أن أقل ما يتألف منه الكلام المفيد هو: اسمان، أو فعل واسم، نحو: الحياة متاع، فهذا التركيب تألف من اسمين، أحدهما: (الحياة) والثاني (متاع)، ولو أخذنا كل كلمة على حدة لم نفهم إلا معنى مفرداً لا يكفي للتخطاب.

ونحو: استفاد الطالب، تركيب مؤلف من فعل وهو (استفاد)، واسم وهو (الطالب)، وقد يتألف الكلام من أكثر من ذلك^(١).

(١) اعلم أن الكلام والجملة بمعنى واحد. والجملة عند النحاة ثلاثة أنواع:
أ - جملة أصلية: وهي التي تقتصر على ركني الإسناد؛ كالمبتدأ والخبر. والفعل والفاعل ...

ب - جملة كبرى: وهي ما ترکب من مبتدأ خبره جملة اسمية، نحو: الإسلام آدابه عالية. أو فعلية، نحو: الإسلام يسمى بتعاليمه.

ج - جملة صغرى: وهي الجملة الواقعه خبراً، كما في المثالين السابقين.



أنواع الإعراب وعلاماته

قوله: ((فصل) أنواع الإعراب أربعة: رفع ونصب في اسم و فعل، أنواع نحو: زيد يُقوم، وإن زيداً لَنْ يَقُوم، وجُرُّ في اسم، نحو: بِزَيْدٍ، وجُرم الإعراب في فعل، نحو: لَمْ يَقُمْ، فَيُرَفَعُ بضمٍّ، ويُنَصَّبُ بفتحٍ، ويُجَرُّ بكسرة، ويُجَزَّمُ بحذف حركة). .

قوله: (فصل) الفصل: قطعة من الباب مستقلة بنفسها منفصلة عما سواها، تشتمل على مسائل - غالباً -، والباب أعم من الفصل؛ لأنَّه اسم لجملة مختصة من العلم تشتمل على فصول ومسائل أيضاً.

قوله: (أنواع الإعراب أربعة): الإعراب أثر ظاهر أو مقدر، يجعله العامل في آخر الكلمة.

والمراد بالأثر: الحركة من ضمة، أو فتحة، أو كسرة، أو حذفها وهو السكون.

وقولنا: (ظاهر أو مقدر) يبين أن الإعراب نوعان:

١ - الإعراب الظاهر: وهو الأصل، نحو: يفوز المؤمن بشواب الله، ف(يفوز) فعل مضارع مرفوع بضم ظاهرة، و(المؤمن) فاعل مرفوع بضم ظاهرة، و(ثواب) مجرور بكسرة ظاهرة.

٢ - الإعراب التقديرى: نحو: الفوضى مفسدة للأعمال، ف(الفوضى) مبتدأ مرفوع بضم مقدرة على ألف منع من ظهورها التعذر^(١)، و(مفسدة) خبر، وسيأتي - إن شاء الله - تفصيل ذلك.

(١) التعذر معناه: الاستحالة؛ لأنَّ ألف لا تقبل الحركة، فالتعذر كون محل الإعراب غير قابل لعلامته.

وأنواع الإعراب أربعة:

الرفع والنصب والجر والجزم، وهي بالنسبة للأسماء والأفعال ثلاثة أقسام:

١ - قسم تشتراك فيه الأسماء والأفعال^(١)، وهو الرفع والنصب، نحو:
إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَنْ يَخُونَ، الْعَاقِلُ يَطِيعُ أُمَّةً.

٢ - قسم تختص به الأسماء، وهو الجر، نحو: نظرت إلى الكعبة.

٣ - قسم تختص به الأفعال، وهو الجزم، نحو: لم يحضر أحد.
وقوله: (فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ، وَيُجَرُّ بِكَسْرَةٍ، وَيُجْزَمُ
بِحَذْفِ حَرَكَةٍ).

أي: إن هذه الأنواع الأربع للإعراب لها علامات تدل عليها، وهي ضربان:

١ - علامات أصلية. ٢ - علامات فرعية.

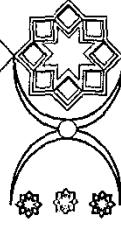
فذكر هنا العلامات الأصلية وهي أربع:

- ١ - الضمة للرفع.
- ٢ - الفتحة للنصب.
- ٣ - الكسرة للجر.
- ٤ - حذف الحركة للجزم.

ويقال: السكون، أو الوقف^(٢)، وأمثلتها واضحة.

(١) المراد بالفعل: المضارع؛ لأن الماضي والأمر مبنيان، كما تقدم.

(٢) المشهور عند النحاة أن حركة الإعراب غير حركة البناء وإن كانتا في الصورة واللفظ شيئاً واحداً، لكنهم قصدوا التفريق، ففي الإعراب يقال: مرفوع بضمّة - مثلاً - وفي البناء يقال: مبني على الضم. فإذا قالوا: مرفوع، علم أنه بعامل يجوز زواله وحدوث عامل آخر يحدث خلاف عمله. وإذا قالوا: مبني على الضم، علم أنه ملازم للضم لا يزول بزوال العامل [راجع «شرح المفصل لابن عبيش» ٣/٨٤].



الإعراب بالعلامات الفرعية

١ - الأسماء الستة

قوله: (إِلَّا الْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ، وَهِيَ أَبُوُهُ، وَأَخُوُهُ، وَحَمْوَهَا، وَهَنْوَهُ، الْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ وَفُوُهُ، وَذُو مَالٍ، فَتُرْفَعُ بِالْوَao، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِfِ، وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ، ١- إعرابها والأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ (هَنِ) كَفَدِ).^١

شرع المصنف رحمه الله في الكلام على الضرب الثاني من علامات الإعراب، وهي العلامات الفرعية، وهي واقعة في سبعة أبواب:

١ - الأسماء الستة.

٢ - المثنى.

٣ - جمع المذكر السالم.

٤ - جمع المؤنث السالم.

٥ - ما لا يصرف.

٦ - الأمثلة الخمسة.

٧ - الفعل المضارع المعتل الآخر.

وقوله: (الأسماء الستة) بالنصب على الاستثناء، وكذا ما عطف عليه من المثنى وغيره مما سيذكره بعد ذلك.

وببدأ بالأسماء الستة^(١)، فذكر أنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة

(١) ويقال: الأسماء الخمسة؛ لأن إعراب (الهن) بالحركات أشهر من إعرابه بالحروف، كما سيأتي - إن شاء الله -.

كقوله تعالى: «وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ» [القصص: ٢٣]، فـ(أبو) مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وهو مضاف، وـ(نا) مضاف إليه، في محل جر، وـ(شيخ) خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ (كبير) صفة.

وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة كقوله تعالى: «أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْتِيقًا مِنَ اللَّهِ» [يوسف: ٨٠]، فـ(أبا) اسم (أنّ) منصوب وعلامة نصبه بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنّه من الأسماء الستة، وهو مضاف، وـ(الكاف) مضاف إليه في محل جر، وـ(الميم) علامة الجمع، وجملة (قد أخذ) خبر (أنّ).

وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، كقوله تعالى: «أَرْجِعُوكُمْ إِلَى أَيْكُمْ» [يوسف: ٨١] فـ(أبي) مجرورة بـ(إلى) وعلامة جره الياء؛ لأنّه من الأسماء الستة، وهو مضاف، وـ(الكاف) مضاف إليه، وـ(الميم) علامة الجمع.

ولا تعرّب بالحروف إلا بشروط أربعة:

٢- شروطها

الأول: أن تكون مفردة، كما في الأمثلة، فإن كانت مثنية أعرّبت إعراب المثنى - بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، كقوله تعالى: «وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ» [يوسف: ١٠٠]، فـ(أبويه) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنّه مثنى، وهو مضاف، والهاء مضاف إليه، وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعرّبت بالحركات، كقوله تعالى: «مَا بَأَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيْمَنَمْ أَقْبَلَ لَكُمْ نَفْعًا فِي يَنْكَهِ مِنَ اللَّهِ» [النساء: ١١]، فـ(آباء) مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف وـ(الكاف) مضاف إليه، وـ(الميم) علامة الجمع (لا تدرّون) الجملة من الفعل والفاعل: خبر.

الثاني: أن تكون مكَبِّرة، كما في الأمثلة، فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات، نحو: جاء أخَيُّ زَيْدٍ، فـ(أخَيُّ) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(زيَدٍ) مضاف إليه.

الثالث: أن تكون مضافة، كما في الأمثلة، فإن لم تضف أعربت بالحركات، قال تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَيْرًا﴾ [يوسف: ٧٨] فـ(أباً) اسم (إن) مؤخر منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، (له) خبر (إن) مقدم، وتقول: هذا أبٌ عطوفٌ، وسلمت على أبٍ عطوفٍ.

الرابع: أن تكون الإضافة لغير (ياء) المتكلم، كما في الأمثلة، فإن أضيفت لياء المتكلم أعربت بالحركات المقدرة، كقوله تعالى عن موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَأَخِي هَرُونٌ هُوَ أَفْصَحُ مِنِي لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤]، فـ(أخي) مبتدأ مرفوع بضميمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وـ(أخ) مضاف، وإلياء مضاف إليه، والخبر (هو أفعص مني)، وـ(هارون) عطف بيان مرفوع.

وهذه الشروط تفهم من كلام المصنف؛ فإنه ذكر الأسماء الستة مفردة مكَبِّرة مضافة لغير (ياء) المتكلم.

وأشار بقوله: (ذو مال) إلى أن (ذو) لا تكون من الأسماء الستة إلا إذا كانت بمعنى (صاحب) تقول: جاء ذو مال؛ أي: صاحب مال، بخلاف (ذو) الموصولة فليست بمعنى (صاحب)، وإنما هي بمعنى (الذي)، ولا تكون (ذو) موصولة إلا على لغة (طبيع) كما سيأتي - إن شاء الله - وهي مبنية لا معربة، نحو: جاء ذو سافر، فـ(ذو) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل؛ أي: جاء الذي سافر، وجملة (سافر) صلة.

كما يشترط في (ذو) أن تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة كما في مثال المصنف، ونحو: زميلي ذو أدب، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦] فـ(اللام) لام الابتداء (ذو) خبر (إن) مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنّه من الأسماء الستة، وقال تعالى: ﴿وَمَاتِي ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾ [الإسراء: ٢٦]، فـ(ذا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف، وهو مضاف، و﴿الْقُرْبَى﴾ مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة للتعذر.

وقال تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسْمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر: ٥]^(١)، فـ(ذي) مجرور وعلامة جره الياء، وهو مضاف وـ(حجر) مضاف إليه.

والمراد باسم الجنس: الاسم الجامد غير المشتق^(٢) الذي وضع للمعنى الكلي المجرد، كالعلم والمال والفضل ونحوها. بخلاف: جاعني ذو قائم، فلا يصح؛ لأنّه مشتق.

وأشار بقوله: (فوه) إلى أنه لا يعرب بالحروف إلا بشرط أن تُحذف منه الميم، فتقول: فوك رائحته طيبة، نظف فاك بالسواك، كرهت رائحة فيك، ففي الأول مرفوع بالواو، وفي الثاني منصوب بالألف، وفي الثالث مجرور بالياء، فإن بقيت الميم أعرّب بالحركات تقول: هذا فم، ونظفت فمًا، ونظرت إلى فم.

وقوله: (وَحَمُوها) بإضافة (الحم) إلى ضمير المؤنث؛ لبيان أن

(١) ﴿حِجْرٍ﴾ أي: عقل.

(٢) الاسم الجامد: ما لم يؤخذ من غيره، وهو إما اسم ذات، وهو الدال على معنى يقوم بذاته كـ(رجل)، أو اسم معنى، وهو ما لا يقوم بذاته كـ(بياض) والمشتق: ما أخذ من غيره كـ(قائم) مأخوذ من (القيام) وسأذكر ذلك - إن شاء الله - في أول باب «التمييز» (ص ٢٣٤).

(الْحُمُّ) أقارب زوج المرأة، كأبيه وعمه وابن عمه، وقد يطلق على أقارب الزوجة فيقال: حموه، بالإضافة للمذكر.

قوله: (وَالْأَفَصَحُ اسْتِعْمَالُ (هَنِّ) كَفَدِ). الْهُنُّ: اسم يكفي به عن الأفضل في أسماء الأجناس، تقول: هذا هُنْ زيدٌ؛ أي: فرس زيد - مثلاً - وقيل: كناية عما يستقبح ذكره، ومنه قوله ﷺ: «مَنْ تَعَزَّزَ بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهِنِّ أَبِيهِ وَلَا تَكُونَا»^(١).

و(الْهُنُّ) إذا استعمل مجرداً عن الإضافة، فهو اسم منقوص؛ أي: محذوف اللام، وهي الواو؛ لأن أصله (هَنَّوْ) على وزن (فَعْلُونْ) فيعرب بالحركات، نحو: هذا هُنْ، ورأيت هُنَّا، ومررت بهِنِّ.

فإن أضيف فجمهور العرب تستعمله كذلك، تقول: هذا هُنَّكَ، رأيت هُنَّكَ، ومررت بهِنَّكَ، وبعضهم يعربه بالحروف، فيجريه مجرى (أَبْ وَأَخْ) فيقول: هذا هُنُوكَ، ورأيت هُنَّاكَ، ومررت بهِنِيكَ، وهي لغة قليلة، وعليها ورد ذكره مع الأسماء الخمسة.

(٢ - ٣) المثنى وجمع المذكر السالم

قوله: (وَالْمُثَنَّى كَالْزَيْدَانِ، فَيُرْفَعُ بِالْأَلْفِ، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ كَالْزِيْدُونِ، فَيُرْفَعُ بِالْوَao، وَيُجَرَّانِ وَيُتَصَبَّانِ بِالْيَاءِ).

ذكر الباب الثاني والثالث مما خرج عن الأصل وأعرب بالعلامات الفرعية، وهما: المثنى وجمع المذكر السالم.

(١) أخرجه أحمد (١٥٧/٣٥) وهو حديث صحيح (انظر: الصحيح للألبانى رقم ٢٦٩) ومعناه: أن من تعزى وانتسب إلى القوم فقال: يا لفلان، يا لبكر.. «فَأَعْضُوهُ بِهِنِّ أَبِيهِ» أي: قولوا له: اغضض بهِنِّ أَبِيهِ؛ أي: بذكر أَبِيهِ، بلفظ صريح دون كناية، مبالغة في التشنيع عليه.

تعريف المثنی: ما دل على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد
وعطف مثله عليه، نحو: جاء الطالبان، فهو لفظ دال على اثنين،
بزيادة في آخره، وهي الألف والنون، صالح لتجريده من هذه الزيادة،
فتقول: جاء طالب، ويصح أن تعطف عليه مثله، فتقول: جاء الطالب
وطالب آخر.

وقولنا: (ما دل على اثنين) هذا جنس في التعريف، يدخل فيه
كل ما دل على اثنين كرجلين، وشفع، واثنين واشتنين، وكلا وكلتا.

وقولنا: (بزيادة في آخره) هذا قيد يخرج ما دل على اثنين
وليست فيه زيادة، مثل (شفع) فليس بمثنی، وإن دل على اثنين.

وقولنا: (صالح للتجريد): هذا قيد ثان يخرج ما دل على اثنين
لكن لا يصح إسقاط الألف منه، وهو اثنان واشتنان، وكلا وكلتا،
نحو: جاء اثنان، إذ لا يصح: أُثْنَ.

وقولنا: (وعطف مثله عليه) هذا قيد ثالث، يخرج ما لا يصح
عطف مثله عليه، كالقمرین، إذ لا يصح قمر وقمر، كما يقال: جاء
الطالب وطالب آخر.

حكمه
وحكم المثنی أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة، نحو: جاء
الطالبان، فـ(الطالبان) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن
الضمة؛ لأنه مثنی، وينصب ويجر بالياء، كقولك: رأيت الطالبين.
فـ(الطالبين) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛
لأنه مثنی. وتقول: مررت بالطالبين فـ(الطالبين) اسم مجرور بالياء،
وعلامه جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه مثنی^(١).

(١) هذه لغة جمهور العرب في المثنی، ومن العرب من يلزم المثنی الألف رفعاً ونصباً
وجراً، وعليه ورد حديث «لا وتران في ليلة» أخرجه أبو داود والترمذی والنسائی، =

وأما جمع المذكر السالم فهو: ما دل على أكثر من اثنين بزيادة نعريف جمع المذكر السالم في آخره صالح للتجريد وعطف أمثاله عليه.

نحو: قدم المجاهدون، فهو اسم دال على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره، وهي الواو والنون، صالح للتجريد من هذه الزيادة، فتقول: مجاهد، وعطف أمثال هذا المجرد عليه فتقول: قدم مجاهد من الشام ومجاهد من العراق ومجاهد من مصر.

وحكمه: أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو: يفوز الرجال حكمه العاملون، فـ(العاملون) صفة لـ(الرجال) وصفة المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، وينصب ويجر بالياء، نحو: ساعدت الأمراء بالمعروف والناهين عن المنكر، فـ(الأمراء) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم. وتقول: يرضي الله عن المحسنين، فـ(المحسنين) اسم مجرور بـ(عن)، وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

قوله: (وكلا وكلتا مع الضمير كالمثنى).

لما ذكر المثنى ذكر ملحقاته، وهي التي لا ينطبق عليها مابلحق التعريف، كما تقدم، وهي أربعة: (كلا، وكلتا، واثنان، واثنتان).

أما (كلا) و(كلتا) فهما من الأسماء الملازمة للإضافة، ولهمما حالتان:

الأولى: أن يضافا إلى الضمير، فيعربان إعراب المثنى، نحو: اتفق الشريكان كلاهما، وخرجت البتتان كلتاها، رأيت الطالبين

= وهو حديث صحيح، فـ(لا) نافية للجنس. (وتران) اسمها مبني على الألف في محل نصب (في ليلة) خبر.

كليهما، رأيت الأختين كلتיהםا، بُرّ بوالديك كليهما، سلمت على الحالتين كلتיהםا.

فـ(كلاهما) كلا: توكيـد معنوي لما قبله، مرفوع مثله، وعلامة رفعه الألف؛ لأنـه ملحق بالمعنى، والهاء مضـاف إلـيـه، وـ(ما) عـلامـةـ التشـيـنةـ. وـ(كـليـهماـ) منصـوبـ بـالـيـاءـ، وـ(بـوـالـدـيـكـ كـلـيـهماـ) مجرـورـ بـالـيـاءـ.

الثانية: أن يضافـا إلـى الـاسمـ الـظـاهـرـ، فـتـلـزـمـهـماـ الـأـلـفـ، ويـعـربـانـ إـعـرـابـ الـاسـمـ المـقـصـورـ. وـذـلـكـ بـالـحـرـكـاتـ الـمـقـدـرـةـ، نـحـوـ: جـاءـ كـلـاـ الـرـجـلـيـنـ، وـرـأـيـتـ كـلـاـ الرـجـلـيـنـ، وـمـرـرـتـ بـكـلـاـ الرـجـلـيـنـ. فـ(كـلـاـ) فـاعـلـ مـرـفـوعـ، وـعـلامـةـ رـفعـهـ ضـمـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ الـأـلـفـ مـنـعـ مـنـ ظـهـورـهـاـ التـعـذرـ، وـكـذـاـ يـقـالـ فـيـ حـالـتـيـ النـصـبـ وـالـجـرـ. وـهـذـهـ الـحـالـةـ تـفـهـمـ مـنـ كـلـامـ الـمـصـنـفـ؛ لأنـهـ لـمـ قـالـ: (ـمـعـ الضـمـيرـ كـالـمـعـنـىـ) عـلـمـ أـنـهـماـ مـعـ الـاسـمـ الـظـاهـرـ لـيـسـاـ كـذـلـكـ، وـإـلـاـ لـمـ يـكـنـ لـتـخـصـيـصـ الضـمـيرـ فـائـدـةـ.

قولـهـ: (ـوـكـذـاـ اـثـنـانـ وـاثـنـتـانـ مـطـلـقاـ وـإـنـ زـيـدـاـ).

ذكرـ الثـالـثـ وـالـرـابـعـ مـاـ يـلـحـقـ بـالـمـعـنـىـ وـهـمـاـ: اـثـنـانـ وـاثـنـتـانـ، فيـعـربـانـ إـعـرـابـ الـمـعـنـىـ مـطـلـقاـ؛ أيـ: بلاـ شـرـطـ، سـوـاءـ كـانـاـ مـفـرـدـيـنـ -ـ أيـ: غـيـرـ مـضـافـيـنـ -ـ وـهـوـ الـغـالـبـ، نـحـوـ: حـضـرـ فـيـ الـمـسـجـدـ اـثـنـانـ، وـرـأـيـتـ اـثـنـينـ. وـسـلـمـتـ عـلـىـ اـثـنـينـ، فـ(اـثـنـانـ) فـاعـلـ مـرـفـوعـ بـالـأـلـفـ؛ لأنـهـ مـلـحـقـ بـالـمـعـنـىـ. أوـ كـانـاـ مـضـافـيـنـ، نـحـوـ: هـذـانـ اـثـنـاـ زـيـدـ، فـ(اـثـنـاـ) خـبـرـ مـرـفـوعـ بـالـأـلـفـ. وـ(ـزـيـدـ) مـضـافـ إـلـيـهـ.

وـكـذـاـ إـنـ كـانـاـ مـرـكـبـيـنـ، نـحـوـ: حـضـرـ فـيـ الـفـصـلـ اـثـنـاـ عـشـرـ طـالـبـاـ، وـرـأـيـتـ اـثـنـيـ عـشـرـ طـالـبـاـ، وـدـخـلـتـ عـلـىـ اـثـنـيـ عـشـرـ طـالـبـاـ، فـ(اـثـنـاـ) فـاعـلـ مـرـفـوعـ بـالـأـلـفـ؛ لأنـهـ مـلـحـقـ بـالـمـعـنـىـ، وـ(ـعـشـرـ) مـبـنـيـ عـلـىـ الـفـتحـ لـاـ مـحـلـ لـهـ.

قوله: (وَأُولُو وِعِشْرُونَ وَأَخْوَاتُهُ).

لما ذكر جمع المذكر السالم شرع في ذكر ملحقاته، وهي التي شروطها لا ينطبق عليها التعريف، ولم تتحقق فيها الشروط، ولكنها تعرب بجمع جمع إعرابه، وذلك أن الذي يجمع من الكلمات جمعاً مذكراً سالماً مذكراً سالم نوعان:

الأول: العلم، نحو: حضر المحمدون، بخلاف: رجل، فلا يجمع، ما لم يصغر، فإن صغر جاز جمعه، كرجيلون.

الثاني: الصفة، نحو: لا تصفع إلى الكاذبين، والمراد بها: ما دل على معنى وذات.

وشرط العلم أربعة:

- ١ - أن يكون لمذكر، فإن كان لمؤنث ك(زينب)، لم يجمع.
- ٢ - أن يكون لعاقل، فإن كان لغير عاقل ك(لاحق) - علمًا على فرس -، لم يجمع.

٣ - أن يكون خالياً من التاء، فإن كان فيه تاء ك(طلحة)، لم يجمع.

٤ - أن يكون خالياً من التركيب، فإن كان مركباً ك(بعליך)، لم يجمع.

شروط الصفة ستة:

- ١ - أن تكون لمذكر، فإن كانت لمؤنث ك(حائض)، لم تجمع.
- ٢ - أن تكون لعاقل، فإن كانت لغير عاقل ك(سابق) - صفة لفرس - لم تجمع.

٣ - أن تكون خالية من تاء التأنيث، فإن كانت غير خالية ك(قائمة)، لم تجمع.

٤ - ألا تكون من باب (أ فعل فعلاء)، فإن كانت من باب (أ فعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، لم تجمع ك(أخضر خضراء).

٥ - ألا تكون من باب (فعلان فعلى) فإن كانت من باب (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) لم تجمع كـ (سبعين شبعى) .

٦ - ألا تكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ، فإن كانت منه ، لم تجمع كـ (صبور) فإنه يقال : خالد صبور ، وهند صبور .

فالملحقات التي ذكر المصنف لم تتحقق فيها هذه الشروط كما سأبین - إن شاء الله - .

الملحق قوله : (أولو) مبتدأ ، وخبره قوله : (كالجمع) كما سيأتي - إن بجمع المذكر شاء الله - فـ (أولو) ملحق بجمع المذكر؛ لأنه لا مفرد له من لفظه .
السالم فيعرب إعراب الجمع ، تقول : جاء أولو العلم ، رأيت أولي العلم ، واستمعت إلى أولي العلم ، فـ (أولو) فاعل مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وـ (العلم) مضاف إليه ، وكذا ما بعده ، قال تعالى : «وَمَا يَذَكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ» [البقرة: ٢٦٩] ، وقال تعالى : «وَاتَّقُونَ يَتَأْوِلِي الْأَلْبَابِ» [البقرة: ١٩٧] ، وقال تعالى : «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولَى الْأَلْبَابِ» [الزمر: ٢١] ففي الأولى مرفوع بالواو؛ لأنه فاعل ، وفي الثاني منصوب بالياء؛ لأنه منادي ، وفي الثالث مجرور بالياء .

قوله : (وَعَشْرُونَ وَأَخْوَاتُهُ) المقصود بـ (أخواته) : الأعداد من ثلاثة إلى تسعين بدخول الغاية ، وهي ملحقة بجمع المذكر؛ لأنه ليس لها مفرد ، فتعرب إعراب الجمع ، نحو : عندي عشرون كتاباً ، اشتريت عشرين كتاباً ، استفدت من عشرين كتاباً ، فـ (عشرون) مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر ، قال تعالى : «إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَنِيرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ » [الأنفال: ٦٥] وقال تعالى : «وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا» [الأحقاف: ١٥] وقال تعالى : «فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةً» [المعارج: ٤] .

قوله: (وَعَالَمُونَ) مفرده (عالَم) ولكنه ليس بعلم ولا صفة، بل هو بمنزلة اسم الجنس؛ لأن المراد به: كل من سوى الله تعالى، فهو ملحق بجمع المذكر فيعرب إعرابه، قال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ» [العنكبوت: ٦] فـ(العالَمِينَ) اسم مجرور، وعلامة جره (الياء)؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

قوله: (وَأَهْلُونَ) مفرده (أهل)، ولكنه ليس بعلم ولا صفة، بل هو اسم جامد، فهو ملحق بالجمع، فيعرب بإعرابه، نحو: أهلونا نحرصن على تربيتهم، فـ(أهلونا) مبتدأ مرفوع بالواو؛ لأنَّه ملحق بالجمع، وـ(نا) مضارف إليه، قال تعالى: «سَعَلَتَنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا» [الفتح: ١١] وقال تعالى: «مَنْ أَوْسَطَ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ» [المائدة: ٨٩] وقال تعالى: «إِنَّ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا» [الفتح: ١٢] فالأول فاعل، والثاني مفعول به، والثالث مجرور.

قوله: (وَوَابِلُونَ) مفرده: (وابل) وهو المطر الغزير، وهو ملحق بالجمع؛ لأنَّه ليس بعلم ولا صفة، وهو - أيضاً - لغير العاقل.

قوله: (وَأَرْضُونَ) بفتح الراء، جمع (أرض) وهو علم لمؤنث، ولم يسلم فيه بناء المفرد عند جمعه، فإن مفرده (أرض) بسكون الراء، والجمع بفتحها، وجمع المذكر السالم لا بد أن يسلم فيه بناء المفرد، فلا يحصل فيه تغيير، لا في حركة ولا في حرف من زيادة أو نقصان، عدا الواو والنون، والياء والنون.

قوله: (وَسِنُونَ وَبَابُهُ) سنون: مفرده (سنة) وهو ليس بعلم. وهو اسم لمؤنث، مختوم بالتاء، لغير العاقل، فهو ملحق بجمع المذكر السالم في إعرابه بالواو رفعاً، وبالباء نصباً وجراً، نحو: هذه سنون خصيَّة، أقامت عنده سنين، درست النحو خمس سنين.

وقوله: (وَبَابُهُ) أي: باب سنين، والمراد به: كل اسم ثلاثي

حذفت لامه^(١) وعوض عنها تاء التأنيث المربوطة، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات، و(سنة) اسم ثلاثي، وأصله (سنُو) بدليل جمعه على (سنوات)، حذف لامه، وهي (الواو)؛ لأن وزنه (فعلٌ) وعوض عنها تاء التأنيث، وليس له جمع تكسير في اللغة العربية.

ومثله: عِصَمٌ (بمعنى: كذب وافتراء) وجمعها: عِصْمُونَ، وأصل المفرد: عِصَمٌ، فهو اسم ثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها تاء التأنيث، وليس له جمع تكسير، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِصْمَيْنَ﴾ [الحجر: ٩١] فـ(عصمين) مفعول ثان لـ(جعل) منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والمعنى: أنهم فرقوا القول في القرآن، فقال بعضهم: سحر، وقال بعضهم: كهانة، وقال بعضهم: أساطير الأولين.

ومثله: عِزَّةٌ (بكسر العين وفتح الزاي وهي الفرقة من الناس) وجمعها: عِزُونَ قال تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَاءِ عِزَّيْنَ﴾ [المعارج: ٣٧] فـ(عزيزين) حال منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. والمعنى: أنهم جماعات عن يمين الرسول ﷺ وعن شماله.

قوله: (وبنون) هذا جمع مفرده: (ابن) لكنه لم يسلم بعد الجمع من التغيير، فقد حذفت منه الهمزة، وتحركت الباء، فالحق بجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَّتُ وَلَكُمْ الْبَنَّوْنَ﴾ [الطور: ٣٩] وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ بَنِينَ

(١) اللام هي الحرف الثالث الأصلي للكلمة، سميت لاماً لأنها تقابل اللام في الميزان الصRFي (فعل)، فمثلاً: سنُو، السين فاء الكلمة، والنون عين الكلمة، والواو لام الكلمة.

وَحَفَدَةً» [النحل: ٧٢]، وقال تعالى: «أَمَدَّكُرْ بِأَنْعَمِ وَبَيْنَ» [الشعراء: ١٣٣]، ففي الآية الأولى: مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو، وفي الثانية: مفعول به منصوب لـ(جعل)، وعلامة نصبه الياء، وفي الثالثة: مجرور، وعلامة جره الياء.

قوله: (وعلیون) هو اسم لأعلى الجنة، وهو في الأصل جمع، ثم سُمي به، فلذا الحق بهذا الجمع، فأعرب إعرابه، قال تعالى: «كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلْيَوْنَ وَمَا أَذْرَكَ مَا عِلْيَوْنَ» [المطففين: ١٨، ١٩]. فال الأولى مجرورة بالياء، والثانية مرفوعة بالواو على أنها خبر (ما).

قوله: (وشبهه) أي: شبه (عليين) مما هو في الأصل جمع، ثم سمي به كـ(زيدون) - علمًا - فتقول: هذا زيدون، ورأيت زيدين، ومررت بزيدين، فتعربه إعراب هذا الجمع.

قوله: (كالجمع) خبر المبتدأ، وهو قوله: (أولو) وما عُطف عليه - كما تقدم - أي: جميع ما ذكر كالجمع المذكر السالم في إعرابه بالحروف.

٤ - ما جمع بـألف وـباء

قوله: (وأولاتٌ وما جمَعَ بِالْأَلْفِ وَبَاءٍ مِزِيدَاتٍ وَمَا سُمِيَ بِهِ مِنْهُمَا فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ، نحو: «خَلَقَ اللَّهُ الْسَّمَوَاتِ» [العنكبوت: ٤٤] و«أَصَطَقَ الْبَيَانَ» [الصفات: ١٥٣]).

هذا الباب الرابع مما يعرب بالعلامات الفرعية، وهو ما جمعتعريف جمع المؤنث

السائل

بـألف وـباء مزيدتين، وببعضهم يقول: جمع المؤنث السالم.

والتسمية الأولى أجود؛ لأن بعض المفردات التي جمعت هذا الجمع ليست مؤنثة، مثل: اصطبل واصطبلا^(١)، وحمام وحمامات،

(١) الاصطبل: موقف الدواب، كما في «القاموس» (١٥٤/١).

كما أن بعض المفردات تغيرت، فلم تسلم عند الجمع مثل: سَجْدة وسَجَدَات، وحُبْلَى وحُبْلِيَّات، وصحراء وصحراءً، لكن ما دام أنه اصطلاح على هذه التسمية فلا مانع من إطلاقها، ويكون قولنا: (المؤنث السالم) ليس قيداً.

وقوله: (مَا جُمِعَ بِالْأَلِفِ وَتَاءً) أي: بسبب ألف وفاء، والمعنى: أن الدلالة على الجمع بسبب وجود الألف والتاء، نحو: جاءت فاطمة، فهذا مفرد، فإذا قلنا: جاءت الفاطمات، صار جمعاً بسبب الألف والتاء، وهذا يقتضي ألا تكون الألف أو التاء موجودة في المفرد، ولهذا قال: (مزيدتين) مع أن هذه اللفظة لا يحتاج إليها إن كانت الباء في قوله: (بالألف وفاء) سببية، فإن كانت للمصاحبة فلا بد من قيد الزيادة^(١).

و الحكم هذا الجمع أنه يرفع بالضمة على الأصل، نحو: فازت المتسابقات، وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، نحو: هنأت المتسابقات، ف(المتسابقات) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وأما الجر فهو بالكسرة على الأصل، نحو: أثنيت على المتسابقات.

فيخرج بالألف الزائدة: الألف الأصلية، نحو: قضاة وغزة، فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها منقلبة عن أصل؛ لأن أصل (قضاة) قُضَيَّة (بضم القاف وفتح الضاد والياء) لأنها من (قضيت) تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً،

(١) لأن مثل: قضاة وأبيات جَمْعٌ فيه ألف وفاء، وليس مما نحن فيه - كما سيأتي - والأظهر أن (باء) متعلقة بالفعل (جمع)، وعليه فلا داعي لقيد الزيادة إلا لغرض التوضيح.

فصارت (قضاة). فينصب بالفتحة على الأصل، نحو: أكرمت قضاة البلد.

ويخرج بالتاء المزيدة: التاء الأصلية؛ كفاء بيت وأبيات، وميت وأموات، وصوت وأصوات، فإن التاء فيها أصلية، بدليل وجودها في المفرد، فلا يكون مما جمع بألف وفاء، بل ينصب بالفتحة على الأصل، قال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَمَوَاتًا فَأَحْيَكُمْ﴾ [آل بقرة: ٢٨]، ف(أمواتاً) خبر (كان) منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وقال تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، ف(أصوات) مفعول به منصوب بالفتحة^(١).

قوله: (أولات) هذا الأول مما يلحق بجمع المؤنث السالم ما يلحق بهذا لأنه لا مفرد له من لفظه بل من معناه، وهو (صاحبات) ومفرده (صاحبة)، وهو ملازم للإضافة لاسم جنس^(٢) ظاهر، ولهذا يعرب إعراب الجمع بدون تنوين، تقول: جاءت أولات أدب، ورأيت أولات أدب، ومررت بأولات أدب، قال تعالى: ﴿وَأَوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلَهُنَّ أَنْ يَضَعُنَ حَمَلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] ف(أولات الأحمال) مبتدأ مرفوع بالضمة، (الأحمال) مضارف إليه، والجملة بعده خبر، والتقدير: أجلهم وضع حملهم، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ﴾ [الطلاق: ٦] ف(أولات حمل) خبر كان منصوب بالكسرة، واسمها نون الإناث المدغمة في نون (كان).

(١) إذا قلت: بنت وبنات. فهذا الجمع ينصب بالكسرة. وصوت وأصوات هذا الجمع ينصب بالفتحة، مع أن التاء في مفرد كل منهما، والفرق أن الدلالة على الجمع في الأول بسبب الزيادة. والثاني بسبب الصيغة؛ لأنه على وزن من أوزان جموع التكسير، فاعرف ذلك، فإنه نافع في هذا الباب.

(٢) تقدم تعريف اسم الجنس في باب «الأسماء الستة».

قوله: (وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا) هذا النوع الثاني مما يلحق بهذا الجمع، وهو ما سمي به من هذا الجمع وملحقاته، وهو المراد بقوله: (منهما) أي: ما سمي به من لفظ (أولات) وما سمي به مما جمع بألف وفاء، والمراد بالتسمية أن ينقل لفظ الجمع إلى العلمية فَيُنَزَّل منزلة المفرد، نحو (فاطمات، زينبات) ونحوهما مما يكون علماً على امرأة.

ومثله: (عرفات) - علم على المشعر المعروف -، تقول: هذه عرفات، ورأيت عرفات، ومررت بعرفات، فترفعه بالضمة، وتنصبه وتجره بالكسرة مع التنوين^(١) مراعاة لظاهره وهو أنه جمع مع أن مدلوله مفرد^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضَّلْتُمْ مِنْ عَرَفَتِ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨].

٥ - ما لا يصرف

قوله: (وَمَا لَا يَنْصَرِفُ فِي جُرْبِ الْفُتْحَةِ، نَحْوُ: بِأَفْضَلِ مِنْهُ، إِلَّا مَعَ أَلْ، نَحْوُ: بِالْأَفْضَلِ، أَوْ بِالإِضَافَةِ، نَحْوُ: بِأَفْضَلِكُمْ).
هذا الباب الخامس مما خرج عن الأصل وأعرب بعلامة فرعية، وهو الممنوع من الصرف؛ أي: الممنوع من التنوين؛ لأن الصرف هو التنوين.

تعريف مالا يصرف وهو: الاسم المعرّب الذي لا يدخله التنوين، لوجود علتين من علل تسع، أو واحدة تقوم مقامهما.

مثل: أحمد، فيه العلمية وزن الفعل، و(عطشان) فيه الوصفية

(١) هذا تنوين المقابلة الذي يلحق جمع المؤنث السالم.

(٢) من العرب من يحذف التنوين، ومنهم من يعربه إعراب الممنوع من الصرف مراعاة لمفرده، وهو أنه علم مؤنث مفرد، فيمنع من الصرف للعلمية والتأنث.

وزيادة الألف والنون، و(مساجد) فيه علة واحدة، وهي صيغة منتهى الجموع.

وهو يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة - أيضاً - نياحة عن الكسرة، نحو: حضر أَحْمَدُ، رَدَّ اللَّهُ يَوسُفَ إِلَى يَعْقُوبَ.
ويستثنى من ذلك مسألتان يجر فيهما الممنوع من الصرف بالكسرة على الأصل:

الأولى: إذا كان مضافاً^(١)، نحو: وعظت في مساجد القرية،
ونحو: مررت بأفضلكم.

الثانية: إذا كان مقترباً بـ(أَل)، نحو: سالت عن الأفضل من
الطلاب.

وسيأتي - إن شاء الله تعالى - شرح لهذا الباب في آخر الكتاب
عند ذكر علامات منع الاسم من الصرف^(٢).

٦ - الأمثلة الخمسة

قوله: (وَالْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ وَهِيَ تَفْعَلَانِ وَتَفْعَلُونَ بِالْيَاءِ وَالثَّاءِ بِبَيْانِ الْأَمْثَلَةِ فِيهِمَا، وَتَفْعَلِيْنَ، فَتَرْفَعُ بِشَبُوتِ النُّونِ، وَتُجَزَّمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا، نَحْوُ: الْخَمْسَةُ «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا») [البقرة: ٢٤].

هذا الباب السادس مما خرج عن الأصل، وأعرب بعلامات فرعية وهو باب «الأمثلة الخمسة»، وهذا التعبير أولى من (الأفعال الخمسة)؛ لأن هذه ليست أفعالاً بعينها كـ«الأسماء الستة»، و قوله: (وَالْأَمْثَلَةُ) معطوف على ما تقدم، منصوب بالفتحة.

(١) فإن كان مضافاً إليه جر بالفتحة، نحو: كتاب يَوسُفَ جَدِيدٌ.

(٢) انظر: (ص ٣١٣).

والأمثلة الخمسة هي :

- ١ - كل مضارع متصل بألف تدل على اثنين غائبين، نحو: الرجالان يجريان.
- ٢ - كل مضارع متصل بألف تدل على اثنين مخاطبين، نحو: أنتما تصلحان بين الناس.
- ٣ - كل مضارع متصل بواو تدل على جماعة الغائبين، نحو: العلماء يحفظون الشريعة.
- ٤ - كل مضارع متصل بواو تدل على جماعة المخاطبين، نحو: أنتم تهذبون الأخلاق.

وإلى هذه الأربعة أشار المصنف بقوله: (وهي تفعلان وتفعلون بالياء والتاء فيما) فالباء للغائب، والتاء للمخاطب.

- ٥ - كل مضارع متصل بباء تدل على المخاطبة، نحو: أنت تهذبين الأطفال.

وحكمها: ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، نحو: المؤمنون يؤمنون بالغيب، ف(يؤمنون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة؛ لأنَّه من الأمثلة الخمسة، والواو فاعل، قال تعالى: ﴿لَمْ تَقُولُوكُمَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]، وقال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ يَقُولُونَ مَا لَا يَرَوُنَ﴾ [المائدة: ١٠٧]، وتنصب وتجزم بحذفها نيابة عن السكون والفتحة^(١)، نحو: اختلف الشركوان ولم يتفقا، ف(يتفقا)

(١) قد تُحذف النون لغير ناصب أو جازم؛ كقوله ﷺ: «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا. ولا تؤمنوا حتى تحابوا» - رواه مسلم برقم (٩٣) - فحذفت النون في قوله: (ولا تؤمنوا) لغير ناصب أو جازم، وهي لغة صحيحة، قليلة الاستعمال، وقيل: من باب المشاكلة لما قبله.

فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، ونحو: المجدون لن يتأخروا، فـ(يتأخروا) فعل مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه حذف النون، والألف والواو في المثالين: فاعل.

قال تعالى: «إِنَّ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا» فال الأول مجزوم بحذف النون^(١)، والثاني منصوب بحذفها أيضاً.

٧ - الفعل المضارع المعتل

قوله: (وَأَتَفْعَلَ الْمُضَارِعَ الْمُعْتَلَ الْآخِرِ، فَيُجَزِّمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، تَحْوُ لَمْ يَغُزُّ، وَلَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَرْمِ).

هذا الباب السابع مما خرج عن الأصل وأعرب بعلامات فرعية ببيان الفعل وهو الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو ما في آخره واو كـ(يدعو) أو المعتل ألف كـ(يخسى)، أو ياء كـ(يرمي).

فهذا يرفع بضممة مقدرة على الألف، والواو، والياء، نحو: حكم ينهى الإسلام عن الكذب، المؤمن يدعو إلى الإسلام بأخلاقه، العاقل يهتدي بنصح المجرّبين، فـ(ينهى) فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، وـ(يدعو) فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو، منع من ظهورها الثقل، ومثله (يهتدي).

وينصب بفتحة مقدرة على الألف، نحو: لن يسعى العاقل فيما يضره، فـ(يسعى) فعل مضارع منصوب بـ(لن)، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، وبفتحة ظاهرة على الواو

(١) لكن ما الذي جزم المضارع، أهو (إن) أم (لم)؟ سؤالي ذلك في «جواز المضارع» (ص ٨١) عند الكلام على (لم) إن شاء الله تعالى.

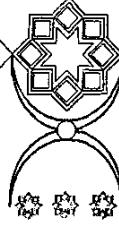
والباء، نحو: لَنْ يَدْعُوا الْمُؤْمِنَ إِلَّا رَبِّهِ، فـ(يَدْعُو) فعل مضارع منصوب بـ(لن)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ونحو: لَنْ يَرْتَقِي الْحَسُودُ، وإعرابه كسابقه.

ويجزم بحذف حرف العلة الذي في آخره، وهذا هو الذي خرج فيه الفعل المعتل عن الأصل، وأما الرفع والنصب فهما باقيان على الأصل، إلا أنهما قد يكونان ظاهرين، أو مقدرين - كما مرّ -، وسيأتي ذكر ذلك - أيضاً - في الإعراب التقديرى.

مثال المعتل بالألف المجزوم: لَا تَنْسَ وَعْدَكَ، فـ(لا) نافية، وـ(تنس) فعل مضارع مجزوم بـ(لا)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو الألف.

ومثال المعتل بالواو: لَا تَدْعُ غَيْرَ اللهِ.

ومثال المعتل بالباء: لَمْ يَهْتَدِ النَّاسُ إِلَّا بِهَذَا الدِّينِ.

الإعراب التقديرى

قوله: (فَصَلْ: تُقَدِّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ: غُلَامٍي وَالْفَتَنِ، أَنْوَاعِ وَيُسَمَّى الثَّانِي مَقْصُورًا).
الإعراب

تقديم أن علامات الإعراب نوعان:

- ١ - علامات ظاهرة، وهي الأصل، وتقدمت أمثلتها.
- ٢ - علامات مقدرة، وهذا الفصل معقود لذكرها.

والمراد بالإعراب التقديرى: أن العلامة الإعرابية - كالضمة أو الفتحة - لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب لسبب مما يأتي^(١).

مواضع
الإعراب

والذى يقدر فيه الإعراب خمسة أنواع:

- ١ - الاسم المضاف لياء المتكلم، فتقدير فيه حركات الإعراب جميعها لا تكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته، بل لأجل ما اتصل به وهو (الياء).

فمثال الرفع: كتابي جديد، والنصب: حفظت كتابي من

(١) الإعراب التقديرى غير الإعراب المحلى، فالتقديرى يكون في الأسماء المعرفة أو الأفعال، وهو على الحرف الأخير فقط، أما الإعراب المحلى فهو في الأسماء المبنية، والجمل التي لها محل من الإعراب، وهو على الكلمة المبنية كلها، فإذا قلت: هذا كتاب، ف(ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، ومعنى (في محل رفع): أنا لو وضعنا كلمة معرفة مكان اسم الإشارة لكيانت مرفوعة... وهكذا لو قلت: رأيت طفلاً يبكي، فجملة (يبكي) في محل نصب صفة، فإنك لو قلت: رأيت طفلاً باكياً. وكانت الصفة المفردة منصوبة، فالجملة في محل نصب.

الضياع، والجر: نقلت من كتابي ، ف(كتابي) مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء مضاف إليه، وفي المثال الثاني (كتابي) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة... إلخ، وفي الثالث مجرور بكسرة مقدرة... إلى آخره^(١).

٢ - المقصور: وهو كل اسم معرب آخره ألف لازمة، وتقدّر فيه جميع حركات الإعراب؛ لأن آخره ألف، والألف لا تقبل الحركة لذاتها .

فمثـال الرفع: رضا الوالدين سعادة للولد، ف(رضا) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمّة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، ومثال النصب: لا تتبع الهوى، ف(الهوى) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، ومثال الجر: الحِمْيَةُ نافعة للمريضى، ف(المريضى) اسم مجرور بـ(اللام)، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر.

٣ - قوله: (والضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ الْقَاضِيِّ وَيُسَمَّى مَنْقُوصًا).

هذا النوع الثالث مما يعرب بالحركات المقدرة، وهو المنقوص. وهو: اسم معرب آخره ياء لازمة غير مشددة، قبلها كسرة، نحو: القاضي، الساعي، الداني .

فهذا يقدر عليه من علامات الإعراب الضمّة والكسرة للثقل، نحو: الساعي للخير كفاعله، ف(الساعي) مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، ونحو: على الباقي تدور الدوائر،

(١) أو يقال: مجرور بالكسرة الظاهرة، ويرى بعضهم أن هذا أيسر من التقدير ما دام أن الكسرة موجودة، والأول فيه طرد الباب على طريقة واحدة.

ف(الباغي) اسم مجرور وعلامة جرّه كسرة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل.

٤ - قوله: (والضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِي: يَخْشَى).

هذا النوع الرابع مما يعرب بالحركات المقدرة، وهو الفعل المضارع المعتل بالألف فتقدر فيه الضمة والفتحة، نحو: المتقي يخشى ربه، ف(يخشى) فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، نحو: لن يرضي العاقل بالأذى، ف(يرضى) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف للتعذر.

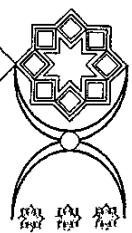
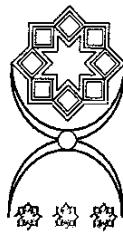
٥ - قوله: (والضَّمَّةُ فِي نَحْوِي: يَدْعُونَ، وَيَقْضِي).

هذا النوع الخامس مما يعرب بالحركات المقدرة، وهو الفعل المضارع المعتل بالواو والياء، فتقدر فيه الضمة، نحو: الموحد لا يدع إلا الله، ف(يدعون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو، منع من ظهورها الثقل، نحو: أنت تربى أولادك على الفضيلة، ف(تربي) فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الياء للثقل.

قوله: (وَتَظَهَّرُ الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِي: إِنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَقْضِي وَلَنْ يَدْعُونَ) أي: إن الفتحة - لخفتها - تظهر مع الياء في الأسماء والأفعال، وعلى الواو في الأفعال، نحو: (لعن رسول الله ﷺ الراشي والمريشي)^(١)، ف(الراشي) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وكذا (المريشي).

ونحو: لن تعطي الفقير شيئاً إلا أجزت عليه، ف(تعطي) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، نحو: (لن يسموا أحد إلا بأدب) وإن رأبه كالذي قبله.

(١) أخرجه أصحاب السنن إلا النسائي، وهو حديث صحيح.



إعراب الفعل المضارع

١ - رفع الفعل المضارع

رافع قوله: (فَصَلٌّ: يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِيًّا مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، نَحْوُ: المضارع يَقُومُ زَيْدٌ).

تقديم أن المضارع له حالتان: حالة إعراب، وحالة بناء، وتقديم البحث في بنائه، وهذا بحث في إعرابه، وهو إما رفع، أو نصب، أو جزء.

وقوله: (خَالِيًّا مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ) أي: إن الذي رفع المضارع هو خلوه وتجريده من الناصب، والجازم، نحو: يقوم خالد بواجبه، ف(يقوم) فعل مضارع مرفوع؛ لتجريده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والرافع للمضارع - وهو التجرد - عامل معنوي ليس له وجود في الكلام كالعامل اللغظي، فإن دخل عليه ناصب نصبه، وهو عامل لغظي، أو جازم جزمه، وهو عامل لغظي - أيضاً - وسيأتي ذلك مفصلاً - إن شاء الله -.

واعلم أن المصنف لم يقيد المضارع بكونه خالياً من النونين: نون التوكيد ونون الإناث؛ لأنه يعلم مما تقدم.

٢ - نصب الفعل المضارع

نواصِب قوله: (وَيُنْصَبُ بِـ«لَنْ»، نَحْوُ: «لَنْ تَبْرَحَ») [طه: ٩١].
المضارع شرع المصنف كَلَّا لَهُ في الحالة الثانية للمضارع المعرب وهي:
١- لن النصب، فينصب إذا تقدم عليه أحد النواصِب الأربع، وهي:

الأول: (لن): وهي حرف نفي واستقبال؛ أي: نفي الحدث في الزمان المستقبل؛ لأنها إذا دخلت على المضارع صار خاصاً بالمستقبل، نحو: لن يحضر الضيف.

قال تعالى: ﴿لَنْ تَرَحَ عَلَيْهِ عَذَّكِفِينَ﴾ [طه: ٩١] فـ(لن) حرف نفي واستقبال ينصب الفعل المضارع، و(نبرح) فعل مضارع ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر وجوباً، تقديره: (نحن)، والخبر (عاكفين).

قوله: (وَبَكَى الْمَحْدُرَيَةُ، نَحْوُهُ: **لِكَلَا تَأْسُوا**) [الحادي: ٢٣].

الناصب الثاني للمضارع: (كـيـ) المصدرية، وعلامة المصدرية ٢-ـكـيـ
أن تسبق بـ(لامـ) التعليـلـ، نحوـ: جـئـتـ لـكـيـ أـسـتـفـيـدـ، فـ(ـكـيـ) الـلامـ
حـرـفـ جـرـ، وـ(ـكـيـ) حـرـفـ مصدرـيـ وـنـصـبـ، وـ(ـأـسـتـفـيـدـ) فعلـ مـضـارـعـ
منـصـوبـ بــ(ـكـيـ)، وـعـلـامـةـ نـصـبـهـ الفـتـحةـ الـظـاهـرـةـ، وـالـفـاعـلـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ
وـجـوـبـاـ تـقـدـيرـهـ: (ـأـنـاـ)، وـ(ـكـيـ) وـمـاـ دـخـلـتـ عـلـيـهـ فـيـ تـأـوـيلـ مـصـدرـ مـجـرـورـ
بــالـلامـ، وـالـتـقـدـيرـ: جـئـتـ لـلـاستـفـادـةـ، قـالـ تـعـالـىـ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسُوا﴾ أـيـ:
تـحـزـنـواـ، فــ(ـتـأـسـواـ) فعلـ مـضـارـعـ منـصـوبـ بــ(ـكـيـ) وـعـلـامـةـ نـصـبـهـ حـذـفـ
الـنـونـ؛ لأنـهـ منـ الأمـثـلـةـ الـخـمـسـةـ، وـالـوـاـوـ: فـاعـلـ، وـ(ـكـيـ) وـمـاـ دـخـلـتـ
عـلـيـهـ فـيـ تـأـوـيلـ مـصـدرـ مـجـرـورـ بــالـلامـ، وـالـتـقـدـيرـ: لـعـدـمـ أـسـاكـمـ^(١ـ).

وإنما قال المصنف: (المصدرية) احترازاً من (كي) التعليلية، وهي التي تقع بعدها (أن) المصدرية، نحو: جئت فيما أن تزورني غداً، فيتعين أن تكون (كي) حرف جر للتعليل، و(أن) هي الناصبة للمضارع.

(١) قال في «المصباح المنير» (ص ١٥): أَسَيْ أَسَيْ من بَابِ تَعَبَّ: حَزْنٌ فَهُوَ أَسَيْ
مُثْلِ حَرَبِينَ. اهـ. وجئنا في التقدير بكلمة (عدم): من (لا) النافية.

قوله: (وَبِإِذْنِ مُحَصَّرَةٍ وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّحِلٌ، أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسْمٍ، نَحْوُ إِذْنِ أَكْرِمَكَ، وَإِذْنِ اللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ).

هذا الناصب الثالث وهو (إذن) وهي حرف جواب وجاء غالباً فإذا قلت لمن قال: أزورك غداً إن شاء الله: إذن أكرمك، فقد أجبته وجعلت إكرامك له جزاء زيارته.

ولا تنصب المضارع إلا بثلاثة شروط، ذكرها المصنف:
الأول: أن تكون مصدراً؛ أي: في أول الكلام، فإن كانت في وسط الكلام لم تنصب المضارع، نحو: أنا إذن أكرمك، برفع المضارع بعدها.

الثاني: أن يكون المضارع مستقبلاً، فإن كان حالاً أهملت، كما لو حدثك إنسان بحديث فقلت له: إذن أصدقك، برفع المضارع؛ أي: أصدقك في الحال، لا في المستقبل.

الثالث: أن يكون المضارع متصلةً بها لم يفصل بينهما فاصل، فإن كان فاصل أهملت، كأن يقول لك: أزورك غداً إن شاء الله فتقول: إذن أخي يكرمك، برفع المضارع.

وقوله: (أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسْمٍ) هذا مستثنى من الفصل، والمعنى أن الفصل بالقسم لا يؤثر على عمل (إذن) نحو: أزورك غداً، فتقول: إذن والله أكرمك، بتصب المضارع.

وقوله: (نَحْوُ إِذْنِ أَكْرِمَكَ) هذا مثال جمع الشروط الثلاثة، فـ(إذن) حرف جواب وجاء ونصب، وـ(أكرم) فعل مضارع منصوب بـ(إذن)، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وقوله: (وَإِذْنِ اللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ) هذا شطر بيت، وهو بتمامه:

إذن والله نرميهم بحرب تُشِيبُ الطَّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمُشِيبِ^(١)
 وساقه المصنف شاهداً على أن المضارع نصب بـ(إذن) مع
 الفصل بينهما بالقسم، وهو (والله).

قوله: (وَبِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ ظَاهِرَةً، نَحْوُ: «أَنْ يَغْفِرَ لِي» [الشعراء: ٨٢] ٤ - أن المصدرية
 مَا لَمْ تُسْبِقِ بِعْلَمٍ، نَحْوُ: «عِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ تَرْضَى» [المزمل: ٢٠]، فَإِنْ
 سُبِّقَتْ بِظَنٍّ فَوْجَهَانِ، نَحْوُ: «وَحَسِبُوا أَلَا تَكُونُ فِتْنَةً» [المائدة: ٧١]).

هذا الناصب الرابع من نواصب المضارع، وهي (أن المصدرية). وهي أقوى النواصب؛ لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة، وإنما آخرها المصنف؛ لطول الكلام فيها، و(أن المصدرية) هي المنسبكة مع مدخلها بالمصدر، نحو: يسرني أن تزورنا، فـ(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل (يسرا) أي: يسرني زيارتك لنا. وقيدت بالمصدرية احترازاً من (أن) المفسرة، و(أن) الزائدة، و(أن) المخففة من الثقلية.

أما المفسرة فهي التي تأتي لإفادة التبيين والتفسيير، فتكون بمعنى (أي) المفسرة، وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، كما في قوله تعالى: «إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مَا يُوحَى ﴿٢٨﴾ أَنْ أَقْدِفِيهِ فِي أَثَابُوتٍ فَاقْتِفِيهِ فِي أَلْيَرِ» [طه: ٣٨، ٣٩] فجملة (إذ أوحينا...) فيها معنى

(١) إعرابه: (إذن): حرف جواب وجاء ونصب (والله) الواو: حرف قسم وجر، وللفظ (الله) اسم مقسم به مجرور، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف، (نرميهم) نرمي: فعل مضارع منصوب بـ(إذن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحن. والهاء مفعول به، والميم علامه الجمع. (بحرب) جار ومجرور متعلق بـ(نرمي) (تشيب) فعل مضارع مرفوع لتجريده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هي) يعود إلى الحرب (الطفل) مفعول به، والجملة في محل جر صفة لـ(حرب) (من قبل) جار ومجرور متعلق بـ(تشيب)، وـ(المشيب) مضاد إليه.

القول دون حروفه، و(ما يوحى) هو عين (اقذفيه في التابوت) في المعنى.

وأما الزائدة فهي الواقعة بعد (لما) الحينية؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا
أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، أو قبل (لو) كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوْ أَسْتَقْمُوا
عَلَى الْطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦]، وهي تفيد تقوية المعنى
وتوكيده.

حالات (أن) قوله: (ما لم تسبق... إلخ) هذا في بيان ضابط (أن) المصدرية،
والتفريق بينها وبين (أن) المخففة من الثقيلة التي تذكر في باب (إن).
وللفرق بين المصدرية والمخففة نقول: اعلم أن لـ(أن) ثلاث حالات:
الحالة الأولى: أن يتقدم عليها ما يدل على اليقين والتحقق،
مثل: علم، وأيقن ونحوهما، فهذه مخففة من الثقيلة، تنصب الاسم
وترفع الخبر، ولها ثلاثة أحكام:
١ - أن اسمها يكون ضمير الشأن^(١) محدوفاً.
٢ - رفع المضارع بعدها.
٣ - فصل المضارع منها - في الغالب - بحرف من حروف أربعة.
- قد.

- أحد حرفي التنفيس (أي: الاستقبال) وهما: السين، وسوف.
- أحد حروف النفي الثلاثة: «لا، لن، لم».
- لو.

(١) ضمير الشأن: ضمير يأتي في صدر جملة بعده، تفسر دلالته وتبيّن المراد منه،
سمى بذلك لأنّه يرمز للشأن، والمراد به: مضمون الكلام، ومن أحكامه: أنه
يعود على ما بعده، وأنّه لا بد أن يكون مبتدأ أو اسمًا لناسخ، وأنّ مفسره لا
يكون إلا جملة، وتكون خبراً له أو لناسخ، وصيغته (هو) أو (هي) فلا يكون
للمبني ولا للجمع.

وهذا الفصل للتفريق بينها وبين المصدرية، وسيأتي - إن شاء الله - الكلام على ذلك في باب (إن وأخواتها).

مثال (أن) المخففة: أيمنت أن سيندم الظالمون، فـ(أن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محدوداً، وتقديره: أنه؛ أي: الحال والشأن، وجملة: (يندم الظالمون) خبرها. ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى﴾ [المزمول: ٢٠] فـ(أن) مخففة، واسمها ضمير الشأن محدوداً، والسين حرف استقبال، و(يكون) فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مرفوع بالضمة (منكم) خبر (يكون) مقدم، (مرضى) اسمها مؤخر، والجملة في محل رفع خبر (أن) المخففة، والمصدر المؤول (أن سيكون) في محل نصب سدّ مسند مفعولي (علم).

الحالة الثانية: أن يتقدم عليها ما يدل على الظن والرجحان مثل: ظن، خال، حسب، ونحوها. فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ويرفع المضارع بعدها، وتأخذ الأحكام السابقة، وأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، وهو الأكثر والأرجح؛ لأن الأصل بقاء الظن على بابه؛ لأن الرفع يلزم عليه تأويل الفعل باليقين. ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١] فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع (تكون) على أنها مخففة، و(حسبوا) بمعنى (أيقنوا)؛ لأن (أن) للتأكيد، والتأكيد لا يجوز إلا مع اليقين، وقرأ الأربع الباقون من السبعة بمنصب (تكون) على أنها هي الناصبة للمضارع، و(حسب) بمعنى الشك؛ لأن (أن) الناصبة ليست للتأكيد، بل لأمر قد يقع وقد لا يقع.

وهذا معنى قوله: (فإن سُيَقْتُ بِظُنْ فوجهان) أي: الرفع باعتبارها مخففة، والمنصب باعتبارها مصدرية ناصبة للمضارع.

الحالة الثالثة: ألا يسبقها علم ولا ظن، بل تقع في كلام يدل على الشك، أو على الرجاء والطمع^(١)، فهذه ناصبة للمضارع وجوباً، وهذه الحال تفهم من كلام المصنف، مثال ذلك: أرجو أن ينتصر الحق، فـ(أن) مصدرية، والمضارع بعدها منصوب، قال تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعَ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيشَتِي يَوْمَ الْدِين﴾ [الشعراء: ٨٢].

حالات (أن) قوله: (وَمُضْمَرَةً جَوَازًا بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِاسْمٍ خَالِصٍ، نَحْوُهُ وَلْبُسْ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي. وَبَعْدَ الْأَلْامِ، نَحْوُهُ: (لِتُبَيَّنَ لِلنَّاسِ)﴾ [النحل: ٤٤]). اعلم أن (أن) المصدرية تنصب المضارع ظاهرة ومضمرة، ولها ثلاثة حالات:

الأولى: أن تضمّر جوازاً.

الثانية: أن تظهر وجوباً.

الثالثة: أن تضمّر وجوباً.

فيجوز إظهارها وإضمارها في موضعين:

إظهار (أن)

جوازاً

الأول: أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من معنى الفعل والمراد به: الاسم الجامد المحضر الذي ليس في تأويل الفعل، والغالب أن يكون مصدراً، والعاطف واحد من أربعة، وهي (الواو - الفاء - ثم - أو).

مثال الواو: عمل وأحصل رزقي خير من راحة وأمدّ يدي للسؤال، ومنه قول المرأة:

وَلْبُسْ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحْبُ إِلَيْيِ من لِبْسِ الشَّفَوْفِ^(٢)

(١) الشك: إدراك الشيء مع احتمال ضد مساو، والظن: إدراك الشيء مع احتمال ضد مرجوح. والرجاء والطمع بمعنى: الأمل.

(٢) الشفوف جمع: شف (فتح الشين أو كسرها) وهو الثوب الذي يشف عما تحته =

ف(تقر) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد الواو عاطفة على اسم خالص من معنى الفعل، وهو (لبسُ).

ومثال الفاء: إن دراستي النحو فأستفيد منه أحب إلي من دراسة البلاغة.

ومثال ثم: إن جمعي المال ثم أمسكه دليلُ الحرمان.

ومثال أو: قوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِشَرِّيْ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَأَيِّ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا» [الشورى: ٥١]. بنصب (يرسل) بإضمار (أن)، و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على (وحياً) أي: إلا وحياً أو إرسالاً، قرأ بذلك السبعة، عدا نافعاً المدني فقد قرأ برفع (يرسل)^(١).

وقول المصنف: (مبسوط باسم خالص) احتراز من الاسم غير الخالص، وهو ما فيه معنى الفعل، كاسم الفاعل، نحو: المتكلم فيستفيدُ الطالبُ هو المحاضر، فـ(المتكلم) اسم فاعل، فيه معنى الفعل، وهو واقع موقعه؛ لأنها صلة لـ(أَل)، والأصل في الصلة أن تكون جملة، فهو بمنزلة (يتكلم)، فـكأن التقدير: الذي يتكلم، فلما

لكونه رقيماً، والمعنى: أن هذه المرأة تمنى حالتها الأولى وهي أن ليس عباءة من صوف غليظ أحب إليها من الثياب الرقيقة الناعمة، وهي امرأة من أهل البدية نقلت إلى الحاضرة.

إعرابه: (ولبس) مبتدأ (عباءة) مضارع إليه، (وتقر) الواو عاطفة. وتقر: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الواو. (عني) فاعل مرفوع بضميمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء مضارع إليه، (أحب) خبر المبتدأ (من لبس) جار و مجرور متعلق بـ(أحب) (الشفوف) مضارع إليه.

(١) إما على الاستئناف والقطع بما قبله، أو أنه على إضمار مبتدأ أي: أو هو يرسل، أو أنه معطوف على (وحياً) على أنه حال لأن (وحياً) في تقدير الحال، فـكأنه قال: إلا موحياً أو مرسلأ.

جاءت (أى) عُدِيلَ إِلَى اسم الفاعل؛ لأن الفعل لا يصلح صلة لها، فيجب رفع الفعل (يستفيد)؛ لأنه معطوف على اسم غير خالص من معنى الفعل.

الموضع الثاني: من مواضع جواز إظهار (أن) وإضمارها: أن تقع بعد لام الجر، ويقع المضارع بعدها مباشرة، سواء كانت اللام للتعليق - وهي التي يكون ما بعدها علة لما قبلها -، نحو: حضرت لأستفید، ف(استفید) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد لام التعليق، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتُبَيَّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤].

أو كانت اللام لبيان العاقبة، وتسمى (لام الصيرورة) - وهي التي يكون ما بعدها نتيجة مترتبة على ما قبلها - كقوله تعالى: ﴿فَالْفَقَطْهُمْ أَهْلُ فِرْعَوْنَ لَيَكُونُ لَهُمْ عَدُوًا وَحَزْنًا﴾ [القصص: ٨] فاللام هنا ليست للتعليق؛ لأنهم لم يلتقطوه لذلك، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين، فكانت عاقبته أن صار لهم عدواً وحزناً.

أو كانت اللام زائدة - وهي الواقعة بعد فعل متعد - وفائتها التوكيد - كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَهِّبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] فالفعل (يريد) متعد، ومفعوله هو المصدر المنسب إلى (أن) المضمرة جوازاً بعد اللام ومن المضارع بعدها، وهذه اللام زائدة بين الفعل ومفعوله، والتقدير - والله أعلم -: إنما يريد الله إذهب الرجس عنكم.

إظهار (أن) قوله: (إِلَّا فِي نَحْوِهِ) ﴿إِلَّا يَعْلَمُ﴾ [الحديد: ٢٩]، ﴿إِلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [النساء: ١٦٥] **وجوباً** فَتَظَاهَرُ لَا غَيْرُ.

هذه الحالة الثانية لـ(أن) وهي إظهارها وجوباً، وذلك في مسألة واحدة. وهي أن تقع بين (لام الجر) وـ(لا)، سواء كانت (لا) نافية أم زائدة.

فمثـال النافية: أحـضـر مـبـكـرا لـثـلا يـفوـتـني الـدـرـس. قال تـعـالـى:
﴿لَعْلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [الـنـسـاء: ١٦٥]، فـ(لـثـلا) الـلامـ: حـرفـ
تعلـيلـ وـجـرـ، وـ(أـنـ) حـرفـ مـصـدـريـ وـنـصـبـ، وـ(لـاـ) نـافـيـةـ، وـالـهـمـزـةـ فيـ
(لـثـلاـ) هيـ هـمـزـةـ (أـنـ)، وـأـمـاـ نـوـنـهاـ فـمـدـغـمـةـ فيـ (لـاـ) فـلـاـ تـظـهـرـ لـاـ لـفـظـاـ
وـلـاـ خـطـأـ، وـ(يـكـونـ) فـعـلـ مـضـارـعـ نـاقـصـ، يـرـفـعـ الـأـسـمـ وـيـنـصـبـ الـخـبـرـ،
مـنـصـوبـ بـ(أـنـ)، وـ(لـلـنـاسـ) خـبـرـ مـقـدـمـ، وـ(حـجـةـ) اـسـمـهـ مـؤـخرـ.

ومثال الزائدة المؤكدة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابَ أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ فَضَلَ اللَّهَ﴾ [الحديد: ٢٩] أي: ليعلم أهل الكتاب، ف(لا) حرف زائد إعراباً، مؤكّد معنى، ولو كانت نافية لفسد المعنى.

قوله: (وَنَحْنُ عَلَيْكُمْ أَعْظَمُ بِمَا تَصْنَعُونَ) [الأنفال: ٣٣] فَتُضْمَرُ لَا إِضْمَارٌ (أَنْ وجوباً غير).

شرع المصنف رحمه الله في الكلام على الحالة الثالثة، وهي إضمار (أن) وجوباً.

فتعمل (أن) مضمرة وجوباً في مواضع:

١ - بعد (لام الجحود) والجحود: هو النفي. وهي اللام المسبقة بكونِ ماضٍ منفي بـ(ما)، أو بـ(لم)، نحو: ما كان الصديق ليخونَ صديقه، لم يكن الغنى ليُطغى كرام النفوس. فـ(اللام) في (ليخون) وـ(ليطغى) لام الجحود، وتفيد توكيد النفي؛ لأن الأصل: ما كان يفعل، ثم أدخلت اللام لتفوية النفي، وسميت لام الجحود، لملازمتها الجحد وهو النفي، وهذا اصطلاح، وإن فالجحد هو الإنكار، ومنه قوله تعالى: «وَمَا كَانَ اللَّهُ يَعْذِبُهُمْ وَأَنَّ فِيهِمْ» [الأنفال: ٣٣] وقوله تعالى: «لَئِنْ يَكُنْ اللَّهُ لِيغْفِرَ لَهُمْ» [النساء: ١٣٧]. فـ(ليعذبهُم) اللام: لام الجحود، وـ(يعذب) فعل مضارع منصوب

بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد لام الجحود، وـ(الهاء) مفعول به، وـ(الميم) علامة الجمع، والجملة صلة الموصول الحرفـي (أن)^(١)، والمصدر المؤول مجرور باللام، والعجار والمجرور متعلق بممحذف خبر (كان)، والتقدير - والله أعلم - : وما كان الله مريداً لتعذيبهم.

قوله: (كَإِضْمَارِهَا بَعْدَ (حَتَّى) إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا نَحْوُ: «حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى») [طه: ٩١].

٢ - هذا الموضع الثاني لإضمار (أن) وجوباً، وهو أن تقع بعد (حتى)^(٢) وشرط نصب المضارع بـ(أن) بعدها، أن يكون الفعل مستقبلاً، نحو: لا يُمدح الولد حتى ينال رضا والديه، فـ(ينال) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (حتى)، وهو فعل مستقبل، ومنه قوله تعالى: «لَن تَرَحَ عَلَيْهِ عَذَافِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى»، فـ(حتى) حرف غاية وجر، والمصدر المؤول من (أن) المضمرة وما بعدها في محل جر بـ(حتى)، والتقدير - والله أعلم - : حتى رجوع موسى.

(١) الحروف المصدرية، ومنها (أن) تسمى: الموصولات الحرفية، ولا بد لها من صلة بعدها، ويسبّك الموصول الحرفـي مع صلته سبكاً ينشأ عنه المصدر المؤول.

(٢) حتى في اللغة العربية أربعة أنواع:

أ - حرف عطف. تفيد تshireek ما بعدها مع ما قبلها في الحكم، نحو: وصل الحجاج مزدلفة حتى المشاة.

ب - حرف جر يدل على الانتهاء بمنزلة (إلى)، نحو: انتظرتك حتى غروب الشمس.

ج - حرف ابتداء، وتدخل على الجملة، وتكون مسؤلـة لا محل لها، كما في قوله عليه السلام: (ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خططيـاه) متفق عليه، فـ(حتى) ابتدائية وـ(الشوكة) مبتدأ (يشاكها) خير [على أحد الأوجه].

د - حرف جر وهي تجر الاسم الظاهر الصريح، وسيأتي ذكرها في حروف الجر، وهناك نوع يجر المصدر المؤول من (أن) المضمرة وجوباً وما دخلت عليه، وهي المذكورة هنا.

فإن كان الفعل بعدها غير مستقبل بأن كان زمن الفعل هو زمن النطق لم ينصب المضارع بل يرفع، وتكون (حتى) ابتدائية، وما بعدها مستأنف^(١)، نحو: يجري الماء بين الزروع حتى تشرب؛ فالفعل (شرب) مرفوع وجوباً؛ لأن معناه (وهو الشرب) حاصل ابتداء في وقت التكلم، فزمن الشرب والنطق واحد.

قوله: (وَيَقْدَأُ أَوِ الَّتِي بِمَعْنَى (إِلَى) نَحْوُ لَأَسْتَسْهِلَنَ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنْتَهِيَ). أو التي بمعنى (إلا) نحو: وَكُنْتُ إِذَا غَمَرْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

٣ - الموضع الثالث الذي تضمر فيه (أن) وجوباً: بعد (أو) العاطفة. التي بمعنى (إلى)، أو بمعنى (إلا) الاستثنائية، فتكون (أو) بمعنى (إلى) إذا كان المعنى قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً، نحو: تحب إلى إخوانك أو تنال رضاهم، فال فعل (تنال) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (أو)، وهي بمعنى (إلى)، إذ يصح أن يقال: تحب إلى إخوانك إلى أن تنال رضاهم، والتحب إلى الإخوان يتطلب وقتاً ولا يتم دفعه واحدة، ومنه قول الشاعر:

لَأَسْتَسْلِهِنَ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنْتَهِيَ فَمَا انْقَادَتِ الْآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ^(٢)

(١) سأذكر تعريف الاستئناف وأنواعه (ص ٧٨) - إن شاء الله ..

(٢) المعنى: يقول: إنه يستحمل الشدائد حتى يبلغ ما يترتب عليه ويرجوه، فإن ما يرجى من المطالب لا يناله إلا الصابرون.

إعرابه: (لأستسلهن) اللام واقعة في جواب قسم مقدر. و(استسهل): فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا)، (الصعب) مفعول به، (أو) حرف بمعنى إلى، (أدرك) فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، (المنتهي) مفعول به للفعل (ادرك) (فما)، الفاء للتعليق (ما) نافية، (الآمال) فاعل، (إلا) أداة استثناء ملغاً، (الصابر) جار ومجرور متعلق بـ(انقاد).

فال فعل (أدرك) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (أو)، وهي بمعنى (إلى)، لأن استسهال الصعب يحصل شيئاً بعد شيء.

وتكون (أو) بمعنى (إلا) إذا لم يصح وقوع (إلى) موقعها نحو: يعقوب المسيء أو يعتذر، فال فعل (يعتذر) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (أو)، وهي بمعنى (إلا)؛ إذ يصح أن يقال: يعقوب المسيء إلا أن يعتذر، ولا يصح وقوع (إلى) موقعها؛ لفساد المعنى؛ لأن الاعتذار لا يكون غاية للعقاب، ومنه قول الشاعر:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَاً^(١)

فال فعل: (تستقيم) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (أو) وهي بمعنى (إلا) أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها، ولا يصح أن تكون بمعنى (إلى)؛ لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر.

قوله: (وَبَعْدَ فَاعِ السَّبَبِيَّةِ أَوْ وَأَوِ الْمَعِيَّةِ مَسْبُوْقَتَيْنِ بِنَفْيِ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٌ بِالْفِعْلِ، تَحْوِي: «لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُؤْتُوا» [فاطر: ٣٦]، «وَيَعْلَمُ

(١) إذا غمزت: هزرت. قناه: رمح، كعوبها: جمع كعب، والمراد هنا: طرف الرمح. ومعناه: أنه إذا شرع في إصلاح قوم مفسدين لا يرجع عن ذلك إلا إذا استقاموا وصلحوا وإلا كسرهم وأذاهم. كما أنه إذا أراد إصلاح رمح معوج لا يتركه إلا إذا استقام واعتدل وإلا كسره.

إن رابه: (وكنت): كان فعل ماض ناقص، والتاء اسمها، (إذا) ظرف مضمن معنى الشرط (غمزت) فعل وفاعل في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وهو فعل الشرط، (قناة قوم) مفعول به، ومضاف إليه. (كسرت) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها جواب (إذا)، (كعوبها) مفعول به، ومضاف إليه. (أو تستقيما) أو: بمعنى (إلا) وتستقيم: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر جوازاً، تقديره: (هي)، (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بـ(أو) على مصدر متضيد من الفعل السابق؛ أي: حصل مني كسر لكتعوبها أو استقامة منها، وجملة (إذا) وشرطها وجوابها في محل نصب خبر (كان).

الصَّدِيرِينَ》 [آل عمران: ١٤٢]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلُّ﴾ [طه: ٨١] وَلَا تَأْكُلِ
السَّمَاءَ وَتَشْرَبَ الْلَّبَنَ].

٤ - ذكر هنا الموضع الرابع والخامس مما تضمر فيه (أن) وجوباً. فالرابع أن تقع (أن) المصدرية بعد (فاء) السبيبة. إذا كانت مسبوقة بنفي ماضٍ، أو طلب بالفعل. فلا بد للنصب من شرطٍ: الأول: أن تكون الفاء للسببية، وهي التي يكون ما قبلها سبباً في حصول ما بعدها.

الثاني: أن تكون مسبوقةً بنفي ماضٍ؛ أي: خالص من معنى الإثبات، لم ينتقض نفيه بـ(إلا) ولا بنفي آخر يزيل أثره و يجعل الكلام مثبتاً، أو مسبوقةً بطلب بالفعل؛ أي: بصيغة الفعل، أو ما الحق به. كما سأذكر - إن شاء الله -^(١).

فمثال النفي: لم يُسأَلْ فِي جِيبَ، فال فعل (يجيب) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السبيبة؛ لأن السؤال سبب في الإجابة، وقد تقدم عليها نفي لم ينتقض، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] فـ(يموتوا) مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل.

وأما الطلب فهو نوعان:

١ - طلب ماضٍ: وهو ما كانت دلالته على الطلب بلفظه وصيغته، وهو الأمر نحو: احترم الصديق فتدوم لك صداقته، والنهي نحو: لا تخش في البيع فتكسر تجارتكم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا
فِيهِ فَيَحِلُّ عَلَيْكُمْ غَضِيرٌ﴾ [طه: ٨١] فـ(يحل) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً، والدعاء نحو: رب وفقني فلا أنحرف.

(١) انظر: «حاشية الصبان» (٣١/٣)، «النحو الوافي» (٣٦٥/٤).

٢ - طلب غير محض: وهو ما كانت دلالته على الطلب تابعة لمعنى آخر يتضمنه، وهو التحضيض نحو: هلا تزورنا فتحدثنا، ومنه قوله تعالى: «أَوْلَا لَخَرَقَ إِلَّا أَجَلٌ قَرِيبٌ فَاصْدَقُ» [المنافقون: ١٠]، ف(اصدق) مضارع منصوب يأن مضمرة وجوباً في جواب التحضيض.

والتمني نحو: لَيْتَ لِي مَا لَا فَاتَ صَدَقَ مِنْهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَلَيْسَتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفْوَزُ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]، فـ(أفوز) مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً في جواب التمني.

والعرض نحو: ألا تزورنا فتحدثنا.

والاستفهام نحو: هل تزورنا فتحدثنا؟، ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُونَا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣] فـ(يشفعوا) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب الاستفهام، وعلامة نصبه حذف النون.

والترجّي نحو: لعلك تتقى الله فتفوز برضاه، ومنه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّيْ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلَعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] بنصب (فأَطْلَعَ) على قراءة حفص عن عاصم، وهو منصوب؛ لأنّه وقع بعد فاء السبيبة في جواب الترجي، وقرأ بقية السبعة بالرفع عطفاً على (أَبْلُغُ).

قوله: (وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَيِّةِ) احتراز من العاطفة على صريح الفعل، ومن الاستئنافية، فأما العاطفة فكقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦] فال فعل (يعتذرون) معطوف على (لا يؤذن) فهو مرفوع مثله، ليدلّ على نفي الإذن والاعتذار؛ أي: لا إذن ولا اعتذار، وأما الاستئنافية فنحو: ألم تأسّل علياً فيخبرك، برفع (يخبرك) على الاستئناف؛ أي: فهو يخبرك.

قوله: (يُنْفِي مَحْضًّا) احتراز من النفي غير الممحض، وهو ما

انتقض بـ(إلا) نحو: ما تأتينا إلا فتحدثنا، برفع المضارع بعد الفاء.
 قوله: (أوْ طَلَبٌ بِالْفِعْلِ) احتراز من الطلب بالاسم، نحو: صَهْ فَنَحَدَثُكَ، فإنْ (صَهْ) يفيد الطلب، وهو طلب السكوت، لكنه طلب باسم، وليس بفعل؛ لأنْ (صَهْ) اسم فعل أمر، فَيُرْفع المضارع بعد الفاء^(١).

٥ - الموضع الخامس: أن تقع (أن) بعد (واو) المعية إذا كانت مسبوقة بنفي ماضٍ أو طلب بالفعل، فهما شرطان:
 الأول: أن تكون الواو للمعية، وهي التي تفيد مصاحبة ما قبلها لما بعدها، بمعنى أنهما يحصلان معاً في زمن واحد يجمعهما.
 الثاني: أن تكون مسبوقة بنفي ماضٍ أو طلب بالفعل.

فمثال النفي: لن يأمر الناصح بالأمانة ويخون، فال فعل (يخون)
 منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد واو المعية؛ لأن المنفي هو مصاحبة الخيانة للنصح بالأمانة، وقد تقدم على (الواو) نفي ماضٍ لم يتضمن، ومنه قوله تعالى: «وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ أَذْنَنَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ اللَّهُ أَعْلَمُ بِالْعَبْدِينَ» [آل عمران: ١٤٢] فـ(يعلم) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (واو) المعية، وقد سُيَقِّتُ بالنفي (ولما يعلم)^(٢).

وأما الطلب ف منه:
 الأمر نحو: أيها الصديق اغفرْ هفوتي وأغفرْ هفوتك، لتدوم صداقتنا.

(١) هناك قول آخر، وهو للكسائي ومن وافقه، وهو اعتبار الفاء للسببية ونصب المضارع بعدها، وهو رأي وجيه «شرح الشذور» (ص ٣٠٥)، «النحو الوفي» (٤/٣٦٦).

(٢) لما: أداة جزم، (يعلم) مضارع مجزوم بالسكون، وحرك بالكسر للتقاء الساكنين.

والنهي نحو: لا تأمر بالصدق وتكذب.
والاستفهام نحو: هل حفظت الأحاديث وأسمعها منك؟
والعرض نحو: ألا تزورنا ونكرنك.
والتحضيض نحو: هلا أديت واجبك ويشكرك أبوك.

والتمني نحو: ليت لي مالاً وأحاج منه، ومنه قوله تعالى: ﴿يَأَيُّنَا نُرِدُّ وَلَا نَكْذِبُ إِنَّا يَعْلَمُ مَا فِي الْأَنْفُسِ﴾ [الأنعام: ٢٧] فقد قرأ حفص وحمزة (ولا نكذب) بالنصب جواباً للتمني بعد واو المعية، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص (ونكون) بالنصب - أيضاً - ورفعهما الباقيون عطفاً على (نُرِدُّ)^(١).

والترجي نحو: لعل الله يشفيني وأزورك.
قوله: (ولَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ) يجوز في الفعل (شرب).
ثلاثة أوجه:
الأول: النصب على أن الواو للمعية في جواب النهي، ويكون القصد النهي عن الجمع بينهما.
الثاني: الجزم عطفاً على (أكل)، ويكون القصد النهي عن كل واحد منهما؛ أي: لا تأكل السمك، ولا تشرب اللبن.
الثالث: الرفع على أن الواو للحال، أو للاستئناف^(٢)، ويكون

(١) انظر: «الكشف» لمكي (٤٢٧/١).

(٢) الاستئناف النحوي: عدم عطف ما بعد الحرف على ما قبله إن وجد حرف العطف، إلا فهو قطع إحدى الجملتين من الأخرى، فال الأول كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّنَا لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْضَ﴾ [الحج: ٥] والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلَهُمْ إِنَّ الْيَرَأَةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥].

أما الاستئناف البياني فهو: ما وقع جواباً لسؤال مقدر معنى؛ كقول أبي تمام: السيف أصدق أنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب فالشطر الثاني جواب لسؤال ناشئ عن الجملة الأولى، وتقديره: لماذا كان =

القصد النهي عن الأول وإباحة الثاني؛ أي: لا تأكل السمك حال شرب اللبن، أو ولد شرب اللبن.

٣ - جزم الفعل المضارع

قوله: (فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ بَعْدَ الْطَّلْبِ وَقُصِّدَ الْجَزَاءُ جُزْمًا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «قُلْ تَعَاوَنُوا أَتَلُ») [الأنعام: ١٥١] وشرط الجزم بعد النهي: صحة حلول (إن لا) محله، نحو: لا تدْنُ من الأسد تسلّم، بخلاف يأكلُكْ).

لما فرغ المصنف نَحْمَلُهُ من الكلام على نصب المضارع، شرع في الكلام على جزمه.

والجازم نوعان:

- ١ - جازم لفعل واحد.
- ٢ - جازم لفعلين.

١- ما بجزم

فعلاً واحداً

فالجازم لفعل واحد خمسة:

الأول: الطلب، وذلك بأن يتقدم على المضارع أمر أو نهي أو استفهام أو غيرها من أنواع الطلب المتقدمة، ويتجدد المضارع من (الفاء) ويقصُّدُ به الجزاء بمعنى: أن هذا المضارع متسبب وناتج عن ذلك الطلب، فالشروط أربعة:

الأول: أن يتقدم لفظ دال على الطلب.

الثاني: أن يقع بعده مضارع مجرد من الفاء.

= السيف أصدق من الكتب؟ وهذا من مباحث البلاغيين في «علم المعاني». والجملة الاستثنافية غير الابتدائية، فالابتدائية الواقعة في أول الكلام، والاستثنافية الواقعة في أثناء الكلام، ولكتها منقطعة عما قبلها، وقيل: هما بمعنى واحد.

الثالث: أن يقصد الجزاء.

الرابع: إن كان الطلب بغير النهي كالأمر، فشرطه: صحة المعنى بوضع (إن) الشرطية و فعل مفهوم من السياق موضع الطلب، وإن كان الطلب بالنهي، فشرطه: أن يستقيم المعنى بحذف (لا) النافية ووضع (إن) الشرطية وبعدها (لا) النافية محل (لا) النافية.

مثال ذلك: عامل الناس بالحسنى يألفوك، فالفعل (يألفوك) مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، وقد تقدم عليه طلب، وهو الأمر (عامل)، والجازم له هو وقوعه في جواب الطلب^(١).

ومنه قوله تعالى: «قُلْ تَعَالَوْا أَتَلُ» فـ(أتل) مضارع مجزوم بحذف حرف العلة وهو الواو؛ لوقعه في جواب الطلب (تعالوا) وقد قُصدَ الجزاء، إذ المعنى: تعالوا فإن تأتوا أتل عليكم، فالتلاؤة مسببة وناتجة عن مجئهم.

ومثال النهي: لا تعجل في أمورك تسلّم، فالفعل (تسلّم) مجزوم؛ لوقعه في جواب الطلب وهو النهي، ويصبح أن تضع (إن) قبل (لا) فتقول: إلا تعجل في أمورك تسلّم؛ أي: إن لا تعجل...

فإن لم يتقدم طلب، بل تقدم نفي، أو خبر مثبت لم يصح جزم المضارع، بل يجب رفعه نحو: ما تأتينا تحدثنا، ونحو: أنت تأتينا تحدثنا. برفع (تحدثنا) في المثاليين.

وإن لم يقصد الجزاء وجب الرفع - أيضاً - نحو: ائتنى برجل

(١) هذا أيسر الآراء في العامل الذي جزم المضارع الذي تجرد من الفاء، وللنحو كلام طويل في ذلك، محله الكتب المطولة. انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣٠٩/٣).

يحب الله ورسوله، فلا يجوز جزم المضارع (يحب) لعدم قصد الجزاء؛ لأن المحبة ليست ناتجة عن الإتيان به؛ وإنما المراد هذه صفتة.

وكذا إذا لم يستقم المعنى عند إحلال (إن) الشرطية و(لا) النافية معاً محل (لا) النافية، نحو: لا تدُنْ من الأَسْدِ يَأْكُلُكَ، برفع: (يأكلك) ولا يجوز جزمه، إذ لا يصح: إن لا تدُنْ من الأَسْدِ يَأْكُلُكَ.

وكذا إذا لم يستقم بوضع (إن) وفعل مفهوم من السياق موضع الطلب نحو: أين مَنْزِلُكَ أَقْفُ فِي الشَّارِعِ، برفع (أقف) ولا يجوز جزمه، إذ لا يصح أن يقال - مثلاً -: إن تعرَفْنِي بِيَتِكَ أَقْفُ فِي الشَّارِعِ؛ لعدم استقامة المعنى.

قوله: (ويُجَرِّمُ - أَيْضًا - بـ(لَمْ) نَحْوُ: «لَمْ يَكُلْدَ وَلَمْ يُولَدَ» [الإخلاص: ٣] وـ(لَمَا) نَحْوُ: «لَمَا يَقْضِ» [عبس: ٢٣]، وباللام ولَا الطَّلَبَيَّتَيْنِ نَحْوُ: «لِتَقْضِ» [الطلاق: ٧]، «لِيَقْضِ» [الزخرف: ٧٧]، «لَا شَرِيكَ» [القمان: ١٣]، «لَا تُؤَاخِذْنَا» [البقرة: ٢٨٦]).

ذكر المصنف بقية ما يجزم فعلاً واحداً، وهي الأربعة الباقية،

وهي:

٢ - لم: وهي حرف نفي مختص بجزم المضارع، تقلب زمانه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي^(١)، نحو: لم يحضر

(١) إذا دخلت على (لم) أداة الشرط فإن المضارع يتجرد للزمان المستقبل، ويبطل تأثير (لم) في قلب زمانه إلى الماضي؛ كقوله تعالى: «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأُذْنُوا بِعَرَبِ مَنِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» [البقرة: ٢٧٩] لكن ما الذي جزم المضارع فهو (إن) أم (لم)؟ قيل: إنه (لم) لأنه عامل شديد الاتصال بمعموله، ولم يقع إلا مع الفعل المستقبل في اللفظ، وإن قد دخلت على الماضي في اللفظ، وقد ولدتها الاسم، نحو: «وَإِنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ» [التوبه: ٦] وقيل: (إن) لسبقهها ولقوتها؛ لأنها تؤثر =

الضيف، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُلْدُ وَلَمْ يُولَدُ﴾. وقد تدخل عليها همزة الاستفهام التقريري^(١) فلا تغير عمله، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَسْخَ لَكَ صَدَرَكَ﴾ [الشرح: ١].

٣ - لما الجازمة، وهي مثل (لم) فيما تقدم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا يَقْضِي مَا أَمْرَوْ﴾، ف(يقضى) مضارع مجزوم بـ(الما)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو الياء، والكسرة قبله دليل عليه.

٤ - لام الطلب، فإن كان من أعلى إلى أدنى فهو أمر، كقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعْةٍ مِّنْ سَعْتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]، وإن كان من أدنى إلى أعلى فهو دعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِي عَلَيْنَا رِبُّك﴾ [الزخرف: ٧٧]، وإن كان من المساوي لمساويه فهو التماس، كقولك لزميلك: لتركب معى.

٥ - لا الطلبية. فإن كان من أعلى إلى أدنى فهو نهي، كقوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكُ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، وإن كان من أدنى إلى أعلى فهو دعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن شَيْنَا أَوْ أَخْطَلْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وإن كان من المساوي لمساويه فهو التماس، كقولك لزميلك: لا تتأخر في الحضور.

= في زمن الفعل ولفظه، والأول وجيه، مع أن هذا الخلاف لا قيمة له؛ لأن المضارع مجزوم على أي حال.

(١) الاستفهام التقريري هو: حمل المخاطب على الإقرار بما يعرف.



أدوات الشرط

قوله: (وَيَجْزِمُ فِعْلَيْنِ إِنْ وَإِذْمَا وَأَيْ وَأَيْنَ وَأَيْانَ وَمَتَىٰ ٢- ما يجزم وَمَهْمَا وَمَنْ وَمَا وَحِيَشْمَا، نَحْوُ: «إِنْ يَشَا يُدْهِبُكُمْ» [النساء: ١٣٣]، «مَنْ فَعَلَنْ يَعْمَلُ سُوءًا يُجَزِّ بِهِ» [النساء: ١٢٣]، «مَا نَنْسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ تُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا» [البقرة: ١٠٦]، وَيُسَمِّيُ الْأَوَّلُ شَرْطاً وَالثَّانِي جَوَاباً وَجَزَاءً).

هذا القسم الثاني من جواز المضارع: وهو ما يجزم فعلين، وقد ذكر المصنف إحدى عشرة أداة، منها ما هو اسم له محل من الإعراب، ومنها ما هو حرف لا محل له من الإعراب، وسأبين ذلك
- إن شاء الله - فأقول:

١ - إِنْ: وهي حرف شرط جازم لا محل له، وهي تفيد تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط، من غير دلالة على زمان أو مكان أو عاقل أو غير عاقل، نحو: إن تصحب الأشرار تندر، ومنه قوله تعالى: «إِنْ يَشَا يُدْهِبُكُمْ» فـ(إن) حرف شرط جازم، وـ(يشأ) فعل مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر، وـ(يذهبكم) جواب الشرط مجزوم، والفاعل ضمير مستتر، والكاف: مفعول به، والميم علامة الجمع.

٢ - إِذْمَا: وهي حرف شرط جازم على الأرجح^(١) - فلا محل له

(١) تقدم أن المصنف رَجَحَ أَنْ (إِذْ ما) اسم شرط، وهنا رجحت أنها حرف شرط، اختياراً لما مشئ عليه في «أوضح المسالك»؛ لأن شبهها بـ(إن) أقوى من شبهها بـ(متى)، وهو قول سيبويه، كما في «التصريح» (٢٤٧/٢).

من الإعراب، وهي لمجرد تعليق الجواب على الشرط، مثل (إن)، واتصالها بـ(ما) الزائدة شرط في جزمهما، نحو: إِذْمَا تَفْعَلْ شَرًّا تَنْدَمْ، فـ(إِذْ مَا) حرف شرط جازم، (تفعل) فعل مضارع مجزوم بالسكون؛ لأنَّه فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، (تندم) فعل مضارع مجزوم بالسكون؛ لأنَّه جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر، كالذى قبله.

٣ - **أيُّ**: بالتشديد، اسم شرط جازم، وهي بحسب ما تضاف إليه، فتكون للعاقل نحو: أَيُّهُمْ يَقُولُ أَقْمُّ مَعَهُ، فـ(أيُّ) اسم شرط جازم مبتدأ مرفوع، ولغير العاقل نحو: أَيَّ الْكِتَبِ تَقْرَأُ أَقْرَأُ، فـ(أيُّ) اسم شرط جازم مفعول مقدم منصوب، وتكون للزمان نحو: أَيَّ يَوْمٍ تَسَافِرُ أَسَافِرُ، وللمكان نحو: أَيَّ بَلْدٍ تَسْكُنُ أَسْكُنُ، فـ(أيُّ) اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية في الأول والمكانية في الثاني، وإن أضيفت إلى مصدر فهي مفعول مطلق، نحو: أَيَّ نَفْعٍ تَنْفَعُ النَّاسُ يَشْكُرُوكَ عَلَيْهِ.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠] فـ(أيَا)^(١) اسم شرط جازم منصوب بـ(تدعوا) على المفعولية، (ما) حرف زائد إعراباً مؤكداً معنى، وـ(تدعوا) فعل الشرط مجزوم بحذف التون؛ لأنَّه من الأمثلة الخمسة، والواو فاعل، وجملة (فله الأسماء الحسنة) جواب الشرط في محل جزم.

٤ - **أينَ**: اسم شرط جازم، ويحسن اتصالها بـ(ما) ليتمكن الشرط، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط، فتكون في محل نصب على الظرفية المكانية: نحو: أينما تذهبْ

(١) والتنوين في (أيَا) عوض عن المضاف إليه؛ أي: أَيَّ اسْمٌ تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى. وزيدت (ما) على أحد القولين لتأكيد ما في (أي) من الإبهام.

أصحابك، ومنه قوله تعالى: «أَيْنَمَا يُوجِّهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ» [النحل: ٧٦] فـ(أين) اسم شرط جازم، مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية، متعلق بالفعل بعده، وـ(ما) حرف زائد إعراباً مؤكداً معنى، وـ(يوجهه) فعل الشرط، وـ(لا يأتي) جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة - وهو الياء - وقوله تعالى: «أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ» [النساء: ٧٨] فـ(أينما) كما تقدم، وهو متعلق بالفعل بعده، وـ(تكونوا) فعل الشرط، والواو: فاعل لـ(كان) التامة؛ لأنها بمعنى (تواجدوا)، وجواب الشرط (يدرككم).

٥ - **أنى**: اسم شرط جازم، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنى الشرط، فهي في محل نصب على الظرفية المكانية، مثل (أين) نحو: أنى ينزل ذو العلم يكرم، فـ(أنى) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية، (ينزل) فعل مضارع مجزوم؛ لأنه فعل الشرط، (يكرم) فعل مضارع مجزوم؛ لأنه جواب الشرط.

٦ - **أيَانَ**: اسم شرط جازم، وهي موضوعة للدلالة على مطلق الزمان، ثم ضمنت معنى الشرط، فهي في محل نصب على الظرفية الزمانية نحو: أيان يكثر فراغ الشباب يكثر فسادهم، فـ(أيان) اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية، (يكثرون) فعل الشرط، (يكثرون فسادهم) جواب الشرط مجزوم، (فسادهم) فاعل، والهاء: مضاف إليه، والميم: علامة الجمع.

٧ - **مَتَى**: اسم شرط جازم، مثل (أيان)، نحو: متى يأتي فصل الصيف ينضج العنبر.

٨ - **مَهْمَما**: اسم شرط جازم على الأرجح، وهي لغير العاقل،

ثم ضمنت معنى الشرط، وهي في الإعراب مثل (من) الآتية، نحو: مهما تنفق في الخير يُخلفه الله، فـ(مهما) اسم شرط جازم في محل نصب مفعول مقدم، ومنه قوله تعالى عن قوم موسى عليه الصلاة والسلام: «وَقَالُوا مَهْمَا تَأْنِي بِهِ مِنْ ءَايَةٍ لِتَسْخَرَنَا بِهَا فَمَا تَحْمِلُ لَكَ يُؤْمِنِينَ» [الأعراف: ١٣٢] فـ(مهما) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وـ(تأني) فعل الشرط، وهو مع فاعله خبر (مهما) «فَمَا تَحْمِلُ لَكَ يُؤْمِنِينَ» الجملة في محل جزم جواب الشرط.

٩ - من: اسم شرط جازم وهي للعاقل، وتكون في محل رفع مبتدأ إن كان فعل الشرط لازماً نحو: من يكثر كلامه يكثر ملامه، أو ناسخاً نحو: من يكن عجولاً يكثر خطوه، أو متعدياً واقعاً على أجنبى منها^(١) نحو: من يحترم الناس يحترموه، ومنه قوله تعالى: «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ» [النساء: ١٢٣]، فـ(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، (يعمل) مضارع مجزوم، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر، والجملة خبر المبتدأ (من)، (سوءاً) مفعول به، (يُجْزَى) جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وهو الألف.

وتكون في محل نصب مفعول به إذا كان فعل الشرط متعدياً واقعاً على معناها، نحو: من تساعد أسعده. فـ(من) مفعول مقدم. وإن سبقت بحرف جر أو بمضاف فهي في محل جر نحو: عَمَّ تتعلم أتعلم، كتاب من تقرأ أقرأ.

١٠ - ما: اسم شرط جازم، وهي لغير العاقل، ولأعرابها كإعراب (من) نحو ما تقرأ يفذلك، ومنه قوله تعالى: «مَا نَسَخَ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ ثُنِسَهَا

(١) أي: ليس فيه ضمير يعود عليها، مثل الكلمة (الناس) في المثال المذكور، بخلاف الواقع على معناها فالمراد به الأداة نفسها، كما في المثال المذكور بعد.

فَأَتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا» [البقرة: ١٠٦] فـ(ما) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم لـ(نسخ)، وـ(نسخ) فعل الشرط، (نأت) جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة، وهو الياء.

١١ - حَيْثُما: اسم شرط جازم، واتصالها بـ(ما) الزائدة شرط في جزمهما، وهي في محل نصب على الظرفية المكانية نحو: حيثما تجذب صديقاً وفيما تجذب كنزًا ثميناً. قال تعالى: «وَحَيْثُ مَا كُشِّفَ فَوْلَا وُجُوهَكُمْ شَطَرَةٌ» [البقرة: ١٤٤]، فـ(حيثما) اسم شرط جازم مبني على الضم في محل نصب خبر (كان)^(١) وـ(ما) زائدة إعراباً مؤكدة معنى، (كتم) كان: فعل ماض ناقص مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء: اسمها، والميم: علامه الجمع، (فولوا) الجملة في محل جزم جواب الشرط.

قوله: (ويسمى الأول شرطاً) أي: ويسمى الأول من الفعلين المجزومين بأحد هذه الأدوات شرطاً؛ لتعليق الحكم عليه، وكونه شرطاً لتحقق الثاني.

قوله: (والثاني جواباً وجاء) أي: ويسمى الفعل الثاني جواب الشرط؛ لأنّه مترب على الشرط، كما يترتب الجواب على السؤال (وجاء)؛ لأنّ مضمونه جاء لمضمون الشرط.

قوله: (وإذا لم يصلح لمباشرة الأداة قرئ بالفاء، نحو: «وإن يمسك الله بضرير فلا كاشف له إلا هو» وإن يمسك بخير فهو على كل شيء قدير») الشرط بالفاء [الأعراف: ١٧] أو بإذا الفجائية نحو: «وإن تصلبهم سنتة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقطّعون» [الروم: ٣٦].

(١) على أنها ناقصة. فإن كانت تامة بمعنى: (وجدتم) فاسم الشرط مبني على الضم في محل نصب متعلق بـ(ولوا) أو (كتم).

لما ذكر المصنف أدوات الشرط الجازمة، ذكر القاعدة العامة في وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء، فقال: (وإذا لم يصلاح لمباشرة الأداة قرن بالفاء) أي: إذا لم يصلاح جواب الشرط (لمباشرة الأداة) أي: بأن يكون في محل فعل الشرط (قرن بالفاء) أي: وجوباً؛ ليحصل الربط بين الشرط والجزاء، إذ بدونها لا يكون ربط.

مثال ذلك: من سعى في الخير فسعيه مشكور، فجواب الشرط (سعيه مشكور) لا يصلاح أن يكون في محل الشرط؛ لأنه جملة اسمية، وأداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية، فأتي بالفاء للربط بين جملة الجواب وجملة الشرط^(١).

وأشهر الأنواع التي يجب اقترانها بالفاء ما يأتي:

١ - الجملة الاسمية. كما تقدم، ومنه قوله تعالى: «وَإِنْ يَسْتَكْرِهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَقَدِيرٌ» [الأنعام: ١٧].

٢ - الجملة الفعلية التي فعلها طببي نحو: إِنْ حَيَاكَ أَحَدٌ بِتَحْمِيَةٍ فَحِيهِ بِأَحْسَنِ مِنْهَا، ومنه قوله تعالى: «قُلْ إِنْ كُثُرْ تَعْبُونَ اللَّهَ فَاتَّعُونِي يُحِبِّبُكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ» [آل عمران: ٣١].

٣ - الجملة الفعلية التي فعلها جامد^(٢) نحو: من يطلق لسانه فليس بسالم، ومنه قوله تعالى: «إِنْ تَرَنَ أَنَا أَقَلَّ مِنْكُمْ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي» [الكهف: ٤٠، ٣٩].

٤ - الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(لن) نحو: إن صحت

(١) وهذه الفاء زائدة ليست للعطف ولا لغيره. ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة والربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط.

(٢) الفعل الجامد: هو الذي لا يتصرف، فلا يأتي منه مضارع ولا أمر ولا مصدر ولا أي استفهام آخر، بل يلزم حالة واحدة، مثل: ليس، نعم، بنس، عسى.

الأشرار فلن تسلم، ومنه قوله تعالى: «وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فلن يُكَفَّرُوهُ» [آل عمران: ١١٥].

٥ - الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(قد) نحو: مَنْ مَدَحَكَ بما ليس فيك فقد ذمك، ومنه قوله تعالى: «إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخْ لَهُ مِنْ قَبْلٍ» [يوسف: ٧٧].

٦ - الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(ما) نحو: إِنْ تجتهد فما أَقْصُرُ في مكافأتك، ومنه قوله تعالى: «وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ حَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ» [الحشر: ٦].

٧ - الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بالسين نحو: مَهْمَا تُخْفِيْ من طباعك فستظهرُ للناس، ومنه قوله تعالى: «وَإِنْ تَعَسَّرْمُ فَسَرْرُضْ لَهُ أُخْرَى» [الطلاق: ٦].

٨ - الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(سوف) نحو: مَنْ ظلم الناس فسوف يندم، ومنه قوله تعالى: «وَإِنْ خَفَتْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ» [التوبه: ٢٨].

وقوله: (أو بـإذا الفجائية) أي: قد تغنى (إذا) الفجائية عن الفاء، وهي خاصة بالجملة الاسمية، ولم يقيدها المصنف بالجملة الاسمية؛ لأنها لا تدخل إلا عليها، ومعناها: الدلالة على المفاجأة في الحال، ولا بد أن يسبقها كلام، وأرجح الأقوال في إعرابها أنها حرف لا محل له من الإعراب.

مثالها قوله تعالى: «وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ» [الروم: ٣٦] فـ(إذا) حرف دال على المفاجأة مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (هم) مبتدأ، وجملة (يقطنون) في محل رفع خبر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط (إن).

النکرة والمعرفة

قوله: (فَضْلٌ: الْإِسْمُ ضَرِيَانٌ، نَكْرَةٌ وَهُوَ مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ مَوْجُودٍ كَرِجْلٍ، أَوْ مُقْدَرٍ كَشَمْسٍ، وَمَعْرِفَةٌ وَهِيَ سِتَّةُ...).

الاسم باعتبار التكير والتعريف ضربان:

الأول: نكرة.

الثاني: معرفة.

نسميم الاسم
إلى نكرة
ومعرفة

فالنكرة: (ما شاع في جنس موجود أو مقدر) أي: النكرة اسم يدل على واحد ولكنه غير معين؛ لأنه فرد شائع في أفراد الجنس.

فكلمة (طالب) لا تدل على طالب معين؛ لأنه لفظ شائع في جميع أفراد الطلاب من زيد، وعمرو، وبكر، وغيرهم، لا يخص فرداً بعينه.

وهذا الجنس نوعان:

١ - جنس موجود في الخارج تعدده؛ كلفظ: رجل، وطالب، وكتاب، وكل منها شائع في جنس الرجال والطلاب والكتب، وتعدده في الخارج موجود مشاهد.

٢ - جنس مقدر وجود تعدده في الخارج، كشمس، فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً يزيل ظهوره وجود الليل، فتحققها أن تصدق على متعدد، كما أن رجلاً كذلك، وإنما تختلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج، ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحًا

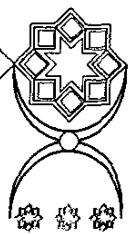
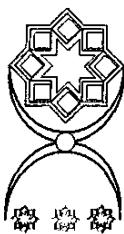
والنكرة لها علامتان:

١ - أن تقبل (أَلْ) وتوثر فيها التعريف، مثل: كتاب، رجل، تقول:
الرجل شجاع، الكتاب جديد.

٢ - ما تقع موقع ما يقبل (أَلْ) مثل: (ذو) بمعنى: صاحب، نحو:
 جاء ذو علم؛ أي: صاحب علم، فـ(ذو) نكرة، وهي لا تقبل
(أَلْ) لكنها واقعة موقع ما يقبل (أَلْ)، وهو صاحب.

وقوله: (وَمَعْرِفَةٌ وَهِيَ سِتَّةٌ) المعرفة اسم يدل على شيء معين،
وهي ستة: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول،
والمعرف بـ(أَلْ)، والمضاف لواحد منها^(١).

(١) ويقي من أنواع المعارف: النكرة المقصودة في باب «المتادى»، نحو: يا طالب
أجب [إذا كنت تريد واحداً معيناً] ولعله تركه؛ لأنَّه سيذكره في بابه.



أنواع المعرف

١ - الضمير

قوله: (الضَّمِيرُ: وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ، أَوْ مُخَاطِبٍ، أَوْ غَائِبٍ).

تعريفه
هذا القسم الأول من المعرف، وهو الضمير، وهو لفظ يدل على متكلم كـ(أنا)، أو مخاطب كـ(أنت)، أو غائب كـ(هو)، والضمير هو أعرف المعرف - بعد لفظ (الله) وضميره^(١) - وأعرف الضمائر ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب.

قوله: (وَهُوَ إِمَّا مُسْتَبِرٌ كَالْمُقَدَّرِ وُجُوبًا فِي نَحْوِيْ: أَقْوَمُ وَتَقْوَمُ، أَوْ جَوَازًا فِي نَحْوِيْ: زَيْدٌ يَقُومُ، أَوْ بَارِزٌ).

أقسامه
الضمير من حيث ظهوره في الكلام وعدم ظهوره قسمان:
الأول: بارز: وهو ما له صورة في اللفظ، كالباء من: كتبـتـ الواجب.

الثاني: مستتر: وهو الذي ليس له صورة في اللفظ^(٢)، وهو نوعان:

- ١ - مستتر وجوباً.
- ٢ - مستتر جوازاً.

(١) إنما كان لفظ (الله) أعرف المعرف؛ لأنـه لا يـحـتـمـلـ إـلاـ المـوـلـيـ جـلـ وـعـلاـ، بـخـلـافـ بـقـيـةـ الـمـعـارـفـ.

(٢) ولا يكون الضمير المستتر إلا مرفوعاً، لأنـه فـاعـلـ، أوـ نـائـبـهـ.

فالمستتر وجوباً: هو الذي لا يحل محله اسم ظاهر ولا ضمير الاستئنار منفصل يرتفع العامل به، نحو: أقوم بصلة رحمي، ففاعل (أقوم) الواجب ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا)، وهذا الضمير لا يحل محله اسم ظاهر، فلا تقول: أقوم خالد - مثلاً - ولا ضمير منفصل فلا تقول: أقوم أنا، على أن يكون فاعلاً، بل هو توكييد للضمير المستتر.

والاستئنار الواجب له مواضع منها:

- ١ - مع فعل الأمر المسند للواحد، نحو: أقم الصلاة، وأما قوله تعالى: «أَشْكُنْ أَنَّتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ» [البقرة: ٢٥]، ف(أنت) توكييد للضمير المستتر، و(زوجك) معطوف على الضمير المستتر^(١).
- ٢ - مع الفعل المضارع الذي في أوله همزة المتكلم، نحو: أستيقظ مبكراً.
- ٣ - مع الفعل المضارع الذي في أوله النون، نحو: نحن لا نحب السهر.
- ٤ - مع الفعل المضارع الذي في أوله تاء خطاب الواحد، نحو: أنت تحب الكتب المفيدة.

وأما المستتر جوازاً: فهو الذي يحل محله الاسم الظاهر، أو الاستئنار الضمير المنفصل، وهو المرفوع بفعل الغائب، نحو: خليل يوازن الجائز على الصلاة، أو الغائبة نحو: آمنة تحسن الحجاب، وغيرهما^(٢).

(١) انظر: تعليقاً في آخر باب: «المفعول معه» (ص ٢٢٩).

(٢) هنا قاعدة لا بأس بها في هذا الموضع، وهي أنه إذا كان الضمير المستتر مقدراً بـ(أنا) أو (نحن) أو (أنت) فهو مستتر وجوباً، وإن كان مقدراً بـ(هو) أو (هي) فهو مستتر جوازاً، إلا في مواضع يسيرة مع أفعال الاستثناء مثل: خلا، وعدا، وليس، ومع فعل التعجب الماضي، وفاعل (نعم وبتس) إذا كان ضميراً مفسراً يتميز على أحد القولين.

نفسيم قوله: (أَوْ بَارِزٌ وَهُوَ إِمَّا مُتَّصِلٌ كَتَاء قُمْتُ، وَكَافِ أَكْرَمَكَ، وَهَاء الصَّمِيرِ الْبَارِزِ غَلَامِهِ، أَوْ مُنْفَصِلٌ كَانَا وَأَنَّتْ وَهُوَ وَإِيَّايَ).

تقديم أن الضمير البارز هو ما له صورة في اللفظ، وهو قسمان:

١ - متصل: وهو الذي لا يبتدأ به في الكلام، ولا يقع بعد (إلا)، كالباء في قولك: استمعت للمحاضرة.

٢ - منفصل: وهو الذي يبتدأ به ويقع بعد (إلا) نحو: أنت تهذب أولادك، ف(أنت) ضمير منفصل؛ لأنّه ابتدأ به، ويصبح وقوعه بعد (إلا) نحو: لا يقوم بالواجب إلا أنت، ف(أنت) فاعل (يقوم).

والضمير المتصل ينقسم بحسب موقعه من الإعراب ثلاثة أقسام:
 الأول: ما يكون في محل رفع فقط - كأن يكون فاعلاً أو نائب فاعل أو اسمًا لناسخ، مثل: (كان) أو إحدى أخواتها، ونحو ذلك - وهو خمسة ضمائر: الباء المتحركة نحو: ألقيت في الحفل كلمة، وألف الاثنين، نحو: الولدان سمعا النصيحة، وواو الجماعة نحو: المصلون خرجوا، وباء المخاطبة نحو: أنت تحبين الفضيلة، ونون الإناث نحو: أنتن تهذبن أولادكن.

الثاني: ما يكون في محل نصب أو جر - كأن يكون مفعولاً، أو اسمًا لناسخ مثل (إن) أو إحدى أخواتها، أو مضافاً إليه، ونحو ذلك - وهو ثلاثة: باء المتكلّم نحو: أمرني أستاذي بحفظ كتابي، وكاف المخاطب، نحو: أمرك أستاذك بحفظ كتابك، وهاء الغائب نحو: البنت تهذبها أمها، والابن يهذبه أبوه.

الثالث: ما يكون في محل رفع أو نصب أو جر، وهو (نا) نحو قوله تعالى: «رَبَّنَا إِنَّا ءَامَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا» [آل عمران: ١٦].

وأما المنفصل فهو بحسب الإعراب قسمان:

١ - ما يكون في محل رفع فقط، وهو اثنا عشر ضميراً، (أنا) و(أنت) و(هو) وفروعها. نحو: أنت تحضر مبكراً، فـ(أنت) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ.

٢ - ما يكون في محل نصب فقط، وهو اثنا عشر ضميراً (إيابي) و(إياك) و(إياباه) وفروعها، نحو: إياك كافاً المدرس، فـ(إياك) مفعول مقدم^(١)، مبني على الفتح في محل نصب.

قوله: (وَلَا فَصْلَ مَعَ إِمْكَانِ الْوَصْلِ، إِلَّا فِي تَحْوِ الْهَاءِ: مِنْ اتِصالِ الضَّمِيرِ سَلْنِيهِ بِمَرْجُوحِيَّةِ وَظَنَنَتِكَهُ وَكُنْتَهُ بِرُجُوحَانِ).

القاعدة في باب الضمير أنه متى أمكن الإتيان بالضمير المتصل فإنه لا يعدل إلى الضمير المنفصل؛ لأن الغرض من وضع الضمير الاختصار، والمتصل أشد اختصاراً من المنفصل، تقول: أكرمتك، ولا تقول: أكرمت إياك؛ لأنه أمكن الوصل.

وقد يتغير الإتيان بالضمير منفصلاً، ولا يمكن الإتيان به متصلةً كأن يقع الضمير بعد (إلا) نحو: ربنا ما نرجوا إلا إياك، أو يتقدم الضمير على عامله نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

وهذه القاعدة يستثنى منها ثلث مسائل - كما ذكر ابن هشام - يجوز فيها الاتصال والانفصال، والخلاف إنما هو في الأرجح منهما.

المسألة الأولى: أن يكون الضمير ثاني ضميرين، أولهما أعرف من الثاني، والعامل فيهما فعل غير ناسخ - كأعطي وأخواتها - وذلك كـ(الهاء) من قوله: الكتاب سلنيه، فيجوز في (الهاء) الاتصال، ويجوز الانفصال: نحو: الكتاب سلني إياه، والياء: للمنتكلم مفعول

(١) هذا هو الأيسر أن نعتبر الجميع ضميراً بدون تجزئة (إياب) و(الكاف).

أول، والهاء: للغائب مفعول ثان، وضمير المتكلّم أعرف من ضمير الغائب، بمعنى: أنه أشد تمييزاً لمسماه.

وقوله: (بِمَرْجُوحِيَّةِ) أي: إن الانفصال في هذه المسألة موجح. فيكون الاتصال أرجح؛ لأنّه الأصل، ولأنّه مؤيد بالقرآن، قال تعالى: ﴿فَسَبِّكُنِّي كُلُّهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] فـ(يكفي) فعل مضارع، وـ(الكاف): مفعول أول، وـ(الهاء): مفعول ثان، وـ(الميم): علامه الجمع، ولفظ (الله): فاعل. وقال تعالى: ﴿أَلْتَزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨] فـ(لزم) فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر، وـ(الكاف): مفعول أول، وـ(الميم): علامه الجمع، وـ(الواو): حرف إشباع وـ(ها) مفعول ثانٍ، وقال تعالى: ﴿إِنِّي يَسْأَلُكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧] فـ(يسأل) فعل مضارع، وـ(الكاف): مفعول أول، وـ(الميم): علامه الجمع، وـ(الواو): حرف إشباع، وـ(ها) مفعول ثانٍ، والفاعل ضمير مستتر.

ومن الانفصال قوله ﷺ: «أَفَلَا تَتَقَى اللهُ فِي هَذِهِ الْبَهِيمَةِ الَّتِي مَلَكَكَ اللهُ إِيَاهَا» أخرجه أبو داود، فـ(الكاف) مفعول أول، وـ(إياهما) مفعول ثانٍ.

المسألة الثانية: أن يكون الضمير ثانٍ ضميرين، أولهما أعرف من الآخر، والعامل فيهما فعل ناسخ - كظن وأخواتها - نحو: الصديق ظنتكُهُ، فـ(الكاف) مفعول أول، وـ(الهاء) مفعول ثانٍ، فيجوز الاتصال، ويجوز الانفصال، فتقول: الصديق ظنتك إيه.

المسألة الثالثة: أن يكون الضمير خبراً لـ(كان) أو إحدى أخواتها، نحو: الصديق كُنْتُهُ، ويجوز: الصديق كنت إيه، بالانفصال.

وقوله: (بِرُجْحَانِ) أي: إن الانفصال في هاتين المسألتين أرجح

من الوصل عند الجمهور؛ لأنه خبر في الأصل، وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ، وعند جماعة الوصل أرجح؛ لأنه الأصل، ومؤيد بالقرآن قال تعالى: «إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكُمْ قَلِيلًا وَتَوَأَرْدِكُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ» [الأنفال: ٤٣]^(١) فالكاف: مفعول أول، والهاء: مفعول ثان، والميم: علامه الجمع، و(قليلًا) مفعول ثالث، ومثله: «وَتَوَأَرْدِكُمْ كَثِيرًا»، وقال رض لعمر رض في شأن ابن صياد: «إن يكُنه فلن تسلط عليه، وإنما يكتبه فلا خير لك في قتله»، فالهاء في قوله: (يكتبه) خبر (يكتبه)، وقد جاء متصلةً، وهو عائد على الدجال، واسم (يكتبه) ضمير يعود على ابن صياد^(٢).

الحق أن كلاً من الفصل والوصل ورد عن العرب في المسائل الثلاث بكثرة تبيح القياس، وعليه فهذا الترجيح والخلاف مما لا طائل تحته. والله أعلم.

٢ - العلم

نفهم العلم
ونعرّف كل
نسم قوله: (ثُمَّ اتَّعْلَمُ وَهُوَ: إِمَّا شَخْصِيْ كَزَيْدٍ، أَوْ جِنْسِيْ كَأَسَامَةَ).
هذا القسم الثاني من المعرف وهو: العلم. وهو قسمان:
١ - علم شخصي.
٢ - علم جنسي.

والعلم الشخصي: هو الذي يعيّن مُسَمًّاه مطلقاً، نحو: جاء خالد. هذه مكة.

(١) أعلم أن كلام الجمهور من أن الضمير خبر في الأصل لا يتأتى في هذه الآية؛ لأن الضمير الذي جاء متصلةً وهو الهاء ليس خبراً في الأصل، بل هو مبتدأ، والخبر في الأصل هو قوله: (قليلًا) «حاشية يس على شرح الفاكهي» (١٩٢/١).

(٢) الحديث متفق عليه، وابن صياد: اسمه (صف) فيه بعض أوصاف الدجال، وقد هم عمر رض بقتله، ولكنه رض لم يقطع بأنه الدجال ولا غيره، فقال ذلك لعمر رض.

وقولنا: يعين مسماه: بخرج النكرة؛ لأنها لا تدل على معين.

وقولنا: مطلقاً؛ أي: بلا قرينة، وهذا لإخراج بقية المعرف، فإن كل واحد منها لا يعين مسماه إلا بقرينة، كما سيأتي - إن شاء الله - وسمى علم شخص؛ لأنه يدل على شخص معين معلوم^(١).

أما العلم الجنسي: فهو الذي لا يخص واحداً بعينه، وإنما يصلح للجنس كله، كقولك: هذا أسامة، (للأسد) فهذا لفظ صالح لكلأسد.

وسمى (علم جنس)؛ لأنه موضوع لكل فرد من أفراد الجنس، ف(أسامة) يصلح لكلأسد، و(ثعالبة) يصلح لكل ثعلب، و(أم عربط) لكل عقرب، وهكذا.

نسمى العلم قوله: (وَإِمَّا اسْمٌ كَمَا مَثَلْنَا، أَوْ لَقَبٌ كَزَيْنَ الْغَابِدِينَ، وَقُفَّةٌ^(٢)) أو باعتبار وضعه كنية كأبي عمرو، وأم كلثوم.

العلم الشخصي باعتبار وضعه ثلاثة أقسام:

١ - اسم: وهو ما أطلق على الذات أولاً، نحو: عاصم، هند.

٢ - كنية: ما أطلق على الذات بعد التسمية وصدر بأب، نحو: أبو حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثاني الخلفاء الراشدين، أو أم، نحو: أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها راوية الحديث.

(١) الأصل في العلم أنه لا يضاف ولا تدخل عليه (أي) المعرفة؛ لأنه معرفة بالعلمية، فيستغني بها عن أي تعريف آخر، لكن إن حصل لصاحبه مشارك في اسمه خرج عن كونه معرفة، وجرى مجرى الأسماء الشائعة التي تحتاج إلى إيضاح وتعيين، فيحتاج إلى تعريف بالإضافة - مثلاً -، نحو: زيدكم، خالدكم... وتكون معارف بالإضافة، لا بالعلمية. انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٤٤/١).

(٢) القفة: القرعة اليابسة. والقفقة: ما يتخذ من خوص كهيئة القرعة تضع فيه المرأةقطن ونحوه، وجمعها قفف، مثل غرفة وغرف «المصباح المنير».

٣ - لقب وهو ما أطلق على الذات بعد التسمية، وأشعر ب مدح؛ كالْمَأْمُونُ وَالرَّشِيدُ، أو ذم؛ كالْجَاهِظُ، وَالسَّفَاحُ.

قوله: (وَيُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الْإِسْمِ تَابِعًا لَهُ مُطْلَقًا، أَوْ مَخْفُوضًا) اجتماع الاسم مع اللقب **يُضافُ إِنْ أُفْرِدًا كَسَعِيدِ كَرِزِ**.

إذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب عن الاسم، فتقول: عمر الفاروق ثانى الخلفاء الراشدين؛ لأن اللقب بمنزلة الصفة لا يشار إليه بالمدح أو الذم، وهي تتأخر عن الموصوف^(١).

أما من حيث إعراب اللقب فقد ذكر المصنف أنه يعرب بإعراب الاسم، فيكون تابعاً له في رفعه ونصبه وجره، على أنه بدل منه، أو عطف بيان.

قوله: (مطلقاً) أي: سواء أكان اللقب والاسم مفردين؛ أي: غير مركبين، نحو: جاء سعيد كرز^(٢) ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيد كرز، أم مركبين نحو: جاء عبد الله زين العابدين، أم مختلفين إفراداً وتركيبياً، مثل: جاء زيد زين العابدين، وجاء عبد الله كرز.

ففي هذه الحالات الأربع يتبع اللقب الاسم في إعرابه، ويجوز في الحالة الأولى - وهي أن يكونا مفردين - إضافة الاسم إلى اللقب، فيكون اللقب مجروراً بالإضافة مراداً بالأول المسمى والثاني الاسم نحو: جاء سعيد كرز.

لكن المختار في هذه الحالة الإتباع - كغيرها من الحالات -

(١) قد يتقدم اللقب إذا كان أشهر من الاسم؛ كقوله تعالى: «إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ» [النساء: ١٧١] فال المسيح لقب، وقد تقدم على الاسم (عيسى).

(٢) كرز كُبرْج: خُرج الراعي، بضم الخاء، وهو وعاء معروف، وعلى وزن (فُعل) معناه: اللثيم والخيث والحادق (قاموس).

لأنه أيسر، ولأن الإتباع لا يحتاج إلى التأويل المذكور؛ لأنه يلزم على القول بالإضافة إضافة الشيء إلى نفسه، وهذا ممنوع، كما ذكر النحويون في باب «الإضافة».

٣ - اسم الإشارة

تعريف اسم الإشارة: (ثُمَّ الإِشَارَةُ، وَهِيَ: ذَا لِلْمَذَكَرِ، وَذِي وَذِهِ وَتِهِ وَتَا لِلْمُؤَنَّثِ، وَذَانِ وَتَانِ لِلْمُثَنَّى بِالْأَلِفِ رَفِعاً وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا، وَأُولَاءِ لِجَمْعِهِمَا).

القسم الثالث من أقسام المعرف اسم الإشارة: وهو اسم يُعين مسماه بإشارة حسية أو معنوية.

فمثلاً الإشارة الحسية: هذا كتاب مفيد.

ومثلاً الإشارة المعنوية: هذارأي صائب.

ولأسماء الإشارة تقسيمان:

الأول: ما يلاحظ فيه الإفراد والتذكير وفروعهما، وهو ثلاثة أقسام: ألفاظ الإشارة

١ - ما يشار به للمفرد، فللذكر (ذا)، مثل: هذا تاجر صدوق، ف(ها) للتنبيه^(١)، و(ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، (تاجر) خبر، (صدوق) صفة، وللمؤنث (ذى) نحو: هذى الفتاة تحسن الكلام، (وذه) بإسكان الهاء، أو كسرها، وهو الأكثر نحو: هذه البنت مهذبة، و(تي) نحو: تلك المرأة تعرف معنى التربية، (وته) بإسكان الهاء أو كسرها، (وتا).

٢ - ما يشار به للمثنى، فللذكر (ذان) في حالة الرفع، و(ذين)

(١) لأنها تنبه المخاطب إلى المشار إليه.

في حالي النصب والجر، نحو: هذان عالمان جليلان، صافحت هذين العالمين، سلمت على هذين العالمين، وللمؤنث (تان) في حالة الرفع، و(تين) في حالي النصب والجر، نحو: هاتان بنتان عاقلتان، تصدق على هاتين المرأةتين الكبيرتين، فـ(ها) للتنبيه (نان) اسم إشارة مرفوع بالألف، أو مبني على الألف^(١) في محل رفع مبتدأ (بنتان) خبر.

٣ - ما يشار به للجمع بنوعيه، وهو لفظة (أولاء) نحو: هؤلاء الطلاب يحبونفائدة، وهو مبني على الكسر دائماً، كما تقدم في «الأسماء المبنية».

قوله: (وَالْبَعِيدُ بِالْكَافِ مُجَرَّدَهُ مِنَ الْلَّامِ مُطْلَقاً، أَوْ مَقْرُونَهُ بِهَا مِرَابُ الْمَشَارِ إِلَّا فِي الْمُثَنَّى مُطْلَقاً، وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَهُ، وَفِيمَا تَقَدَّمَتْ إِلَيْهِ هَا التَّنْبِيَهُ).

التقسيم الثاني لأسماء الإشارة: ما يلاحظ فيه المشار إليه من جهة قربه أو بعده، فله مرتبتان:

الأولى: أن يكون المشار إليه قريباً، وتستعمل فيه أسماء الإشارة، بدون زيادة (كاف) أو (لام)، نحو: هذا مطر غزير.

الثانية: أن يكون المشار إليه بعيداً، وتستعمل فيه أسماء الإشارة

(١) من قال: إن (ذان وتان) معربان في حالة الثنوية، نظر إلى الظاهر، فإن العرب أدخلت عليهما علامة الثنوية (الألف والنون، والياء والنون) ومن قال: يبينان، أراد طرد الباب على طريقة واحدة، إذ لا معنى لإخراج حالة الثنوية من البناء إلى الإعراب. ثم إن الظاهر أنهما ليسا مثنين حقيقة، بل هما صيغتان وضعنا ابتداء للمثنى. بل نقل ابن الأباري وغيره عن الفراء أن ألف الثنوية في (هذان) هي ألف (هذا) والنون فرقت بين الواحد والاثنين. كما فرقت بين الواحد والجمع نون الذين.

بزيادة الكاف، نحو: ذاك رجل مقبل، أو الكاف واللام، نحو: ذلك الرجل^(١) أقبل إلينا.

وهذه الكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب، وليست بضمير؛ لأنها لو كانت ضميراً لكان مضافاً إليه، وأسماء الإشارة لا تضاف.

وأما اللام فهي حرف دال على المبالغة في البعد، تزداد قبل الكاف نحو: «ذلِكَ الْكِتَبُ لَا رَبُّ لِفِي» [البقرة: ٢] فـ(ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وـ(اللام) للبعد، وـ(الكاف) حرف خطاب، (الكتاب) بدل أو عطف بيان، (لا) نافية للجنس، (ريب) اسمها مبني على الفتح في محل نصب، (فيه) خبر «لا»، والجملة خبر المبتدأ^(٢).

وهذه اللام ملزمة للكاف، إلا في الثنوية فلا تزداد، ولا في الجمع في لغة من مده فقال: (هؤلاء)، أما من قصره فقال: (أولئ) فإنه يزيد اللام، فيقول: (أو لا لك) وكذا فيما تقدمته (ها) التنبيه فلا يجوز: هذالك، ولا تزاد - أيضاً - في أسماء الإشارة للمؤنث، إلا ما دخلته الكاف، كقوله تعالى: «وَتِلْكَ حُجَّتَنَا» [الأنعام: ٨٣].

٤ - الاسم الموصول

قوله: (ثُمَّ الْمَوْصُولُ، وَهُوَ الَّذِي وَالَّتِي وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ بِالْأَلِفِ رَفِعاً وِبِالْيَاءِ جَرّاً وَنَصْبَاً، وَلِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ الَّذِينَ بِالْيَاءِ مُطْلَقاً وَالْأُلَى، وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ الْلَّائِي وَاللَّاتِي).

(١) تقدم في (ص ١٤) أن الاسم الم محل بـ(أي) بعد اسم الإشارة إن كان مشتقاً فالأنحسن إعرابه نعتاً، نحو: ذلك الفاضل أقبل إلينا، وإن كان جامداً كالرجل فالأنحسن إعرابه بدلاً أو عطف بيان.

(٢) في الآية أعاريب أخرى.

الرابع من أقسام المعرف: الاسم الموصول، وهو: اسمٌ يعيّنُ تعريف مسمّاه بقيد الصلة المشتملة على عائد، نحو: حضر الذي فاز ابنه، الموصول (الذي) اسم موصول مبهم، لا يدل على معين، وجملة (فاز ابنه) هي الصلة التي عيّنت المراد، وقد اشتتملت على عائد يعود على الاسم الموصول، وهو: الضمير. والموصول قسمان:

الأول: اسم موصول مختص: وهو ما كان نصّاً في الدلالة على الفاظ بعض الأنواع لا يتعداها - وهو المراد هنا - وله ثمانية ألفاظ: الموصول المختص

١ - الذي: للمفرد المذكر، نحو: جاء الذي أخذ الجائزة، ف(الذي) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل.

٢ - التي: للمفرد المؤنث، نحو: حضرت التي كتبت النصيحة، ف(التي) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل.

٣ - اللذان^(١): للمثنى المذكر رفعاً، واللذين نصباً وجراً، نحو: قدم اللذان تبرعاً بالمال، ف(اللذان) اسم موصول مرفوع بالألف، أو مبني على الألف في محل رفع فاعل^(٢).

٤ - اللتان: للمثنى المؤنث، وحكمه كالذي قبله، نحو: حضرت اللتان ضمداً الجراح، شكرت اللتين ضمداً الجراح.

٥ - الذين: لجمع الذكور، وهو بالياء (مطلقاً) أي: في حالة الرفع والنصب والجر، نحو: أحبُ الذين علموني، ف(الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب مفعول به.

٦ - الألئ: لجمع الذكور، نحو: سرني الألئ ساهموا في

(١) تكتب اللذان بلا مين فرقاً بينهما وبين الذين التي لجمع الذكور منعاً من الالتباس في حالي النصب والجر.

(٢) انظر: ما تقدم في اسم الإشارة المثنى.

الدُّعْوَةُ، فـ(اللَّائِي) اسْمٌ موصولٌ مبنيٌ على السكون في محل رفع فاعلٍ.

٧ - الـلَّائِي: لجمع المؤنث، ويجوز إثبات الياء وحذفها، نحو: حَضَرَتِ الـلَّائِي جَمِيعَ الصِّدَقَاتِ، فـ(الـلَّائِي) اسْمٌ موصولٌ مبنيٌ على السكون في محل رفع فاعلٍ، وإن حذفت الياء فهي مبنية على الكسر.

٨ - الـلَّاتِي: لجمع المؤنث - أيضاً - وهي كالـتِي قبلها.

اللفاظ قوله: (وَبِمَعْنَى الْجَمِيعِ مَنْ وَمَا وَأَيْ وَأَلْ فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ
الموصول لغَيْرِ تَفْضِيلٍ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ، وَذُو فِي لُغَةِ طَيِّبٍ، وَذَا بَعْدَ مَا
الـمشترك أوَ مَنْ اِلْسِتِفَهَا مِيتَينِ).

هذا القسم الثاني من الأسماء الموصولة، وهو الموصول المشترك، وهو الذي لا يختص بنوع معين، وإنما يصلح للواحد وغيره، دون أن تتغير صيغته، والصلة هي التي تحدد المراد، وهو ستة:

١ - مَنْ: وهي اسْمٌ موصولٌ مبنيٌ على السكون، وتكون كثيراً للـعَالَمِ^(١) نحو: خَرَجَ مَنْ أَلْقَى الْمَحَاضِرَةَ، ولغيره قليلاً نحو: مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللهِ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعِ.

٢ - ما: وهي اسْمٌ موصولٌ مبنيٌ على السكون، وهي لغير العـالـمـ كثيراً نحو: (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ) [الـنـحـلـ: ٩٦]، فـ(ما) اسْمٌ موصول مبتدأ (عندكم) عند: ظرف مكان منصوب متعلق بمحذف صلة (ما) وهو مضاد، والـكـافـ: مضاد إـلـيـهـ، والمـيمـ: عـلـامـةـ الجـمعـ، وجـملـةـ (يـنـفـدـ) خـبـرـ المـبـتـدـأـ، ولـغـيرـهـ قـلـيلاًـ نحوـ: (يـسـيـحـ لـلـهـ مـاـ فـيـ السـمـوـاتـ وـمـاـ فـيـ

(١) اختار بعض النحاة أن يقال: (من) للـعـالـمـ، بـدـلـ العـاقـلـ؛ لأنـ اللهـ تـعـالـىـ وـصـفـ نفسهـ بـالـعـلـمـ، وهيـ قدـ تستـعملـ فـيـ الدـلـالـةـ عـلـيـهـ سـبـحـانـهـ فـيـ مـثـلـ: (سـبـحـانـ مـنـ يـسـعـ الرـعدـ بـحـمـدـهـ). انـظـرـ: (الأـدـبـ الـمـفـرـدـ) لـبـخـارـيـ مـعـ شـرـحـهـ: (فـضـلـ اللهـ الصـمدـ) (١٨٥/٢).

الأَرْضِ [الجمع: ١]، ف(ما) اسم موصول فاعل (يسبح)، والجار والمجرور (في السُّمُوات) متعلق بمحذف صلة الموصول.

٣ - **أَيُّ**: وهي اسم موصول مبني على الضم، إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، نحو: سلمت على أَيُّهم أَفْضَلُ، ف(أَيُّ) مبنية على الضم في محل جر؛ لأنها أضيفت إلى الضمير، وصدر صلتها - وهو المبتدأ - محذف؛ لأن الأصل: هو أَفْضَلُ.

وتعرب بالحركات فيما عدا ذلك، نحو: كافأت أَيُّهم هو مجتهد، ف(أَيُّ) مفعول به منصوب بالفتحة.

٤ - **أَل**: وهي اسم موصول - وإن كانت على صورة الحرف -^(١) وأعرابها يظهر على ما بعدها.

وقوله: (في وصف صريح لغير تفضيل) أشار به إلى أن (أَل) لا تكون اسمًا موصولاً إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن تكون مع وصف، وهو ما دل على معنى وذات.

الثاني: أن يكون الوصف صريحاً، والوصف الصريح: هو الاسم المستقى الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث شبهًا قويًا، بحيث يمكن أن يحل الفعل محله، وذلك هو اسم الفاعل نحو: أَعْجَبَنِي القارئ، واسم المفعول نحو: تصفحت المكتوب، وصيغ المبالغة نحو: فاز السابقون إلى الخيرات.

الثالث: أن يكون الوصف لغير تفضيل، فإن كان لتفضيل كالأَفضل والأَعلم، فهي حرف تعريف، وليس موصولة، فلا تكون بمعنى (الذي).

(١) وإنما كانت اسمًا - على الراجح - لأن الضمير في نحو: حضر القائم بواجبه، يعود عليها، والضمير لا يعود إلا على اسم، ولا مرجع له سواها.

٥ - ذو: وهي اسم موصول عند قبيلة (طبيع) نحو: زارني ذو تعلم؛ أي: الذي تعلم، وهي مبنية على السكون في محل رفع أو نصب أو جر حسب موقعها في الجملة.

٦ - ذا: وأصلها اسم إشارة، وتأتي موصولة بمعنى (الذي)^(١) بشرط أن تسبق بـ(ما) أو (من) الاستفهاميتين^(٢) نحو: ماذا عملت من الخير؟ ومن ذا عندك؟ فـ(ما) اسم استفهام مبتدأ وـ(ذا) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر، وجملة (عملت) صلة.

صلة قوله: (وَصِلَةُ أَلْ: الْوَضْفُ، وَصِلَةُ غَيْرِهَا: إِمَّا جُمْلَةُ خَبَرِيَّةُ ذَاتِ الموصول ضمير طبقي للموصول يسمى عائداً...^(٣)، أو ظرف، أو جاز و مجرور، تامان، متعلقان باستقرار محدوداً).

يحتاج الاسم الموصول إلى صلة بعده توضّح معناه وتزيل إبهامه - كما تقدم - وهذه الصلة ثلاثة أنواع:

١ - الوصف، وهذا خاص بـ(أل) الموصولة، وقد مضى الكلام عليه.

٢ - الجملة اسمية أو فعلية، وشرطها أمران:
الأول: أن تكون خبرية، ليكون مضمونها معلوماً عند المخاطب

(١) الفرق بين (ذا) الموصولة والإشارية. أنها إن دخلت على مفرد فهي اسم إشارة، نحو: من ذا الكاتب؛ أي: من هذا؟ لأن المفرد لا يصلح صلة لها، وإن دخلت على جملة أو شبه جملة فهي موصولة.

(٢) ويشترط فيها ألا تكون ملغاً، ومعنى الإلغاء: أن تركب (ما) أو (من) مع (ذا) تركيباً يجعلهما كلمة واحدة في المعنى والإعراب، فمثلاً: ماذا عملت؟ يصبح اعتبارها موصولة، كما ذكرنا. ويصبح إلغاؤها واعتبار (ماذا) اسم استفهام مفعولاً مقدماً.

(٣) موضع النقط يتعلّق بحذف العائد، وقد أخّرته، ليكون الكلام على أنواع الصلة متصلة.

قبل الكلام، نحو: جاء الذي زارنا بالأمس، فإن كانت إنشائية لم يصح وقوعها صلة، نحو: جاء الذي أكرمه؛ لأن الإنسانية لا يقع مضمونها إلا بعد ذكرها، فلا تكون معروفة عند المخاطب، فيفوت الإيضاح المقصود من الصلة.

الشرط الثاني: أن تشتمل الجملة على ضمير يرجع إلى الاسم الموصول، وهو المسمى بـ(العائد).

وشرطه: أن يكون مطابقاً للاسم الموصول في إفراده وثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه، نحو: جاء الذي فاز؛ أي: هو، وجاءت التي فازت؛ أي: هي، وجاء اللذان فازا، وجاء الذين فازوا، وجاءت اللاتي فُزِنَ، والجملة من الفعل والفاعل - التي بعد الموصول - صلة لا محل لها من الإعراب، والألف والواو والنون هي العائد.

٣ - الظرف والجار والمجرور، ويشترط في وقوعهما صلة أن يكونا تامين؛ أي: يحصل بالوصل بكل منهما فائدة تزيل الإبهام وتوضح المراد، من غير حاجة لذكر متعلقهما، نحو: عرفت الذي عنديك، وصافحت الذي في الدار، فالظرف (عنديك) والجار والمجرور (في الدار) حصل في الوصل بهما فائدة؛ لأنهما متعلقان بمحذوف، يدل على مجرد الوجود العام، فهو واضح وبين لا حاجة إلى ذكره.

وقوله: (**مُتَعَلِّقَانْ بِاسْتَقْرَرْ مَحْذُوفَاً**) أي: إن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلة فلا بد أن يكون متعلقهما فعلاً نحو: استقر، حصل، ثبت، ولا بد أن يكون محذوفاً، ولا يصح تقديره بوصف مثل: كائن، ومستقر؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة؛ لأنها هي التي تزيل الإبهام، ولا يجوز ذكره؛ لعدم الحاجة إليه في كشف المراد؛

لأنه كون عام^(١).

قوله: (وَقَدْ يُحَذَّفُ نَحْوُهُ: أَيُّهُمْ أَشَدُّ) [مريم: ٦٩]، «وَمَا عَمِلْتَهُ أَيْدِيهِمْ» [يس: ٣٥]^(٢)، «فَاقْبِضْ مَا أَنْتَ قَاضِيًّا» [طه: ٧٢]، «وَيَشَرِّبُ مِمَّا تَشَرِّبُونَ» [المؤمنون: ٣٣].

الضمير في قوله: (وقد يحذف) أي: العائد، وهو إما أن يكون حذف العائد مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

شرط حذفه: أمن اللبس، وذلك بأن لا يصلح الباقي بعد حذفه لأن يكون صلة كاملة؛ لاشتماله على ضمير غير ذلك الضمير المحذوف، فمثلاً: جاء الذي هو أبوه مسافر، لا يجوز حذف العائد المرفوع (هو)؛ لأن الباقي بعد الحذف مشتمل على عائد، وهو (الهاء). مثال حذف العائد المرفوع: كثر الإقبال على حلقات العلم التي هي كفيلة بإصلاح الفرد والمجتمع، فيجوز حذف العائد المرفوع (هي)، ومنه قوله تعالى: «تُمَّ لَنَزِعَتْ بِنَ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ» [مريم: ٦٩]، ف(أَيُّهُمْ) اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والهاء: مضاد إليه، والميم: علامه الجمع، و(أَشَدُّ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، وهو العائد.

(١) الكون العام: هو الذي يدل على مجرد الوجود العام دون شيء آخر زائد عليه، نحو: سلمت على الذي عندك، ف(عندك) لا يفيد شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً، فهو متعلق بمحذوف تقديره: استقر، ولا حاجة لذكره، وأما الكون الخاص: فهو الذي يدل على معنى زائد على مجرد الوجود العام، فإن دل عليه دليل حذف وإلا وجب ذكره، فمثلاً: عرفت الذي قرأ عنك، لا يجوز حذف المتعلق (قرأ) لعدم ما يدل عليه، ونحو: ذاكر خالد في المسجد وعاصم في المنزل. فنقول: بل عاصم الذي في المسجد؛ أي: بل عاصم الذي ذاكر في المسجد، فصح حذفه لوجود الدليل.

(٢) والتمثيل بالأية إنما يتم على قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر بحذف الهاء (وما عملت)، لكن كتبت الآية برسم المصحف على قراءة حفص بإثبات الهاء.

ومثال حذف العائد المنصوب: لا تقل ما لا تعلم وإن قلَّ ما تعلم، ف(ما) اسم موصول في الموضعين، وقد حذف العائد المنصوب، وتقديره: ما لا تعلمه، وإن قلَّ ما تعلمه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلْتُهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٢٥] ف(ما) اسم موصول مبني على السكون في محل جر عطف على قوله: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [يس: ٣٥]، وجملة (عملت) صلة، والعائد محذوف؛ أي: عملته، وقد قرأ أبو بكر والكسائي وحمزة بحذف العائد، كما أورد المصنف، وقرأ الباقون من السبعة بذكره على الأصل^(١).

ومثال المجرور بالإضافة: ابدل ما أنت باذل في وجوه البر، ف(ما) اسم موصول، وقد حذف العائد المجرور بالإضافة، والتقدير: ما أنت باذله، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَقْضِنَ مَا أَنْتَ قَاضِي﴾ ف(ما) اسم موصول مفعول به، وقد حذف العائد؛ لأنَّه مجرور بالإضافة، والتقدير: قاضيه.

ومثال المجرور بالحرف: استفد مما يستفيد العقلاء؛ أي: استفد مما يستفيد منه العقلاء، فحذف العائد المجرور بالحرف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَشَرِبُ مِمَّا تَشَرِبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] ف(ما) من: حرف جر، و(ما) اسم موصول مبني على السكون في محل جر، وجملة (تشربون) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف، تقديره: مما تشربون منه.

٥ - المعرف بـ(أ) (أ)

قوله: (ثُمَّ ذُو الْأَدَاءِ، وَهِيَ (أَلْ) عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسِبَوَيْهِ، لَا اللَّامُ وَحْدَهَا خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ، وَتَكُونُ لِلْعَهْدِ نَحْوُ: «فِي زُجَاجَةِ الزُّجَاجَةِ») [النور: ٣٥]، وجاء القاضي، أو لِلْجِنَّسِ، كَاهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدَّرَّهُمُ

(١) انظر: «الكشف» لمكي (٢١٦/٢) و«النصير» له (ص ٣٢).

﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، أَوْ لَا سِتْغَرَاقٍ أَفَرَادُهُ نَحْوُهُ
﴿وَخَلَقَ إِلَّا نَسَنٌ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أَوْ صِفَاتِهِ نَحْوُهُ: زَيْدُ الرَّجُلُ).

الخلاف في هذا القسم الخامس من المعرف: وهو المعرف بـ(أَل)، وقد حرف اختلف النحويون في حرف التعريف في مثل: (الغلام) فقال الخليل بن أحمد وسيبوه^(١): المعرف هو (أَل) أي: الحرفاً معاً، ثم اختلفا في الهمزة، فقال الخليل: الهمزة همزة قطع أصلية بدليل فتحها، حذفت في الدرج تخفيفاً^(٢)؛ لكثرة الاستعمال، وهذا هو الراجح؛ لسلامته من دعوى الزيادة، وقال سيبوه: إنها همزة وصل، والقول الثاني: أن المعرف هو اللام وحدها^(٣)، والهمزة زيدت للنطق بالساكن، فلا مدخل لها في التعريف، وهذا قول الأخفش.

أنواع (أَل)
المعرفة

١ - لتعريف العهد؛ أي: تعريف ذي العهد، بمعنى: الشيء المعهود، وهي التي تدخل على النكرة فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهمًا شائعاً. والعهد ثلاثة أنواع:

أ - عهد ذكري: وهو أن يكون مدخول (أَل) تقدم له ذكر في

(١) انظر: «كتاب سيبوه» (٤/١٤٧).

(٢) همزة الوصل: كل همز يثبت في الابتداء ويسقط في الدرج، وهمزة القطع كل همز يثبت في أول الكلام وفي درجه، ولها بحث في آخر الكتاب - إن شاء الله ..

(٣) المشهور عند النحاة أن المعرف عند سيبوه هو اللام وحدها، وقد نص عليه ابن هشام في شرحه على (القطر) مخالفًا ما في المتن، وذكر السجاعي في «حاشيته» على شرح القطر (ص ٥٢): أن هذا قول آخر لسيبوه، وهو أن حرف التعريف ثنائي، ولكن همزته همزة وصل، معتمد بها في الوضع، ومثل هذا الخلاف لا يستفيد منه الطالب، ولا سيما المبتدئ، فكان على المصنف كَفَلَهُ اللَّهُ أَلَّا يذكُرَهُ. انظر: «الجني الداني» (ص ١٣٨، ١٩٢).

الكلام، كقوله تعالى: «مَثُلُ نُورٍ، كَمِشْكَوْرٍ فِيهَا مَصْبَاحٌ الِّيَصْبَاحُ فِي نُورٍ جَاهَةً الْجَاهَةُ كَانَهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ» [النور: ٣٥]. وفائدتها: التنبيه على أن مصحوبها هو الأول بعينه^(١).

ب - عهد ذهني: وهو أن يكون مدخل (أ) معلوماً لدى المخاطب، نحو: جاء القاضي، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاضٍ معين، قال تعالى: «إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ» [التوبية: ٤٠].

ج - عهد حضوري: وهو أن يكون، مصحوب (أ) حاضراً كقوله تعالى: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمْ إِلَاتَنَمْ دِسَّاً» [المائدة: ٣] أي: اليوم الحاضر، وهو يوم عرفة؛ لأن الآية نزلت فيه.

٢ - لتعريف الجنس: وهي التي تدخل على لفظ الجنس لبيان حقيقته الذاتية القائمة في الذهن دون التعرض لأفراده، نحو: أهلَكَ الناسَ الديناُرُ والدرَّهُمُ؛ أي: جنسهما، وليس المراد كل فرد، فإن من الدنانير والدراريم ما يكون زاداً لصاحبها إلى الجنة، ومن أمثلتها قوله تعالى: «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ» [الأنبياء: ٣٠]^(٢) أي: من هذه الحقيقة، لا من كل شيء اسمه ماء.

٣ - للاستغراق: وهي الدخلة على واحد من الجنس لإفاده الاستغراق والشمول، وعلامتها: صحة وقوع (كل) موقعها، وهي إما لاستغراق الأفراد، كقوله تعالى: «وَخُلِقَ الْإِنْسَنُ ضَعِيفًا» [النساء: ٢٨] أي: كل فرد من أفراد الإنسان ضعيف، أو لاستغراق صفات الأفراد،

(١) انظر: «معنى اللبيب» (ص ٨٦١) وما بعدها.

(٢) كل شيء: مفعول به للفعل (جعلنا)؛ لأنه بمعنى خلقنا، (حي) صفة لـ(شيء)، فإن كان (جعلنا) بمعنى: صيرنا، فـ(كل شيء) مفعول أول (من الماء) مفعول ثانٍ.

نحو: خالد الرجل؛ أي: الجامع لصفات الرجال المحمودة، إذ لو قيل: خالد كل رجل، على وجه المبالغة والمجاز لصَحَّ، بمعنى أنه اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال، ومنه قوله تعالى: «ذَلِكَ الْكِتَبُ لَا رَبَّ لَهُ»^(١) [البقرة: ٢] أي: الكتاب الكامل في الهدایة الجامع لصفات جميع الكتب المتزلة وخصائصها.

والفرق بين هذه الأقسام الثلاثة: أن العهدية يراد بمدخلها فرد معين، والتي لتعريف الجنس يراد بمصحوبها الحقيقة نفسها، لا ما تصدق عليه من الأفراد، والتي للاستغراف يراد بمصحوبها كل الأفراد حقيقة، أو مجازاً^(٢).

قوله: (وَابْدَأْ اللَّامِ مِمَّا لُغَةُ حِمَيْرِيَّةُ) أي: إيدال اللام في (آل) المعرفة لغة لقبيلة حِمَيْرٍ من قبائل اليمن، فيقولون في (الغلام): امْغَلام، وفي (الفرس): امْفَرس.

٦ - المضاف لمعرفة

قوله: (وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَهُوَ بِخَسْبٍ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، إِلَّا الْمُضَافُ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَالَمِ).

هذا القسم السادس من أقسام المعرفة، وهو النكرة المضافة لواحد من أقسام المعرفة، فإذا أضيفت النكرة للضمير، أو العلم، أو اسم الإشارة، أو لاسم الموصول، أو المعرف بـ(آل) اكتسبت التعريف وصارت معرفة.

ورتبة المضاف في التعريف كرتبة ما أضيف إليه، فـ(سيرة

(١) الآية تقدم إعرابها في آخر اسم الإشارة.

(٢) انظر: «الجني الداني» (ص ١٩٥).

عمر رضي الله عنه حميدة) في رتبة العلم، و(عمل هذا الصانع متقن) في رتبة الإشارة و(لا تصح إلى وعد من لا يفي) في رتبة الموصول، و(عاقبة الصبر محمودة) في رتبة ذي الأداة، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف إلى الضمير فليس في رتبة المضمر، وإنما هو في رتبة العلم - على القول الصحيح الذي اختاره ابن هشام - هنا - وفي شرح «الشذور»^(١) - بدليل أنك إذا قلت: مررت بخالد صاحبك، أعرت (صاحبك) نعتاً لـ(خالد)، وهو علم، فلو كان المضاف إلى الضمير في رتبة الضمير وكانت الصفة أعرف من الموصوف؛ لأن الضمير أعرف من العلم، وهذا لا يجوز، فدل على أن المضاف إلى الضمير في رتبة العلم.

والقول الثاني: أن ما أضيف لمعرفة فهو في رتبتها مطلقاً حتى الاسم المضاف للضمير فهو في رتبة الضمير، وليس في رتبة العلم؛ لأن الأنسب أن تكون الصفة التي سيقت للإيضاح - كما في المثال المذكور - أعرف من الموصوف العلم، ثم إنه لا يلزم إعراب (صاحبك) صفة، بل يجوز كونه بدلاً أو عطف بيان، وهذا القول وجيه في نظري، والله أعلم^(٢).

(١) «شرح الشذور» (ص ١٥٦).

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (١٠٧/١)، «الحاشية العصرية على شرح الشذور» (ص ٤٠٠).



باب المبتدأ والخبر

قوله: (بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مَرْفُوعَانِ: كَاللَّهِ رَبُّنَا، وَمُحَمَّدٌ نَّبِيُّنَا).

المبتدأ قسمان:

أقسام المبتدأ

١ - مبتدأ له خبر، وهو الغالب.

٢ - مبتدأ له مرفوع سدّ مسدّ الخبر، وسيأتي - إن شاء الله - .

والمبتدأ اسم^(١) في أول جملته غالباً مجرد عن العوامل اللفظية^(٢) نحو: الله ربنا، فلفظ (الله) اسم جاء في أول الجملة، لم يدخل عليه عامل لفظي كحرف جر أصلي، أو فعل أو غيرهما، فيكون مبتدأ، أما نحو: في الدار رجل، فليست الكلمة (الدار) مبتدأ؛ لوجود العامل اللفظي، وهو حرف الجر (في) وشرط المبتدأ أن يتجرد من العامل اللفظي، فالجار والمجرور خبر مقدم، و(رجل) مبتدأ مؤخر؛ لأنّه تجرد عن العوامل اللفظية.

وأما الخبر فهو: المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة^(٣) نحو:

(١) قد يكون الاسم صريحاً، وهو ما لا يحتاج في اسميته إلى تأويل، وهو الغالب، نحو: الكتاب جديد، وقد يكون مؤولاً، وهو المصدر المسبوك من (أن) المصدرية والفعل، نحو: «وَأَنْ تَصُومُوا حَيْثُ لَكُمْ» [البقرة: ١٨٤]؛ أي: وصومكم خير لكم.

(٢) يستثنى من العامل اللفظي حرف الجر الزائد والشبيه بالزائد، فإنه يدخل على المبتدأ، فإذا قلت: هل من رجل موجود، ف(رجل) مبتدأ مرفوع بضميمة مقدرة منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ونحو: رُبَّ رجل قائم، رجل: مبتدأ، كما في الذي قبله، ولا أثر للحرفين (من) و(رب)؛ لأنّ المبتدأ تجرد عن العوامل الأصلية.

(٣) هذا هو الأصل والغالب، وهو أن الخبر يتم بنفسه الفائدة مع المبتدأ؛ =

العلم نافع، فـ(نافع) مسند تمت به مع المبتدأ (العلم) فائدة، فيكون خبراً.

وخرج بهذا التعريف: فاعل الوصف، نحو: أقائم خالد، فإنه وإن تمت به مع المبتدأ فائدة لكنه مسند إليه لا مسند، وخرج بقولنا: (مع المبتدأ)، نحو: انتصر، في قولك: انتصر الحق، فإنه وإن كان مسندًا تمت به الفائدة، لكن ليس مع مبتدأ، بل مع الفاعل.

وحكم المبتدأ والخبر الرفع، وراغب المبتدأ عامل معنوي، وهو حكم المبتدأ الابتداء، وهو وجود المبتدأ في أول الجملة لا يسبقها شيء، وراغب الخبر عامل لفظي، وهو المبتدأ مثل: القرآن شفاء، فـ(القرآن) مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، (شفاء) خبر مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

قوله: (وَيَقَعُ الْمُبْتَدَأُ نَكَرَةً إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ، نَحْوُ: مَا رَجَلٌ فِي مَوْعِدٍ^١ الدَّارِ، وَ«أَوْلَاهُ مَعَ اللَّهِ» [النَّمَل: ٦٠]، وَ«وَلَعَبَدُ مُؤْمِنٌ حَيْرٌ مِّنْ مُشْرِكٍ» [البَقْرَة: ٢٢١]، وَخَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبْهُنَّ اللَّهَ)^(١).

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأن المبتدأ محكوم عليه والخبر هو الحكم، كقولك: خالد حاضر، ولا يجوز الحكم على مجهول، لعدم الفائدة، فلا تقول: طالب مجتهد.

ويصبح وقوع المبتدأ نكرة إذا أفادت، وتحصل الفائدة بأمرتين:
الأول: أن تكون النكرة عامة لكل فرد من أفراد الجنس، سواء كانت

= لأن المبتدأ محكم عليه، والخبر محكم به، كما في الأمثلة، وقد يتممها أحياناً بمساعدة لفظ آخر؛ كالنعت في مثل قوله تعالى: «بَلْ أَنْتَ قَوْمٌ عَادُونَ» [الشعراء: ١٦٦] فإن معنى الخبر (قوم) معلوم، والذي تم الفائدة الأساسية هو النعت بعده.

(١) انظر: «الموطأ» للإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١٢٣/١).

عامة بنفسها، نحو: كل يموت، أو بغيرها، نحو: ما رجل في الدار؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، وقوله تعالى: ﴿أَئِلَهٌ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]؛ لأن النكرة في سياق الاستفهام تعم، وإن (الله) مبتدأ و(مع الله) خبر.

الثاني: أن تكون خاصة في فرد من أفراد الجنس، نحو: نوم مبكر أفضل من سهر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ حَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١] فالمبتدأ (عبد) خاص؛ لأنه وصف فحصلت به فائدة ليست للعبد الذي لم يوصف، وقوله ﷺ: «خمس صلوات كتبهن الله فالمبتدأ (خمس) خاص؛ لأنه أضيق فاتضح المراد من الخمس التي كتبت وأنها خمس صلوات، وكتبهن الله خبر.

وقوع الخبر قوله: (والخَبَرُ جُمْلَةٌ لَهَا رَابِطٌ كَزِيدٌ أَبْوَهُ قَائِمٌ) ﴿وَلِيَأْشُ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، و﴿الْحَافَةُ مَا الْحَافَةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]، وزَيْدٌ نَعْمَ الرَّجُلُ، إِلَّا فِي نَحْوِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

الخبر ثلاثة أنواع:

١ - مفرد: وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة، نحو: العِلْمُ نافعٌ. المشي مفيد.

٢ - جملة: وهي ما تألفت من مسند ومسند إليه.

٣ - شبه جملة: وسيأتي.

أما الجملة فهي إما اسمية أو فعلية:

فالاسمية نحو: الإسلام آدابه عالية. فـ(الإسلام) مبتدأ أول مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة، (آدابه) مبتدأ ثان، والهاء: مضارف إليه، (عالية) خبر المبتدأ الثاني مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول^(١).

(١) إذا كان الخبر جملة اسمية فلا بد من اشتغال الكلام على مبتدأ أول ومبتدأ ثانٍ.

والفعالية نحو: الصدق يهدي إلى البر، فـ(الصدق) مبتدأ (يهدي)
فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: «هو» يعود إلى
(الصدق)، والجملة خبر.

وإذا وقعت الجملة خبراً فلا تخلو: إما أن تكون نفس المبتدأ
في المعنى أو لا، فإن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتاج إلى
رابط يربطها بالمبتدأ، نحو: حديثي: العمل ثمرة العلم. فـ(حديثي)
مبتدأ أول، والياء: مضاف إليه، وـ(العمل) مبتدأ ثان، وـ(ثمرة العلم)
خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول.

فهذه الجملة الواقعية خبراً عن المبتدأ (حديثي) مطابقة له في
المعنى؛ لأن الحديث هو: العمل ثمرة العلم، والعمل ثمرة العلم
هو: الحديث، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فـ(هو) مبتدأ،
وـ(الله أحد) مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهي مرتبطة
به؛ لأنها نفسه في المعنى^(١).

فإن لم تكن جملة الخبر نفس المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من اشتراط
رابط يربط بالمبتدأ، لتكون شديدة الاتصال به، ولو لا الرابط لكان
أجنبية؛ لأن الأصل في الجملة أنها كلام مستقل، فإذا جاء الرابط
علم أنها للمبتدأ^(٢)، وهذا الرابط أنواع:

(١) هذا الإعراب على أن (هو) ضمير الشأن أو الحديث أو الخبر؛ أي: الحديث
الحق الله أحد، والوجه الثاني: (هو) مبتدأ، بمعنى المسؤول عنه؛ لأن المشركين
قالوا لرسول الله ﷺ: انسب لنا ربكم؟ فأنزل الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾
الله أَحَدٌ رواه الترمذى، وحسنه الألبانى، ولفظ (الله) خبره، (أحد) بدل، أو
خبر لمبتدأ محنوف، أو خبر بعد خبر.

(٢) هذا أحد الشروط في الجملة الواقعية خبراً. والشرط الثاني: ألا تكون ندائية فلا يصح:
خالد يا أعدل الناس. والثالث: ألا تكون مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبين، وحتى،
وهذه الثلاثة مجمع عليها كما قاله السيوطي وغيره. انظر: «همم الهوامع» (٩٦/١).

١ - الضمير العائد على المبتدأ، وهو أصل الروابط وأقوالها، نحو: المجتهد يفوز بغايته، فـ(المجتهد): مبتدأ، وجملة (يفوز بغايته) خبر، والهاء هي الرابط، نحو: خالد أبوه قائم، فـ(خالد) مبتدأ، و(أبوه قائم) مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، والرابط الهاء، قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصُنَ إِنَفْسَهُنَّ ثَلَاثَةٌ قُرُونٌ﴾ [آل بقرة: ٢٢٨] فـ(المطلقات) مبتدأ، (يتربصن) فعل وفاعل خبر، والرابط نون الإناث.

٢ - الإشارة إلى المبتدأ نحو: الاجتهاد ذلك أساس النجاح، فـ(الاجتهاد) مبتدأ أول (ذلك أساس النجاح) مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، والرابط اسم الإشارة العائد على المبتدأ الأول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِيَاشُ الْتَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] فـ(لباس) مبتدأ أول (التقوى) مضاف إليه، وـ(ذلك خير) مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، والرابط اسم الإشارة العائد على المبتدأ الأول.

٣ - إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون ذلك في مواضع التفخيم، نحو: الإخلاصُ ما الإخلاصُ؟ فـ(الإخلاص) مبتدأ أول (ما الإخلاص) مبتدأ وخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول، ومنه قوله

ويجوز في جملة الخبر أن تكون قسمية خلافاً لشعب. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَيِّئِ اللَّوْثَةِ قُتْلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقُهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ [الحج: ٥٨] فجملة (ليرزقهم) خبر المبتدأ (الذين) وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَهَدُوا فِينَا لَنْهَدِيهِمْ شَيْئًا﴾ [العنكبوت: ٦٩] وفيه آيات أخرى، كما يجوز وقوع الجملة الإنسانية خبراً خلافاً لابن السراج. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِثُونَهَا فِي سَيِّئِ اللَّوْلَفَتَرَهُمْ بِعِكَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبه: ٣٤] فـ(الذين) موصول مبتدأ ضمن معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في خبره وهو قوله: ﴿فَبَثَرُهُمْ﴾.

تعالى: «وَاصْحَّبِ الْيَمِينَ مَا أَصْحَبِ الْيَمِينِ» [الواقعة: ٢٧]، أو التهويل نحو: الحرب ما الحرب؟ ومنه قوله تعالى: «الْحَاقَةُ ۖ مَا الْحَاقَةُ» فـ(الحاق) مبتدأ أول (ما الحاق) مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

٤ - أن يكون الرابط عموماً يدخل تحته المبتدأ، نحو: الوفي نعم الرجل، فـ(الوفي) مبتدأ، وـ(نعم الرجل) فعل وفاعل، والجملة خبر المبتدأ، والرابط بينهما العموم، وذلك لأن (أَلْ) في (الرجل) للعموم، وـ(الوفي) فرد من أفراده، فدخل في العموم، فحصل الرابط.

قوله: (وَظَرِفًا مَنْصُوبًا نَحْوُ: «وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ» [الأనفال: ٤٢] وجاراً ومجروراً كـ«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [الفاتحة: ٢] وَتَعْلُقُهُمَا بِمُسْتَقِرٍ أو استقرَ مَحْذُوفَيْنِ).

هذا القسم الثالث من أقسام الخبر: وهو شبه الجملة^(١) والمراد به: الظرف بنوعيه - الزمانى والمكاني - والجار والمجرور، وشرط الإخبار بهما حصول الفائدة.

مثال ظرف الزمان: الصوم يوم الخميس، فالصوم مبتدأ (يوم) ظرف متعلق بمحذوف خبر، (الخميس) مضاف إليه.

ومثال ظرف المكان: المسجدُ أمامَ المنزل، فـ(المسجد) مبتدأ (أمام) ظرف منصوب متعلق بمحذوف خبر، (المنزل) مضاف إليه.

ومثال الجار والمجرور: الكتاب في الحقيقة، فـ(الكتاب) مبتدأ (في الحقيقة) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر.

والمشهور عند النحاة أن الخبر هو المتعلق المحذوف، فيقدر

(١) أطلق على الظرف والمجرور (شبه الجملة) لأنهما أشبها الجملة في كونهما متعلقين بالفعل أو ما يشبهه، وأنه لا يتم معناهما إلا بذلك.

فعلاً نحو: استقر، أو اسمًا نحو: مستقر^(١).
 ومن أمثلة الظرف قوله تعالى: «وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ» فـ(الرَّكْب) مبتدأ (أسفل) ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف خبر، تقديره: (كائن) أو (مستقر) (منكم) متعلق بـ(أسفل)، ومن أمثلة الجار والمجرور قوله تعالى: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» فـ(الحمد) مبتدأ (للله) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، تقديره: (كائن) أو (مستحق)، (رب) صفة لـ(الله)، (العالمين) مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنَّه ملحق بجمع المذكر السالم.

الإِخْبَارُ
بِالزَّمَانِ عَنِ
الْمَعْنَى
وَالذَّاتِ

قوله: (وَلَا يُخَبِّرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الدَّاتِ، وَاللَّيْلَةُ الْهِلَالُ مُتَأَوِّلٌ).
 يقع اسم الزمان خبراً عن اسم المعنى، نحو: الصوم غداً، ولا يقع خبراً عن اسم الذات^(٢) نحو: محمد اليوم؛ لعدم الإفادة، لأنَّ من شأن الذوات الاستمرار في جميع الأزمنة المقدرة لوجودها، فلا فائدة في الإخبار عنها بزمن مخصوص، بخلاف الأمكنة، كما سيأتي.

وأما قولهم: (اللَّيْلَةُ الْهِلَالُ)
 مما ظاهره الإخبار باسم الزمان عن اسم الذات، فهو موئل على حذف مضاف هو اسم معنى؛ أي: الليلة طلوع الهلال، أو رؤية الهلال، فـ(اللَّيْلَة) خبر مقدم، وـ(الْهِلَال) مبتدأ مؤخر على حذف مضاف.

وسكت المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ عن اسم المكان؛ لأنَّه يقع خبراً عن

(١) هناك قول آخر وهو أن الخبر الظرف والجار والمجرور؛ لأنهما يتضمنان معنى صادقاً على المبتدأ، فيكونان في محل رفع خبر، وهذا رأي وجيه، وفيه تيسير، ولا سيما على المبتدئين.

(٢) المراد باسم الذات: هو الجسم الذي نحسه بالبصر أو بغيره من الحواس؛ كالإنسان، والشجرة، والقلم، والكتاب، والهلال...، واسم المعنى: هو الأمر المفهوم غير المحسوس؛ كالعلم، والأدب، والصوم، ونحو ذلك.

الذات، نحو: الكتاب أمامك، وعن اسم المعنى، نحو: الاجتماع عندك.

قوله: (وَيُغْنِي مَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعٌ وَصَفٌ مُعْتَمِدٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ مَا يُسْدِمُهُ
نَفْيٌ، نَحْوُ أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلْمَى، وَمَا مَضْرُوبُ الْعَمَرَانِ).

تقديم أن المبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر، وقد مضى الكلام عليه،
ومبتدأ له مرفوع أغنی عن الخبر، وهو المذكور هنا^(١).

والمراد به: كل وصف مستغن بمرفوعه في الإفادة وإتمام
الجملة، والوصف: ما دل على معنى وصاحبها؛ كاسم الفاعل، واسم
المفعول، وشرطه هنا: أن يُسبَّقَ بنفي أو استفهام. على القول
المشهور.

فمثلاً النفي: ما نافعُ الكذبُ، ما محبوبُ المغتابُ، فـ(ما) نافية
وـ(نافع) مبتدأ، وـ(الكذب) فاعل سد مسد الخبر، وـ(ما محبوب) كالذي
قبله، (المغتاب) نائب فاعل سد مسد الخبر.

ومثال الاستفهام: أحاضرُ الضيف؟ أم مكتوبُ الواجب؟ ومنه قول
الشاعر:

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلْمَى أَمْ نَوْوا ظَعَنَا إن يظعنوا فعجبٌ عيشُ من قطنا^(٢)

(١) القسمان يتفقان في التجرد عن العوامل اللفظية، وأن العامل فيها معنوي وهو
الابتداء، ويفترقان في أن المبتدأ الذي له خبر قد يكون اسمًا صريحاً وهو
الغالب، وقد يكون مؤولاً - كما تقدم - أما المبتدأ المستغن بمرفوعه فلا يكون
إلا صريحاً، كما أنه لا بد أن يعتمد على نفي أو استفهام. - كما سيتبين - بخلاف
الأول، فلا يشترط فيه شيء من ذلك.

(٢) أقطان: أي: أ مقيم، من قطن: إذا أقام، ظعنوا: بفتح الظاء والعين هو الارتحال،
وقوله: (إن يظعنوا... إلخ) أي: إنه لا يطيق الحياة بعد ارتحالهم.

إعرابه: (أقطان قوم سلمى) أعراب في الأصل. (أم) حرف عطف (نعوا) فعل
ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره المحذوف للتخلص من التقاء الساكنين، منع
من ظهوره التعذر، والواو فاعل. (ظعنوا) مفعول به (إن) حرف شرط جازم =

فـ(قاطن) مبتدأ . (قوم) فاعل سد مسد الخبر. وقد اعتمد على الاستفهام وهو الهمزة.

ومثل المصنف بمثالين لبيان أنه لا فرق بين أن يكون الوصف رافعاً للفاعل، أو لنائب الفاعل^(١).

قوله: (وَقَدْ يَتَعَدَّ الْخَبَرُ، نَحْوُ: «وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ» [البروج: ١٤]).

يُجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد؛ لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى، والنعت يجوز تعدده، فكذا ما هو بمتزنته، والتعدد نوعان:

- ١ - أن يتعدد لفظاً ومعنى، وعلامة هذا النوع: صحة الإخبار بكل خبر على انفراده، نحو: معهُدنا علميًّا أدبيًّا، ومنه قوله تعالى: «وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ» فـ(هو) مبتدأ، وـ(الغفور) خبر أول، وـ(الودود) خبر ثان، وقد تعدد الخبر في اللفظ والمعنى، وإذا استعمل هذا النوع بالعاطف جاز اتفاقاً.

- ٢ - أن يتعدد لفظاً لا معنى، وعلامة هذا النوع: عدم صحة الإخبار بكل خبر على انفراده؛ لقيام الخبر المتعدد مقام خبر واحد، نحو: هذا البرتقال حلوٌ حامض؛ أي: متوسط بين الحلاوة والحموضة، ولا يجوز الإخبار بكل خبر على انفراده؛ لأنه لا يتم المعنى المراد، ولا يجوز العاطف؛ لأن المجموع بمتزنة الخبر الواحد في المعنى.

= (يُظعنوا) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل، (فعجب) الفاء واقعة في جواب الشرط وـ(عجب) خبر مقدم (عيش) مبتدأ مؤخر، وهو مضارف وـ(من) اسم موصول مضارف إليه، مبني على السكون في محل جر (قطنا) فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو) يعود على (من) والجملة لا محل لها صلة. وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(١) ضابط ذلك: أنه إن كان الوصف اسم فاعل بما بعده فاعل، وإن كان اسم مفعول بما بعده نائب فاعل.

قوله: (وَقَدْ يَتَقدِّمُ، نَحْوُ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَأَيْنَ زَيْدٌ).
نقدم الخبر
اعلم أن الأصل تأخر الخبر عن المبتدأ؛ لأنه وصف له في
المعنى، فاستحق التأخير كالوصف، وقد يتقدم على المبتدأ إما جوازاً
وإما وجوباً.

أما التقدم الجائز فضابطه: ألا يوجد في الكلام ما يوجب التقدم
ولا ما يوجب التأخر، نحو: في الدار زيد، بتقديم الخبر، ويجوز
تأخره على الأصل، نحو: زيد في الدار.
وأما التقدم الواجب، ففي أربعة مواضع:

١ - أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، وهو
ظرف أو جار ومحرر، نحو: في الإيجاز بلاغة، عندي ضيف، ولو
آخر الخبر فقيل: بلاغة في الإيجاز، ضيف عندي، لتوهم السامع أنه
صفة؛ لأن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر، ولباقي يتظر الخبر.
فإن كان للنكرة مسوغ جاز التقديم والتأخير، نحو: رجل عالم
عندي، ويجوز: عندي رجل عالم.

٢ - أن يكون في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر، نحو:
لِمَجَالِسِ الْعِلْمِ رُوَادُهَا، فالضمير في المبتدأ (روادها) يعود على بعض
الخبر، وهو كلمة (مجالس)، ولو آخر الخبر لعاد الضمير على متاخر
لفظاً ورتبة، وهو من نوع هنا.

٣ - أن يكون الخبر له صدر الكلام في جملته^(١)، نحو: أين
زيد^(٢)? ف(أين) خبر مقدم، (زيد) مبتدأ مؤخر.

(١) الألفاظ التي لها الصداره هي: أسماء الاستفهام والشرط و(ما) التعجبية و(كم)
الخبرية، فإذا وقعت مبتدأ وجب تقديمها، وما وقع منها خبراً وجب تقديمها أيضاً.

(٢) الذي يميز اسم الاستفهام الواقع مبتدأ أو خبراً هو جواب الاستفهام، فإذا قيل في
جواب المثال: زيد في المسجد، ففي المسجد تقابل (أين) فدل على أنها خبر.

٤ - أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ بـ(إنما) أو بـ(إلا)، نحو: إنما القائد خالد، ما الهادي إلا الله، ففي الأول: قصرُ صفة القيادة على خالد، فالمحكوم عليه هو (خالد) وهو المتأخر، والمحكوم به وهو صفة القيادة هو المتقدم، فـ(إنما) أداة حصر، (القائد) خبر مقدم، (خالد) مبتدأ مؤخر، وفي الثاني: قصرُ صفة الهدایة على الله تعالى، فـ(ما) نافية (الهادي) خبر مقدم، (إلا) أداة حصر، (الله) مبتدأ مؤخر.

حذف المبتدأ قوله: (وَقَدْ يُحَذَّفُ كُلُّ مِنَ الْمُبْتَدِئِ وَالْخَبَرِ، نَحْوُهُ، «سَلَمٌ قَمْ مُتَكَرِّونَ» [الذاريات: ٢٥] أي: عَلَيْكُمْ، أَنْتُمْ).

يُحَذَّفُ كُلُّ مِنَ الْمُبْتَدِئِ وَالْخَبَرِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَلَمْ يَتَأْثِرِ الْمَعْنَى بِحَذْفِهِ.

فمثالي حذف الخبر أن يقال: مَنْ عَنْدَكَ؟ فتقول: خالد، التقدير: خالد عندي، ومنه قوله تعالى: «مَثُلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَقْوِنُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْنَاهَا الْأَنْهَرُ أُكْلِلُهَا دَائِمًا وَظَلَلُهَا» [الرعد: ٣٥] فـ(ظلها) مبتدأ، وخبره محذوف دلّ عليه ما قبله؛ أي: وظلها دائم.

وأما حذف المبتدأ فيكثر في الموضع الآتي:

١ - في جواب الاستفهام، نحو: كيف الحال؟ فتقول: حسن. التقدير: الحال حسن، ومنه قوله تعالى: «وَمَا أَذْرَكَ مَا الْحُطْمَةُ ⑥ نَارُ اللَّهِ الْمُوْقَدَةُ» [الهمزة: ٥، ٦] أي: هي نار الله.

٢ - بعد (فاء) الجزاء، نحو: مَنْ أَخْلَصَ فِي عَمَلِهِ فَلِنَفْسِهِ؛ أي:

(١) (ما) اسم استفهام مبتدأ، (أدرى) فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف للتعذر، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به أول، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو) يعود على (ما)، والجملة خبر المبتدأ، وجملة (ما الحطمة) في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل (ادراك).

فإخلاصه لنفسه، ومنه قوله تعالى: «فَمَنْ أَبْصَرَ فِلَنْفَسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا» [الأنعام: ١٠٤] أي: فالإبصار لنفسه، والعمر علىها.

٣ - بعد القول، كقوله تعالى: «وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ أَكَتَبْتَهَا» [الفرقان: ٥] أي: هو أساطير الأولين.

وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر في قوله تعالى: «سَلَّمَ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ» [الذاريات: ٢٥]، فـ(سلام) مبتدأ حذف خبره؛ أي: سلام عليكم، وـ(قوم) خبر حذف مبتدؤه؛ أي: أنتم قوم.

قوله: (وَيَحِبُّ حَذْفُ الْخَبَرِ قَبْلَ جَوَابِيَ لَوْلَا، وَالْقَسْمِ الْصَّرِيحِ، وجوب حذف الحال الممتنع كونها خبراً، وبعد وآء المصاحبة الصريحة، نحو: الخبر «لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُمَا مُؤْمِنِينَ» [سبأ: ٣١]، ولعمرك لأفعلن، وضربي زيداً قائماً، وكل رجلٍ وضياعته).

يجب حذف خبر المبتدأ في أربع مسائل:

١ - أن يكون الخبر قبل جواب (لولا) الامتناعية، وهي الدالة على امتناع الثاني لوجود الأول، نحو: لولا الهواء ما عاش مخلوق. فحذف الخبر وهو لفظ (موجود) لوقوعه قبل جواب (لولا) إذ التقدير: لولا الهواء موجود ما عاش مخلوق، ومنه قوله تعالى: «لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُمَا مُؤْمِنِينَ» فـ«أَنْتُمْ» مبتدأ، والخبر محذوف؛ أي: صدّطمنا. بدليل «أَنْخَنْ صَدَّدْنَكُمْ» [سبأ: ٣٢]^(١).

٢ - أن يكون الخبر قبل جواب القسم الصريح، وهو ما يعلم

(١) التمثيل بهذه الآية للحذف الواجب فيه نظر؛ لأن الخبر كون خاص، وهو (صدّطمنا) دل عليه دليل «أَنْخَنْ صَدَّدْنَكُمْ» وحذف الخبر للدليل جائز لا واجب، فال الأولى التمثيل بما يكون فيه الخبر كوناً عاماً؛ كقوله تعالى: «وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ» [البقرة: ٢٥١] وقد تقدم في باب «الموصول» معنى الكون العام والكون الخاص، (ص ١٠٨).

بمجرد لفظه كون الناطق به مُقسِّماً، نحو: لَعَمْرَ اللَّهِ^(١) لأنَّ صَرْنَ المظلوم، فـ(اللام) للابتداء (عَمْرُ اللَّهِ) مبتدأ ومضاف إليه، والخبر محذوف وجوباً تقديره: قسمٌ.

فإن لم يكن القسم صريحاً بأنَّ غلب استعماله في غير القسم لم يجب الحذف، نحو: عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَ الْخَيْرَ؛ أي: عَهْدُ اللَّهِ عَلَيَّ، فهذا ليس بصريح في القسم، بل هو محتمل قبل الإتيان بالجواب، إذ يصح أن يقال: عَهْدُ اللَّهِ يَجُبُ الْوَفَاءُ بِهِ، فَلَا يَكُونُ قَسْمًا.

٣ - أن يكون الخبر قبل حالٍ لا تصلح خبراً، نحو: ضربٌ زيداً قائماً، فـ(ضربي) مبتدأ، والياء: مضافٌ إليه، وـ(زيداً) مفعولٌ به للمصدر، وـ(قائماً) حالٌ من (زيد)، والخبر ظرفٌ محذوفٌ مع جملة فعليةٍ بعده أضيفٌ إليها، والتقدير: ضربٌ زيداً إذا كان قائماً. فتقدر (إذا) في المستقبل، وـ(إذا) في الماضي، وـ(كان) تامة، وهذه الحال لا تصلح خبراً؛ لأنَّ الخبر وصفٌ للمبتدأ في المعنى، والضرب لا يوصف بالقيام.

٤ - إذا وقع الخبر بعد الواو المصاحبة الصريحة، وهي التي يصح حذفها وَوَضْعُ الكلمة (مع) موضعها. فلا يتغير المعنى، بل يتضح، نحو: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ^(٢)، فـ(كل) مبتدأ، وـ(رجل) مضافٌ إليه، وـ(ضياعته) معطوفٌ على المبتدأ، والخبر محذوفٌ؛ أي: مقتنيان، وإنما حذف للعلم به، ولأنَّ العطف يسد مسده.

فإن لم تكن الواو للمصاحبة، بل لمجرد التشريك في الحكم لم

(١) العمر، بضم العين وفتحها، هو البقاء والحياة، ولا يستعمل مع لام الابتداء إلا مفتوحاً؛ لأنَّ القسم موضع التخفيف لكثره استعماله.

(٢) الضياعة: بضاد معجمة: الحرفة والصناعة.

يُحذف الخبر وجوباً، نحو: خالد وعاصم متبعادان. وكذا إن كانت للمصاحبة ولكنها ليست صريحة، نحو: الرجل وجاره مقتربان، وإنما لم تكن صريحة؛ لأن الجار لا يلازم جاره، ولا يكون معه في الأوقات كلها أو أكثرها.



باب كان وأخواتها

عمل كان قوله: (بابُ النَّوَاسِخِ لِحُكْمِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: أَحَدُهَا: كَانَ، وَأَقْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا فَتَّى، وَمَا انْفَلَكَ، وَمَا بَرَحَ، وَمَا دَامَ، فَيَرْفَعُنَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُنَّ، وَيَنْصِبُنَ الْخَبَرَ خَبَرًا لَهُنَّ، نَحْوُ: «وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا») [الفرقان: ٥٤].

لما فرغ ابن هشام رحمه الله من الكلام على المبتدأ والخبر ذكر النواسخ، وهي جمع ناسخ، والننسخ في اللغة: يطلق على الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظل: أزالته، سميت بذلك؛ لأنها تزيل حكم المبتدأ والخبر وتغييره.

والنواسخ من حيث العمل ثلاثة أنواع:

١ - ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر: وهو (كان) وأخواتها، وما حمل على (ليس) من الحروف النافية، وأفعال المقاربة^(١).

٢ - ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر: وهو (إن) وأخواتها، و(لا) النافية للجنس.

٣ - ما ينصبهما معاً: وهو (ظن) وأخواتها.

أقسام (كان وأخواتها) من حيث شرط العمل: أقسام (كان وأخواتها) من حيث شرط العمل

(١) لم يذكر ابن هشام رحمه الله أفعال المقاربة في «القطر».

(أ) ما يعمّل هذا العمل بلا شرط، وهو ثمانية أفعال:

- ١ - كان: ويفيد اتصاف الاسم بالخبر في الماضي مع الانقطاع، نحو: كان الجوًّا صحًواً، أو مع الاستمرار، نحو قوله تعالى: «وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا» فـ(كان) فعل ماضٌ ناقصٌ يرفع الاسم وينصب الخبر، (ربك) اسمها مرفوعٌ بها، والكاف: مضادٌ إليه (قديرًا) خبرها منصوبٌ بها.
- ٢ - أمسى: ويفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت المساء، نحو: أمسى الجوًّا بارداً.
- ٣ - أصبح: ويفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الصباح، نحو: أصبح الساهرُ متعباً.
- ٤ - أضحي: ويفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الضحى، نحو: أضحي الطالبُ نشيطاً.
- ٥ - ظل: ويفيد اتصال الاسم بالخبر في جميع النهار غالباً، نحو: ظل الجوًّا حاراً.
- ٦ - بات: يفيد اتصال الاسم بالخبر في وقت البيات وهو الليل، نحو: بات الحراسُ ساهراً.
- ٧ - صار: يفيد تحول الاسم من حالته إلى الحالة التي يدل عليها الخبر، نحو: صار العنْبُ زبيباً.
- ٨ - ليس: يفيد نفي الخبر عن الاسم في الزمن الحالي عند الإطلاق^(١)، نحو: ليست المكتبة مفتوحة.

(١) المراد بالإطلاق: عدم وجود قرينة تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضي، أو المستقبل؛ كالمثال المذكور. فإن معناه: نفي فتح المكتبة الآن، وهو زمن التكلم. فإن وجد قرينة تدل على أن النفي واقع في الماضي أو المستقبل عمل =

(ب) ما يعمّل بشرط أن يتقدّمه: نفي، أو نهي، أو دعاء، وهو أربعة:

(زال، ويرح، وفتهن، وانفك) فمثـال النفي: لا يزال البردُ قارساً، فـ(لا) نافية، وـ(يزال) فعل مضارع يرفع الاسم وينصب الخبر (البرد) اسمها (قارساً) خبرها.

ومثـال النهي: لا تفتـأ محسـناً إـلى الفـقراء. فـ(لا) نـاهـية، (تفـتا) فعل مضارع يرفع الاسم وينصب الخبر مـجزـوم، واسمـه ضـمير مـسـتـر وجـوبـاً تـقـديـره: أـنتـ، (محـسـناً) خـبرـ (تفـتا)، (إـلى الفـقراء) مـتعلـق بالـخـبرـ.

ومثـال الدـعـاء: لا زـالـ بـيـتـكـمـ عـامـراً بـطـاعـةـ اللهـ، فـ(لا) دـعـائـيةـ، (زالـ) فعل مـاضـ يـرفعـ الـاسـمـ وـيـنـصـبـ الـخـبـرـ (بيـتـكـمـ) اـسـمـهاـ، وـالـكـافـ: مـضـافـ إـلـيـهـ، وـالـمـيمـ: عـلـامـةـ الـجـمـعـ، (عـامـراً) خـبـرـهاـ.

وهـذهـ الأـربـعـةـ تـدـلـ عـلـىـ مـلـازـمـةـ الـخـبـرـ لـلـاسـمـ مـلـازـمـةـ مـسـتـمرـةـ لـاـ تـنـقـطـ، اوـ مـسـتـمرـةـ إـلـىـ وـقـتـ الـكـلامـ، ثـمـ تـنـقـطـ بـعـدـ وـقـتـ طـوـيلـ اوـ قـصـيرـ، فـالـأـولـ، نـحـوـ: ما زـالـ الأـدـبـ حـلـيـةـ طـالـبـ الـعـلـمـ. وـمـثـالـ الثـانـيـ: لا يـزالـ الـخـطـيـبـ يـتـكـلمـ.

(ج) ما يـعمـلـ بـشـرـطـ أـنـ تـقـدمـهـ (ما) المـصـدـرـيـةـ الـظـرـفـيـةـ، وـهـوـ:

(دامـ) وـمـعـنـىـ المـصـدـرـيـةـ: أـنـهـ تـقـدرـ بـالـمـصـدـرـ وـهـوـ الدـوـامـ، وـمـعـنـىـ الـظـرـفـيـةـ: أـنـهـ نـائـبـةـ عـنـ الـظـرفـ، وـهـوـ (مـدـةـ)، وـمـثـالـهاـ: لا أـصـحـبـكـ ما دـمـتـ مـنـحـرـفـاًـ، فـ(ما) مـصـدـرـيـةـ ظـرـفـيـةـ، وـ(دامـ) فعل مـاضـ نـاقـصـ، وـالـتـاءـ اـسـمـهاـ، وـ(ما) وـمـاـ دـخـلتـ عـلـيـهـ فـيـ تـأـوـيلـ مـصـدـرـ مـجـرـورـ بـإـضـافـةـ ظـرفـ

= بهاـ، نـحـوـ: لـيـسـ خـالـدـ مـسـافـرـاًـ أـمـسـ، اوـ غـداًـ، وـقـدـ تـكـونـ لـلـنـفـيـ الـمـجـرـدـ مـنـ الزـمـنـ؛ كـقـوـلـ الـعـربـ: لـيـسـ إـلـاـنـسـانـ الصـورـةـ، إـنـمـاـ إـلـاـنـسـانـ الـعـقـلـ.

الزمان، والتقدير: مدة دوامك، ولما حذف نابت (ما) وصلتها منابه، فاستحقت إعرابه، فهي في محل نصب (منحرفاً) خبر (ما دام). ومعنى (ما دام) استمرار المعنى الذي قبلها مدة محددة، هي مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها، فنفي الصحبة في المثال السابق، يدوم بدوام وقت معين محدود هو: مدة الانحراف.

قوله: (وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الْخَبَرُ، نَحْوُ: فَلَيْسَ سَوَاءً عَالَمٌ وَجَهَوْلٌ). نوسط الخبر في هذا الباب قد يتوسط الخبر - في هذا الباب - بين الاسم والفعل مع جميع الأفعال، وهذا التوسط نوعان:

١ - توسط جائز: إذا لم يوجد ما يوجب التوسط ولا يوجب التأخر^(١)، نحو: كان الخطيب مؤثراً، أو كان مؤثراً الخطيب. ومن ذلك قوله تعالى: «وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ» [الروم: ٤٧] فـ(حقاً) خبر (كان) مقدم، (نصر المؤمنين) اسمها مؤخر، مضارف إليه، ومنه قوله تعالى: «ثُمَّ كَانَ عَيْقَةً الَّذِينَ أَسْتَوْا السُّوَائِيْنَ كَذَّبُوا بِشَيْءِ اللَّهِ» [الروم: ١٠] فقد قرأ الكوفيون^(٢) وابن عامر بنصب (عاقبة) على أنه خبر مقدم لـ(كان) وـ(السوائي) اسمها مؤخر على أحد الأعaries، والتقدير: (ثم كانت السوائي)^(٣) عاقبة الذين أساءوا)، ومنه أيضاً قوله تعالى:

(١) وجوب التوسط سيذكر قريباً - إن شاء الله - وأما وجوب التأخر فمن مواضعه عدم تمييز الاسم من الخبر، لكون الإعراب مقدراً، نحو: كان شريكـي أخيـ فـ(شريكـيـ) اسم (كان) وـ(أخـيـ) هو الخبر، ولا يجوز تقديمـه على الاسم لوقوع اللبس، وفرقـ بينـ الجملـتينـ.

(٢) الكوفيـونـ هـمـ: عـاصـمـ بـنـ أـبـيـ النـجـودـ (مـ١٢٧ـهـ) وـحـمـزةـ بـنـ حـبـيـبـ الـزيـاتـ (مـ١٥٦ـهـ) وـعـلـيـ بـنـ حـمـزةـ الـكـسـائـيـ (مـ١٨٩ـهـ) وأـمـاـ بـنـ عـاـمـرـ وـهـوـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ عـاـمـرـ فـهـوـ شـامـيـ (مـ١١٨ـهـ) وـبـقـيـةـ السـبـعـةـ نـافـعـ بـنـ عـبـدـ الرـحـمـنـ الـمـدـنـيـ (مـ١٦٩ـهـ) وـعـبـدـ اللـهـ بـنـ كـثـيرـ الـمـكـيـ (مـ١٢٠ـهـ) وـأـبـوـ عـمـرـ وـبـنـ الـعـلـاءـ الـبـصـرـيـ (مـ١٥٤ـهـ) وـهـؤـلـاءـ قـرـأـواـ بـالـرـفـعـ.

(٣) السـوـاـيـ: جـهـنـ. وـالـحـسـنـيـ: الـجـنـةـ.

﴿لَيْسَ الْبَرُّ أَن تَوْلُوا وُجُوهَكُمْ فِي كُلِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [آل عمران: ١٧٧] فقد قرأ حمزة وحفص عن عاصم بنصب (البر) على أنه خبر (ليس) مقدم والمصدر المؤول من (أن تولوا) اسمها مؤخر؛ أي: ليس البر تولية وجهكم. وقرأ الباقيون برفع (البر) على أنه اسم (ليس)، والخبر هو المصدر المؤول، ومنه - أيضاً - قول الشاعر:

سلِي إِنْ جَهَلْتِ النَّاسَ عَنَا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالَمُ وجَهُولُ^(١)
فـ(سواءً) خبر (ليس) مقدم، وـ(عالَمُ) اسمها مؤخر.
وقوله: (وَقَدْ يَتَوَسَّطُ) يفيد أن الأصل تأخر الخبر، وتوسطه جائز.

٢ - توسط واجب: وذلك في موضعين:

الأول: أن يكون الخبر محصوراً في الاسم، نحو: ما كان مستفيداً إلا المجد.

الثاني: أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر، نحو:
كان في الفصل طلابه، وقد تقدم إيضاح ذلك في باب «المبتدأ والخبر».

قوله: (وَقَدْ يَتَقدِّمُ الْخَبَرُ إِلَّا خَبَرُ دَامَ وَلَيْسَ).

قد يتقدم الخبر على الاسم والفعل، وهذا التقدم نوعان:
١ - تقدم جائز، نحو: كان الجو بارداً، فتقول: بارداً كان الجو.

(١) إعرابه: (سلِي) فعل أمر مبني على حذف النون، وباء المخاطبة: فاعل. (إن) حرف شرط جازم (جهلت) فعل وفاعل، وهو فعل الشرط، وجوابه ممحض دل عليه السياق، (الناس) مفعول به لـ(سلِي) (عنا) جار ومحروم متعلق بـ(سلِي) (وعنهم) معطوف على المجرور السابق (فلليس) الفاء للتعليل (ليس) فعل ماضٍ ناقص (سواء) خبر مقدم لـ(ليس) (عالَمُ) اسم ليس مؤخر (وجهُول) معطوف عليه.

٢ - تقدم واجب: كأن يكون الخبر اسمًا واجب الصدارة، كأسماء الاستفهام، نحو: أين كان الغائب؟ فـ(أين) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب خبر (كان) مقدم، (الغائب) اسمها مؤخر. ومنه قوله تعالى: «أَولَئِكَ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ» [الروم: ٩] فـ(كيف) اسم استفهام في محل نصب خبر مقدم لـ(كان)، وـ(عاقبة) اسمها.

وكل أفعال هذا الباب يتقدم فيها الخبر، إلا (دام، وليس) أما (دام) فلا يجوز تقدم الخبر على (ما) المتصلة بها، فلا تقول: لا أصبحك منحرفاً ما دمت، وعللوا لذلك بأن تقديم الخبر على (ما) يقتضي تقديم بعض الصلة على الموصول؛ لأن (ما) مصدرية، فهي موصول حرفياً، وما بعده صلة له، فلو قدم الخبر لزم منه تقدم بعض أجزاء الصلة، وهذا لا يجوز^(١)، وأما تقدمه على (دام) وحدها فالظاهر الجواز، تقول: لا أصبحك ما منحرفاً دمت.

وأما (ليس) فقد وقع الخلاف في جواز تقديم خبرها عليها. والمنع أرجح؛ لأن ذلك لم يرد في لسان العرب.

قوله: (وتختصُ الْخَمْسَةُ الْأُولُّ بِمُرَادَفَةِ صَارَ).

مجيء بعض الأفعال بمعنى (صار)

تحتخص الخمسة الأولى من أفعال هذا الباب وهي: كان، أمسى، أصبح، أضحي، ظل، بمرادفة (صار) فستعمل فيما يدل على التحول والانتقال، نحو: احترق الخشب فكان تراباً، ومنه قوله تعالى: «وَفُيَحِّتَ السَّمَاءُ فَكَانَ أَبُوبَا (٢٠) وَسُرِّتِ الْجِبَالُ فَكَانَ سَرَاباً» [النبا: ١٩، ٢٠] أي: (صارت)؛ لأن المعنى يقتضي هذا، وتقول: أصبح الكتاب مبذولاً، وإنما كانت بمعنى (صار) لأن المراد ليس مقصوراً على وقت

(١) انظر: «شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٢٣٣/١).

الصباح، ومنه قوله تعالى: «فَاصْبَحْتُمْ يَنْعَيْتُمْ إِخْوَنَا» [آل عمران: ١٠٣] وتنقول: شرحت له باب (الفاعل) فأمسى وأضحاً، وإنما كانت بمعنى (صار)، لأن المراد ليس مقيداً بوقت المساء، وتقول: أضحي طلب العلم ميسوراً؛ لأن المراد ليس مقيداً بوقت الضحى، ومثال (ظل) قوله تعالى: «وَإِذَا بُشِّرَ أَهْدُهُمْ بِالآتَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوَّدًا وَهُوَ كَظِيمٌ» [النحل: ٥٨]^(١) وإنما كانت بمعنى صار؛ لأن وجهه لم يكن مسوداً قبل البشرىً، وإنما تحول إلى السواد بعد ولادة البنت.

استعمال هذه الأفعال تامة **الخبر، تحوّل**: «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظَرَ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ» [البقرة: ٢٨٠]، «فَسُبْحَنَ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ» [الروم: ١٧]، «خَلَدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ التَّمَوُّثُ وَالْأَرْضُ» [هود: ١٠٧].

تحتخص غير (ليس، وزال، وفتى) من أفعال هذا الباب بجواز استعمالها تامة. ومعنى التمام: أن تستغني بمرفوعها عن الخبر، فتكون كغيرها من الأفعال التامة، ويعرب هذا المرفوع فاعلاً، نحو: إذا كان الشتاء فاجتهد في الصدقة، ف(كان) فعل ماض تام بمعنى: جاء، و(الشتاء) فاعل، ومنه قوله تعالى: «وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظَرَ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ» ف(ذو عسراً) فاعل (كان)، وقوله تعالى: «فَسُبْحَنَ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ» أي: تدخلون في المساء، و(تمسون) فعل مضارع مرفوع بشبوت النون، والواو فاعل، ومثله: (تصبحون). وقوله تعالى: «خَلَدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ التَّمَوُّثُ وَالْأَرْضُ» أي: ما بقيت و(السموات): فاعل، وقوله تعالى: «أَلَا إِلَىٰ اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ» [الشورى: ٥٣] أي: ترجع، و(الأمور) فاعل، وقوله تعالى: «وَإِذْ قَالَ

(١) وقيل: إن (ظل) على بابها. انظر: «تفسير البحر المعجيز» (٤٨٨/٥).

مُوسَى لِفَتَنَهُ لَا أَبْرَحُ حَقَّ أَبْلَغَ مَجَمَعَ الْبَخَرِينَ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا» [الكهف: ٦٠] فقوله: (لا أُبرح) أي: لا أذهب، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا، وتقول: أضحياناً، أي: دخلنا في الضحى، و(نا) فاعل، وبات بالقوم؛ أي: نزل بهم ليلاً، والفاعل ضمير مستتر، وتقول: لو ظل الظلم هلك الناس، فـ(ظل) بمعنى دام، وتقول: فككت حلقات السلسلة فانفكـت؛ أي: انفصلـت، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هي).

هذا هو المراد بالتمام في هذا الباب.

وأما النقصان - الذي هو الأصل فيها - فمعناه احتياج هذه الأفعال إلى منصوب، إذ لا يتم معناها بذكر مرفوعها فقط، فإذا قلت: كان خالد، لم تدل إلا على الوجود المطلق الذي هو ضد العدم، وهذا غير مراد ولا مطلوب، فإذا جاء الخبر، وقلت: كان خالد مسافراً، تحدد المعنى، وتم المراد.

وأما (زال وفتى وليس) فهي ملزمة للنقصان، فلا تستعمل تامة كما تقدم، والمراد (زال) التي مضارعها (يزال)، أما (زال) التي مضارعها (يزول) فهي تامة، وليس من أفعال هذا الباب، نحو: صلاة الظهر إذا زالت الشمس.

قوله: (وَكَانَ بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً، نَحْوُ: مَا كَانَ أَحْسَنَ مَا نَخْتَصُ بِهِ (كان) زَيْدًا).

هذا معطوف على ما تقدم؛ أي: وتحتـص (كان) عن باقي أخواتها بأحكام خاصة، وقد ذكر منها ابن هشام أربعة:

الأول: جواز زياـتها، ومعنى زياـتها أنها غير عاملـة، وأن ١- جواز الكلام يستـغني عنها، ولا ينقص معناه بحـذفـها، وتـزاد لإـفـادة التـوكـيد زـياـتها

وتقویة الكلام، وعلى هذا فـ(كان) الزائدة غير (كان) الناقصة وـ(كان) التامة - وقد مضتا - وشرط زیادتها أمران:

١ - أن تكون بلفظ الماضي.

٢ - أن تكون متوسطة بين شيئاً متأزمين، كالمبتدأ والخبر، نحو: الكتاب كان مفيداً، وبين (ما) و فعل التعجب، نحو: ما كان أحسن زيداً، فـ(ما) تعجبية مبتدأ، وـ(كان) زائدة، وـ(أحسن) فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: هو، يعود على (ما)، وـ(زيداً) مفعول به، والجملة خبر.

قوله: (وَحَذَفَ نُونٍ مُضَارِّعَهَا الْمَجْزُومٍ وَصَلَّى إِنْ لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ وَلَا ضَمِيرٌ نَصِيبٌ مُتَّصِلٌ).

٢- جواز الثاني: مما تختص به كان: جواز حذف نون مضارعها، وذلك حلف نونها بخمسة شروط:

١ - أن يكون المضارع مجزوماً، فلا حذف، في نحو: من تكون له الجائز؟ لعدم العجزم.

٢ - أن يكون الجزم بالسكون، ولم يذكره المصنف؛ لأن الأصل والمبتادر عند الإطلاق، فلا حذف، في نحو: إن تأخرتم لم تكونوا مستفيدين؛ لأن الجزم ليس بالسكون، وإنما بحذف النون.

٣ - أن لا يقع بعد النون ضمير نصب متصل، بخلاف قوله عَزَّلَهُ عَزَّلَهُ لعمر عَزَّلَهُ في شأن ابن صياد: «إِنْ يَكُنْهُ فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله»^(١) فلا يجوز حذف النون من (يكنه)؛ لأن بعدها ضمير نصب متصل، وهو الهاء.

٤ - أن لا يقع بعدها ساكن، بخلاف قولك: لم يكن الجوُ

(١) تقدم معنى هذا الحديث في بحث الضمير، (ص ٩٧).

صحواً، فإن النون لا تمحى، لوقوع الساكن بعدها، وهو لام التعريف، ولذا حركت بالكسر.

٥ - أن يكون ذلك في حالة الوصل، فلا تمحى حال الوقف، نحو: (لم أكن)؛ لأن النون في حالة الوقف ترجع وتظهر.

والمثال الجامع للشروط: لم يُك طالب العلم مقصراً، وقال تعالى: «وَلَمْ يَكُنْ مِّنَ الظَّالِمِينَ» [النحل: ١٢٠] وقال تعالى عن مريم: «وَلَمْ أَكُ بَغِيَّاً» [مريم: ٢٠] فقوله: (ولم يك) أصله: لم يكُنْ، فهو مجزوم بالسكون على النون فالمعنى ساكنان: الواو والنون، فمحذفت الواو للتخلص من التقائهما، فصار: لم يكنْ، ثم حذفت النون تخفيفاً، ف(لم يك) لم: حرف نفي وجذم وقلب، (يك) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف.

قوله: (وَحَذَفَهَا وَحَذَفَهَا مُعَوِّضاً عَنْهَا) (ما) في مثل: أَمَّا أَنْتَ ذَا ٤-جواز تَقْرِيرٍ، ومَعَ اسْمِهَا فِي مِثْلٍ: إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَالْتَّمَسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِّنْ حذفها وإبقاء اسمها وخبرها حديثاً.

الثالث: مما تختص به (كان): جواز حذفها وبقاء اسمها ٤-جواز وخبرها، وذلك بعد (أن) المصدرية، في كل موضع أريد فيه تعليل حذفها ماع اسمها شيء بشيء.

مثال ذلك: أَمَّا أَنْتَ غَنِيًّا فَتَصْدِقُ، وَالْأَصْلُ: تَصْدِقُ لَأَنْ كُنْتَ غَنِيًّا، فَقَدَّمَتِ الْلَّامُ وَمَا بَعْدَهَا عَلَى (تصديق) للاختصاص، ثُمَّ حُذِفتِ الْلَّامُ للاختصار والتخفيف، فصار: أَنْ كُنْتَ غَنِيًّا، ثُمَّ حُذِفتِ (كان) للاختصار، فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ فصار: أَنْ أَنْتَ غَنِيًّا، ثُمَّ أُتَيَ بِ(ما) الزائدة عوضاً عن (كان)، ثُمَّ أُدْعِمَتِ النُّونُ فِي الْمِيمِ، فصار: أَمَّا أَنْتَ غَنِيًّا، فَ(أَمَّا) عِبَارَةُ عَنْ (أن) المصدرية المدغمة في (ما)، و(أَنْتَ)

اسم لـ(كان) الممحوّفة، وـ(غنياً) خبرها، ومثلها قول الشاعر:
أبا خراشة أما أنت ذا نَفَرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضَّبْعُ^(١)
 والأصل: فَخَرَثَ عَلَيَّ لِأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ، فعمل فيه ما ذكر في
 المثال المتقدم.

الرابع: مما تختص به (كان) جواز حذفها مع اسمها ويقاء
 خبرها، وذلك بعد (إن) و(لو) الشرطيتين، نحو: المرء محاسب على
 عمله إن خيراً فخير وإن شرًا فشر، فـ(خيراً) خبر لـ(كان) الممحوّفة مع
 اسمها، وـ(فخير) الفاء: للجزاء، وخير: خبر لمبتدأ ممحوّف،
 والتقدير: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وإن كان عمله شرًا فجزاؤه
 شر.

ومثال الحذف بعد (لو) قوله ﷺ: «التمس ولو خاتماً من
 حديد»^(٢) فـ(خاتماً) خبر (كان) الممحوّفة مع اسمها، والتقدير: ولو
 كان الملتمس خاتماً من حديد.

(١) أبا خراشة: كنية المخاطب بهذا البيت. (ذا نفر) أي: جماعة (الضبع) المراد هنا
 السنوات المجدية.

إعرابه: أبا خراشة: منادٍ بحرف نداء ممحوّف، منصوب بالألف؛ لأنّه من
 الأسماء الستة، وهو مضارف (خراشة) مضارف إليه مجرور بالفتحة؛ لأنّه لا
 ينصرف للعلمية والتأنيث (اما أنت ذا نفر) أعرّبت في الأصل. (فإن) الفاء للتتعليل
 وإن) حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر (قومي) اسم (إن) منصوب
 بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء مضارف إليه (لم) حرف نفي وجذب
 وقلب، (تأكلهم) فعل مضارع مجزوم بالسكون، والهاء: مفعول به ضمير متصل
 في محلّ نصب، والميم: علامه الجمع (الضبع) فاعل (تأكل)، والجملة في محل
 رفع خبر (إن).

(٢) متفق عليه.

الحروف العاملة عَمَلَ (ليس)

قوله: (وَمَا النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَلَّا يَسَّ إِنْ تَقْدَمَ الْأَسْمَ وَلَمْ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ يُسْبَقُ بِإِنْ وَلَا بِتَقْمِيمُ الْخَبَرِ إِلَّا ظَرْفًا، أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، وَلَا افْتَرَنَ (ما) الْخَبَرُ يِلَّا، نَحْوَ: «مَا هَذَا بَشَرًا» [يوسف: ٢١]).

اعلم أنهم أجروا ثلاثة أحرف من حروف النفي مُجرَى (ليس) في رفع الاسم وتنصب الخبر، وهي: (ما)، و(لا)، و(لات)، ولكل منها كلام يخصها.

والكلام الآن في (ما)، وهي حرف يفيد نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق^(١)، وإعمالها عمل (ليس) لغة الحجازيين وبها جاء التنزيل، قال تعالى: «مَا هَذَا بَشَرًا»، وقال تعالى: «مَا هُنَّ أَمْهَاتِهِمْ» [المجادلة: ٢]، ف(ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع اسم (ما)، و(بشرًا) خبرها منصوب، و(هن) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم (ما)، و(أمهاتهم) خبر (ما) منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنَّه جمع مؤنث سالم، والهاء: مضاد إليه، والميم: علامه الجمع، ولا تعمل عندهم إلا بأربعة شروط:

- ١ - أن يتقدم اسمها على خبرها، فإن تقدم الخبر بطل عملها، نحو: ما الفقر عيًّا، فلو قيل: ما عَيْبُ الْفَقْرُ، بتقديم الخبر بطل عملها، ووجب رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر.

(١) المراد بالإطلاق: عدم وجود قرينة تحدد المراد بالزمن، فإن وجدت أخذ بها. انظر: ما تقدم في الكلام على (ليس)، (ص ١٢٩).

٢ - ألا يقترن اسمها بـ(إن) الزائدة، فإن اقترن بطل عملها، نحو: ما إن الحق منهزم، برفع (منهزم) على أنه خبر المبتدأ.

٣ - ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، نحو: ما العاقل مصاحبًا الأحمق، فتقول: ما الأحمق العاقل مصاحب، برفع مصاحب؛ لأنه خبر المبتدأ، إلا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيجوز إعمالها وإهمالها مع تقدمه، نحو: ما في الشر أنت راغباً، وما عندي معروفك ضائعاً، والأصل: ما أنت راغباً في الشر، وما معروفك ضائعاً عندي.

٤ - ألا يقترن الخبر بـ(إلا) فإن اقترن بطل عملها، نحو: ما دنياك إلا فانية، برفع (فانية) على أنه خبر المبتدأ، قال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

الحرف الثاني قوله: (وَكَذَا لَا النَّافِيَةُ فِي الشَّعْرِ بِشَرْطِ ثَنِكِيرِ مَقْمُولِيَّهَا)،
(لا) نَحْوُ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بِاقِيًّا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًّا)
الحرف الثاني مما يعمل عمل (ليس): (لا) وهي النافية للواحد^(١) وهي لنفي معنى الخبر في الزمان الحالي عند الإطلاق، نحو: لا طالب حاضراً؛ أي: الآن، فـ(لا) نافية عاملة عمل (ليس)، (طالب) اسمها مرفوع بها (حاضر) خبرها منصوب بها، وقد ذكر المصنف لإعمالها شرطين:

الأول: أن يكون ذلك في الشعر خاصة، فلا تعمل في النثر،

(١) أي: نفي حكم الخبر عن فرد واحد، نحو: لا طالب غائبًا. فتدل على نفي الغياب عن طالب واحد، وتحتمل أيضاً نفي الغياب عن الجنس كله، وهذا بخلاف (لا) النافية للجنس، وسيأتي مزيد إيضاح لذلك في باب (لا) النافية للجنس - إن شاء الله - (ص ١٥٥).

ولا يخفى أنه إذا ثبت السماع عن العرب فلا حاجة لتقييده بالشعر.
 الثاني: تنكير معموليهما؛ أي: اسمها وخبرها، فلا تعمل في المعرفة، ومن شواهد إعمالها في النكرات قول الشاعر:
تَعَزُّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقياً وَلَا وَزْرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِياً^(١)
 ف(لا) نافية عاملة عمل (ليس)، (شيء) اسمها، و(باقياً) خبرها، وكذا الشطر الثاني.

ويشترط لها - زيادة على هذين الشرطين - ما يشترط في عمل (ما)، فلا يتقدم خبرها على اسمها. ولا ينتقض نفيها بـ(إلا).

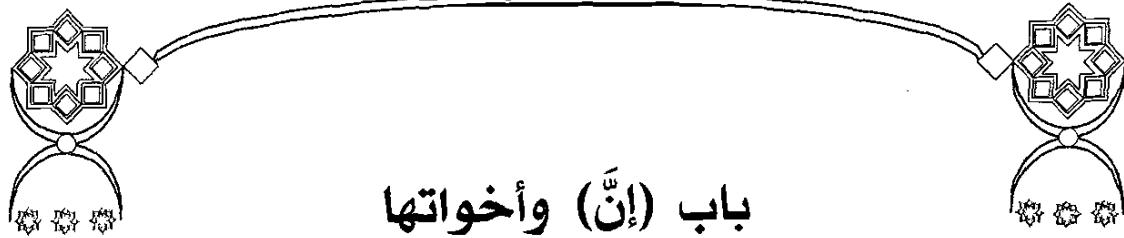
قوله: **(وَلَاتَ لَكُنْ فِي الْحَيْنِ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْعَيْهَا، وَالْغَالِبُ الْحَرْفُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ، نَحْوُ:** «**وَلَاتَ حَيْنَ مَنَاصٍ**» [ص: ٣].

الحرف الثالث مما يعمل عمل (ليس): (لات) وهي حرف مبني على الفتح، وتفيد نفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق، وشرط عملها أمران:

١ - أن يكون اسمها وخبرها لفظ (الحيين) وما رادفه، كالساعة والوقت ونحوهما، وإعمالها في (الحيين) أكثر.

٢ - أن يحذف أحدهما، والغالب حذف المرفوع، وهو اسمها، نحو: ندم الطالب المتأخر لات وقت ندامة؛ أي: لات الوقت وقت ندامة، والمعنى: ليس الوقت وقت ندامة، ومنه قوله تعالى: «**فَنَادَوْا وَلَاتَ حَيْنَ مَنَاصٍ**» [ص: ٣] بنصب (حيين) وهي قراءة الجمهور؛ أي: لات الحين حين مناص، فحذف الاسم، و(حيين) خبرها منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والمناص: الفرار.

(١) تعز: أي: تصرير أمر من تعزى يتعزى، الوزر: بالفتح المليجا، والواقي الحافظ، وإنعرابه في الأصل.



عمل (إن) قوله: (الثاني: إن وَأَنْ لِلْتَّاكِيدِ، وَلِكَنْ لِلْتَّشْبِيهِ وأخواتها، أو الظُّنُّ، وَلَيْتَ لِلثَّمَنِي، وَلَعْلَ لِلتَّرْجِي، أَوِ الإِشْفَاقِ، أَوِ التَّغْلِيلِ، فَيَنْصِبُ الْمُبْتَدَأ اسْمًا لَهُنَّ، وَيَرْفَقُنَ الْخَبَرَ خَبَرًا لَهُنَّ). معانٍ لها

الثاني من نواسخ الابتداء: (إن وأخواتها)، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة أحرف:

١ ، ٢ - إنَّ، وَأَنْ: ومعناهما التوكيد؛ أي: توكيـد نسبة الخبر للمبـدأ، ورفع الشك عنـها، نحو: إنَّ القناعـة كـنـز، علمـت أنَّ القناعـة كـنـز.

٣ - لكنَّ: ومعناها: الاستدراك، وهو تعـقـيب الكلام بـنـفي ما يـتوـهم ثـبوـته، نحو: الإـخـوان كـثـيرـون، ولـكـنـ الأـوـفـيـاء قـلـيلـون، أو إـثـباتـ ما يـتوـهم نـفـيهـ، نحو: الـكتـاب رـخـيـصـ، لـكـنـ نـفـعـهـ عـظـيمـ.

٤ - كـأـنـ: وهي للتشـبـيهـ، نحو: كـأـنـ المـعـلـمـين آـبـاءـ، أو الـظـنـ، نحو: كـأـنـ خـالـدـاـ كـاتـبـ^(١).

٥ - ليـتـ: وهي للـتـمـنـيـ، ومعـناـهـ: طـلـبـ الشـيـءـ المـحـبـوبـ الذـي لا يـرجـىـ حـصـولـهـ إـمـاـ لـكـونـهـ مـسـتـحـيـلاـ أـوـ بـعـيـدـ الـمنـالـ، فـالـأـوـلـ: ليـتـ الشـيـابـ يـعـودـ، وـالـثـانـيـ: كـقـولـ مـنـقـطـعـ الرـجـاءـ: ليـتـ لـيـ مـاـلـاـ فـأـحـجـ مـنـهـ.

٦ - لـعـلـ: وهي للـتـرـجـيـ، ومعـناـهـ: طـلـبـ الشـيـءـ المـحـبـوبـ الذـي يـرجـىـ حـصـولـهـ، نحو: لـعـلـ الـمـجـاهـدـ يـنـتـصـرـ، أـوـ الإـشـفـاقـ وـهـوـ تـوـقـعـ

(١) انـظرـ: «الـعـنـىـ الدـانـيـ» (صـ٥٧٢).

الأمر المخوف، نحو: لعل العدو قادم، أو التعليل^(١) كقوله تعالى: «فَقُولًا لَّمْ قَوْلًا لَّمْ عَلِمْ يَتَذَكَّرْ أَوْ يَخْشَى» [طه: ٤٤]^(٢).

قوله: (فَيَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَّهُنَّ، وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ خَبَرًا لَّهُنَّ شروط عملها إنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ (ما) الْحَرْفِيَّةُ، نحو: «إِنَّا لِلَّهِ إِلَهٌ وَاحِدٌ» [النساء: ١٧١]، إِلَّا (ليَتَ) فَيَجُوزُ فِيهَا الْأَمْرَانِ).

أي: إن هذه الأحرف تنصب الاسم وترفع الخبر، بشرط ألا تتصل بهن (ما) الحرفية الزائدة، فإذا اتصلت بهن أحدهن أمرين:

الأول: كفُها عن العمل، ولذا تسمى: (ما الكافية) أي: المانعة للحرف الناسخ من العمل.

الثاني: إزالة اختصاصها بالأسماء، وتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية، ولذا تسمى: (ما) المُهَيَّةُ.

مثال عملها: إن الحياة جهاد. ف(إن) حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، و(الحياة) اسمها منصوب بها، (جهاد) خبرها مرفوع بها.

ومثال اقترانها بـ(ما): إنما الحياة جهاد، ف(إن) حرف توكيده مهملاً، و(ما) كافية، و(الحياة) مبتدأ و(جهاد) خبر، ومنه قوله تعالى: «إِنَّا لِلَّهِ إِلَهٌ وَاحِدٌ» فـ(إن) حرف توكيده مهملاً، و(ما) كافية، (الله) مبتدأ مرفوع بالضمة، (إله) خبر مرفوع، (واحد) صفة مرفوعة، وقوله تعالى: «كَانَمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ» [الأنفال: ٦] فـ(كان)

(١) هذا المعنى أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي، وحملوا عليه الآية الكريمة، ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء، والمعنى اذهبنا على رجائكم، فالترجمي راجع إلى البشر، وعزى القرطبي في «تفسيره» (١١/٢٠٠) هذا القول لقراء النحوين؛ كسيبوه وغيره، وانظر: «المغني» (ص ٣٧٩).

(٢) قوله: مصدر منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

حرف تشبيه مهملاً (ما) كافة (يساقون) فعل مضارع مبنيٌّ لما لم يُسَمِّ فاعله، مرفوع بثبوت النون، والواو: نائب فاعل، وجملة (وهم ينظرون) حال من الواو.

ويستثنى من ذلك (ليت) فيجوز فيها الإعمال والإهمال، تقول: ليتما الحياة خاليةً من الكدر، بنصب الحياة على الإعمال، ورفعها على الإهمال.

وقول المصنف: (ما) الحرفية احتراز من (ما) الاسمية، وهي الموصولة، فإنها لا تكفي عن العمل، نحو: إنَّ ما في الغرفة طفل^(١)؛ أي: إنَّ الذي في الغرفة طفل، ومنه قوله تعالى: «إِنَّا صَنَعْنَا كَيْدَ سَاحِرٍ» [طه: ٦٩] فـ(ما) اسم موصول، وهي اسم (إنَّ)، وـ(صَنَعْنَا) صلة الموصول، والعائد محدود، وـ(كَيْدُ) خبر (إنَّ)، والمعنى: إنَّ الذي صنعوه كيد ساحر.

قوله: (كَإِنِّي الْمَكْسُورَةُ مُخَفَّفَةٌ) معنى: هذا: أنه كما يجوز تخفيف (إنَّ) الإعمال والإهمال في (ليتما) يجوز في (إنَّ) المكسورة الهمزة إذا خففت، وذلك بحذف النون الثانية المفتوحة، وإبقاء الأولى ساكنة، وتُحرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين، نحو: إنَ القراءةُ لمفيدةٌ، والإهمال أرجح؛ لزوال اختصاصها بالأسماء، فإذا أهملت لزمت اللام في خبر المبتدأ بعدها؛ لتفرق بينها وبين (إنَّ) النافية، وسيأتي ذلك - إن شاء الله - ..

تخفيف قوله: (فَأَمَّا لِكِنَّ مُخَفَّفَةً فَتُهَمَّلُ) إذا خففت (لكنَّ) أهملت (لكنَّ) وجوباً؛ لزوال اختصاصها بالأسماء، ويبقى معناها، وهو الاستدراك،

(١) (ما) الموصولة تكتب مفصولة عن (إنَّ)، بخلاف الزائدة، فيجب وصلها، وهذا في غير رسم المصحف.

نحو: الكتاب صغير، لكن نفعه عظيم، ومن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: «وَمَا ظَلَّنَتْهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ» [الزخرف: ٧٦]، فـ(لكن) حرف استدراك مهملاً (كانوا) فعل ماضٌ ناقصٌ، وـ(الواو) اسمها (هم) ضمير فصلٍ، لا محل له^(١)، (الظالمين) خبر كان.

قوله: (وَأَمَّا أَنْ فَتَقْمِلُ، وَيَجِبُ فِي خَيْرِ الصَّرُورَةِ حَذْفُ اسْمِهَا تَخْفِيْفَ (أَنْ) ضَمِيرِ الشَّأْنِ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ بـ(قَدْ)، أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ نَفْيٍ، أَوْ لَوْ).

إذا خففت (أنَّ) ترتيب على ذلك أربعة أحكام:

- ١ - بقاء اسمها.
- ٢ - حذف اسمها وهو ضمير الشأن.
- ٣ - كون خبرها جملة اسمية أو فعلية.
- ٤ - وجود فاصل في الأغلب بينها وبين خبرها، إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء.

فإن كان خبرها جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد، أو فعلية فعلها متصرف وهو دعاء لم تحتاج إلى فاصل يفصلها من (أنَّ)؛ لأن الفصل خشية التباسها بالناسبة للمضارع، والناسبة لا تقع في مثل ذلك، كما تقدم في «نواصب المضارع».

مثال الجملة الاسمية: علمت أنْ حاتم أشهُرُ كرماء العرب فـ(أنْ) مخففة، واسمها: ضمير الشأن ممحوفاً؛ أي: أنه، وـ(حاتم) مبتدأ، وـ(أشهر) خبر، والجملة خبر (أنْ) المخففة، ومنه قوله تعالى: «وَآخِرُ دَعَوَتْهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [يونس: ١٠]، فـ(أنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن ممحوفاً، تقديره: أنه؛ أي: الحال

(١) يصح أن يعرب توكيداً للضمير الواقع اسمياً لـ(كان).

والشأن، وجملة (الحمد لله) خبرها^(١).

ومثال الجملة الفعلية التي فعلها جامد: علمت أنْ ليس للظلم بقاءً، ومنه قوله تعالى: «وَأَنَّ لَيْسَ لِلإِنْسَنِ إِلَّا مَا سَعَى» [النجم: ٣٩]، فـ(أنْ) مخففة، واسمها: محذوف، (ليس) فعل ماضٌ ناقصٌ، (لِلإِنْسَانِ) خبر (ليس) مقدم (إلا) حرف استثناء ملغى (ما) اسم موصول في محل رفع اسم (ليس) مؤخر، وجملة (سعى) صلة الموصول، وجملة (ليس) مع اسمها وخبرها في محل رفع خبر (أنْ) المخففة.

ومثال الجملة الفعلية التي فعلها دعاء: قراءة نافع المدنى لقوله تعالى: «وَالْخَمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا» [النور: ٩] بتخفيف (أنْ) وكسر الضاد من (غضَبَ) على أنه فعل ماضٌ، وبقية السبعة قرأوا بتشديد (أنَّ) ونصب ما بعدها.

ففي هذه المواقع الثلاثة لا تحتاج (أنْ) المخففة إلى فاصل.

وأما إذا كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرفٌ غير دعاء فإنه يؤتى - في الغالب - بفاصل من هذه الأشياء الأربع:

١ - (قد)، نحو: أينت أنْ قد خُطِّ ما هو كائن، قال تعالى: «وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا» [المائدة: ١١٣] فـ(أنْ) مخففة، واسمها ضمير الشأن ممحذوفاً، وجملة (صدقتنا) في محل رفع خبر (أنْ)، والمصدر المسؤول من (أنْ) وما بعدها في محل نصب سدّ مسد مفعولي (نعم)^(٢).

(١) تقدم في نواصب المضارع أنْ (أنْ) لا تكون مخففة إلا إذا تقدم عليها ما يدل على اليقين، وأعربت هنا (مخففة) مع أنه لم يتقدم عليها ذلك، فالظاهر أن اشتراط تقدمه أغلبي، وقد نص على ذلك صاحب «التصريح» في «نواصب المضارع» (٣٣٢/٢).

(٢) راجع باب (ظن) وأخواتها.

٢ - أحد حرف التنفيس؛ أي: الاستقبال، وهما: (السين)، نحو: إنْ لم تسمع نصحي فاعترف أنْ ستندم، قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى﴾ [المزمول: ٢٠]^(١) أو (سوف)، نحو: علمت أن سوف يأتي ما قضى الله.

٣ - أحد حروف النفي الثلاثة التي استعملتها العرب في هذا الموضع وهي: (لا، لن، لم)، نحو: أينت أن لا يضيع عند الله إحسان، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ فَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، نحو: جزت أن لن يضيع العرف بين الله والناس، قال تعالى: ﴿أَيْحَسَبُ أَنَّ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَهْدُ﴾ [البلد: ٥]، ونحو: اعتقادي أن لم تتفعل نصيحتي، قال تعالى: ﴿أَيْحَسَبُ أَنَّ لَمْ يَرَهُ أَهْدُ﴾ [البلد: ٧]، ف(أن) في هذه الآيات مخففة من الثقلية، واسمها ضمير الشأن محدوداً، والجملة المصدرة بحرف النفي في محل رفع خبرها.

٤ - (لو) والنص عليها في كتب النحو قليل، مع أنها كثيرة في المسموع، نحو: أون أن لو استفاد المسلم مما يسمع لصلاح المجتمع، قال تعالى: ﴿وَأَلَّوْ أَسْتَقْدِمُوا عَلَى الظَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦]، ف(أن) مخففة من الثقلية، واسمها ضمير الشأن محدوداً، (لو) حرف شرط غير جازم، وجملة الشرط و فعله وجوابه في محل رفع خبر (أن).

وقد ورد ترك الفاصل في قول الشاعر:
علمو أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل^(٢)

(١) تقدم إعراب الآية في «نواصب المضارع» (ص ٦٧).

(٢) معناه: أن هؤلاء الأجداد علموا أن الناس يرجون معرفتهم وإحسانهم، فجادوا بالعطاء قبل أن يتوجه إليهم أحد بالسؤال.

إعرابه: (علموا) فعل وفاعل، (أن) مخففة من الثقلية، واسمها ضمير الشأن =

فَأَعْمَلَ الشاعر (أن) المخففة في الاسم، وهو ضمير الشأن المحذوف وفي الخبر وهو جملة (يؤملون)، ولم يأت بالفاصل.
قوله: (وَأَمَّا كَانَ فَتَعْمَلُ، وَيَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِهَا، وَيُفَصَّلُ الْفِعْلُ مِنْهَا تخفيف (كان) بـ(لم) أو (قد)).

إذا خفت (كان) - بحذف نونها الثانية المفتوحة وإبقاء الأولى ساكنة - ترتب على تخفيفها أمور:
 ١ - بقاء عملها.

٢ - جواز إظهار اسمها، وهذا قليل، والأغلب أنه ضمير الشأن محذوفاً، فمثالي حذفه: **كَانْ قَدْ انْجَلَى السَّحَابُ**، فـ(كان) مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوفاً، أي: (كانه) أي: الحال والشأن، وجملة (انجلى السحاب) خبرها.

ومثال ذكره: **يَدْقُ الْبَرْدُ النَّافِذَةَ وَكَانْ حَجْرًا صَغِيرًا يَدْقُ**.

٣ - أن خبرها لا بد أن يكون جملة إذا وقع اسمها ضمير شأن، فإن كانت اسمية لم تحتاج لفاصل - كما تقدم في (أن) - وإن كانت فعلية **فُصِّلَ بـ(لم)** مع المضارع، و(قد) مع الماضي.

مثال (لم): **كَانْ لَمْ تَنْفَعَكْ نَصِيحَتِي**، ومنه قوله تعالى:
﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَانَ لَمْ تَنْفَعْ إِلَّا مَتَّسٍ﴾ [يونس: ٢٤]، فـ(ها) مفعول أول لـ(جعل) و(حصيداً) مفعول ثان، (كان) مخففة، واسمها ضمير

= محذوفاً، (يؤملون) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون، والواو: نائب فاعل، والجملة خبر (أن) (فجادوا) الفاء عاطفة، وجادوا: فعل وفاعل. والجملة معطوفة على جملة (علموا) الابتدائية فلا محل لها. (قبل) ظرف زمان منصوب متعلق بـ(جادوا) (أن) مصدرية (يسألو) فعل ونائب فاعل، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة (قبل) إليه، (بأعظم سُؤل) جار ومجرور ومضاف إليه.

الشأن محدوداً، وجملة (لم تغن) خبرها في محل رفع.

ومثال (قد): كأن قد طلع الفجر، ف(كأن) مخففة، واسمها ضمير الشأن محدوداً، وجملة (قد طلع الفجر) في محل رفع خبرها.

قوله: (وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبَرُهُنَّ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا، نَحْوُ: «إِنْ» توسط الخبر في ذلك لعبرة» [النازعات: ٢٦]، «إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالًا» [المزمول: ١٢] في هذا الباب.

خبر هذه النواصخ نوعان:

١ - أن يكون مفرداً أو جملة، وهذا لا يجوز توسطه بين الناصخ والاسم، ولو قُدِّم لبطل عمله، وفسد الأسلوب.

مثال المفرد: إنَّ الحَقَّ منتصرٌ، ف(الحق) اسمها، و(منتصر) خبرها، ومثال الجملة: إنَّ الإسلام آدابه عالية، ف(الإسلام) اسمها، (آدابه) مبتدأ (عالية) خبر المبتدأ، والجملة خبر (إنَّ).

٢ - أن يكون شبه جملة - وهو الظرف والمجرور - وهذا يجوز توسطه نحو: إن العَزَّ في طاعة الله، فتقول: إن في طاعة الله العَزَّ، قال تعالى: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لِعْرَةً لِمَنْ يَتَشَقَّقُ» [النازعات: ٢٦] ف(في ذلك) خبر (إنَّ) مقدِّم (العبرة) اسمها مؤخر، واللام لابتداء، وقال تعالى: «إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا» [المزمول: ١٢]، ف(لدينا) لدى: ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على ألف المنقلبة ياء، و(نا) مضاف إليه، وهو خبر مقدم، (أنْكَالًا) اسم (إنَّ) مؤخر^(١)، والأنكال: جمع نِكْل، بكسر النون أي: قيوداً ثقالاً.

والمراد بجواز التوسط: ما يقابل الامتناع، لا ما يقابل الوجوب؛ لأنَّه قد يجب التوسط، وقد يجب التأخير، فالحالات للخبر الظرفي ثلاثة:

(١) تقدم الخبر في هذا المثال واجب؛ لأنَّ الاسم نكرة كما تقدم في «الابتداء».

١ - الجواز، كما تقدم.

٢ - وجوب التوسط، نحو: إن في الفصل طلابه، كما تقدم في «الابتداء».

٣ - وجوب التأخر، نحو: إن السعادة لفي العمل الصالح، فلا يجوز تقديم الخبر؛ لوجود لام الابتداء^(١) قال تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الأنفطار: ١٣].

واعلم أن المصنف لما ذكر امتناع التوسط في غير الظرف والمحرر فهم منه امتناع التقدم على الحرف الناسخ؛ لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره، ولا يلزم من تجويف توسط الظرف والمحرر تجويف التقدم على الحرف الناسخ؛ لأنه لا يلزم من تجويف الأسهل تجويف غيره، بخلاف العكس.

مواضع كسر همزة (إن) قوله: (وَتُكَسِّرُ إِنْ فِي الْابْتِدَاءِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وبعد القسم نحو: ﴿حَمٌ وَالْكَتَبِ الْمُبِينِ﴾ ① ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُذِيرِينَ﴾ [الدخان: ١ - ٣]، والقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، وقبل اللام نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١].

لهمزة (إن) ثلاث حالات: وجوب الفتح، ووجوب الكسر، وجواز الوجهين.

والقاعدة في هذه المسألة: أن كل موضع يحتاج فيه ما قبل (إن) إلى مصدر؛ أي: إلى مفرد^(٢) فإن الهمزة تفتح؛ لأن فتحها معناه: أن

(١) لأن دخول لام الابتداء على خبر (إن) مشروط بتأخره، كما سيأتي إن شاء الله.

(٢) وذلك كالفاعل، والمفعول به، ونائب الفاعل، والاسم المحرر بحرف، والمبدأ والخبر، فهذه الأصل فيها أن تكون مفرداً، نحو: يسرني أن تصدق؛ أي: صدقك، أتمنى أن تستقيم المرأة؛ أي: استقامة المرأة، يخاف أن تزول النعم؛ أي: زوالها، عجبت من أن تتكبر؛ أي: من تكبرك، من المروءة أن تعين أخاك؛ =

المصدر المؤول يحل محلها، وكل موضع يحتاج فيه ما قبل (إن) إلى جملة فإن الهمزة تكسر، وكل موضع يصح فيه الوجهان فإن الهمزة يجوز فتحها وكسرها.

فمثال وجوب فتحها: سرني أنك مواطن على صلاة الجمعة، فيجب فتح همة (إن)، لأن المقام يستدعي فاعل (سر)، والفاعل لا يكون إلا مفرداً، فـ(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل (سر) أي: سرني مواطنك.

وأما وجوب كسرها - وقد اقتصر عليه المصنف - ففي مواضع ذكر منها أربعة:

١ - أن تقع (إن) في ابتداء الكلام، سواء كان الابتداء حقيقة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ فـ(إن) حرف مشبه بالفعل، ينصب الاسم ويرفع الخبر، وـ(نا) اسمها، وجملة (أنزلناه) خبرها، أو حكمياً، كالواقعة بعد (الا) الاستفتاحية، كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢] فـ(الا) حرف استفتاح وتنبيه، (إن) حرف ناسخ، وـ(الهاء): اسمها، والميم: علامه الجمع، (هم) ضمير فصل لا محل له، (المفسدون) خبر (إن).

٢ - أن تقع جواباً للقسم وقد حذف فعل القسم، سواء ذكرت اللام في خبرها، كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ إِلَّا إِنْسَنٌ لَفِي خَسْرٍ﴾ [العصر: ١، ٢] فـ(الواو) حرف قسم وجر، وـ(العصر) اسم مقسم به مجرور، وجملة (إن إنسان لفي خسر) جواب القسم لا محل لها من الإعراب، أم لم تذكر اللام، كقوله تعالى: ﴿حَمَّ ﴿٢﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿٣﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ﴾، فـ(حم) خبر لمبتدأ ممحض تقديره:

= أي: إعانتك أخاك من المروءة، الغية أن تذكر أخاك بما يكره؛ أي: ذكرك.

هذه حم، مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الأداء - على أحد الأقوال في إعرابها - (والكتاب) الواو حرف قسم وجر، (والكتاب) اسم مقسم به مجرور، وجملة (إنا أنزلناه) جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

فإن ذكر فعل القسم وجب كسرها، بشرط وجود اللام، نحو:
 أقسم بالله إن التحيل على الربا لمحرّم، قال تعالى: ﴿وَمَحْلُوفُونَ بِاللَّهِ أَتَهُمْ لِمِنْكُمْ﴾ [التوبه: ٥٦]، فإن لم توجد اللام جاز الوجهان، نحو:
 أحلف إن ثمرة العلم العمل، فالكسر على أنها واسمها وخبرها جواب القسم، والفتح على أنها واسمها وخبرها مصدر منصوب بنزع الخافض سد مسد الجواب، والتقدير: أحلف على كون العمل ثمرة العلم.

٣ - أن تقع في صدر جملة محكية بالقول، نحو: قال الأستاذ: إن السعادة في القناعة؛ لأن المحكى بالقول لا يكون إلا جملة في الأغلب، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾. فـ(قال) فعل ماض مبني على الفتح، والجملة من (إن) واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول.

٤ - أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد عُلِقَ عن العمل^(١) بسبب وجود لام الابتداء في خبرها، نحو: علمت إن الإسراف لطريق الفقر، فـ(علمت): (علم) فعل ماض ينصب مفعولين، والتاء: فاعل، وجملة إن الإسراف لطريق الفقر سدت مسد مفعولي (علم)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾، فـ(يعلم) فعل مضارع ينصب

(١) التعليق إبطال العمل في اللفظ لا في المحل، وسيأتي ذلك في باب (ظن) - إن شاء الله ..

مفعولين. وفاعله ضمير مستتر، وجملة (إنك لرسوله) سدت مسد مفعولي (يعلم)^(١).

فإن لم توجد اللام في خبرها فتحت أو كسرت، نحو: علمت أن المصارف الربوية بلاء، ومنه قوله تعالى: «عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ» [البقرة: ١٨٧] فالقراءة بفتح همزة (إن) وهي واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (علم).

وأما جواز الوجهين في همزة (إن) وهي الحالة الثالثة فلها مواضع، وقد مر بعضها، ولم يذكرها ابن هشام.

قوله: (وَيَجُوزُ دُخُولُ الْلَّامِ عَلَى مَا تَأْخَرَ مِنْ خَبَرِ إِنَّ الْمَكْسُورَةَ لَام الابتداء أو اسمها، أو مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ، أَوِ الْفَصْلِ، وَيَجِبُ مَعَ الْمُحَفَّظَةِ إِنْ أَهْمَلَتْ وَلَمْ يَظْهُرِ الْمَعْنَى)

المراد بـ(اللام) لام الابتداء، وهي لام مفتوحة يؤتى بها لقصد التوكيد، سميت بذلك، لكثرة دخولها على المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، كقوله تعالى: «لَا شَدَّ أَشَدُ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ» [الحشر: ١٣]، فـ(اللام) للام الابتداء (أنتم) مبتدأ (أشد) خبر، (رهبة) تميز، وقوله تعالى: «إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَعْبَةٌ» [آل عمران: ١٣]. فدخلت اللام على اسم (إن) المؤخر، وأصله المبتدأ، وتقدم إعراب الآية قريباً.

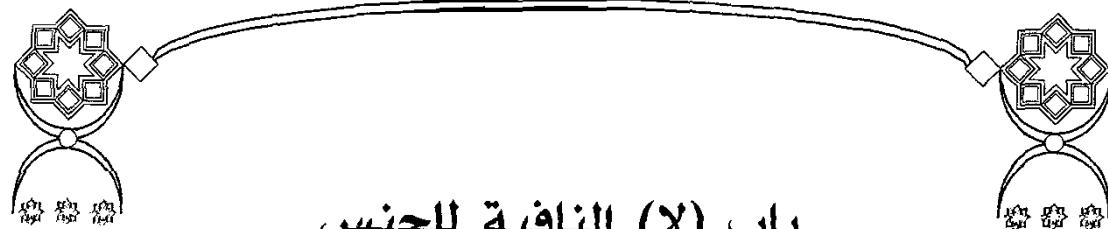
ودخول اللام نوعان:

النوع الأول: دخول جائز، فتدخل بعد (إن) المكسورة على أربعة أشياء:

(١) وذلك لأن الفعل مُنْعَ من العمل في الظاهر، فلم ينصب لفظ المفعولين، ولكنه في التقدير عامل، فلذا صارت الجملة في محل نصب قائمة مقام المفعولين، وإنما منع الفعل من العمل لوجود لام الابتداء.

- ١ - خبر (إنَّ) بشرط تأخره عن الاسم، نحو: إن الكذب لم ينكر، إن النجا لفي الصدق.
 - ٢ - اسم (إنَّ) بشرط تأخره عن الخبر، نحو: إن في حوادث الدهر لعبرة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذَّةً لِكُلِّ عَبْدٍ مُّتَّقِّبٍ﴾ [سبأ: ٩].
 - ٣ - معمول خبر (إنَّ) بشرط توسطه بين اسم (إنَّ) وخبرها، نحو: إن الشدائِد صانعة أبطالاً، فتقول: إن الشدائِد لأبطالاً صانعةً.
 - ٤ - ضمير الفصل، وهو ضمير يذكر بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر^(١)، نحو: إن الدنيا لهي الفانية، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٩].
- النوع الثاني:** الدخول الواجب: فيجب الإتيان باللام إذا خفت (إن) وأهملت ولم يظهر قصد الإثبات، وإنما لزمه اللام لتفريق بينها وبين (إن) النافية، ولهذا تسمى (اللام الفارقة) نحو: إن خالد لمسافر، فلولا وجود اللام لا يتحمل أن يكون نفياً؛ لأن (إن) تأتي نافية. فإن عملت لم تلزم اللام؛ لأنها لا تلتبس بـ(إن) النافية؛ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، نحو: إن خالداً مسافر، فهو إثبات، وكذا إذا ظهر القصد بأن وجد قرينة تبين المراد، وهو التوكيد، نحو: إن الاستقامة سعادة الدارين، فهي مخففة من الثقلة مهملة؛ لأن المعنى يفسد على اعتبارها نافية.

(١) ضمير الفصل يؤدي في الكلام معنى الحصر والاختصاص والتوكيد، وفي إعرابه خلاف، والأظهر أنه لا محل له من الإعراب، فهو مثل (كاف) الخطاب في أسماء الإشارة، حيث قالوا: إنها حرف خطاب لا محل لها من الإعراب، مع أنها ضمير، وما بعد ضمير الفصل يعرب حسب حاجة ما قبله.



باب (لا) النافية للجنس

قوله: (وَمِثْلُ إِنَّ (لا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ، لَكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌ بِالْكَرَاتِ الْمُتَصَلَّةِ بِهَا، نَحْوُ: لَا صَاحِبٌ عِلْمٌ مَمْقُوتٌ، وَلَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا عِنْدِي، وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شَبِيهٌ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوٍ: لَا رَجُلٌ وَلَا رِجَالٌ، وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ، فِي نَحْوٍ: لَا مُسْلِمَاتٍ، وَعَلَى الْيَاءِ، فِي نَحْوٍ: لَا رَجُلَيْنِ وَلَا مُسْلِمَيْنِ).

من نواسخ الابتداء: (لا) النافية للجنس، وهي مثل (إن) في عمل (لا) النافية للجنس
عملها، فتنصب الاسم - لفظاً أو محلاً - وترفع الخبر.

ومعنى (النافية للجنس) أي: نفي الخبر عن الجنس كله على معناها والفرق
سبيل الاستغراق والشمول، فإذا قلت: لا طالب حاضر، فقد نفيت
العاملة عمل (ليس) العاملة عن جميع أفراد الطالب، فلا يصح أن تقول: لا طالب
حاضر، بل طالبان؛ لأن هذا تناقض، بخلاف (لا) العاملة عمل
(ليس) فإنها ليست نصاً في نفي الجنس، فهي تحتمل نفي الجنس،
وتحتمل نفي الواحد^(١)، فإن قدرتها نافية للواحد صح أن تقول: لا
طالب حاضراً بل طالبان، وإن قدرتها نافية للجنس لم يجز ذلك.

وهذا إن كان الاسم مفرداً، فإن كان مثنى أو جمعاً فالاحتمال
موجود فيما معاً، نحو: لا عاقلين متشارمان، لا مجدين مذمومون،
ونحو: لا عاقلان متشارمان، لا مجدون مذمومين، ففي هذا احتمال نفي
الحكم عن الجنس كله، أو نفي قيد الشتية فقط، أو قيد الجمع فقط.

(١) وتقديم ذلك في الكلام عليها مع الحروف العاملة عمل (ليس).

وتسمى (لا) النافية للجنس (لا) التبرئة؛ لتبرئة أفراد الجنس عن حكم الخبر، وهي تختص بهذه التسمية؛ لقوة دلالتها على النفي المؤكّد أكثر من غيرها من أدوات النفي الأخرى.

وقد ذكر ابن هشام لعملها شرطين:

الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرين، فلا تعمل في المعرفة، فإن دخلت على معرفة وجب تكرارها، نحو: لا خالد في المسجد ولا هشام.

الثاني: أن يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً، فإن تقدم الخبر بطل عملها، ووجب تكرارها، نحو: لا في المعهد طلابٌ ولا مدرسون، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنَزَّفُونَ﴾ [الصفات: ٤٧]^(١) فـ(لا) نافية ملغاة، (فيها) خبر مقدم، (غول) مبتدأ، (هم) مبتدأ، (ولَا) الواو عاطفة، وـ(لا) مؤكدة للنفي، (هم) مبتدأ، وـ(ينزفون) فعل مضارع، والواو: نائب فاعل، والجملة: خبر (لا).

حالات اسم (لا)
إذا استوفت شروط عملها، فلا يخلو اسمها من ثلاثة حالات:
١ - أن يكون مفرداً؛ أي: الكلمة واحدة، فالفرد هنا: ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف، فيدخل فيه المفرد، نحو: لا سرور دائم، وجمع التكسير نحو: لا كواكب طالعات، والمثنى نحو: لا صدرين مجتمعان، وجمع المذكر السالم نحو: لا متنافسين في الخير نادمون، وما جمع بـألف وباء نحو: لا متبرجات محترمات.

وحكم الاسم في هذه الحال أنه يبني على ما كان ينصب به، فالفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتح، والمثنى وجمع المذكر

(١) أي: ما يغتال عقولهم وأجسامهم فيهلكهم ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنَزَّفُونَ﴾ أي: لا يسخرون عنها؛ أي: بسيها، كما في خمر الدنيا.

السالم يبنيان على الياء، وما جمع بـألف وباء يبني على الكسر بدون تنوين على قول الجمهور^(١)؛ لأن الكسر هو الأصل في هذا الجمع، ويجوز بناؤه على الفتح، كما ذكر المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ.

ومن الأمثلة: لا سرور دائم، (لا): نافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر، (سرور) اسمها مبني على الفتح في محل نصب، (دائم) خبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

٢ - أن يكون اسمها مضافاً، أي: مكوناً من كلمتين أضيفت الأولى إلى الثانية، نحو: لا طالب علم ممقوٌ.

٣ - أن يكون شبيهاً بالمضاف أي: مكوناً من كلمتين للأولى تعلق بالثانية غير الإضافة^(٢) نحو: لا عاصياً أباً موفقاً، لا عشرين درهماً عندي.

وحكم الاسم في هذين الحالين أنه ينصب لفظاً، نحو: لا عاصياً أباً موفقاً، (لا): نافية للجنس (عاصياً) اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر، (أباً) مفعول به لاسم الفاعل، والهاء: مضاف إليه، (موفقاً) خبر (لا).

قوله: (وَلَكَ فِي نَحْوٍ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ فَتْحُ الْأَوَّلِ، وَفِي الثَّانِي نَكْرَارٌ (لا) الْفَتْحُ وَالنَّصْبُ وَالرَّفْعُ، كَالصَّفَةِ فِي نَحْوٍ لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ، وَرَفْعُهُ فَيَمْتَنَعُ النَّصْبُ، وَإِنْ لَمْ تُكَرَّرْ لَهُ، أَوْ فُصِّلَتِ الصَّفَةُ، أَوْ كَانَتْ غَيْرُ مُضْرَدٍ امْتَنَعَ الْفَتْحُ).

(١) انظر: «شرح ابن عقيل» بتعليق: محمد محبي الدين عبد الحميد (٣٩٨/١).

(٢) فيدخل فيه الرفع، نحو: لا حاضراً أبوه موجود، أو النصب كالمثال المذكور، أو التعلق به، نحو: لا راكباً في السيارة موجود، أو العطف عليه، نحو: لا ثلاثة وثلاثين عندنا.

إذا تكررت (لا) مع النكرة وسبق الثانية عاطف، نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله) جاز في النكرة الأولى وجهان:

١ - البناء على الفتح؛ لأنّه اسم مفرد - كما تقدم - فيجوز في الثاني ثلاثة أوجه:

أ - البناء على الفتح (ولا قوّة) فتكون الثانية عاملة عمل (إن).

ب - النصب (ولا قوّة) عطفاً على محل اسم (لا)، وتكون الثانية زائدة للتوكيد، وهذا ضعيف؛ لأنّ فيه نصب المفرد، وحقه البناء.

ج - الرفع (ولا قوّة) عطفاً على محل اسم (لا)، واسمها، وتكون الثانية زائدة، أو عاملة عمل (ليس)، أو مبتدأ و(لا) ملغاً.

٢ - الوجه الثاني في النكرة الأولى: الرفع (لا حول) على الابتداء، أو على أن (لا) عاملة عمل (ليس)، فيجوز في الثاني الرفع والبناء على الفتح، ولا يجوز النصب؛ لأنّه إنما جاز في الوجه الأول لإمكان العطف على محل اسم (لا)، وهنا ليست بمناسبة، فيسقط النصب، ولهذا قال: (ورفعه فيمتنع النصب) أي: يجوز رفع الأول، وإذا رفعته امتنع نصب الثاني.

فإن لم تكرر (لا) نحو: لا مدرس وطالب في المعهد أو طالباً، جاز في المعطوف (طالب) النصب عطفاً على محل اسم (لا)، وجاز الرفع عطفاً على (لا) مع اسمها، كما تقدم، وامتنع البناء.

أما إذا وقع بعد اسم (لا) نعت فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه: البناء على الفتح، أو النصب، أو الرفع، وذلك بثلاثة شروط: (٧)

١ - أن يكون النعت مفرداً؛ أي: ليس مضافاً ولا شبيهاً به.

٢ - أن يكون اسم (لا) مفرداً.

٣ - ألا يفصل بين النعت والمنعوت بفاصل.

مثال ذلك: لا مدرسَ مهمَلٌ ناجحٌ. فيجوز في النعت (مهمَل) البناء على الفتح لتركبِه مع اسم (لا)، والنصبُ مراعاةً لمحلِّ اسم (لا)، والرفعُ لمحلِّها مع اسمها؛ لأنهما بمنزلة المبتدأ المرفوع، وهذا معنى قوله: (كالصفة في نحو: لا رجلَ ظريفٌ) فالشروط تستفاد من المثال.

فإذا تخلف شرط امتناع البناء، وجاز النصب أو الرفع، على التوجيه السابق.

فمثال تخلف الأول: لا مدرسَ مهمَلٌ الطالبُ أو مهمَلَ الطالب ناجحٌ؛ لأن النعت مضاد.

ومثال تخلف الثاني: لا تاجرَ ملابسٍ كاذبًا أو كاذبٌ ناجحٌ؛ لأن اسم (لا) ليس بمفرد، بل هو مضاد.

ومثال تخلف الثالث: لا طالبَ في الفصلِ ظريفٌ أو ظريفًا؛ لأنه فصل بين النعت والمنعوت.

باب ظن وأخواتها

عمل (ظن) قوله: (الثالث: ظن ورأى وحسب وذرى وخان وزعم ووجد وعلم وأخواتها القلبيات، فتصبهم مفعولين، نحو: رأيت الله أكبر كل شيء).

هذا هو القسم الثالث من نواسخ الابتداء: وهو (ظن وأخواتها) وهي أفعال ينصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان، وهو المراد بقوله: (فتصبهم).

وأفعال هذا الباب نوعان:

١ - أفعال القلوب: وهي التي ذكر المصنف بكتاب الله وهي التي معانيها قائمة بالقلب متصلة به؛ كالعلم والظن والزعم ونحوها.

٢ - أفعال التحويل: وهي التي تدل على تحول الشيء من حالة إلى أخرى مثل: جعل، صير، نحو: جعلت الذهب خاتماً، صيرت الزجاج لاماً، ولم يذكرها المصنف.

وأما أفعال القلوب فمنها:

١ - ظن: والغالب كونها للرجحان، وهو إدراك الشيء مع احتمال ضد مرجوح، نحو ظنت الكتاب موجوداً، فـ(ظن) فعل ماض ناسخ ينصب مفعولين، والتاء: فاعل، (الكتاب) مفعول أول (موجوداً) مفعول ثان.

٢ - رأى: والغالب كونها لليقين - وهو الاعتقاد الجازم - فتكون بمعنى (علم): نحو: رأيت العلماء باقين ما بقي الدهر، ومنه قول الشاعر:

رأيت اللَّه أكْبَرَ كُلَّ شَيْءٍ مَحَاوِلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جَنُودًا^(١)

فلفظ (الله) منصوب على التعظيم، و(أكبر) مفعول ثانٍ.

٣ - حَسِبَ: وتفيد الرجحان في الغالب، فتكون بمعنى: (ظن)، نحو: حَسِبَ الْمَهْمَلُ النِّجَاحَ سهلاً.

٤ - درِي: وتفيد اليقين، وتكون بمعنى: (عَلِمَ) نحو: دريْتُ ثمرة العلم العمل^(٢).

٥ - خَالَ: وتفيد الرجحان في الغالب، فتكون بمعنى: (ظن) نحو: خَلَتُ الْدِرَاسَةَ مَتْعَةً.

٦ - زَعْمَ: وتفيد الرجحان في الغالب، فتكون بمعنى: (ظن) أيضاً، نحو: أنت زعمتَ خالداً جريئاً^(٣).

٧ - وَجَدَ: وتفيد اليقين، فتكون بمعنى: (علم)، نحو: وجدت الاستقامة طريق النجاة.

٨ - عَلِمَ: وتفيد اليقين بكثرة، نحو: علمت الغيبة محربةً.

قوله: (وَيُلْغِيَنَ بِرُجُحَانِ إِنْ تَأْخَرْنَ، نَحْوُهُ الْقَوْمُ فِي أَثَرِيْ ظَنَنْتُ، إِلَيْهِنَاءُ فِي هَذَا الْبَابِ

(١) رأيت: فعل وفاعل، (الله) منصوب على التعظيم، وهو المفعول الأول عند النحوة (أكبر) مفعول ثانٍ (كل شيء) كل: مضاد إلى أكبر، وشيء مضاد إليه، (محاولة) تميز (وأكثرهم) معطوف على (أكبر) (جنوداً) تميز.

(٢) نصب (درى) للمفعولين قليل، والأكثر أن يتعدى لواحد بالباء، نحو: دريت بسفرك، فإن دخلت عليه الهمزة تعدى بها لواحد والثاني بالباء، كما في قوله تعالى: «وَلَا أَدْرِي كُمْ بِهِ» [يونس: ١٦] فضمير المخاطب مفعول أول، والمجرور مفعول ثانٍ.

(٣) الأكثر في (زعم) أن تتعدى لمعموليها بواسطة (أن) والفعل، أو أن المؤكدة، نحو: من زعم أن يخدع الناس فهو المخدوع، ومنه قوله تعالى: «زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْثَثُوا» [التغابن: ٧] وقوله تعالى: «إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلَيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْ لَوْلَتَ إِنْ كُنْتُ صَدِيقَنِ» [الجمعة: ٦] والمصدر المسؤول سد مسد مفعولي (زعم). واستعملت (زعم) في هذه الآيات بمعنى: القول الباطل.

وِبِمُسَاوَةٍ إِنْ تَوَسَّطَنَ، نَحْنُ: وَفِي الْأَرَاجِيزِ خَلَّتُ اللُّؤْمُ وَالخَوْرُ).

أفعال هذا الباب لها ثلاثة أحكام:

١ - الإعمال، وهو نصب المبتدأ والخبر، وهذا هو الأصل،
وهو واقع في أفعال القلوب والتحويل.

٢ - الإلغاء.

٣ - التعليق.

وهذان مختصان بأفعال القلوب.

تعريف والإلغاء: إبطال العمل لفظاً ومحلّاً؛ لضعف العامل بتوسطه،
أو تأخره، وإلغاء العامل المتأخر أقوى من إعماله، نحو: الصدق نافع
علمتُ، فـ(الصدق) مبتدأ، وـ(نافع) خبر، ومنه قول الشاعر:
الْقَوْمُ فِي أَثْرِي ظَنَنْتُ فَإِنَّ يَكُنْ مَا فَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا^(١)
فالقوم: مبتدأ، وفي أثري: خبر، وظن: ملغاً.

وأما المتوسط فقيل: إعماله أولى لأنّه الأصل، وقيل: إعماله
والغاية سواء، كما ذكر المصنف، نحو: الصدق - علمت - نافع،
وقول الشاعر:

أَبِ الْأَرَاجِيزِ يَا بْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الْأَرَاجِيزِ خَلَّتُ اللُّؤْمُ وَالخَوْرُ^(٢)

(١) أثري: بالفتح؛ أي: خلفي، فإن يكن ما قد ظنت فقد ظفرت؛ أي: إن يكن ظني
واقعاً فقد ظفرت إما بيفلاتي منهم أو بالحقيقة بهم.

إعرابه: (ال القوم) مبتدأ (في أثري) خبر، والباء: مضاد إليه (ظننت) فعل وفاعل
(فإن) الفاء للتتفريع، و(إن) حرف شرط جازم (يكن) فعل مضارع تام مجروم
بالسكون (ما) اسم موصول (فاعل) (يكن) (قد) حرف تحقيق، (ظننت) فعل
وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، ومفعولاً «ظننت» محنوفان، وتقدير
الكلام: فإن يحصل الذي ظنته واقعاً، (فقد) الفاء واقعة في جواب الشرط (قد)
حرف تحقيق (ظفرت) فعل وفاعل، في محل جزم جواب الشرط (وخيابوا) معطوفة
على جملة جواب الشرط.

(٢) الأراجيز: جمع أرجوزة بمعنى: الرجز؛ أي: من بحر الرجز، ومن غيره:

فـ(اللؤم) مبتدأ مؤخر، و(في الأراجيز) خبر مقدم، وألغيت (خلت) لتوسطها.

وأما إذا تقدم الفعل - وهي الحالة الثالثة - فإنه يتبع إعمال الناسخ، ولا يجوز الإهمال على المشهور من كلام العرب.

قوله: (وَإِنْ وَلِيَهُنَّ «(مَا) أَوْ (لَا) أَوْ (إِنْ») النَّافِيَاتُ أَوْ لَامُ التعليق في الابتداء أو القسم أَو الاستفهام بطل عملهنَّ في المفظ وجوباً، وسمى هذا الباب ذلك تعليقاً نحوه: «لَنَعْلَمْ أَيُّ الْحَزَينَ أَحَصَنَ» [الكهف: ١٢]).

هذا الحكم الثالث المتعلق بأفعال القلوب - كما تقدم - وهو ١-تعريف التعليق: وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، لمجيء ما له صدر الكلام بعد الفعل.

فمثلاً: علمت الإسبال محرماً، نجد الفعل (علم) قد نصب المفعولين لفظاً، فإذا قلنا: علمت للإسبال محرماً، لم نر الفعل نصب المفعولين في الظاهر بسبب وجود مانع، وهو لام الابتداء، التي فصلت الفعل الناسخ عن مفعوليته؛ لأن لها الصدارية فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها، لكن عمل الفعل في محله، فـ(الإسبال) مبتدأ، (محرماً) خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدّت مسد مفعولي (علم)؛ أي: قامت مقامهما لتعذر نصبهما لفظاً.

= قصيدة، واللؤم: بضم اللام وبالهمزة: أن يجتمع في الإنسان الشح ومهانة النفس.
والخور: بالفتح: الضعف. والمعنى: أتوعدني بالأراجيز وفيها اللؤم والضعف.

إعرابه: (أباالأرجيز) الهمزة للاستفهام، والباء حرف جر، و(الأرجيز) اسم مجرور، متعلق بالفعل (توعدي) (يا) حرف نداء (ابن) منادٍ منصوب (اللؤم) مضارف إليه، (توعدي) فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت) والنون للوقاية، والباء: مفعول به (وفي الأراجيز) الواو للحال (في الأراجيز) خبر مقدم (خلت) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب معترضة، (اللؤم) مبتدأ مؤخر، (والخور) معطوف على (اللؤم) مرفوع مثله، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

والمعلّق عن العمل أنواع:

١ - حروف النفي (ما، لا، إن) نحو: علمت ما التحيل شجاعة، وجدت لا الإفراط محمود ولا التفريط، رأيت إن التحيل جائز أي: ما التحيل جائز.

٢ - لام الابتداء، نحو: علمت للبلاغة إيجاز.

٣ - لام القسم، نحو: علمت ليحاسبن المرء على عمله.

٤ - الاستفهام وله صورتان:

الأولى: أن تدخل همزة الاستفهام على أحد المفعولين، نحو: علمت أعلى مسافر أم مقيم.

الثانية: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام، نحو: علمت أيهم مواطن على الحضور، ومنه قوله تعالى: «لَعَلَّمَ أَيُّ الْحَزَبَيْنِ أَحْصَى» فاللام للتعليل، والمضارع بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً (أيُّ الحزبين) مبتدأ، ومضاف إليه (أحصى) خبره، والجملة في محل نصب سدّت مسد مفعولي (نعم)^(١).

(١) اعلم أن المصدر المؤول من (أن) ومعه مفعوليها، وأن وما دخلت عليه يسد مسد المفعولين ويغنى عنهما، وذلك لأن كل واحدة منها بصلتها تتضمن مسداً ومسداً إليه مصراحاً بهما؛ كقوله تعالى: «أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» [البقرة: ٢٥٩] وقوله تعالى: «أَحَسِبَ النَّاسُ أَنَّ يُنْزَكُوا» [العنكبوت: ٢] وتقدم أمثلة لذلك - أيضاً - فاعرف ذلك فهو مفيد في هذا الباب؛ لأنّه كثير في القرآن وكلام العرب.

باب الفاعل

قوله: (بَابُ الْفَاعِلِ مَرْفُوعٌ كَقَامَ زَيْدٌ، وَمَا تَعْمَرُو، وَلَا يَتَأْخُرُ
عَامِلُهُ عَنْهُ).

لما فرغ المصنف رحمه الله من الكلام على الجمل الاسمية، وهي المبتدأ والخبر، ونواسخ الابتداء، شرع في ذكر الجمل الفعلية، وأولها: الفاعل.

والفاعل: ما قدم الفعل التام أو شبهه عليه بالأصلة، وأسنده إليه تعريف الفاعل على جهة قيامه به أو وقوعه منه.

وقولنا: (ما) أي: لفظ وهو الاسم الصريح، نحو: جاء الحق، أو المسؤول^(١)، نحو: يسرني أن تصدق، ف(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل (يسرا) أي: يسرني صدّقك.

وقولنا: (قدم الفعل التام عليه) شامل للفعل المتصرف، كما مثّل، والجامد، نحو: نعم القائد خالد، ف(نعم) فعل ماضٍ جامد^(٢) للمدح (القائد) فاعل (نعم)، والجملة خبر مقدم، (خالد) مبتدأ مؤخر. وخرج بالتام: الفعل الناقص، كـ(كان) وأخواتها، فمرفوعها ليس فاعلاً، كما تقدم^(٣).

وقولنا: (أو شبهه) أي: مما يعمل عمل الفعل، كاسم الفاعل

(١) هو كل مصدر مسبوك من (أن) أو (أن) أو (ما) المصدرية وما دخلت عليه.

(٢) تقدم تعريف الجامد في آخر أدوات الشرط، (ص ٨٨).

(٣) إلا في حالة تمامها؛ لأنها تأخذ حكم الفعل التام، وقد مضت الأمثلة في باب (كان وأخواتها).

نحو: ما نادم المتأني، فـ(ما) نافية (نادم) مبتدأ (المتأني) فاعل سد مسد الخبر، مرفوع بضممه مقدرة للثقل، وقد مضى ذلك في باب «المبتدأ والخبر».

وقولنا : (قدم عليه الفعل التام أو شبيهه بالأصلية) بفتح الهمزة،
يعنى : أن يكون الفعل أو المؤول به أصلية الم محل ، كما في الأمثلة،
وهذا يخرج نحو : (خالد) من قوله : (قائم خالد) لأن المسند وهو
(قائم) وإن قدم لفظاً مؤخر رتبة ، فليس تقديمها بالأصلية؛ لأنه خبر ،
 فهو في نية التأكيد .

وقولنا: (على جهة قيامه به) لبيان أنه ليس معنى كون الاسم فاعلاً أن مسماه أحدث شيئاً، بل كونه مستنداً إليه على جهة قيامه به نحو: مات عمرو، فإن عمراً لم يحدث الموت وإنما قام به.

وقولنا: (أو وقوعه منه) هذا هو الأكثر، وهو أن الفاعل يقع منه الفعل نحو: جاء الضيف، وخرج بذلك نائب الفاعل نحو: أَكْرِم الضيف، فإن الإسناد على جهة وقوعه عليه، لا وقوعه منه.

أحكام الفاعل وقول المصنف: (الفاعل مرفوع) إشارة إلى الحكم الأول من
١- الرفع أحكام الفاعل، وذلك أن للفاعل خمسة أحكام:

الأول: الرفع، وقد يُجَرُّ لفظاً ويكون في محل رفع، وذلك في

موضعین:

الأول: إذا أضيف المصدر إلى فاعله نحو: سرني احترام خالد أباه. فـ(احترام) فاعل (سرّ) مرفوع بالضمة، وهو مضاف، وـ(خالد) مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، وـ(أباه) مفعول به للمصدر؛ لأن المصدر يعمل عمل فعله، كما سيأتي - إن شاء الله^(١) -.

(١) انظر: (ص ٢٦٣).

الموضع الثاني: أن يجر بحرف جر زائد^(١) نحو: ما جاء من أحد، ف(من) حرف جر زائد (أحد) فاعل مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ومنه قوله تعالى: «وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا» [النساء: ٦] ف(كفى) فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر، ومعناه: وفي وأغنى؛ أي: (حصل به الاستغناء) (بالله) الباء حرف جر زائد إعراباً لا معنى، ولنفظ (الله) فاعل في محل رفع، (حسيناً) تمييز.

الحكم الثاني: أن عامله لا يتاخر عنه، بل يتقدم عليه، فتقول: ٢- نأخره عن حضر الغائب، ولا يجوز: الغائب حضر، على أنه فاعل، بل على أنه عامل مبتدأ، وفاعل (حضر) ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود على (الغائب).

قوله: (وَلَا تَلْحُقُهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٌ، بَلْ يُقَالُ: قَامَ رَجُلًا) ٣- إفراد فعله ورجالٌ ونساءٌ، كما يُقال: قَامَ رَجُلٌ، وشدّ: «يَتَعَاقِبُونَ فِيهِمْ مَلَائِكَةُ الْفَاعِلِ أو بِاللَّئِيلِ»، «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ».

جمعه
هذا الحكم الثالث: من أحكام الفاعل، وهو أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه، كما يوحد مع إفراده، ومعنى توحيده: أنه لا تلحقه علامات تثنية ولا جمع، بل يقال: قام رجلان، وقام رجال، وقامت نساء، كما يقال: قام رجل.

ومن العرب من يلحق الفعل علامات التثنية والجمع، فيقول: قاما رجالان، وقاموا رجال، وقمن نساء، وعلى ذلك ظاهر قوله ﷺ: «يَتَعَاقِبُونَ فِيهِمْ مَلَائِكَةُ اللَّيلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ»^(٢)، ف(يتعاقبون) فعل

(١) إذا كان الفاعل مجرور اللفظ مرفوع المحل جاز في تابعه (من نعت أو عطف أو غيرهما) الجر مراعاة للفظ، والرفع مراعاة للمحل، نحو: سرني احترام خالد العاقل أباه، ونحو: ما جاءعني من درهم ولا كتاب.

(٢) هذا الحديث متفق عليه، وله ألفاظ أخرى، ولنفظ المذكور للبخاري في كتاب =

مضارع مرفوع بالنون، والواو حرف دال على الجمع، و(ملائكة) فاعل.

وقوله عليه السلام لورقة بن نوفل: «أَوْ مُخْرِجَيْ هُمْ» حين قال له ورقة: يا ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك^(١)، وهو بفتح الواو؛ لأنها للعطف، والأصل: مخرجون، ثم حذفت النون للإضافة لباء المتكلم، فصار: أَوْ مُخْرِجَي هُمْ، فاجتمعت الواو والياء في الكلمة، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ثم كسر ما قبل الياء للمناسبة، فـ(مُخْرِجَي) اسم فاعل مضاد لباء المتكلم، مبتدأ مرفوع بالواو؛ لأنه جمع مذكر سالم وـ(هم) مبتدأ مؤخر، وهذا هو الأرجح^(٢).

٤- تأثيث قوله: (وَتَلْحَقُهُ عَلَامَةٌ تَأْبِيَتْ إِنْ كَانَ مُؤْنَثًا كَـ(قَامَتْ هِنْدُ وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ)، وَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِي مَجَازِي التَّأْنِيَّةِ الظَّاهِرِ نَحْوُ: «فَدَجَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ» [يونس: ٥٧]، وَفِي الْحَقِيقِيِّ الْمُنْفَصِلِ نَحْوُ: حَضَرَتِ الْقَاضِي امْرَأَةٌ، وَالْمُتَّصِلُ فِي بَابِ نَعْمَ وَبِئْسَ نَحْوُ: نَعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدُ، وَفِي الْجَمِيعِ نَحْوُ: «فَالَّتِي الْأَعْرَابُ» [الحجرات: ١٤] إِلَّا جَمْعَي التَّصْحِيحِ فَكُمْفُرَدِيَّهُمَا نَحْوُ: قَامَ الرَّيْدُونَ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدُ، لَأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مَحْذُوفٌ...).

= المواقف (باب فضل صلاة العصر) ومعنى: (يتعاقبون) تأتي طائفة عقب طائفة، ثم تعود الأولى عقب الثانية، وإنما عبرت (بظاهر) تقليداً للفاكهي في «شرحه للقطر»؛ لأنها على رواية: «إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقِبُونَ فِيهِمْ» لا تكون الواو حرفًا، بل هي ضمير، وهي الفاعل، ولا شاهد فيه، وإطلاق الشذوذ على الحديث فيه نظر. انظر: «فتح الباري» (٢/٣٣).

(١) أخرجه البخاري (١/٣) «فتح الباري»؛ ومسلم (١٦٠).

(٢) انظر: «عدمة القاري» (١/٦٥).

هذا الحكم الرابع: من أحكام الفاعل، وهو أنه إن كان مؤنثاً لحقت فعله علامة التأنيث، وهي: تاء ساكنة في آخر الماضي، نحو: قامت هند، طلعت الشمس، وفاء متحركة في أول المضارع، نحو: تقوم هند، تطلع الشمس، وفاء التأنيث مع الفعل لها حالتان:

- ١ - حالة وجوب.
- ٢ - حالة جواز.

وجوب تأنيث

فالواجب في موضعين:

- ١ - أن يكون الفاعل اسمًا ظاهراً حقيقي التأنيث^(١) ليس الفعل مفصولاً عن فعله ولا واقعاً بعد (نعم أو بس)، نحو: عادت زينب.
- ٢ - أن يكون الفاعل ضميراً مستترًا يعود على مؤنث حقيقي التأنيث نحو: نجلاء وصلت رحمها، ففاعل (وصلت) ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هي)، أو يعود على مؤنث مجازي التأنيث، نحو: الحديقة أزهرت، فالفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هي).

جواز تأنيث

وأما التأنيث العاجز ففي أربع مسائل:

- ١ - أن يكون المؤنث اسمًا ظاهراً مجازي التأنيث، نحو: أخصبت الأرض، ومنه قوله تعالى: «قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّكُمْ» بتأنيث الفعل مع الفاعل المجازي (موعظة)، وجاء التذكير في قوله تعالى: «فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّهِ فَأَنْهَى فَلَمْ مَا سَلَفَ» [البقرة: ٢٧٥].
- ٢ - أن يكون الفاعل اسمًا ظاهراً حقيقي التأنيث، وهو منفصل عن العامل بغير (إلا) نحو: حضرت القاضي امرأة، وحضر القاضي امرأة.

(١) المؤنث الحقيقي هو: الذي يلد ويتناسل ولو عن طريق البيض والتغريغ، وعكسه المجازي.

فإن كان الفاصل (إلا) وجب ترك التاء في النثر، نحو: ما قام إلا هند؛ لأن ما بعد (إلا) ليس هو الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل (إلا)، وهو مذكر، والتقدير: ما قام أحد إلا هند.

٣ - أن يكون العامل نعم أو بئس، نحو: **نَعْمَتِ** المرأة فاطمة، ونعم المرأة فاطمة، وإنما جاز الوجهان؛ لأن الفاعل مراد به الجنس^(١) فأشبه جمع التكسير - الذي يجوز فيه الوجهان - في أن المقصود به متعدد.

٤ - أن يكون الفاعل جمعاً لمذكر أو مؤنث، فالذكر نحو: بدأ العمال، وبدأت العمال، قال تعالى: ﴿قَاتَلَ الْأَعْرَابُ﴾ والمؤنث نحو: عَرَفَتِ الفِرَاطُمُ قيمة الحجاب، أو عرف، فحذف التاء على تأويله بالجمع، فيكون مذكر المعنى، فكان العامل مستند إلى هذا المذكر، وإثباتات التاء على تأوله بالجماعة، فيكون مؤنث المعنى، فكان العامل مستند إليه.

ويستثنى من ذلك جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، فإنه يحكم لهما بحكم مفرديهما، فتقول: حضر المدرسون؛ بترك التاء لا غير، كما تفعل في: حضر المدرس، وتقول: حضرت المعلمات، بالتاء لا غير، كما تفعل في: حضرت المعلمة.

موضع حذف الفاعل قوله: (وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ: مَا قَامَتِ إِلَّا هِنْدٌ؛ لَأَنَّ الْفَاعِلَ مَذَكَّرٌ مَحْذُوفٌ كَحْذُوفٍ) في نحو: (أَوْ إِطَعْمَةٌ فِي يَوْمِ ذِي مَسْكَبَةِ) [البلد: ١٤] و(قُضِيَ الْأَمْرُ) [البقرة: ٢١٠]، و(أَشْعَجَ رِبْمَ وَأَبْصَرَ) [مریم: ٣٨] و(يَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ).

(١) الجنس هو: كلي صالح لأن يصدق على كثرين مختلفين بالحقيقة، واقع في جواب (ما هو؟). واسم الجنس هو الموضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه، فالإنسان جنس، والرجل أو المرأة اسم جنس.

ذكر المصنف رَحْمَةً لِللهِ أَرْبَعَةُ مَوَاضِعٌ يُحَذَّفُ فِيهَا الْفَاعِلُ :
الأول: إذا وقع قبل (إلا) كما في المثال السابق: ما قام إلا
 هند.

الثاني: فاعل المصدر، كقوله تعالى: «أَوْ إِطَعْنُمْ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْبَبٍ
يَتِيمًا» [البلد: ١٤، ١٥] فـ(إطعام) مصدر، وفاعله محذوف، والتقدير
 - والله أعلم - أو إطاعمه يتيمًا، بالإضافة إلى الفاعل، وـ(إطعام) معطوف
 على قوله سبحانه: «فَكُّ رَبِّيَّ» [البلد: ١٣]، وـ(يتيمًا) مفعول به للمصدر،
 وـ(ذى) صفة لـ(يوم)، والمسغبة: المجاعة وشدة المؤونة.

الثالث: في باب النيابة عن الفاعل، كقوله تعالى: «وَقَضَى
الْأَمْرُ» وتقديره - والله أعلم - وقضى الله الأمر.

الرابع: فاعل (أَفْعَلُ) في التعجب، عند وجود ما يدل عليه
 كقوله تعالى: «أَشْيَعُ بِهِمْ وَأَبْصِرُ» التقدير - والله أعلم - وأبصر بهم،
 فمحذف (بهم) من الثاني؛ لدلالة الأول عليه، فـ(أسمع) فعل ماض
 جاء على صيغة الأمر، (بهم) الباء: حرف جر زائد إعراباً مؤكداً معنى
 (هم) فاعل مبني على السكون، وهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره
 منع من ظهورها حركة البناء الأصلي في محل رفع فاعل.

وقول المصنف رَحْمَةً لِللهِ: (ويُمْتَنَعُ فِي غَيْرِهِنَّ)؛ أي: لأن الفاعل
 عمدة، وكالجزء من الكلمة، وهذا فيه نظر، فإن هناك مواضع أخرى
 حُذِفَ فيها الفاعل^(١)، منها: أن يكون الفاعل واو الجماعة، أو ياء
 المخاطبة، وفعله مؤكدة بالبنون نحو: هل تقوْمَنَ بواجِبِكُمْ، وهل تقوْمَنَ
 بواجِبِكِ، فإن الفاعل ممحذف، وهو الواو والياء، وقد مضى توضيحه
 في موضعه.

(١) انظر: «حاشية الصبان» (٤٤/٢).

هـ- اتصال قوله: (وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِي عَامِلَهُ، وَقَدْ يَتَأْخَرْ جَوَازًا نَحْوَ: «وَلَقَدْ جَاءَ
الفاعل بالفعل إلَى فِرْعَوْنَ النَّذْر» [القمر: ٤١]، وَكَمَا أَتَى رَبِّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرٍ، وَوُجُوبًا
نَحْوُ: «وَإِذْ أَتَتْنَاهُ إِبْرَاهِيمَ رَبِّهِ» [البقرة: ١٢٤] وَضَرَبَنِي رَبِّيُّ).

هذا الحكم الخامس من أحكام الفاعل، وهو أن الأصل في الفاعل أن يقع بعد عامله، والأصل في المفعول أن يأتي بعدهما، نحو: حَرَمَ الْإِسْلَامُ الغَشَّ.

وقد يتاخر الفاعل عن المفعول وهو نوعان:

١ - تأخر جائز، وهو ما خلا من وجوب التقاديم أو التأخير، نحو: أخذ عاصم جائزة، فتقول: أخذ جائزة عاصم، قال تعالى: «وَلَقَدْ جَاءَ إِلَى فِرْعَوْنَ النَّذْر» فـ(إلى) مفعول به مقدم، وهو مضاف، و(فرعون) مضاف إليه، و(النذر) فاعل (جاء) مؤخر، ومنه قول الشاعر :

جاء الخلافة أو كانت له قدرًا كما أتى ربّه موسى على قدر^(١)
فقدم الشاعر المفعول به، وهو لفظ (ربّه) على الفاعل (موسى)
مع كون المفعول به مضافاً إلى ضمير يعود على الفاعل المتاخر،
وإنما جاز عود الضمير على متاخر؛ لأنه متاخر لفظاً متقدم رتبة؛ لأن
رتبة الفاعل قبل المفعول.

(١) قوله: (قدراً) بالفتح؛ أي: موافقة له ومقدرة. و(أو) بمعنى الواو.
إعرابه: (جاء) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر (الخلافة) مفعول به (أو) حرف
عطف (كانت) كان: فعل ماضٍ، والناء اسمه، و(قدراً) خبر كان (كما) الكاف
حرف جر، و(ما) مصدرية (أتي) فعل ماضٍ (ربّه) منصوب على التعظيم، مقدم
على الفاعل، والهاء مضاف إليه (موسى) فاعل (على قدر) متعلق بـ(أتى) و(ما)
وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق
بمحذف نعت لممحذف، والتقدير: جاء الخلافة إيتاناً كإيتاناً موسى ربّه على
قدر.

٢ - تأخر واجب، وذلك في ثلاث مسائل ذكر منها ابن هشام تأخير الفاعل وجوباً مسألتين :

الأولى: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو: قرأ الكتاب صاحبه، ف(الكتاب) مفعول به مقدم، و(صاحبها) فاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَبْتَلَنِ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ ف(إبراهيم) مفعول به مقدم (ربه) فاعل، وإنما وجب تقديم المفعول على الفاعل؛ لأنه لو أخر المفعول وقدم الفاعل لعاد الضمير على متاخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز إلا في الضرورة وموضع مخصوصة^(١).

الثانية: أن يكون المفعول ضمراً متصلةً بالفعل، نحو: أكرمني صالح، ف(الياء) مفعول به مقدم، و(صالح) فاعل مؤخر، ولو قدم الفاعل فقيل: أكرم صالح إياي، لأنفصل الضمير مع إمكان اتصاله، وهذا لا يجوز إلا فيما أستثنى، كما تقدم في «الضمير».

الثالثة: أن يحصر الفاعل بـ(إنما) نحو: إنما ينفع المرأة العمل الصالح، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَىُ اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعَلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، ف(العلماء) فاعل (يخشى)، أو يحصر بـ(إلا) على الأصح، نحو: لا ينفع المرأة إلا العمل الصالح، وهذه المسألة لم يذكرها المصنف.

(١) هناك موضع يعود الضمير فيها على متاخر لفظاً ورتبة لغرض بلاجي، وتسمى (موضع التقدم الحكمي) يذكرها النحو في آخر باب الفاعل، ومنها:

١ - فاعل نعم وبش، ويأتي ذكره قريباً - إن شاء الله ..

٢ - مجرور (رب)، نحو: رب صديقاً يعين على الشدائد.

٣ - الضمير في باب التنازع إذا أعملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع، نحو: قاما وقعد أخواك، كما سيأتي - إن شاء الله .. (ص ١٩٢).

٤ - ضمير الشأن والقصة، نحو: إنها رابطة العقيدة قوية لا تنفص؛ أي: الشأن أو الحديث أو القصة أن رابطة العقيدة، فهو مفسر بالجملة بعده؛ لأنها نفس الحديث والقصة، وقد مضى ذكره في «إعراب المضارع» (ص ٦٦).

وجوب تقديم الفاعل قوله: (وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كَضَرَبَتُ زَيْدًا، وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَضَرَبَ مُوسَى عَيْسَى، بِخِلَافٍ: أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الْكُبْرَى). ذكر فيما مضى أن الأصل تقدم الفاعل وتأخير المفعول، وقد يكون ذلك واجباً، وذلك في ثلاثة مسائل، ذكر منها ابن هشام مسألتين :

الأولى: إذا كان الفاعل ضميراً متصلةً والمفعول به اسماً ظاهراً نحو: أتقنت العمل؛ فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل بأن تقول: أتقن العمل أنا، لئلا ينفصل الضمير مع إمكان اتصاله، وهذا لا يجوز إلا فيما أستثنى، كما في باب «الضمير»^(١).

الثانية: إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، وذلك إذا خفي الإعراب فيما، ولم توجد قرينة تبيّن الفاعل من المفعول، نحو: أكرم موسى عيسى، فيجب كون (موسى) فاعلاً و(عيسى) مفعولاً.

إإن وجد قرينة لفظية أو معنوية تبين الفاعل من المفعول لم يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، فاللفظية نحو: وعظت عيسى ليلي، ف(ليلى) فاعل، بدليل تأنيث الفعل، والمعنى نحو: أرضعت الصغرى الكبرى، ف(الكبرى) فاعل مؤخر عن المفعول.

الثالثة: أن يكون المفعول محصوراً بـ(إنما) نحو: إنما يقول المسلم الصدق، أو بـ(إلا) على الأصح نحو: ما يقول المسلم إلا الصدق، فـ(الصدق) مفعول به - في المثالين - ويجب تأخيره عن الفاعل، وهذه المسألة لم يذكرها المصنف.

حكم تقديم المفعول على [الأعراف: ٣٠] وَوُجُوباً نَحْوُ: «أَيَّا مَا تَدْعُوا» [الإسراء: ١١٠]. الفعل قوله: (وَقَدْ يَتَقدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ جَوَازًا نَحْوُ: «فَرِيقًا هَذَي»

(١) انظر: (ص ٩٥).

لما ذكر المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ تقدم المفعول على الفاعل وتأخره عنه، ذكر تقدم المفعول على العامل، وأنه نوعان:

١ - تقدم جائز، وهو: ما خلا من وجوب التقديم أو التأخير، جواز تقديم المفعول على الفعل نحو: كتب الطالب الواجب، فيجوز تقدم المفعول على الفعل فيقال: الواجب كتب الطالب، ومنه قوله تعالى: «فَرِيقًا هَذِي وَفَرِيقًا حَقَ عَلَيْهِمُ الْضَّلَالُ» [الأعراف: ٣٠] فـ(فرِيقًا) مفعول به منصوب قدم على عامله، وهذا التقديم جائز لا واجب، وـ(هَذِي) فعل ماض مبني على فتح مقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو) أي: الله، (وفَرِيقًا) مفعول به لفعل محذوف؛ أي: وأصل فريقاً.

٢ - تقدم واجب: وذلك إذا كان المفعول من الألفاظ التي وجوب تقديم المفعول على الفعل لها الصدارية كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، نحو: أي طالب تكرم أكرم، ومنه قوله تعالى: «فَأَيَّ إِيمَانَ اللَّهُ تُنَكِّرُونَ» [غافر: ٨١] فـ(أَيَّ) مفعول مقدم للفعل (تنكرون)، وقوله تعالى: «أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْخُبْثَى» [الإسراء: ١١٠] فـ(أَيَا) مفعول مقدم للفعل (دعوا)، وـ(ما) حرف زائد إعراباً مؤكداً معنى، وـ(تدعوا) مجزوم بـ(أَيَاً) وعلامة جزمه حذف النون، والواو فاعل، وتقدم ذكر الآية في «أدوات الشرط».

قوله: (وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نَعْمَ أَوْ بَيْسَنْ فَالْفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بـ(أَل) أنواع فاعل الجِنِّيَّةِ نَحْوُ: «نَعْمَ الْعَبْدُ» [ص: ٣٠]، أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ: «وَلَنَعْمَ دَارُ الْمُتَقِينَ» [النحل: ٣٠]، أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بـتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ نَحْوُ: «بَيْسَنْ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا» [الكهف: ٥٠]).

أي: إذا كان الفعل العامل في الفاعل هو نعم أو بيسن، فالفاعل ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون مقتربنا بـ(أَل) الجنسية^(١)، نحو: نعم الخلق الوفاء بالوعد، وبئس الخلق خلف الوعيد، فـ(نعم) فعل ماض^(٢) جامد لإنشاء المدح، وـ(الخلق) فاعل، (الوفاء بال وعد) مبتدأ مؤخر، وما قبله خبر مقدم، ومنه قوله تعالى: «يَعْمَلُ الْعَبْدُ»، فـ(العبد) فاعل (نعم) مرفوع بالضمة.

الثاني: أن يكون الفاعل مضافاً لما اقترن بـ(أَل)، نحو: نعم قائد الإسلام صلاح الدين، وبئس زعيم القوم أبو جهل، ومنه قوله تعالى: «وَلَنِعَمْ دَارُ الْمُتَقِينَ»، فـ(اللام) واقعة في جواب قسم مقدر، وـ(نعم) فعل ماض جامد لإنشاء المدح، (دار) فاعل، وهو مضاف، وـ(المتقين) مضاف إليه، والجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

الثالث: أن يكون الفاعل ضميراً مستترأً وجوباً يعود على تمييز بعده يفسّر ما فيه من الغموض والإبهام، نحو: نعم صديقاً الكتاب، بئس خلقاً الكذب، ففي كل من (نعم) وـ(بئس) ضمير مستتر وجوباً هو الفاعل، تقديره: (هو) مراداً به الممدوح أو المذموم. ويعود على التمييز (صديقاً) وـ(خلقًا) أي: نعم الصديق صديقاً الكتاب، وبئس الخلق خلقاً الكذب، ومنه قوله تعالى: «بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدْلًا». ففاعل (بئس) ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) أي: البدل، وـ(بدلًا) تمييز منصوب.

وقول المعنف: (بتمييز مطابق للمخصوص) فيه مسألتان:
المخصوص وإعرابه

(١) هي التي تفيد العموم والشمول، كما تقدم في: «المعرف بأَل» وعلى هذا فتكون مدح الجنس كله، ثم خصصت بالذكر الوفاء بال وعد، ف تكون قد مدحته مرتين.

(٢) هو فعل ماضٍ لكنه تجرد من الدلالة على الزمن بعد أن تكونت منه ومن فاعله جملة إنشائية غير طلبية للمدح، ومثله (بئس).

الأولى: أن (نعم وبئس) بحاجة - في الغالب - إلى اسم مرفوع بعدهما، هو المقصود بالمدح أو الذم، ويسمى: المخصوص بالمدح أو الذم، وعلامته: أن يصلح وقوعه مبتدأ، والجملة قبله خبر، مع استقامة المعنى، نحو: نعم الخليفة أبو بكر رضي الله عنه، بئس جليسُ السوء النَّمَامُ، ف(أبو بكر) مخصوص بالمدح، و(النَّمَامُ) مخصوص بالذم، وكلاهما يصلح أن يكون مبتدأ، فيقال: أبو بكر نعم الخليفة، والنَّمَامُ بئس جليسُ السوء، والرابط بينهما العموم الذي في (أَلْ)، كما تقدم في «الابتداء»، المشهور في إعرابه أن يكون مبتدأ مؤخراً، والجملة قبله خبر عنه، ويصبح إعرابه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً^(١).

المسألة الثانية: إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً مفسراً بتمييز كما مضى، فلا بد من مطابقة التمييز للمخصوص بالمدح أو الذم، فيتطابقان تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وغير إفراد، فتقول: نعم رجلاً محمد، ونعم رجلين المحمدان، ونعم رجالاً المحمدون، نعم أو نعمت فتاةً المتحجبة، أو فتاتين المتحجبات، أو فتياتِ المتحجبات.

(١) هذان وجهان في إعراب المخصوص، والأول أيسر؛ لسلامته من الحذف، وذكر الأشموني بـ«حاشية الصبان» (٣٧/٣) عن ابن كيسان أنه بدل من الفاعل، وهو بدل كل من كل، وهو وجيه لا يقوم على حذف ولا على تقديم ولا تأخير، كما في الأوجه الأخرى.



باب النائب عن الفاعل

قوله: (يُحَذِّفُ الْفَاعِلُ فَيَنْوَبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلُّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ، فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ، أَوْ مَجْرُورٍ، أَوْ مَحْصَدٍ).^(١)

تعريف نائب الفاعل^(١): هو ما حذف فاعله وأقيم مقامه.
وقولنا: (ما) أي: اسم صريح نحو: نُقلَ الخبرُ، أو مؤول، نحو: يُخَافُ أن تزيد الأسعار، ف(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر نائب فاعل؛ أي: يُخَافُ زيادة الأسعار.

وقولنا: حذف فاعله؛ أي: لغرض لفظي أو معنوي، فاللفظي: كالمحافظة على السجع، نحو: من طابت سيرته حُمِدَتْ سيرته، والمعنوي كالعلم به، كقوله تعالى: «وَخَلَقَ إِلَيْنَا نَبِيًّا» [النساء: ٢٨]، أو الجهل به، نحو: سُرِقَ القلم، إلى غير ذلك من الأغراض التي هي مباحث الباحثين في «علم المعاني».

وقولنا: (وأقيم مقامه) أي: أقيم النائب من مفعول به وغيره مقام الفاعل، فـيأخذ أحکامه كلها من إسناد العامل إليه، ووجوب تأثّره عنه، واستحقاقه للاتصال به، وامتناع حذفه، وتأنيث الفعل له إن كان مؤنثاً، وغير ذلك، فتقول: أَكْرَمَ خالدُ الغريب، أَكْرِمَ الغريب، وفي: أَكْرمَ خالدَ فاطمة، أَكْرِمَتْ فاطمة.

(١) يسميه كثير من القدماء (المفعول الذي لم يسم فاعله)، وما ذكر أحسن؛ لأن نائب الفاعل قد يكون غير المفعول به مما سيأتي.

فإذا أريد حذف الفاعل لغرض من الأغراض ترتب على حذفه ما يترتب على حذف الفاعل
أمران:

١ - تغيير صيغة الفعل، وهو تحويله من الفعل المبني للمعلوم إلى مبني لما لم يُسمَّ فاعله^(١)، إيداناً بالنيابة، وهذا سيأتي بيانه - إن شاء الله ..

٢ - إقامة نائب عنه يَحْلِ محله، وهو أربعة أشياء:

الأول: المفعول به، وهو الأصل في النيابة عن الفاعل، ولهذا ما ينوب لا ينوب عنه غيره مع وجوده، كما يفهم من قول ابن هشام: (فَإِنْ لَمْ يُجْدِ)، وتقديم له أمثلة.

فإن كان الفعل يتعدى لمحظتين أنيب الأول مُناب الفاعل ويقي الثاني منصوباً، فيقال في نحو: أَعْطَيْتُ الْفَقِيرَ ثُوَبَاً: أَعْطَيْتُ الْفَقِيرُ ثُوَبَاً، فـ(أَعْطَيْتُ) فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله (الفاقد) نائب فاعل مرفوع، (ثُوَبَاً) مفعول ثانٍ منصوب.

الثاني: الظرف بنوعيه - الزمني والمكاني - ويشترط لنيابتة عن الفاعل شرطان:

١ - أن يكون متصرفاً، والمراد به: ما يخرج عن النصب على الظرفية، وعن الجر بـ(من) إلى التأثر بالعوامل المختلفة، كـ(زمن ووقت وساعة ويوم وقدام وخلف) ونحوها، بخلاف (سَحَرٌ) - إذا أريد به سَحَرٌ يوم بيئته - فلا يصلح أن يكون نائب فاعل؛ لأنَّه ملازم للنصب على الظرفية، وبخلاف: (عندَ) فإنه ملازم للنصب أو الجر بـ(من).

(١) هذا التعبير أدق من عبارة (مبني للمجهول) لأن الفاعل قد يكون معلوماً، فيحذف؛ كقوله تعالى: «وَحْلَقَ الْإِنْسَنُ ضَعِيفًا» [النساء: ٢٨] فهذا الفعل لم يسم فاعله، ولا يقال: إنه مجهول.

٢ - أن يكون الظرف مختصاً، والمراد بالاختصاص - هنا - : أن يزداد على معنى الظرفية معنى آخر؛ ليزول الغموض والإبهام من معناه، وذلك إما بوصف أو إضافة أو علمية ونحوها، مثل: صِيمَ يومُ الخميس، ف(يُوم) نائب فاعل مرفوع^(١). وقد حصل الاختصاص بإضافته إلى الكلمة (الخميس)، ونحو: جُلس وقت طويلاً، ف(وقت) نائب فاعل مرفوع، تخصص بالوصف، ونحو: صِيمَ رمضان، ف(رمضان) نائب فاعل مرفوع، وقد تخصص بالعلمية، ونحو: جُلسَ قدامُ الطّلاب، فتخصص الظرف المكاني بالإضافة، بخلاف: جُلسَ وقت، فلا يصح؛ لعدم الفائدة.

الثالث: مما ينوب عن الفاعل: المصدر، ويشترط لنيابتة شرطان كالظرف:

١ - أن يكون متصرفاً، والمراد به: ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة، نحو: أَكَلَ، كَتَبَ، فَهُمْ، جَلَسُوا وَغَيْرُهَا، بخلاف (مَعَاذَ اللَّهُ) فهو مصدر ميمي منصوب بفعل محذوف؛ أي: أَعُوذُ بِاللَّهِ مَعَاذًا، ولم يشتهر استعماله عن العرب إلا منصوبياً مضافاً، فلا يقع نائب فاعل؛ لِئَلَّا يُخْرَجَ عَمَّا اسْتَقَرَ لَهُ فِي لسان العرب.

٢ - أن يكون مختصاً، والمراد بالاختصاص - هنا - : أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم المقصور على الحدث المجرد، نحو: قُرِئَ قراءةً مَجْوَدَةً، جُلسَ جَلَسُوا الخائف، بخلاف: قُرِئَ قراءةً؛ لعدم الفائدة؛ لأن المصدر لم يقدر معنى زائداً على ما فهم من الفعل.

(١) إذا صار الظرف نائب فاعل أو مبتدأ أو فاعلاً أو شيئاً آخر غير النصب على الظرفية فإنه لا يسمى ظرفاً.

الرابع: مما ينوب عن الفاعل: الجار وال مجرور وله شرطان:

- ١ - أن يكون حرف الجر متصرفًا والمراد به: ألا يلزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها مثل: في، عن، الباء، ونحوها، بخلاف (مد) و(منذ) الملازمين لجر الزمان، و(رب) الملازمة للنكرات.
- ٢ - أن يكون المجرور مختصاً، والمراد بالاختصاص: أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائداً إما بوصف أو إضافة أو غيرهما نحو: جلس في حديقة واسعة، فرح بانتصار المسلمين، ونائب الفاعل هو الجار والمجرور، فيكون في محل رفع^(١).

قوله: (وَيُضَمُّ أَوْلُ الْفِعْلِ مُطْلَقاً، وَيُشارِكُهُ ثَانِي نَحْوٍ: تُعْلَمُ، تُغَيِّرُ شَكْلَ وَثَالِثُ نَحْوٍ: انْطَلِقُ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمُضَارِعِ، وَيُكَسِّرُ فِي الْمَاضِي، وَلَكَ فِي نَحْوٍ: قَاتَ وَبَاعَ الْكَشْرُ مُخَلِّصاً، وَمُشَمَّاً ضَمَّاً، وَالضَّمُّ مُخَلِّصاً).

تقديم أن شرط النيابة عن الفاعل: تغيير صورة الفعل إيذاناً بهذه النيابة، وتفصيل ذلك كما يلي:

١ - إذا كان الفعل ماضياً صحيح العين خالياً من التضعيف وجب ضم أوله وكسر ما قبل آخره، نحو: فَتَحَ الْعَمَلُ بَابَ الرِّزْقِ، فيقال: فُتَحَ بَابُ الرِّزْقِ، ف(فتح) فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، (باب) نائب فاعل مرفوع، و(الرِّزْقِ) مضاف إليه.

٢ - إذا كان الفعل مضارعاً وجب ضم أوله وفتح ما قبل آخره، نحو: يَحْتَرَمُ النَّاسُ الْعَالَمَ، فيقال: يُحَتَّرِمُ الْعَالَمُ، ف(يَحْتَرَمُ) فعل

(١) وهذا فيه تيسير، والقول الثاني: أن نائب الفاعل هو المجرور وحده فهو مجرور في الظاهر، ولكنه في محل رفع، فإن كان حرف الجر زائداً، نحو: ما أكرم من أحد، فلا خلاف في أن النائب هو المجرور وحده، فهو مجرور لفظاً مرفوع محلأً. انظر: «همع الهوامع» للسيوطى (١٦٣/١).

مضارع مبنيٌّ لما لم يسم فاعله، مرفوع بالضمة (العالِم) نائبٌ فاعلٌ مرفوعٌ.

وهذا معنى قوله: (يُضَمُّ أُولُ الْفَعْلِ مُطْلَقاً)؛ أي: ماضياً كان أو مضارعاً، ثالثياً كان أو رباعياً، مجرداً أو مزيداً، كما سيأتي.

٣ - إذا كان الفعل مبدوءاً بتاء زائدة وجب ضم الحرف الثاني مع الأول نحو: تَعْلَمُ خَلِيلُ النَّحْوِ، فيقال: تُعْلَمُ النَّحْوُ.

٤ - إذا كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصلٍ وجب ضم ثالثه مع أوله نحو: انْطَلَقَ خَالِدٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ، فيقال: أَنْطَلَقَ يَوْمَ الْخَمِيسِ.

٥ - إذا كان الماضي ثالثياً مُعَلّـ العين^(١) جاز في فائه عند بنائه لما لم يسم فاعله ثلاثة أوجه، سواء كان واوياً أو يائياً وهي:

الأول: إخلاص الكسر، فينقلب حرف العلة ياء، وهذا هو الأصح، نحو: صامَ الْمُسْلِمُونَ رَمَضَانَ، باعَ التَّاجِرَ بِضَاعَتَهُ، فيقال: صَيَّمَ رَمَضَانَ، وَبَيَعَتِ الْبَضَاعَةُ، ومنه قوله تعالى: «وَسِيقَ الَّذِينَ أَتَقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زَمْرًا» [الزمر: ٧٣]، فـ(سيق) فعلٌ ماضٌ مبنيٌّ لما لم يسم فاعله، وـ(الذين) اسمٌ موصولٌ مبنيٌ على الفتح في محل رفعٍ نائبٌ فاعلٌ، وجملة: (اتقوا ربهم) صلةٌ للموصول لا محل لها من الإعراب، وـ(زمراً) حال.

الثاني: إخلاص الضم، فينقلب حرف العلة واواً، وهذا أضعف الأوجه، فيقال: صُوم، وبُوع.

(١) هناك فرق بين معلم العين ومعتل العين، فـ(معلم العين) ما كان وسطه حرف علة وخضع لـأحكام الإعلال؛ كالقلب - مثلاً - نحو: قال، باع، فأصلهما: قَوَّلَ وَبَيَعَ، فتحرّكت الواو والياء وفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً.

ومعتل العين: ما كان وسطه حرف علة، ولا يخضع لـأحكام الإعلال، مثل: عَوَرَ، هَيَّفَ. [والهَيَّفُ: ضمور البطن].

الثالث: الإشمام، وهو في النطق لا في الكتابة، وهو عند النهاة: النطق بحركة صوتية تجمع بين ضمة قصيرة وكسرة طويلة على التوالي السريع.



باب الاشتغال

قوله: (يَجُوزُ فِي نَحْوِ: زَيْدًا ضَرَبَتُ أَخَاهُ، أَوْ مَرَأَتْ بِهِ، رَفَعَ زَيْدٍ بِالإِبْتِداءِ، فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبَتُ وَأَهْنَتُ وَجَاؤَزْتُ وَاجِبَةَ الْحَذْفِ، فَلَا مَوْضِعٌ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ).

تعريفه: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن نصبه بالعمل في ضميره أو مضافي لضميره.

مثال المشغل بالضمير: **الضعيف ساعدته**، محمدًا مرت به.

ومثال المشغل بمضافي للضمير: **خالدًا ضربت ابنه**.

في هذه الأمثلة تقدم اسم، وتأخر عنه فعل اشتغل عن نصبه بنصب الضمير العائد عليه، لفظاً كما في المثال الأول، أو محلًا كما في المثال الثاني، أو بنصب اسم متصل بالضمير العائد عليه كما في المثال الثالث، ولو لم يشتبه الفعل بنصب الضمير أو ما اتصل بالضمير لسلط على الاسم السابق فنصبه.

وأركان الاشتغال ثلاثة: مشغول عنه، وهو الاسم المتقدم، ومشغول، وهو العامل، ومشغول به، وهو ضمير الاسم السابق، أو ما اتصل بضميره.

جواز إذا وجد المثال على الهيئة المذكورة فالالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان:

الأول: راجح لسلامته من التقدير، وهو أن يعرب الاسم السابق والرفع أرجح

مبتدأ، والجملة بعده خبر، وجملة الكلام حينئذٍ اسمية؛ لأنها مبدوءة باسم.

الثاني: مرجوح لا حتياجه إلى تقدير، وهو أن ينصب الاسم السابق على أنه مفعول به لفعل ممحض وجوباً يفسره المذكور بعده. وهذا الفعل الممحض لا بد أن يكون موافقاً للمذكور، إما لفظاً ومعنى كالمثال الأول، فإن التقدير: ساعدت الضعيف ساعدته، أو معنى فقط كالمثال الثاني، فإن تقديره: جاوزت محمداً مررت به، أو غير موافق لفظاً ولا معنى، ولكنه لازم للمذكور كالمثال الأخير، فإن تقديره: أهنت خالداً ضربت ابنه.

وعلى هذا الإعراب بما بعد الاسم السابق جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب^(١)، وجملة الكلام حينئذٍ فعلية؛ لأنها مبدوءة بالفعل الممحض، وهذا معنى قوله: (فلا موضع للجملة بعده).

قوله: (وَيَرْجِحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ رَيْدًا اضْرِبْهُ لِلْطَّلَبِ. وَنَحْوُ تَرْجِيحِ نَصْبِ (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِمَا) [المائدة: ٣٨] مُتَأْوِلٌ. وَفِي نَحْوِ الاسمِ السَّابِقِ (وَالْأَنْعَمُ خَلَقَهَا لَكُمْ) [النحل: ٥] لِلتَّنَاسُبِ، وَنَحْوِ (أَبْشِرَا مَنَا وَجِدَنَا تَنَيَّعُهُ) [القمر: ٢٤] وَمَا رَيْدًا رَأَيْتُهُ، لِغَلَبَةِ الْفِعْلِ).

تقديم أن الاسم المشغول عنه يجوز فيه الرفع والنصب، والرفع أرجح، ولا تكون المسألة حينئذٍ من باب الاشتغال؛ لعدم صدق

(١) هذا على أحد القولين، والآخر أن الجملة التفسيرية تأخذ حكم الجملة المفسرة، فإن كان لها محل فالتفسيرية لها محل، نحو: خالد الواجب يؤديه، ف(يؤديه) في محل خبر؛ لأنها مفسرة للجملة الممحضة، وهي في محل رفع خبر للمبتدأ (خالد)؛ لأن التقدير: خالد يؤدي الواجب يؤديه، وإن لم يكن لها محل فالتفسيرية كذلك، نحو: الضيف أكرمه، فلا محل للجملة المقدرة؛ لأنها جملة ابتدائية، فكذا التفسيرية.

التعريف عليه، لكنه قد يطراً على الاسم السابق ما يرجح نصبه، أو يوجبه، أو يوجب الرفع، أو يجوز الوجهين على حد سواء.

فيترجح نصب المشغول عنه في ثلاثة مسائل:

الأولى: أن يقع بعد المشغول عنه فعل دال على طلب، نحو: خالداً أَكْرِمُهُ، فيترجح نصب المشغول عنه (خالداً) على رفعه؛ لأنه لو رفع لصارت الجملة بعده خبراً، والإخبار بالجملة الطلبية - وإن كان جائزًا عند الجمهور - فهو على خلاف الأصل؛ لأن الطلبية لا تحتمل الصدق والكذب.

فإن قيل: ما توجيه الرفع في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِمَا﴾ فإن ظاهره أن الطلب خبر، وقد أجمع السبعة على الرفع؟ فالجواب: أنه متأول^(١) - كما قال ابن هشام رحمه الله - على أن الخبر محنوف تقديره: (مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)، فمحنف الخبر (مما يتلى عليكم) ثم حذف المضاف (حكم) وأقيم المضاف إليه مقامه، والفاء حرف استئناف، وجملة الطلب استئنافية، لبيان الحكم، فلم تقع خبراً كما هو الظاهر.

المسألة الثانية: أن يكون الاسم المشغول عنه مقتربناً بعاطف مسبوق بجملة فعلية كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ إِلَيْنَا مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾ وَالآنَعُمْ خَلَقَهُمْ﴾ [النحل: ٤، ٥] فـ(الآناع) منصوب بفعل محنوف؛ أي: وخلق الأنعام، وحسن النصب؛ ليُعطِّف جملة

(١) هنا التأويل لسيبوه، وأما المبرد فالإعراب عنده على ظاهر الآية، فتكون جملة (فاقت Luoوا) خبراً، ولا تأويل. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/١٧١)، وـ«الكامل في اللغة والأدب» للمبرد (٢/٨٢٢). وانظر: «كتاب سيبوه» (١/١٤٢).

فعلية وهي جملة: (والأنعام) على جملة فعلية تقدمت، وهي (خلق الإنسان) وهذا فيه تناسب، وهذه قراءة السبعة.

المسألة الثالثة: أن يقع المشغول عنه بعد أداة يغلب أن يليها الفعل؛ كهمزة الاستفهام، وما النافية وغيرهما، نحو: أوالذك احترمه؟ ومنه قوله تعالى: ﴿أَبْشِرَا مَنَا وَحْدًا نَّتَعَلَّمُ﴾ [القمر: ٢٤] فـ(بشرًا) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، وجملة (نتبعه) تفسيرية، وإنما ترجح النصب؛ لأنه لو رفع لصار مبتدأ، ورفع المبتدأ بعد همزة الاستفهام - مع جوازه - قليل، لكثرة دخولها على الأفعال، ومثلها (ما) النافية نحو: ما صديقاً أهنته، فـ(صديقاً) مفعول به لفعل محذوف، وجملة (أهنته) تفسيرية.

قوله: (وَيَحِبُّ فِي تَحْوِي إِنْ زَيْدًا لَّقِيَتَهُ فَأَكْرَمَهُ، وَهَلَّا زَيْدًا وجوب نصب الاسم السابق أَكْرَمَتَهُ لِوُجُوبِهِ).

أي: يجب نصب المشغول عنه إذا وقع بعد ما يختص بالفعل، كاداة الشرط، نحو: إن خالداً لقيته فأكرمه، أو أداة التحضيض، نحو: هلا زيداً أكرمه، أو أداة العرض^(١) نحو: ألا الحديث حفظته، فيجب نصب ما بعد هذه الأدوات بفعل محذوف، لوجوب وقوع الفعل بعدها، ولو جاز الرفع على الابتداء لخرجت عن اختصاصها بالأفعال^(٢).

(١) التحضيض: طلب الفعل بحث وإلحاح، والعرض: طلب الشيء برفق ولين.

(٢) أما رفعه على أنه فاعل أو نائب فاعل لفعل محذوف فجائز؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ أَسْتَجَارَكَ﴾ [التوبه: ٦] فـ(أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وقوله تعالى: ﴿إِذَا أَشْتَمْسُ كُورَت﴾ [التكوير: ١] فالشمس: نائب فاعل لفعل محذوف، ويرى فريق من النحاة أن هذا المرفوع لا يلزم إعرابه فاعلاً لفعل محذوف بل يعرب مبتدأ، ولا حاجة إلى التقدير، وبعضهم يرى أنه فاعل للفعل المذكور بعد، ولا ضير في الأخذ بهذا أو الذي قبله.

وقوله: (الوجوبه) أي: لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الأدوات.

وجوب رفع قوله: (وَيَحِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو الاسم السابق لامتناعه).

أي: يجب رفع المشغول عنه إذا وقع بعد ما يختص بالابتداء ك(إذا) الفجائية^(١) نحو: خرجت فإذا الغبارُ تشيره الرياح، برفع (الغبار) على أنه مبتدأ، وما بعده خبر، و(إذا) حرف دال على المفاجأة، ولا يجوز نصبه بتقديره فعل، لامتناع وقوع الفعل بعدها.

وكذلك يجب الرفع إذا وقع الفعل المشغول بالضمير بعد ما له صدر الكلام؛ كأدوات الشرط، والاستفهام، وغيرهما، نحو: الكتاب إن استعرتْه فحافظْ عليه، المريضُ هل زرته؟ فيجب رفع المشغول عنه في المثالين وهما: (الكتاب) و(المريض) ولا يجوز نصبه؛ لأن ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يصلح أن يكون مفسراً لعامل محذوف^(٢).

وقوله: (لامتناعه) أي: لامتناع الفعل بعد (إذا) الفجائية.

جواز قوله: (وَيَسْتَوِيَانِ فِي نَحْوِ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرُو أَكْرَمُهُ، الوجهين في لشكافه). الاسم السابق على حد سواء

أي: يجوز رفع المشغول عنه ونصبه على حد سواء، إذا وقع المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين، وفسروا الجملة

(١) هي حرف دال على المفاجأة، وقيل: إنها ظرف، وانظر: (ص ٨٩).

(٢) اعلم أن وجوب رفع المشغول عنه ليس من مسائل هذا الباب - كما تقدم -؛ لأن تعريف الاشتغال لا ينطبق عليه؛ لأن من شرطه أنه لو تفرغ العامل من الضمير (المشغول به) لنصب الاسم السابق (المشغول عنه) وهذا لا يتم فيما وجب رفعه؛ لأن المتقدم مرفوع، والمتأخر يطلب منصوباً لا مرفوعاً.

ذات الوجهين بأنها جملة اسمية وخبرها جملة فعلية^(١)، نحو: زيد قام أبوه وعمرو أكرمه، فيجوز رفع (عمرو) على أنه مبتدأ، خبره (أكرمه) وتُعطف جملة اسمية، على جملة اسمية، وهي: زيد قام أبوه، ويجوز نصبه بفعل محذوف، وتُعطف جملة فعلية على جملة فعلية، وهي (قام أبوه)، وإنما جاز الوجهان على السواء (للتكافؤ) الحاصل على كلا التقديرين؛ لأن الجملة الأولى اسمية الصدر فعلية العجز، فإن راعيت صدرها رفعت، وإن راعيت عجزها نصبت، فالتشاكل بين المتعاطفين موجود على كلا التقديرين، ولا مرجع.

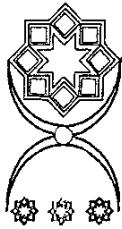
قوله: (وَلَيْسَ مِنْهُ 『وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّبَرِ』 [القمر: ٥٢]، وَأَزَيْدُ مَا لَبَسَ مِنْ ذُهَبٍ بِهِ).^٦

أي: ليس من باب الاشتغال قوله تعالى: «وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّبَرِ» لعدم صحة تسلط العامل على ما قبله على قاعدة الاشتغال، إذ لو صح لكان التقدير: فعلوا كل شيء في الزبر، وهو فاسد؛ لأنه يقتضي أنهم فعلوا في الزبر - أي: صحف الأعمال - كل شيء، وليس هذا هو معنى الآية، لأنهم لم يفعلوا فيها شيئاً، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أعمالهم، وإنما معناها - والله أعلم - أن كل شيء فعلوه ثابت في صحف أعمالهم. فيجب رفع (كل) على أنه مبتدأ، وجملة (فعلوه) في محل جر صفة لـ(شيء) والخبر هو الجار والمجرور (في الزبر).

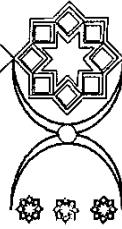
وكذا ليس من باب الاشتغال (أزيد ذهب به؟) ببناء الفعل للمجهول؛ لعدم صدق ضابط الباب عليه؛ إذ لو سلط العامل على ما

(١) الجملة إذا وقعت خبراً عن مبتدأ فهي الجملة الصغرى، والجملة التي يقع خبرها جملة هي الجملة الكبرى، وقد مضى ذلك عند تعريف الكلام. (ص ٣٦).

قبله على قاعدة الاشتغال لم ينصب؛ لأن الفعل (ذهب) لا يعمل النصب؛ لأنه فعل لازم مبني للمجهول، فالجار وال مجرور في محل رفع نائب فاعل، ويجب رفع (زيد) على أنه مبتدأ وما بعده خبر، أو على أنه مرفوع بفعل محدود؛ لأجل الهمزة - التي يكثر دخولها على الفعل - والتقدير: أَذَهَبَ زِيدٌ فَدُهِبَ بِهِ؟ والأول أرجح؛ لوضوحيه وسلامته من التقدير.



باب في التنازع



قوله: (يَجُوزُ فِي نَحْوِ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، إِعْمَالُ الْأَوَّلِ وَاحْتَازَهُ الْكُوفِيُّونَ، فَيُضْمِرُ فِي الثَّانِي كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ، أَوِ الثَّانِي، وَاحْتَازَهُ الْبَصْرِيُّونَ، فَيُضْمِرُ فِي الْأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ)، نَحْوُ: جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ...).

التنازع: توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو: سمعتْ ورأيتْ تعريف القارئ، فكل واحد من (سمعت) و(رأيت) يطلب (القارئ) مفعولاً به، التنازع نحو: ضربني وضررت زيداً، فال الأول يطلب الاسم فاعلاً، والثاني يطلبه مفعولاً.

وقد يكون التنازع بين أكثر من عاملين، وقد يكون المتنازع فيه متعددًا، نحو: يجلس ويستمع ويكتب المتعلم، وكقوله عليه السلام: «تسبّحون وتحمّدون وتکبرون دبر كل صلاة ثلاثة وثلاثين» متفق عليه، ف(دُبُر) منصوب على الظرفية، و(ثلاثة وثلاثين) منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما ثلاثة عوامل^(١).

ولا خلاف في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل، وإنما مذهب النها الخلاف في الأولى منهمما، فقال البصريون: الثاني أولى لقربه من أحد العاملين، وقال الكوفيون: الأول أولى لتقديمه.

فإن أعملت الأول في الاسم الظاهر أعملت الثاني المهمل في إعمال الفعل المهمل في

(١) في هذا الحديث أعمل الأخير لقربه، وأعمل الأولان في ضميرهما، وحذف؛ ضمير لأنهما فضلتان. والأصل: تسبحون الله فيه إيه، وتحمدون الله فيه إيه.

ضميره، ويؤتى بهذا الضمير، سواء كان مرفوعاً، نحو: قام وقعدا أخواك، أو منصوباً، نحو: قام وأكرمتهم أخواك، أو مجروراً، نحو: قام ومررت بهما أخواك، ف(أخواك) فاعل (قام)، وقد أعمل الثاني في ضمير هذا الاسم، ولا محذور في الإتيان بالضمير، لرجوعه إلى متقدم رتبة؛ لأن مرجع الضمير وهو (أخواك) معمول للعامل الأول.

وإن أعملت الثاني في الاسم الظاهر أعملت الأول في ضميره، ويؤتى بهذا الضمير إن كان مرفوعاً؛ لامتناع حذف العمدة، وإن لزم منه عوده على متاخر لفظاً ورتبة^(١)، فتقول: قاما وقعد أخواك، ف(أخواك) فاعل (قعد)، ومنه قول الشاعر:

جفوني ولم أجف الأخلاء إبني لغير جميل من خليلي مهملاً^(٢)
فأعمل الشاعر الثاني وهو (لم أجف) في (الأخلاق)، فنصبه على أنه مفعول به، وأعمل الأول في ضميره، وهو (واو الجماعة)، وأثبت الضمير؛ لأنه وإن عاد على متاخر لفظاً ورتبة لكن مجبيه عن العرب دليل على جوازه هنا.

وإن كان الضمير منصوباً أو مجروراً حذفته، نحو: ضربت وضربني زيد، ومررت ومر بي زيد، ولا يؤتى بهذا الضمير، إذ لو

(١) عود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة واقع في مسائل أخرى، أشرت إلى بعضها في أواخر باب «الفاعل» (في الحاشية) وذكرت مسألة التنازع.

(٢) جفوني: من الجفاء وهو ترك المودة، والمعنى: هجرني الأصدقاء، فلم أقابلهم بالمثل؛ لأنني أهمل وأترك ما ليس بحسن من أفعال أصدقائي.

إعرابه: (جفوني) فعل ماضٍ، والواو فاعل، والنون لللوقيا، والباء مفعول (ولم أجف) جازم ومجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا) (الأخلاق) مفعول به (إبني) إن حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والنون لللوقيا، وباء المتكلّم اسمها (لغير جميل) جار ومحرر متعلق بـ(مهملاً) وـ(جميل) مضاف إليه، (من خليلي) جار ومحرر متعلق بمحذوف صفة لـ(جميل)، والباء، مضاف إليه، (مهملاً) خبر (إن) مرفوع.

قيل: ضربته وضربني زيد، ومررت به ومر بي زيد، لعاد الضمير على متاخر لفظاً ورتبة، وهذا الضمير فضيلة يستغني عنه الكلام، فيحذف.

قوله: (وَلَيْسَ مِنْهُ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ؛ لِفَسَادِ مَا لِبَسَ مِنَ الْمَعْنَى). باب التنازع

أي: ليس من باب التنازع قول امرئ القيس:

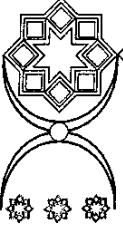
ولو أَنْ مَا أَسْعَى لِأَدْنِي مَعِيشَةً كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ^(١)

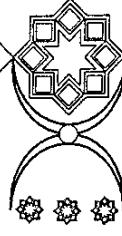
لأن من شرط التنازع صحة توجيه كل واحد من العاملين إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى، وفي هذا البيت تقدم عاملان، وهما: (كفاني) و(لم أطلب) وتأخر معمول واحد وهو (قليل من المال) ولو توجه إليه العاملان لفسد المعنى المراد؛ إذ يصير التقدير: (كفاني قليل من المال ولم أطلب قليلاً من المال) وهذا كلام غير مستقيم، فيتعين أن يكون مفعول (أطلب) محذوفاً، وتقدير الكلام: لو كان سعي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك، ومقتضى ذلك أنه طالب للملك، وهو المراد، بدليل قوله

بعده:

ولكنما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْثَلٍ وقد يَدْرُكُ الْمَجْدَ الْمُؤْثَلَ أَمْثَالِي
ومجد مؤثر: أي: قديم.

(١) إعرابه: (لو) حرف امتناع لامتناع (أن) حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر (ما) مصدرية، (أَسْعَى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أَنَا) و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب؛ لأنه اسم (أن)، (لأدنى) جار و مجرور خبر (أن)، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف تقديره: لو ثبت كون سعي لأدنى... إلخ. (معيشة) مضارف إليه، (كفاني) فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والباء مفعول به، (ولم) الواو عاطفة، (لم) حرف جزم (أطلب) فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر، (قليل) فاعل (كفاني) (من المال) جار و مجرور صفة لـ(قليل).





باب في ذكر منصوبات الأسماء

قوله: (بَابُ: الْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ، وَهُوَ خَمْسَةٌ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ، كَضَرِبَتْ زَيْدًا).

بيان المفاعيل ذكر ابن هشام في هذا الباب المفاعيل الخمسة وهي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، وقدمنها على غيرها من المنصوبات الأخرى؛ لأنها الأصل، وغيرها محمول عليها ومشبه بها، وكلها منصوبة.

تعريف وبدأ بالمفعول به فقال: هو ما وقع عليه فعل الفاعل، كضربت زيداً، ف(زيداً) مفعول به، لوقوع فعل الفاعل عليه، وهو الضرب، وهذا بخلاف بقية المفاعيل، فإن فعل الفاعل لا يقع عليها، فالمفعم المطلق نفس فعل الفاعل، والمفعول له وقع لأجله، والمفعول فيه وقع فيه، والمفعول معه وقع معه، كما سيأتي - إن شاء الله - .

أحكام قوله: (وَمِنْهُ الْمُنَادِي، وَإِنَّمَا يُنَصَّبُ مُضَافًا، كَيَا عَبَدَ اللَّهَ،
المنادي أَوْ شَبِيهَا بِالْمُضَافِ، كَيَا حَسَنًا وَجْهُهُ، وَيَا طَالِعًا جَبَلًا، وَيَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ، أَوْ نَكَرَةً عَيْرَ مَقْصُودَةٍ، كَقَوْلِ الْأَعْمَى: يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي).

من أنواع المفعول به: المنادي، وله أحكام تخصه؛ فلهذا أفرده بالذكر، وبيان كونه مفعولاً به: أن قوله: يا عبد الله، أصله: أدعوا عبد الله، فحذف الفعل، وأنيب (يا) عنه.

والمنادى: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعوه)^(١)، نعرفه وأقسامه وهو قسمان:

- ١ - منادى معرب، وهو ما يظهر فيه النصب، وهو المراد هنا.
- ٢ - منادى مبني، وهو الذي لا يظهر فيه النصب، ويأتي - إن شاء الله - .

فيتصبب المنادى لفظاً في ثلاثة مسائل:
ال الأولى: أن يكون مضافاً، نحو: يا عبد الله، ف(يا) حرف نداء، و(عبد الله) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، ولفظ (الله) مضاف إليه.

الثانية: أن يكون شبيهاً بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، كما يتصل المضاف بالمضاف إليه، نحو: يا مسافراً إلى مكة استفد من وقتك.

ف(مسافراً) منادى منصوب، وقد اتصل به شيء من تمام معناه لأننا إذا قلنا: (يا مسافراً) لم يتبيّن للسامع المراد كاملاً؛ لأن السفر يكون إلى بقاع شتى، فإذا قلنا: (إلى مكة) أتممنا المعنى، وخصوصناه، كما يُخصّص المضاف بالمضاف إليه.

وهذا الذي به التمام إما أن يكون اسمًا مرفوعاً بالمنادى، نحو: يا ضائعاً كتبه لا تيأس، ف(يا) حرف نداء (ضائعاً) منادى منصوب (كتبه) فاعل لاسم الفاعل مرفوع، والهاء مضاف إليه، ومثله: يا حسناً وجهه، ف(وجهه) فاعل للصفة المشبهة (حسناً).

وإما أن يكون منصوباً، نحو: يا طالعاً جبلاً، ف(طالعاً) منادى

(١) الأصل في المنادى أن يكون اسمًا لعامل، ليتأتى إقباله، وقد ينادى اسم غير عاقل لغرض بلاغي، ومنه قوله تعالى: «وَقَبْلَ يَكُونُ أَنْتَ مَاءِكَ وَيَسْمَأَكَ أَقْبَلْكَ» [هود: ٤٤].

منصوب، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنّه اسم فاعل، و(جبلًا) مفعول به منصوب لاسم الفاعل.

وإما أن يكون مجروراً كما تقدم في المثال: يا مسافراً إلى مكة، ومثله: يا رفيقاً بالعباد، فـ(بالعباد) جار ومحرر متعلق بـ(رفيقاً).

المسألة الثالثة: أن يكون المنادى نكرة غير مقصودة، كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، فـ(أرجلاً) منادى منصوب؛ لأنّه نكرة غير مقصودة، أما أنه نكرة فلأنّه لا يدل على معين، وأما أنها غير مقصودة، فلأنّ الأعمى حين يقول: يا رجلاً، لا يوجه الخطاب إلى إنسان خاص، ولا يقصد به شخصاً دون آخر.

المنادي قوله: (والْمُضَرُّدُ الْمَعْرِفَةُ يُبَنِّى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ، كَيْا زَيْدُ، وَيَا زَيْدَانِ، وَيَا زَيْدُونَ، وَيَا رَجُلُ لِمُعَيْنِ).

المبني

هذا القسم الثاني من أقسام المنادى، وهو المنادى المبني، فيبني بشرطين:

الأول: أن يكون مفرداً، والمراد به هنا: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، فيدخل فيه المفرد والمثنى والجمع.

الثاني: أن يكون معرفة؛ أي: معيناً سواء كان معرفة قبل النداء، وهو العلم كـ(خالد)، أو معرفة بعد النداء بسبب الإقبال عليه، وهو النكرة المقصودة.

والمنادى في هذا القسم يبني على ما كان يرفع به قبل النداء حالة الإعراب، ويكون في محل نصب، فإن كان يرفع بالضمة بني على الضم من غير تنوين، نحو: يا هشامْ تمهل، يا رجآلْ أتقنوا أعمالكم، يا فاطماتْ اتركن الغيبة، وإن كان يُرفع بالألف بني على

الألف، نحو: يا عليان قوما بالواجب، يا فتيان لا تعبثوا بالأزهار، وإن كان يرفع بالواو بنبي على الواو، نحو: يا محمدون صلوا أرحامكم، خذوا جوائزكم يا فائزون، ف(هشام) في المثال الأول منادي مبني على الضم في محل نصب؛ لأن المنادي أصله مفعول به - كما تقدم - وهكذا في بقية الأمثلة، فهو مبني على ما يرفع به.

قوله: (فَصُلْ: وَتَقُولُ: يَا غَلَامُ بِالثَّلَاثِ وَبِالنِّيَاءِ فَتَحًا وَإِسْكَانًا وِبِالْأَلِفِ). .

ذكر ابن هشام رحمه الله في هذا الفصل حكم المنادي المضاف إلى المنادي المضاف لياء المتتكلم، والمنادي المضاف إلى مضاف إلى ياء المتتكلم.

فأما الأول وهو المنادي المضاف إلى ياء المتتكلم، فلا يخلو: إما أن يكون المنادي كلمة (أب) أو (أم) أو غيرهما، فإن كان غيرهما، نحو: يا غلامي، جاز فيه ست لغات، ثلاط منها بإثبات الياء، وثلاث بحذفها، وهي كما يلي:

الأولى: إثبات الياء ساكنة، فتقول: يا غلامي، قال تعالى: **﴿يَعْبَادُ لَا حَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾** [الزخرف: ٦٨]، في قراءة من أثبت الياء ساكنة، وهم نافع وأبو عمرو وابن عامر من السبعة، ف(عبدادي) منادي منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، وياء المتتكلم ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الثانية: إثبات الياء مفتوحة فتقول: يا غلامي، قال تعالى: **﴿قُلْ يَعْبَادُ الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾** [الزمر: ٥٣] ف(عبدادي) منادي منصوب - كما تقدم - وياء المتتكلم ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

الثالثة: قلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة، فتنقلب الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتقول: يا غلاماً، قال تعالى عن يعقوب عليه السلام: «يَأَسْفَى عَلَى يُوسُفَ» [يوسف: ٨٤] فـ(أسفاً) منادٍ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة^(١) وياء المتكلم المنقلبة ألفاً: ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

وإلى هذه اللغات الثلاث أشار بقوله: (وبالياء فتحاً وإسكاناً وبالألف).

اللغة الرابعة: حذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلاً عليها فتقول: يا غلام، قال تعالى: «يَعِبَادُ فَانَّقُونَ» [الزمر: ١٦] فـ(عبد) منادٍ مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، ومثل ذلك - أيضاً - الآية المتقدمة: «يَعِبَادُ لَا حَوْفٌ عَلَيْكُمْ» على قراءة بقية السبعة غير المذكورين.

اللغة الخامسة: قلب الياء ألفاً - كما تقدم - وحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها فتقول: يا غلام، فـ(غلام) منادٍ مضاف منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً محذوفةً: مضافٌ إليه.

اللغة السادسة: حذف الياء - مع ملاحظتها في المعنى - وبناء المنادٍ على الضم، فيضم الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء،

(١) أو يقال: وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها الكسرة المنقلبة فتحة لمناسبة الياء المنقلبة ألفاً، والألف المنقلبة عن الياء في محل جر مضاف إليه، فتكون الفتحة في (يا غلام) ليست فتحة إعراب، وإنما هي لأجل الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، والأول فيه تيسير وبعد عن التكليف الذي لا داعي له.

فتقول: يا غلام، ف(غلام) منادٍ مبني على الضم في محل نصب؛ لانقطاعه عن الإضافة لفظاً لا معنى^(١).

والى هذه اللغات الثلاث أشار ابن هشام رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامٌ بقوله: (وتقول: يا غلام بالثلاث) أي: بالحركات الثلاث على الميم، وهي الكسرة والفتحة والضمة، من غير ياء، على ما تقدم بيانه.

وهذه اللغات الست متفاوتة، فبعضها أقوى وأكثر استعمالاً من بعض، فأفصحها وأكثرها استعمالاً حذف الياء اكتفاء بالكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة، ثم قلبها ألفاً، ثم حذف ألف اكتفاء بالفتحة، وأما اللغة السادسة فهي أضعفها، ولذا أحملها بعض النحو فلم يذكرها مع اللغات الجائزة؛ لأنها لا تخلو من لبس في تبيين نوعها واضطراب في إعرابها.

قوله: (وَيَا أَبَتْ وَيَا أُمَّتْ وَيَا بَنَنَ أَمْ وَيَا بَنَنَ حَمْ بِفُتْحٍ وَكَسْرٍ، وَالْمَحَاقُ الْمَنَادِيُّ الْأَلِفُ أَوِ الْيَاءُ لِلْأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ، وَلِلآخَرَيْنِ ضَعِيفٌ). المضاف إذا كان كلاماً ذكر النوع الثاني من أنواع المنادي المضاف إلى الياء، وهو أن (أب أو أم) يكون كلمة (أب) أو (أم)، وذكر حكم المنادي المضاف إلى مضاف والمنادي المضاف إلى ياء المتكلم.

إذا كان المنادي المضاف كلمة (أب) وأم) جاز فيه اللغات الست السابقة ولغات أربع أخرى وهي:

١ - حذف ياء المتكلم، والإتيان بتاء التأنيث عوضاً عنها^(٢) مع

(١) أو يقال: إنه يراعى أصله من ناحية أنه مضاف، فيكون منادٍ منصوباً بالفتحة المقدرة منع من ظهورها الضمة التي جاءت لشبهه بالنكرة المقصودة، والمضاف إليه محذوف، وهو ياء المتكلم.

(٢) لا تكون تاء التأنيث عوضاً عن ياء المتكلم إلا في باب النداء في كلمتي (أب، أم)، ووجود التاء فيها يحتم أن يكون كل منها منادٍ، ولا يصح استعمالهما في شيء آخر مع هذه التاء.

بنائها على الكسر وهذا هو الأكثـر، نحو: يا أمتـ، يا أبـتـ، ومنه قوله تعالى: «إذ قـل لـأبـيـ يـتـابـتـ» [مريم: ٤٢]. فقد قـرأ السـبعـة - عـدا ابن عـامر - بالـكسـرـ، لـتـدلـ الـكـسـرـ عـلـىـ الـيـاءـ الـمـحـذـوـفـةـ فـيـ الـنـدـاءـ، وـأـصـلـهـ قـبـلـ الـتـعـويـضـ: يا أـبـيـ، وـإـعـرـابـهـ: (يا) حـرـفـ نـدـاءـ، (أـبـتـ) مـنـادـيـ مـنـصـوبـ، وـعـلـامـةـ نـصـبـهـ الـفـتـحةـ الـظـاهـرـةـ عـلـىـ آـخـرـهـ، وـهـوـ مـضـافـ، وـيـاءـ الـمـتـكـلـمـ الـمـحـذـوـفـةـ ضـمـيرـ مـبـنيـ عـلـىـ السـكـونـ فـيـ مـحـلـ جـرـ مـضـافـ إـلـيـهـ، وـالـتـاءـ حـرـفـ دـالـ عـلـىـ التـأـيـثـ الـلـفـظـيـ مـبـنيـ عـلـىـ الـكـسـرـ لـاـ مـحـلـ لـهـ.

٢ - حـذـفـ الـيـاءـ وـإـتـيـانـ بـتـاءـ التـأـيـثـ مـفـتوـحةـ، نحو: يا أـبـتـ، وـيـاـ أـمـتـ، وـمـنـهـ قـرـاءـةـ ابنـ عـامرـ: (يا أـبـتـ) بـالـفـتـحـ، وـإـعـرـابـهـ كـمـاـ سـبـقـ غـيرـ أـنـ التـاءـ مـبـنـيةـ عـلـىـ الـفـتـحـ.

٣ - الـجـمـعـ بـيـنـ تـاءـ التـأـيـثـ الـتـيـ هـيـ عـوـضـ، وـأـلـفـ بـعـدـهـ أـصـلـهـاـ يـاءـ الـمـتـكـلـمـ، نحو: يا أـبـتاـ، وـيـاـ أـمـتـاـ، فـ(أـبـتاـ) مـنـادـيـ مـنـصـوبـ، وـعـلـامـةـ نـصـبـهـ الـفـتـحةـ الـظـاهـرـةـ عـلـىـ آـخـرـهـ، وـالـتـاءـ حـرـفـ دـالـ عـلـىـ التـأـيـثـ الـلـفـظـيـ مـبـنيـ عـلـىـ الـفـتـحـ، وـأـلـفـ الـمـنـقلـبـةـ عـنـ يـاءـ الـمـتـكـلـمـ ضـمـيرـ مـتـصـلـ مـبـنيـ عـلـىـ السـكـونـ فـيـ مـحـلـ جـرـ مـضـافـ إـلـيـهـ^(١).

٤ - الـجـمـعـ بـيـنـ تـاءـ التـأـيـثـ الـتـيـ هـيـ عـوـضـ وـيـاءـ الـمـتـكـلـمـ، نحو: يا أـبـتيـ، وـيـاـ أـمـتـيـ، فـ(أـبـتيـ) مـنـادـيـ مـنـصـوبـ، وـعـلـامـةـ نـصـبـهـ الـفـتـحةـ الـظـاهـرـةـ^(٢)، وـالـتـاءـ لـلـتـأـيـثـ حـرـفـ مـبـنيـ عـلـىـ الـكـسـرـ، وـيـاءـ

(١) من النـحـاةـ مـنـ قـالـ: إـنـ هـذـهـ أـلـفـ فـيـ (ياـ أـبـتاـ) لـيـسـ مـنـقـلـبـةـ عـنـ يـاءـ الـمـتـكـلـمـ، وـإـنـماـ هـيـ حـرـفـ هـجـائـيـ وـزـائـدـ لـمـدـ الصـوتـ، وـعـلـيـهـ فـلـاـ إـعـرـابـ لـهـ، وـالـتـاءـ عـوـضـ عـنـ يـاءـ الـمـحـذـوـفـةـ.

(٢) يـلاـحظـ أـنـ الـمـنـادـيـ مـنـصـوبـ بـفـتـحةـ ظـاهـرـةـ فـيـ الصـورـ الـأـرـبـعـ؛ لـأـنـ تـاءـ التـأـيـثـ تـوـجـبـ فـتـحـ ماـ قـبـلـهـ دـائـمـاـ، وـهـذـاـ إـعـرـابـ أـيـسـرـ مـنـ القـولـ بـأـنـهـ مـنـصـوبـ بـفـتـحةـ مـقـدـرـةـ مـنـعـ مـنـ ظـهـورـهـاـ الـفـتـحةـ الـتـيـ جـاءـتـ لـمـنـاسـبـةـ التـاءـ، إـذـ لـاـ دـاعـيـ لـذـلـكـ.

ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضaf إليه.
واللغتان الأخيرتان فيهما جمع بين العوض وهي (الباء)
والمعوض وهو (ياء المتكلم) أو بدل المعوض وهو (الألف)، وهذا
ممنوع؛ ولهذا قال ابن هشام رضي الله عنه : (إلحاد الألف أو الباء للأولين)
وهما: يا أبٌ، ويأْمَتْ (قبع) لما ذكرنا، وسبيل ذلك هو الشعر
على ما اختاره جماعة، واللغة الأخيرة أضعف من التي قبلها.

أما إذا كان المنادى مضافاً إلى مضaf إلى ياء المتكلم فإنه
يجب إثبات الياء مفتوحة، أو ساكنة، نحو: يابن أخي، يابن خالي؛
إلا إذا كان ابن أم أو ابن عم، أو ابنة عم، ففيه وجهان:
الأول: حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها، وهو
الأكثر فتقول: يابن أم، ويابن عم.

الثاني: حذف ياء المتكلم بعد قلبها ألفاً، وقلب الكسرة قبلها
فتحة، فتقول: يابن أم، ويابن عم، ومنه قوله تعالى عن هارون عليه السلام :
﴿قَالَ أَبْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ أَسْتَعْفِفُونِ﴾ [الأعراف: ١٥٠] ﴿قَالَ يَبْنُونَ لَا تَأْخُذْ
بِلِحَيَّتِي﴾ [طه: ٩٤] فقد قرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي بكسر
الميم على الوجه الأول، وقرأ الباقيون بفتحها على الوجه الثاني^(١).

وإنعرابه: (ابن أم) ابن: منادى بحرف نداء مقدر، منصوب،
وعلامه نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضaf و(أم) بالفتح: مضaf إليه
مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لقلب الياء
ال ألفاً، وحذفت هذه الألف للتخفيف، و(أم) مضaf، والباء المحذوفة
المنقلبة ألفاً في محل جر مضaf إليه.

و(ابن أم) على قراءة كسر الميم (ابن) كما تقدم و(أم) مضaf

(١) «الكشف» لمكي (٤٧٨/١)، «التبصرة» له (٣٢).

إليه مجرور بالكسرة الظاهرة^(١)، و(أم) مضاف، والياء الممحوظة للتحفيف في محل جر مضاف إليه^(٢).

وأما إثبات الياء، نحو: (يا ابن أمي) أو الألف المنقلبة عن الياء، نحو: (يابن أمًا) فهو ضعيف.

وهذا معنى قوله: (والحقهما) أي: الياء والألف (للأخرين) وهما: ابن أم، وابن عم (ضعف) لا يكاد يوجد إلا في ضرورة الشعر.

(١) هذا أيسر من إعرابه مجروراً بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

(٢) يجوز في حالة الفتح أن يقال: إن المنادي قد ركب مع ما أضيف إليه تركيباً مزجياً، وصارا معاً بمنزلة (خمسة عشر) أو غيره مما يبني على فتح الجزأين، ويقال في إعراب (ابن أم): منادي منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء التركيبى، وباء المتكلم الممحوظة مضاف إليه.



أحكام تابع المنادى

قوله: (فصل: ويُجْرِي مَا أَفْرَدَ أَوْ أُضِيفَ مَقْرُونًا بِأَنْ مِنْ نَعْتِ الْمَبْنَى وَتَأْكِيدِهِ وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ الْمَقْرُونِ بِأَنْ عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحْلِهِ، وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّدًا عَلَى مَحْلِهِ، وَنَعْتُ أَيِّ عَلَى لَفْظِهِ، وَالْبَدَلُ وَالنَّسْقُ الْمُجَرَّدُ كَالْمُنَادَى الْمُسْتَقِلُ مُطْلَقًا).

تقديم أن المنادى قد يكون مفرداً فيبني^(١)، وقد يكون مضافاً أو تابع المنادى شيئاً به، فينصب لفظه، وذكر هنا تابع المنادى المبني، وبيانه كما يلي:

١ - إذا كان المنادى مبنياً - وهو العلم والنكرة المقصودة - وكان تابعه نعتاً أو توكيداً، أو عطف بيان، أو عطف نسق مقروراً بـ(أ) جاز في هذا التابع وجهان:

١ - الرفع مراعاة للفظ المنادى. ٢ - النصب مراعاة لمحله.

شرط أن يكون هذا التابع مفرداً عن الإضافة، أو مضافاً مقترباً بـ(أ)، مثل النعت: يا خالد العاقل، يا صالح الكريم الأب.

ومثال التوكيد: أن تخاطب شباباً، فتقول: أنتم رجال الغد، يا شباب أجمعون، أو أجمعين.

ومثال عطف البيان: يا سعيد كرز أو كرزاً.

(١) تقدم أن المنادى المبني في محل نصب؛ لأن أصله المفعول به، والدليل على أنه في محل نصب مجيء تابعه من نعت وغيره منصوباً في الكلام الفصيح، وليس في الجملة ما يصلح سبيلاً لنصبه إلا مراعاة المحل.

ومثال عطف النسق: يا خالُدُ وَالضَّحَاؤُ، ومنه قوله تعالى: **﴿يَنِجَّا إِلَيْنَا مَعْلُومٌ وَالظَّاهِرُ﴾** [سأ: ١٠] فـ(جبال) منادٍ مبني على الضم في محل نصب، وـ(الظاهر) بالنصب - على قراءة السبعة - معطوف على محل الجبال، والمعطوف على المنسوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وهذا القسم أشار إليه بقوله: (ويجري ما أفرد) أي: عن الإضافة (أو ما أضيف) حالة كونه (مقروناً بأأن من نعت) المنادٍ (المبني) وهو العلم، والنكرة المقصودة (وتوكيد) (و) عطف (بيانه ونسقه) أي: عطف النسق (المقررون بأأن على لفظه) أي: يجري على لفظ المنادٍ المبني، فيرفع مراعاة للفظه (أو محله) أي: أو يجري التابع على محل المنادٍ فينصب.

٢ - فإن كان التابع (من نعت وتوكيد وبيان) مضافاً مجرداً من (أأن) وجب نصبه مراعاة لمحل المنادٍ، كما لو كان هو المنادٍ.

مثال النعت: يا خليلُ كَبِيرُ الْقَوْمِ تَكَلَّمُ.

ومثال التوكيد: يا شبابُ كُلَّكُمْ أَوْ كُلَّهُمْ^(١) أَنْتُمْ رِجَالُ الْغَدَرِ (خطاباً لمعينين).

ومثال عطف البيان: يا مُحَمَّدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، فـ(أبا) عطف بيان منسوب بالألف، وما بعده مضاف إليه.

وهذا القسم أشار إليه بقوله: (وما أضيف مجرداً على محله) أي: ويجري ما أضيف من نعت أو توكيده أو بيان حالة كونه مجرداً من (أأن) على محل المنادٍ دون لفظه، **فَيُنْصَبُ** فقط.

(١) القاعدة: أنه إذا جيءَ مع تابع المنادٍ بضمير جاز أن يكون للغائب نظراً للأصل، وجاز أن يكون للمخاطب لكون المنادٍ مخاطباً في المعنى.

٣ - وإن كان التابع نعتاً، ومنعوته المنادى هو كلمة (أي) في التذكير و(أية) في التأنيث، وجب رفعه مراعاة للفظ ذلك المنادى، كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَنُ مَا غَرَّكَ بِرِيشَةَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦] وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَأْتِيهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١] وقوله تعالى: ﴿يَأْتِنَا النَّفْسُ الْمُطْئِنَةُ﴾ [الفجر: ٢٧] ف(يا) حرف نداء، و(أي) و(أية) منادى مبني على الضم في محل نصب، و(ها) حرف تنبية، (الإنسان) بدل من (أي) أو عطف بيان، مرفوع بالضمة، و(الكافرون) نعت (لأي) مرفوع بالواو؛ لأنّه جمع مذكر سالم، و(النفس) بدل من (أيتها)، أو عطف بيان.

وهذا القسم أشار إليه ابن هشام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله: (ونعت أَيٌّ عَلَى لفظه) أي: ويجري نعت (أي) و(آية) على لفظ هذا المنادى فيرفع فقط؛ لأنَّه هو المقصود بالنداء.

٤ - وإن كان التابع بدلاً أو عطف نسق مجرداً من (أ) فإنه يعطى حكم المنادٍ المستقل، فيبني إذا كان مفرداً معرفة، نحو: يا رجلُ زيدُ، ويا رجلُ وزيدُ، بالضم، كما يبني لو قلت: يا زيدُ.

وينصب إذا كان مضافاً أو شبيهاً به، نحو: يا زيد أبا عبد الله،
ويأ على وأبا عبد الله، بنصب (أبا عبد الله)؛ لأنه مضاف، وهو
ينصب لو كان منادياً، نحو: يا أبا عبد الله، دون النظر إلى المتبوع.

وهذا القسم أشار إليه بقوله: (والبدل والنسق المجرد كالمنادى المستقل مطلقاً) أي: إن البدل وعطف النسق المجرد من (أى) كالمنادى المستقل فيبني حيث يبني المنادى، ويُنصَب حيث يُنصَب، وإن كان المتبوع خلاف ذلك، ولذا قال (مطلقاً) أي: مبنياً كان المنادى أو معرباً.

تابع المنادی هذا كله إذا كان المنادی مبنياً، فإن كان معرياً - وهو المنادی المعرف المنصوب، ولم يذكره ابن هشام - نُصِّبَ التابع مطلقاً^(١) مراعاة للفظ المتبع.

مثال النعت: يا طالباً مجتهداً لا يؤثر عليك الكسالى (قوله لغير معين) ف(مجتهداً) نعت منصوب.

ومثال عطف البيان: يا مسلمين أهل العقيدة دافعوا عن دينكم.
ف(أهل العقيدة) عطف بيان منصوب.

ومثال التوكيد: يا طلاباً كلّكم أو كلّهم احفظوا أوقاتكم.

ومثال البدل: يا أبا محمد خالداً تصدق على القراء.

ومثال عطف النسق: يا أبا محمد وعلياً تصدقا على القراء.

قوله: (وَلَكَ فِي نَحْوٍ: يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ، فَتَحْمِهِمَا أَوْ ضَمِّنَ الْأَوَّلِ).

إذا تكرر لفظ المنادی المفرد، وكان اللفظ الثاني المكرر مضافاً،
المنادی نحو: يا طالب طالب العلم احرص على الفائدة، جاز في الأول وجهاً:

١ - النصب على أن هذا المنادی الأول مضاف للمضاف إليه المذكور في الكلام، ويكون الاسم الثاني المكرر مقحماً بين المتضادين، ويعرب توكيداً لفظياً للأول^(٢)، أو يكون الاسم الأول

(١) يعني بالإطلاق أن النصب في جميع التوابع؛ لأن المتبع منصوب، ومن النحاة من يرى أن البدل وعطف النسق المجرد من (أي) في حكم المنادی المستقل، ولو كان المنادی (المتبوع) منصوباً، والرأي الأول أيسر وأقرب إلى قواعد اللغة.

(٢) وعلى هذا فيصبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالتوكييد اللفظي، واغترف ذلك لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى، وقد أشار لذلك الشيخ يس في «حاشيته» على «شرح الفاكهي على القطر» (١٠٧/٢).

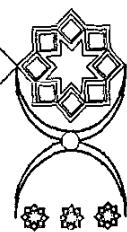
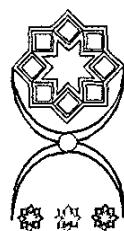
مضافاً إلى محذوف يماثل المذكور، وأصل الكلام: يا طالب العلم طالب العلم، بإضافتين في الأسلوب الواحد، ويكون الاسم الثاني منصوباً على أنه توكييد لفظي أو بدل أو عطف بيان أو مفعول به لفعل محذوف أو منادٍ بحرف نداء محذوف.

٢ - بناء الأول على الضم؛ لأنه مفرد معرفة (بالقصد والإقبال) في محل نصب، ويكون الثاني حينئذ توكييداً لفظياً أو بدلأً أو عطف بيان مراعي في الثلاثة محل المتبع - لأنه في محل نصب، كما تقدم - أو يكون منادٍ سقط منه حرف النداء، أو مفعولاً به لفعل محذوف، وبهذا تبين أن الثاني واجب النصب، والوجهان في الأول، ومن ذلك ما أشار إليه ابن هشام رحمه الله من قول الشاعر:

يا زيد زيدَ الْيَعْمَلَاتِ الذَّبَلِ تطاول الليل عليك فانزل^(١)

(١) اليعملات: جمع يعملة، بيان مفتوحة بعدها عين ساكنة، وهي الناقة القوية على العمل، والجمل يعمل، قال في القاموس: (ولا يوصف بهما إنما هما اسمان). الذبل: جمع ذابل؛ أي: ضامرة من طول السفر. فانزل؛ أي: انزل عن راحلتك واحدُ الإبل، فإن الليل قد طال وحدث للإبل الكلال، فنشطها بالحداء، وأزل عنها الإعياء.

إعرابه: (يا زيد): يا: حرف نداء. زيد: بالضم منادٍ مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه مفرد علم، وبالنصب: منادٍ منصوب؛ لأنه مضاف - كما ذكر في الشرح - (زيد اليعملات) بالنصب ليس إلا، ونصبه على الأوجه المذكورة، وهو مضاف و(اليعملات) مضاف إليه، الذبل: صفة مجرورة، تطاول: فعل ماضٍ مبني على الفتح، (الذبل) فاعل، (عليك) جار ومحرر متعلق بالفعل قبله (فانزل) الفاء استثنافية. و(انزل) فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت).



ترحیم المنادی

قوله: (فصل: وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ الْمُنَادِيَ الْمَعْرُوفَةِ، وَهُوَ حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفًا، فَذُو التَّاءِ مُطْلَقًا كَ(يَا طَلْحَ، وَيَا ثُبُّ)).

تعريف من أحكام المنادی: الترحیم، وهو: حذف آخره تخفیفاً على الترحیم وجه مخصوص، فتقول: يا حار، في نداء: حارت، وفي نداء طفلة اسمها (عزّة): يا عَزَّ.

وقوله: (حَذْفُ آخِرِهِ) أي: حذف آخر المنادی، ولم يقييد بكونه حرفاً ليشمل الحرف، والحرفين، وجزء المركب، كما سيأتي.

وقوله: (تَخْفِيفًا) أي: لمجرد التخفیف، وفيه بيان أن أهم أغراض الترحیم هو التخفیف.

شرط الترحیم وشرط الترحیم: أن يكون المنادی معرفة إما بالعلمية، وإما بالقصد والإقبال (وهو النكرة المقصودة).

أحكام والمنادی الذي يراد ترحیمه قسمان: **الترحیم**
الأول: مقترب بناء التأنيث.
الثاني: مجرد منها.

أما المقترب بناء التأنيث فيجوز ترحیمه (مطلقاً) أي: سواء أكان علمًا، أم نكرة مقصودة، ثلاثياً أم أكثر.

فتقول في نداء (طلحة): يا طلح^(١) ف(طلح). منادی مبني على

(١) يجوز فيه الضم: يا طلح، كما ذكر ابن هشام في «القطر»، فهو منادی مبني على الضم في محل نصب، وكذلك ما بعده. وسيأتي - إن شاء الله - ذكر ذلك.

الضم على تاء المحفوظة للترخيص في محل نصب.
وتقول في نداء (عائشة): يا عائش^(١)، وتقول في نداء فتاة اسمها (هبة): يا هبَّ، وتقول في نداء (ثُبة) وهي الجماعة: يا ثَبَّ.
قوله: (وَغَيْرُهُ بِشَرْطِ ضَمِّهِ وَعَلَمِيَّتِهِ وَمُجَاوِزِهِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ)،
كـ(يا جَعْفُ) ضَمًّا وَفَتْحًا.

هذا القسم الثاني من المنادى الذي يجوز ترخيمه، وهو المجرد من تاء التأنيث، فيشترط فيه - زيادة على ما تقدم - ثلاثة شروط:
الأول: أن يكون مبنياً على الضم.

الثاني: أن يكون تعريفه بالعلمية دون غيرها.

الثالث: أن يكون متجاوزاً ثلاثة أحرف.

فتقول في ترخيص (يا حارث): يا حارِ، و(يا سالم): يا سالِ،
إإن كان غير مضموم، نحو: يا عبد الله، أو كان معرفة بغير العلمية،
نحو: يا صاحبُ (المعين) أو كان ثلثيًّا كـ(عمر) لم يجز ترخيمه.

وأشار بقوله: (كـيا جَعْفُ ضَمًّا وَفَتْحًا) إلى كيفية ضبط المنادى
بعد ترخيمه، وأن لضبطه طريقتين:

الأولى: قطع النظر عن المحفوظ للترخيص، فيجعل الباقي كأنه
اسم تام موضوع على تلك الصيغة، فيبني على الضم، فتقول في
(جعفر): يا جعْفُ، وفي (سالم): يا سالُ، وإعرابه: منادى مبني على
الضم في محل نصب، وتسمى (لغة من لا يتضرر).

الثانية: أن يلاحظ المحفوظ، ويعتبر كأنه باقٍ، فيبقى ما كان
قبله على حركته أو سكونه قبل الحذف، ويكون البناء على الضم

(١) ومنه قوله عليه السلام: «ما لك؟ يا عائش؟!» في حديث طويل، رواه مسلم برقم (٩٧٤)،
ص(١٠٢).

مقصوراً على الحرف الأخير الممحوظ، كما كان قبل حذفه، فتقول في (جعْفِرٍ): يا جعَفَ، وفي (سَالِمٌ): يا سَالِ، وفي نداء (طَلْحَة): يا طَلَحَ، وتقدم إعرابه، وتسمى هذه الطريقة: (لغة من ينتظِر).

وقول ابن هشام: (ضماً) إشارة إلى الطريقة الأولى، وقوله: (وَفَتْحًا) أي: فتح الفاء من قوله: (يا جعَفَ) وهي الطريقة الثانية.

ما بحلف قوله: (وَيُحَذَّفُ مِنْ نَحْوِ: سَلَمَانَ وَمَنْصُورٍ وَمِسْكِينَ حَرْفَانِ
للترخيقِ) وَمِنْ نَحْوِ: مَعْدِ يَكْرِبَ الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ).

الممحوظ من آخر المنادى عند ترخيقه ثلاثة أقسام:

القسم الأول: حذف الحرف الأخير وحده، وهو الأغلب،
وتقديم له أمثلة.

القسم الثاني: حذف الحرفين الأخيرين معاً، وشرط ذلك: أن يكون المنادى علماً مجرداً من تاء التأنيث، اجتمعت فيه أربعة شروط:

١ - أن يكون معتلاً^(١).

٢ - أن يكون ساكناً.

٣ - أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً.

٤ - أن يكون رابعاً فصاعداً.

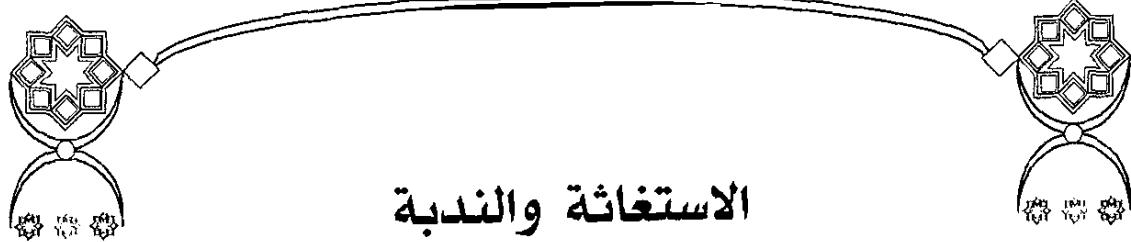
تقول في نداء (سلمان): يا سَلْمُ - بفتح الميم وضمها - على ما تقدم، وتقول في نداء (منصور): يا مَنْصُورٌ، بالضم ليس غير.

(١) أعلم أن الواو والألف والباء إذا وقعت ساكنة بعد حركة تجانسها (وهي الفتحة قبل الألف، والضمة قبل الواو، والكسرة قبل الباء، نحو: قَامَ يَقُومَ يَقِيمَ) سميت حروف علة ومد ولين، فإن سكتت وقبلها حركة لا تناسبها سميت حروف علة ولين، نحو: فَرَعُونَ، خَيْرٌ، فإن تحركت فهي حروف علة فقط، نحو: حَوْرَ، هَيْفَ.

وتقول في نداء (مسكين) على أنه علم: يا مسك.
 بخلاف نحو: سفرجل، فلا يحذف منه حرفان؛ لأن ما قبل الآخر ليس معتلاً، ونحو: هَبِيْخ^(١) لأن ما قبل الآخر ليس ساكناً، وبخلاف: مختار (علمًا)؛ لأن حرف العلة ليس زائداً؛ لأن أصله الياء، فلا بد من بقاء الألف، ونحو: سعيد؛ لأن الحرف المعتل ليس رابعاً، فهذه يقتصر فيها عند الترحيم على حذف الحرف الأخير فقط.
القسم الثالث: حذف الكلمة برأسها، وذلك في المركب المزجي، نحو: مundi كرب، فتقول: يا مundi، وفي حالويه:
 يا خال^(٢).

(١) هَبِيْخ: بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء وبالخاء يطلق على الأحمق، وعلى من لا خير فيه، والوادي العظيم، وال glam الناعم، كما في القاموس.

(٢) ترحيم المركب المزجي بحذف الكلمة غير مسموع عن العرب، ومن أجازه من النحاة فهو من باب القياس، وأكثرهم يرى عدم ترحيمه؛ لعدم السماع، وأنه موضع إلباس، ورأيهم حسن.



الاستغاثة والنذبة

قوله: (فصل: وَيَقُولُ الْمُسْتَغِيثُ: يَا نَّلَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ! بِفَتْحِ لَامِ
الْمُسْتَغَاثِ بِهِ إِلَّا فِي لَامِ الْمَقْطُوفِ الَّذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ (يَا)، وَنَحْوُ:
يَا زَيْدًا لِعَمْرِو! وَيَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ!).

تعريف الاستغاثة الاستغاثة من أنواع النداء^(١)، وهي نداء من يخلص من شدة
واقعة أو يعين على رفعها قبل وقوعها، وأداتها (يَا).

فالأول، نحو: يَا لِلنَّاسِ لِلْغَرِيقِ!

الثاني، نحو: يَا لِلْحُرَّاسِ لِلأَعْدَاءِ!

أركانها وأسلوب الاستغاثة لا يتحقق الغرض منه - وهو طلب النصرة
والعون - إلا بثلاثة أركان:

١ - حرف النداء (يَا) دون غيره من حروف النداء، وهو مذكور
دائماً.

٢ - المستغاث به (وهو من يُطلب منه العون والمساعدة) وهو
محرر بلام مفتوحة دائماً، إلا إذا عطف عليه مستغاث آخر، ولم
تتكرر (يَا) فتكسر، نحو: يَا لِلعلماءِ وَلِلمُصلِحِينَ لِلشَّابِ! فكلمة
(المصلحين) ليست مستغاثاً أصيلاً، لعدم وجود حرف النداء (يَا)،
ولكنها لما عطفت على ما قبلها اكتسبت معنى الاستغاثة.

(١) أصل الاستغاثة: طلب الغوث، وهو إزالة الشدة، وطلب الاستغاثة ممن يقدر على
إزالة الشدة جائز شرعاً، قال تعالى: ﴿فَاسْتَغْاثَهُ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ هُوَ عَذُوقُه﴾
[القصص: ١٥] لكن مع اعتقاد أنه مجرد سبب، وأما طلب الغوث من شيء لا
يقدر عليه إلا الله فهذا لا يجوز؛ لأنَّه شرك. (انظر: «شرح كتاب التوحيد»
لابن عثيمين ٢٦١/١).

٣ - المستغاث له (وهو الذي يُطلب بسببه العون لمعاونته ومقاومته) وهو مجرور بلام مكسورة كما تقدم، أو بـ(من) نحو: يا لقاضي من شاهد الزور!

وللنحوين آراء في لام المستغاث به، وأحسنها أنها حرف جر، فتَبَعَتْ للتفريق بينها وبين لام المستغاث له، وهي مجرورها متعلقان بحرف النداء (يا)، لنيابته عن الفعل (**التجئ**) ونحوه.

فمثلاً: يا للعلماء للجهال! تقول: (يا) حرف نداء واستغاثة. (للعلماء) اللام: حرف جر واستغاثة و(العلماء) اسم مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بـ(يا) النائبة عن الفعل (**التجئ**). للجهال: جار ومجرور متعلقان بـ(يا).

أسلوب الاستغاثة ثلاثة استعمالات:
الأول: ما ذكرنا وهو أن يجر المستغاث به بلام مفتوحة، وهي **نيلان** أكثر الاستعمالات.

الثاني: أن تحذف اللام، ويزاد في آخر المستغاث به ألف تكون عوضاً عن اللام المحذوفة، ولا يصح الجمع بين اللام والألف، نحو: يا عالما للجاهل! فـ(عالما) منادي مبني على ضم مقدر من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف، في محل نصب.

الثالث: أن تحذف اللام ولا يزداد في آخره ألف، بل يجعل كالمنادي المستقل، وهذا أقل الاستعمالات، فتقول: يا خالد لعمرو!
 ومنه قول الشاعر:

ألا يا قوم للعجب العجيب وللغلات تَعْرِضُ للأَرِيب ^(١)

(١) الغلات: جمع غفلة، وهي الإهمال وعدم الاحتياط «الأَرِيب» العاقل المجرب.
 إعرابه: (ألا) أداة استفتاح وتنبيه (يا) حرف نداء واستغاثة، و(قوم) منادي مستغاث =

فاستعمل المستغاث به وهو قوله: (يا قوم) استعمال المنادی،
فلم يلحق به اللام في أوله ولا الألف في آخره.
قوله: (والنَّادِبُ، وَرَيْدَا، وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَرَأْسَا، وَلَكَ إِلْحَاقُ
الْهَاءِ وَقُفًا).

تعريف الندبة: الندبة: نداء المتفجع عليه لفقده، أو المتوجع منه؛ لكونه محل ألم، فالأول كقول جرير في عمر بن عبد العزيز رض:
حُمِّلتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصطَبَرْتْ لَهُ وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
قوله: (يا عمرا) أسلوب ندبة، وليس نداء؛ لأن المقام مقام رثاء، والثاني نحو: وا ظهراه.

والغرض من الندبة: الإعلام بعظمة المندوب، وإظهار أهميته، أو شدته، أو العجز عن احتمال ما به، وفيها إظهار الحزن وقلة الصبر.

حرف الندبة: ولا يستعمل في المندوب من حروب النداء إلا حرفان: (وا) وهي الغالب عليه والمختصة به، و(يا) إذا وجد قرينة تدل على أن الأسلوب للندبة، كما في بيت جرير المتقدم.

حكم المندوب حكم المنادی من حيث الإعراب، فيبني على الضم إن كان مفرداً معرفة، نحو: واعُمِّرُ، فـ(وا) حرف نداء وندبة و(عمراً) منادٍ مندوب مبني على الضم في محل نصب، وينصب لفظاً

= به منصوب بفتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بالكسرة، أو يكون مبنياً على الضم في محل نصب، (للعجب) جار و مجرور متعلق بـ(يا)، (العجب) صفة للعجب (وللغفلات) معطوف على قوله: (للعجب)، وجملة (تعرض للأرباب) صفة في محل جر، وأجاز محمد عبد الحميد في إعرابه لشواهد «شرح القطر» أن تكون في محل نصب حالاً.

إذا كان مضافاً، نحو: **وَأَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ**، فـ(**أَمِيرَ**) منادٍ مندوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، و(**الْمُؤْمِنِينَ**) مضاف إليه.

ولك أن تزيد في آخره ألفاً، وهو أكثر حالات المندوب، فتقول: **وَاعْمَراً**، فـ(**وَا**) حرف نداء ونذبة (**عَمْرًا**) منادٍ مندوب مبني على الضم المقدر بسبب الفتح المناسب لألف النذبة، والألف للنذبة.

ولك إلحاقي (**هاء**) السكت بعد الألف عند الوقف، فتقول: (**وَأَعْمَرَاهُ**) وإعرابه كالذى قبله، والهاء للسكت.

وقول المصنف: (**وَالنَّادِبُ. وَزَيْدًا**) معطوف على قوله: (ويقول المستغيث) أي: ويقول النادب (**وَزَيْدًا**).



المفعول المطلق

قوله: (والمفعول المطلق، وهو المصدر الفضلة المسلط عليه عاملٌ من لفظه ك(ضررت ضريراً)، أو من معناه ك(قعدت جلوساً)).
لما أنهى المصنف كتابه الكلام على المفعول به، وما يتعلّق به من أحكام المنادي، شرع في النوع الثاني من المفاعيل، وهو المفعول المطلق.

وقوله: (والمفعول المطلق) معطوف على قوله في باب المفعول: (المفعول منصوب، وهو خمسة: المفعول به، والمفعول المطلق...).

تعريف المفعول المطلق هو: المصدر^(١) الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه، نحو: انتصر الحق انتصاراً ف(انتصاراً) مفعول مطلق؛ لأنّه مصدر: انتصر ينتصر انتصاراً، وفضلة؛ أي: يستغنّ عنده في الكلام، فليس ركناً في الإسناد، إذ ليس مسندأ ولا مسندأ إليه، وقد نصبه عامل من لفظه وهو: (انتصر).

ونحو: قعدت جلوساً، ف(جلوساً) مفعول مطلق؛ لأنّه مصدر جلس يجلس جلوساً، وفضلة كما تقدم، وقد نصبه عامل من معناه وهو (قعدت)؛ لأن القعود والجلوس متهددان في المعنى دون المادة.

وتعرّيف المصنف للمفعول المطلق: بأنه المصدر إنما هو باعتبار

(١) المصدر: هو الذي يأتي ثالثاً في تصاريف الفعل.

الغالب، وإنما فـقد يكون المفعول المطلق غير مصدر، كما سيأتي في الأشياء التي تنوب عن المصدر^(١).

وحكـم المفعول المطلق: النصب، ويـستفاد هذا من قوله: حـكم (الفضلة): لأن الفضـلات حـكمـها النصب، فيـخرج نحوـ: كلامـك كلامـ الإـعـارـيـ حـسنـ، فـليسـ منـ هـذـاـ الـبـابـ؛ لأنـهـ عـمـدـةـ، وـلـيـسـ بـفـضـلـةـ.

وـمعـنـىـ (ـمـفـعـولـ مـطـلـقـ)ـ؛ أـيـ: لـمـ يـقـيـدـ بـحـرـفـ جـرـ أوـ غـيرـهـ كـبـقـيـةـ المـفـاعـيلـ، كـالـمـفـعـولـ بـهـ وـالـمـفـعـولـ معـهـ، وـإـنـمـاـ أـطـلـقـ عـنـ التـقـيـدـ؛ لأنـهـ المـفـعـولـ الـحـقـيقـيـ لـفـعـلـ الـفـاعـلـ، حـيثـ لـمـ يـوـجـدـ مـنـ الـفـاعـلـ إـلاـ ذـلـكـ الـحـدـثـ، نـحـوـ: جـلـسـ الضـيـفـ جـلوـساـ، فـالـضـيـفـ قـدـ أـوـجـدـ الـجـلوـسـ نـفـسـهـ، وـأـحـدـهـ بـعـدـ أـنـ لـمـ يـكـنـ.

بـخـلـافـ باـقـيـ المـفـعـولـاتـ فـإـنـهـ لـيـسـ بـمـفـعـولـ الـفـاعـلـ، وـتـسـمـيـةـ كلـ وـاحـدـ مـنـهـ مـفـعـولـاـ إـنـمـاـ هوـ باـعـتـبـارـ إـلـصـاقـ الـفـعـلـ بـهـ، أـوـ وـقـوعـهـ لـأـجـلـهـ، أـوـ فـيـهـ، أـوـ مـعـهـ، فـلـذـلـكـ اـحـتـاجـتـ لـلـتـقـيـدـ.

وـالـمـفـعـولـ الـمـطـلـقـ ثـلـاثـةـ أـقـسـامـ:

- أـنـسـامـ
الـمـفـعـولـ
الـمـطـلـقـ
- ١ - مؤـكـدـ لـعـامـلـهـ، نـحـوـ: أـكـرـمـتـهـ إـكـرـاماـ، قـالـ تـعـالـىـ: ﴿وَالصَّافَاتُ صَفَا﴾ [الـصـافـاتـ: ١] فـ(ـالـوـاـوـ)ـ حـرـفـ قـسـمـ وـجـرـ، وـ(ـالـصـافـاتـ)ـ اـسـمـ مـقـسـمـ بـهـ مـجـرـورـ، (ـصـفـاـ)ـ مـفـعـولـ مـطـلـقـ مـنـصـوبـ بـاسـمـ الـفـاعـلـ قـبـلـهـ.
 - ٢ - مـبـيـنـ لـنـوـعـ عـامـلـهـ، بـأـنـ يـدـلـ عـلـىـ هـيـثـةـ صـدـورـ الـفـعـلـ، نـحـوـ: رـجـعـ الـقـهـفـرـىـ^(٢)ـ، نـظـرـتـ لـلـعـالـمـ نـظـرـ الـإـعـجـابـ وـالـتـقـدـيرـ، قـالـ تـعـالـىـ:

(١) بين المصدر والمفعول المطلق عموماً وخصوصاً من وجه، يجتمعان في نحو: ثور البراكين ثوراناً. وينفرد المصدر في نحو: أعجبتني قراءتك؛ لأنـهـ مرفوعـ، والمفعول المطلق لا يكون مرفوعـاـ، وينفرد المفعول المطلق في نحو: ضربته سوطـاـ؛ لأنـهـ ليسـ بمـصـدرـ.

(٢) الـقـهـفـرـىـ: الرـجـوعـ إـلـىـ الـخـلـفـ.

﴿فَاصْبَحَ الصَّفَحَ الْجَمِيلَ﴾ [الحجر: ٨٥]، فـ(الصفح) مفعول مطلق منصوب، (الجميل) وصف منصوب.

٣ - مبين لعدد عامله، بأن يدل على مرات صدور الفعل، نحو:
قرأت الكتاب قراءتين.

قوله: (وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كَ(ضَرَبَتْهُ سَوْطًا)، ﴿فَاجْلِدُوهُنَّ ثَمَنِينَ جَلَدَةً﴾ [النور: ٤]، ﴿فَلَا تَمِلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿وَلَا تَنْقُولَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]).

ما ينوب عن
المصدر بعد
حذف

يجوز حذف المصدر وإنابة غيره عنه، وحكم هذا النائب:
النصب دائماً على أنه مفعول مطلق، وليس بمصدر، إذ مصدر العامل
المذكور في الكلام قد حذف.

والضمير في قوله: (وقد ينوب عنه) يعود إلى المصدر، لا إلى
المفعول المطلق، كما هو المتبادر، والأشياء التي تنوب عن المصدر
كثيرة، منها:

١ - الآلة التي تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر الممحونف،
نحو: ضربته سوطاً، فـ(سوطاً) مفعول مطلق نائب عن المصدر منصوب
بالفتحة. والأصل: ضرب سوط، فحذف المصدر، وأقيمت آله مقامه.

٢ - عدده، نحو: سجد المصلي أربعاً، فـ(أربعاً) مفعول مطلق
نائب عن المصدر الممحونف، والأصل: سجوداً أربعاً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُنَّ ثَمَنِينَ جَلَدَةً﴾ فـ(ثمانين) مفعول مطلق منصوب بالياء؛
لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والأصل: جلداً ثمانين، فحذف
المصدر، وأقيم العدد مقامه.

٣ - ما دلّ على كلية أو بعضية^(١) بشرط الإضافة لمثل المصدر

(١) هذا أولى من التعبير بـ(كل وبعض)؛ لأنّه يوهم اختصاص الحكم بهما، وليس =

المحذوف، نحو: أتقن العامل عمله كلَّ الإتقان، فـ(كلَّ) مفعول مطلق، ومنه قوله تعالى: «فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ» [النساء: ١٢٩] فـ(كلَّ) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف، والأصل: ميلاً كُلَّ الميل، ومثال (بعض): أهمل الطالب بعض الإهمال، ومنه - كما ذكر ابن هشام - قوله تعالى: «وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَفَوَيْلِ» [الحاقة: ٤٤] فـ(بعض) مفعول مطلق نائب عن المصدر^(١).

قوله: (وَلَيْسَ مِنْهُ وَكُلَا مِنْهَا رَغْدًا) [البقرة: ٣٥].

أي: ليس مما ينوب عن المصدر؛ الصفة في قوله تعالى: «وَكُلَا مِنْهَا رَغْدًا» خلافاً للمعربين في قولهم: إن (رغداً) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف، والأصل: أكلَ رغداً، فحذف الموصوف، ونابت صفتة منابه، بل (رغداً) حال من الضمير العائد على المصدر الدال عليه الفعل، والتقدير: وَكُلا حال كون الأكل رغداً. ومعنى (رغداً) أي: طيباً هنيئاً.

وما قاله ابن هشام رَجَلُ اللَّهِ من أن (رغداً) ليس من باب المفعول المطلق ليس متعيناً، بل يجوز إعراب (رغداً) حالاً، ويجوز إعرابها مفعولاً مطلقاً نائباً عن المصدر المحذوف ويكون مما نابت فيه الصفة عن المصدر، وقد أجاز ابن هشام نفسه في «أوضح المسالك» إقامة صفة المصدر مُقامه، نحو: سرت أحسنَ السير^(٢)؛ أي: سيراً أحسن السير.

= كذلك، بل يدخل فيها، نحو: ضربته جميع الضرب، وغاية الضرب، ونصف الضرب، ونحوها.

(١) الظاهر أن كلمة (بعض) مفعول به منصوب للفعل (نَقُولُ)، وليس مفعولاً مطلقاً، والله أعلم.

(٢) «أوضح المسالك» (٢١٣/٢)، وانظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي (٣٨/١).

المفعول له

قوله: (وَالْمَفْعُولُ لَهُ، وَهُوَ الْمَصْدُرُ الْمُعَلَّلُ لِحَدَّثٍ شَارَكَهُ وَقَاتَهُ
وَفَاعِلًا، كَ(قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ) فَإِنْ فَقَدَ الْمُعَلَّلُ شَرْطًا جُرَّ بِحَرْفِ
الْتَّغْلِيلِ، نَحْوُ: «خَلَقَ لَكُمْ» [البقرة: ٢٩].

وَأَنِي لَتَغْرُونِي لِذِكْرِكَ هَرَّةٌ
فَجَئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمِ شِبَابَهَا

هذا النوع الثالث من المفاعيل: وهو المفعول له، ويسمى المفعول لأجله، ومن أجله.

وقول المصنف: (والمفعول له) معطوف على قوله في «باب المفعول»: (المفعول منصوب، وهو خمسة: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له).

تعريف وقد عرّفه بقوله: (المصدر المعلّل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً) المفعول له ومثاله: قمت إجلالاً لك، ف(إجلالاً) مصدر: أجلّه وأجلله إجلالاً؛ أي: عَظَمَهُ، وهو معلّل للحدث، وهو المعنى القائم بغيره، وهو القيام - هنا - وزمن الإجلال والقيام واحد، وفاعل القيام وفاعل الإجلال واحد - أيضاً - فيكون مفعولاً له؛ أي: فُعلَ له الفعل.

وحكمة جواز النصب إذا وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة:

١- أن يكون مصدراً، لقوله: (وهو المصد).

و شروطہ

٢ - أن يفيد التعليل، لقوله: (المعلم لحدث) يكسر اللام

مشددة؟ أي: الواقع علة.

٣ - أن يتحد المصدر مع عامله في الوقت والفاعل، لقوله:
 (شاركه وقتاً وفاعلاً) أي: شارك المعللُ الحدث فيهما، كما مضى
 بيانه.

فإن فقد منها شرط^(١) وجب جره بحرف دال على التعليل
 ك(اللام) أو (من) أو غيرهما.

فمثال ما فقد المصدرية قوله تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي
 الْأَرْضِ جَمِيعًا» [البقرة: ٢٩] فالمخاطبون في قوله: (لكم) علة للخلق،
 وليس ضميرهم مصدرًا، لذا جر باللام.

ومثال ما فقد الاتحاد في الفاعل قول الشاعر:
 وإنني لتعروني لذكر إِنْ هَزَّةً كما انتفض العصفور بِلَّهُ القطر^(٢)
 فقوله: (الذكر إِنْ) مصدر مجرور باللام الدالة على التعليل، وهو
 علة لِعَرُو الْهِزَّةِ، وإنما جر لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل (العرو)
 الهزة، وفاعل (الذكر) هو المتكلم؛ لأن المعنى: لذكرى إِيَاكِ.

(١) أي: غير التعليل، فالتعليق لا بد منه، إذ لو فقد التعليل لم يجز الجر أصلًا، وإنما يجب النصب على المفعولية المطلقة، نحو: قتلتـه صبراً، فـ(صبراً) مصدر، لكنه لا يفيد التعليـل.

(٢) تعروني: تنزل بي، لذكرـكـ: لـذـكـرـيـ إـيـاكـ، هـزـةـ: رـعدـةـ وـانتـفـاضـةـ، القـطـرـ: المـطـرـ.
 إعرابـهـ: (وـإـنـيـ): إنـ حـرـفـ مشـبـهـ بـالـفـعـلـ يـنـصـبـ الـأـسـمـ وـيـرـفـعـ الـخـبـرـ، وـالـيـاءـ:
 اسمـهـ، (لـتـعـرـوـنـيـ) الـلامـ: لـامـ الـابـتـداءـ، وـهـيـ الـمـزـحـلـقـةـ، وـ(ـتـعـرـوـ) فـعـلـ مـضـارـعـ
 مـرـفـوعـ بـضـمـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ الـوـاـوـ لـلـثـقـلـ، وـالـنـونـ لـلـلوـقـاـيـةـ، وـالـيـاءـ مـفـعـولـ بـهـ، (ـلـذـكـرـكـ)
 الـلامـ حـرـفـ جـرـ، وـذـكـرـيـ: مجرـورـ بـالـلامـ وـعـلـامـةـ جـرـهـ كـسـرـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ الـأـلـفـ
 لـلـتـعـذـرـ، وـالـكـافـ مـضـافـ إـلـيـهـ، منـ إـضـافـةـ الـمـصـدـرـ إـلـىـ مـفـعـولـهـ (ـهـزـةـ) فـاعـلـ تـعـرـوـ،
 وـالـجـمـلـةـ خـبـرـ (ـإـنـ)، (ـكـمـاـ) الـكـافـ حـرـفـ جـرـ، وـ(ـمـاـ) مـصـدـرـيـةـ، (ـأـنـفـضـ) فـعـلـ مـاضـيـ
 (ـعـصـفـورـ) فـاعـلـ، وـ(ـمـاـ) وـمـاـ دـخـلـتـ عـلـيـهـ فـيـ تـأـوـيـلـ مـصـدـرـ. مجرـورـ بـالـكـافـ،
 وـالـجـارـ وـالـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـ بـمـحـذـفـ صـفـةـ لـهـزـةـ، وـالـتـقـدـيرـ: هـزـةـ كـائـنـةـ كـانـتـفـاضـ
 الـعـصـفـورـ، (ـبـلـلـهـ) بـلـلـ: فـعـلـ مـاضـيـ، وـالـهـاءـ مـفـعـولـ بـهـ، (ـقـطـرـ) فـاعـلـ، وـالـجـمـلـةـ فـيـ
 محلـ نـصـبـ حـالـ مـنـ الـعـصـفـورـ.

ومثال ما فَقَدَ الاتِّحادُ فِي الْوَقْتِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَجَئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لَنُومُ ثِيَابِهَا لَدْنِي السُّتُّرِ إِلَّا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ^(١)

فقوله: (لنوم) مصدر مجرور باللام الدالة على التعليل، وهو علة خلع الثياب، وإنما جُرّ لاختلاف الوقت؛ لأن زمن خلع الثياب سابق على زمن النوم.

أحوال المفعول لأجله يكون مجرداً من (أل) والإضافة، وهذا يكثر نصبه، نحو: ضربت ابني تأدبياً، وقد يأتي محلـي بـ(أـلـ)، وهذا يكثر جره، نحو: ضربت ابني للتأديب، وقد يأتي مضافـاً، وهذا يستوي نصبه وجراه، نحو: ضربت ابني تأدبيـهـ، أو لـتأـديـبـهـ.

(١) نضـتـ: بالضـادـ المعـجمـةـ مشـدـدـةـ أوـ مـخـفـفـةـ؛ـ أيـ:ـ خـلـعـتـ،ـ لـبـسـةـ الـمـتـفـضـلـ:ـ بـكـسـرـ الـلـامـ،ـ هـبـةـ مـنـ الـلـبـسـ،ـ وـالـمـتـفـضـلـ:ـ هوـ الـذـيـ بـقـيـ فـيـ ثـوـبـ وـاحـدـ.

إعرابـهـ:ـ (جـئـتـ)ـ فـعـلـ وـفـاعـلـ (وـقـدـ)ـ الـوـاـوـ لـلـحـالـ،ـ (قـدـ)ـ حـرـفـ تـحـقـيقـ (نـضـتـ)ـ فـعـلـ مـاضـيـ،ـ وـالـتـاءـ لـلـتـائـيـثـ،ـ وـالـفـاعـلـ:ـ هـيـ،ـ وـالـجـمـلـةـ فـيـ مـحـلـ نـصـبـ حـالـ (نـومـ)ـ جـارـ وـمـجـرـورـ مـتـعـلـقـ بـ(نـضـتـ)ـ (ثـيـابـهـ)ـ مـفـعـولـ بـهـ،ـ وـ(هـاـ)ـ مـضـافـ إـلـيـهـ (لـدـنـيـ)ـ ظـرفـ مـكـانـ مـتـعـلـقـ بـ(نـضـتـ)ـ مـنـصـوبـ بـفـتـحـةـ مـقـدـرـةـ عـلـىـ الـأـلـفـ لـلـتـعـذـرـ (الـسـتـرـ)ـ مـضـافـ إـلـيـهـ (إـلـاـ)ـ أـدـأـةـ اـسـتـثـنـاءـ (لـبـسـةـ)ـ مـنـصـوبـ عـلـىـ الـاسـتـثـنـاءـ (الـمـتـفـضـلـ)ـ مـضـافـ إـلـيـهـ.

المفعول فيه

قوله: (وَالْمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ مَا سُلْطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى
(في) مِنْ اسْمِ زَمَانٍ كَ(صَمْتُ يَوْمَ الْخَمِيس) أَوْ حِينًا أَوْ أَسْبُوعًا، أَوْ
اسْمِ مَكَانٍ مُبْتَهِمٍ وَهُوَ الْجِهَاتُ السَّبْعُ؛ كَالْأَمَامِ وَالْفَوْقِ وَالْيَمِينِ،
وَعَكْسِهِنَّ وَنَحْوِهِنَّ كَ(عِنْدَ، وَلَدَى) وَالْمَقَادِيرِ كَ(الْفَرَسَخِ) وَمَا صَيَغَ
مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ كَ(قَدَّتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ)).

هذا الرابع من المفعولات وهو المفعول فيه، وهو الظرف،
وقوله: (وَالْمَفْعُولُ فِيهِ) معطوف، كما تقدم.

وهو: كل اسم زمان أو مكان سُلطَ عليه عامل على معنى (في)، تعريف المفعول فيه كقولك: صمت يوم الخميس، صليت خلف مقام إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - ف(يوم) اسم زمان، و(خلف) اسم مكان، وكل منها قد سلط عليه عامل^(١) فنصبه، وهو (صمت، صليت) وتسلط هذا العامل إنما هو على معنى (في) الظرفية، ولذا صح أن يقال: إن ظرف الزمان يبين الزمن الذي حصل فيه الفعل، وظرف المكان يبين المكان الذي حصل فيه الفعل، ف(يوم) مفعول فيه منصوب بالفتحة، و(الخميس) مضارف إليه، وكذا: خلف مقام إبراهيم.

شرط المفعول فيه أن يكون الظرف متضمناً معنى (في) مع

(١) العامل في المفعول فيه قد يكون فعلًا كما مثل، وقد يكون غيره، نحو: الطائرة مرتفعة فوق السحاب، ف(فوق) منصوب باسم الفاعل، و نحو: (المشي يمين الطريق أسلم) فالظرف منصوب بالمصدر قبله.

جميع الأفعال، وخرج بذلك ما لم يتضمن معنى (في) أصلاً، وهو الظرف الواقع مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو غير ذلك، فليس من باب «المفعول فيه» نحو: يوم الجمعة يوم مبارك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّرُهُمْ يَوْمَ الْأَزْفَة﴾ [غافر: ١٨] أي: القيامة القريبة، ف(يوم) منصوب على أنه مفعول به ثانٍ لـ(أنذر) لا على أنه مفعول فيه - لما تقدم - لأن المقصود إنذارهم يوم القيمة ذاته.

وخرج بقولنا: (مع جميع الأفعال) ما تضمن معنى (في) مع بعض الأفعال دون بعض، نحو: دخلت الدار، فـ(الدار) وإن تضمن معنى (في) مع الفعل (دخل) ونحوه، لكن لا يصح أن يقال: صلّيت الدار، جلست الدار، على معنى (في)، فليست كلمة (الدار) منصوبة على الظرفية، بل على المفعولية؛ لأن الفعل (دخل) يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر.

أسماء الزمان
نقبل النصب الثلاثة، وهي:
على الظرفية

١ - اسم زمان مختص^(١): وهو ما يقع جواباً لـ(متى)، نحو:
متى صمت؟ فتقول: يوم الخميس، فـ(يوم) مفعول فيه منصوب،
وعلامه نصبه الفتحة، وـ(الخميس) مضاف إليه.

٢ - اسم زمان معدود: وهو ما يقع جواباً لـ(كم)، نحو: كم
جلست في مكة؟ فتقول: جلست أسبوعاً، أو جلست شهراً،
فـ(أسبوعاً) مفعول فيه منصوب.

٣ - اسم زمان مبهم: وهو لا يقع جواباً لشيء منهما؛ كحين

(١) يكون الاختصاص بالعلمية كـ(رمضان) أو بالإضافة كـ(يوم الخميس) أو بـ(أي)
مثل: اليوم.

ووقت ومدة، فهو يدل على زمان غير محدود، نحو: انتظرتك وقتاً، فـ(وقتاً) مفعول فيه منصوب.

وأما أسماء المكان فلا ينصب منها على الظرفية إلا ما كان ما يقبل مبيهماً (وهو ما لا يختص بمكان بعينه) وهو ثلاثة أقسام كما ذكر النصب على الظرفية من المصنف:

أسماء المكان

١ - أسماء الجهات الست، وهي: الفوق، والتحت، والأعلى، والأسفل، واليمين، والشمال، ذات اليمين، ذات الشمال، والوراء، والأمام^(١)، نحو: وقف المتكلم أمامَ المصليين، جلست يمينَ الباب، سرنا في الطريق ذاتَ اليمين، فكل من (أمام، يمين، ذات اليمين) منصوب على أنه مفعول فيه.

ويلحق بأسماء الجهات: ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يعين معناها، مثل: عند، لدى، ناحية، مكان، تقول: جلست عندَ الباب، تركت الكتاب لدىِ الطالب؛ أي: عنده، فـ(عند) ظرف مكان منصوب، وـ(لدى) ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر.

٢ - أسماء المقادير: أي: الدالة على مسافة معلومة؛ كالفرسخ والبريد، والميل، نحو: سرت فرسخاً، مشينا في المزرعة ميلاً، قطع الفرس بريداً^(٢).

(١) الجهات ست فقط، وأما أسماؤها فكثيرة، ولهذا ذكرت أكثر من ستة أسماء.

(٢) الميل: ألف باع، والباع: أربعة أذرع، والذراع: مسافة ما بين طرف المرفق إلى نهاية طرف الأصبع الوسطى من اليد وهو يعادل = ٤٦,٢ سم. فتكون مسافة الميل = $1000 \times 4 \times 46,2 = 1848$ م.

والفرسخ ثلاثة أميال؛ أي: ما يعادل ٥٥٤٠ م، والبريد = أربعة فراسخ؛ أي: ٢٢١٧٦ م.

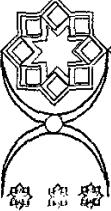
٣ - ما صيغ من المصدر على وزن (مفعَل) للدلالة على المكان، وشرط نصبه: أن يكون عامله من لفظه، وهو معنى قول المصنف: (وما صيغ من مصدر عامله) نحو: وقفت موقف الخطيب، قعدت مقعد المدرس، ف(موقف) مأخوذ من المصدر (وقوافاً) الذي هو مصدر عامله (وقف)، فيكون منصوباً على أنه مفعول فيه، وكذا (مقعد) في المثال الثاني.

فإن كان عامله من غير لفظه وجب جره بـ(في)، نحو: جلست في مقعد المعلم.

واعلم أن اسم الزمان أو المكان إن فارق النصب على الظرفية الظرف المنصرف إلى حالة لا تشبهها - كأن يقع فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً - وغير المتصرف فهو متصرف، ولا يسمى ظرفاً في هذه الاستعمالات، كما تقدم، وإن لم يفارق النصب على الظرفية أصلاً، أو فارقها إلى حالة تشبهها، وهي الجر بـ(من)، فهو ظرف غير متصرف.

فال الأول نحو: (سحر) إذا أريد به سحر يوم بعينه، نحو: أتيتك سحر يوم الخميس، فـ(سحر) مفعول فيه منصوب، والثاني مثل: عند، لدن، قبل، بعد، نحو: جلست عندك ساعة، جئتك من لدن زيد^(١). فـ(عند) مفعول فيه منصوب، وـ(لدن) مفعول فيه مبني على السكون في محل جر.

(١) لدن: ظرف مبني على السكون في محل نصب على الظرفية في أكثر لغات العرب، يأتي للدلالة على بدء الغاية الزمانية أو المكانية، ولم يرد في القرآن إلا مجروراً بـ(من) فيكون مبنياً على السكون في محل جر؛ كقوله تعالى: «وَيُؤْتَى مِن لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا» [النساء: ٤٠] وهو من الأسماء الملازمة للإضافة لمفرد أو جملة. انظر: «الكشف» لمكي (٥٤/٢).



المفعول معه



قوله: (وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَهُوَ اسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوِ اُرِيدَ بِهَا التَّصِيصُ عَلَى الْمَعِيَةِ مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ اوَ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ، كَ(سِرْتُ وَالنَّيلَ) وَ(أَنَا سَائِرُ وَالنَّيلَ)).

هذا القسم الخامس والأخير من المفعولات، وهو المفعول تعريف معه. وهو: اسم فضلة بعد واو بمعنى (مع)، مسبوقة بفعل أو ما فيه المفعول معه حروفه ومعناه.

نحو: سرت والنيل، وأنا سائر والنيل، ف(النيل) مفعول معه منصوب؛ لأن المقصود سرت مع الطريق الذي يقارن النيل، وهو اسم، لدخول (أو)، وفضلة؛ لأنه يستغني عنه، فليس ركناً في الإسناد، إذ هو زائد على المسند والمسند إليه، والواو بمعنى (مع)، وقد سُبقت في المثال الأول بفعل، وفي الثاني باسم فاعل، وهو (سائق)، وفيه معنى الفعل وحروفه^(١).

وخرج بقوله: (اسم) نحو: سرت والشمس طالعة؛ لأن الواو داخلة على جملة، ونحو: لا تأكل وتكلم؛ لأن الواو وإن كانت للمعية لكنها داخلة على فعل.

وبقوله: (فضلة) نحو: تشارك خالد وصالح؛ لأن ما بعد الواو

(١) ذكر ابن هشام في «المغني» (ص ٤٧١): (أن واو المفعول معه لم تأت في القرآن بيقين). ومعنى ذلك أنه لم يأت في القرآن آية يتبع فيها النصب على أنه مفعول معه، بل يتحمل ذلك، ويتحمل العطف؛ كقوله تعالى: «فَوَرِيكُلَّا لَنَخْتَرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ» [مريم: ٦٨] وقوله تعالى: «وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاؤَدَ الْجِبَالَ يُسَيْحَنَ وَالظَّيْرَ» [الأنبياء: ٧٩].

عمدة؛ لأن الفعل (تشارك) يقتضي أن يكون فاعله متعدداً، وبقوله: (معنى مع) نحو: جاء بكر و خالد قبله.

وبقوله: (مبوقة بفعل) نحو: كل طالب و كتابه، فإن الواو وإن كانت بمعنى (مع)، لكن لم يتقدم فعل ولا شبهه.

أحوال الاسم قوله: (وَقَدْ يَحِبُ النَّصْبُ كَقُولَكَ: لَا تَنْهَ عَنِ الْقِبِحِ وَإِتْيَانِهِ،
وَمِنْهُ: (قُمْتُ وَزَيْدًا) و (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا) عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا، وَيَتَرَجَّحُ
فِي نَحْوِ قَوْلَكَ: كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ، وَيَضْعُفُ فِي نَحْوِ: (قَامَ زَيْدُ
وَعَمَرُو)).

للاسم الواقع بعد (الواو) المسبوقة بفعل أو ما في معناه
حالات:

الأولى: وجوب نصبه على أنه مفعول معه، وذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنوي، أو صناعي يعود إلى الإعراب.

الفأول كقولك: (لا تنه عن القبح وإتيانه)، فيجب نصب ما بعد الواو على أنه مفعول معه؛ أي: لا تنه عن القبح مع إتيانه، ولا يجوز عطفه؛ لأن المعنى على العطف: لا تنه عن القبح، ولا تنه عن إتيانه، وهذا تناقض يفسد المراد.

والثاني كقولك: (قمت وزيداً، ومررت بك وزيداً)، فيجب نصب (زيداً) في المثالين على المعية، ولا يصح العطف؛ أما الأول؛ فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل، نحو: قمت أنا وزيد، وأما الثاني؛ فلأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار مع المعطوف، نحو: مررت بك وبزيد.

ومن النهاة من لا يشترط في المسألتين - مسألتي العطف -

شيئاً، فعلى هذا يجوز العطف، ولهذا قال ابن هشام رضي الله عنه: (على الأصح فيما)؛ أي: على الأصح من القولين.

الحالة الثانية: جواز النصب والعلف، والنصب على المعية أرجح؛ للفرار من عيب معنوي، نحو: كن أنت وصالحاً كالآخر، فنصب (صالحاً) على أنه مفعول معه أحسن من رفعه عطفاً على الضمير المستتر في (كن)؛ لأنك لو عطفت لزم أن يكون (صالحاً) مأموراً، وأنت لا تريده أن تأمره، وإنما تريده أن تأمر مخاطبك بأن يكون مع صالح كالآخر^(١).

الحالة الثالثة: جواز الوجهين، والعلف أرجح، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى، نحو: قام خالد وعصام؛ لأن العطف هو الأصل، ولا مضعن له، فيترجح.

(١) رجح ابن هشام النصب على الرفع لما ذكر، والظاهر وجوب النصب لا رجحانه، وأن الرفع ممتنع؛ لأنه لو رفع لعطف على الضمير، من عطف المفرد على المفرد، وشرطه: صلاحية المعطوف لمباشرة العامل، وهو هنا غير صالح، إذ لو باشره لللزم أن يكون فعل الأمر رافعاً للظاهر، وهو ممتنع، ولهذا قدر ابن مالك في نحو: «أشكُنْ أَنْتَ وَزَرْجُوكَ الْجَنَّةَ» [البقرة: ٣٥] فعلاً محنوناً؛ أي: وليسكن، وأقره عليه ابن هشام في «المغني» (ص ٧٥٤)، بل تابعه عليه في «أوضح المسالك» (٣٩٧/٤)، ويرى فريق من النحاة جواز العطف على الضمير في الآية الكريمة، وأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبع، وهو رأي جيد، ولا داعي لتقدير عامل، ويكون من عطف المفرد على المفرد، وهو اختيار أبي حيان كما في «تفسيره» (٣٠٦/١).

باب الحال

قوله: (وَهُوَ وَصْفٌ فَضْلَهُ يَقْعُدُ فِي جَوَابِ كَيْفَ؟ كَ(ضَرَبَتُ الْأَصْمَانَ مَكْتُوفًا)).

لما أنهى ابن هشام رَحْمَةُ اللَّهِ الكلام على المفعولات، شرع في الكلام على بقية منصوبات الأسماء، ومنها الحال، وهو نوعان:

١ - حال مؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وستأتي - إن شاء الله - في باب «التمييز».

٢ - حال مؤسسة أو مبينة، وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، وهي عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون وصفاً، والمراد به - كما تقدم - ما دل على معنى وصاحبه، ك(راكب - وفَرِحٌ - ومسرورٌ) ونحوها.

الثاني: أن يكون فضلة، والمراد به: ما ليس ركناً في الإسناد^(١).

الثالث: أن يبين هيئة صاحبه عند وقوع الفعل. وهو معنى قول

(١) بعض الأحوال بمنزلة العمدة في إتمام المعنى الأساسي للجملة، أو في منع فساده، فالأولى، نحو: احترامي الطالب مهذباً - ونقدم في مواضع حذف الخبر وجوباً - والثانية، نحو قوله تعالى: «وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا يَنْهَا لَعِينَ» [الأنبياء: ١٦] فلو حذفت الحال لفسد المعنى؛ لأنَّه يصير نفياً، ولهذا احتاج النحاة أن يعرفوا الفضلة في باب الحال تعريفاً خاصاً، كما ذكر، غير التعريف العام، وهو أن الفضلة ما يستغنى عنه، ولو قالوا: الحال: وصف ليس ركناً في الإسناد، لكان أدق.

المؤلف: (ويقع في جواب كيف؟) نحو: كيف جاء سلمان؟ فيكون الجواب هو لفظ الحال، فيقال: جاء سلمان فرحاً - مثلاً - وكيف ضربت اللص؟ فيقال: مكتوفاً، فـ(فرحاً) حال، وهو وصف؛ لأنَّه صفة مشبهة، وفضلة؛ لأنَّه ليس ركناً في الإسناد، فهو زائد على المسند (جاء) والمسند إليه (سلمان) وقد بيَّنَ هيئة الاسم الذي قبله وقت وقوع الفعل وهو (المجيء)^(١).

فخرج بالشرط الأول، نحو: رجعتُ القهقري، فإنه وإن كان مبيناً لهيئة الفاعل، إلا أنه ليس بوصف، بل هو اسم للرجوع إلى الخلف.

وخرج بالثاني: الوصف الواقع عمدة؛ كالخبر، نحو: خالد مسرور.

وخرج بالثالث، نحو: الله دره فارساً، فإنه تمييز لا حال؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته، ووقع بيان الهيئة ضمناً.

قوله: (وَشَرَطُهَا التَّنْكِيرُ).

أي: شرط الحال أن تكون نكرة - كما في الأمثلة - وقد وردت الحال لا معرفة في ألفاظ مسموعة عن العرب، لا يقاس عليها، ومنها كلمة: تكون إلا نكرة (وحده) في نحو: جاء الضيف وحده، فـ(وحده) حال منصوب، وهي

(١) الحال في مثل هذا المثال تسمى (الحال المقارنة) وهي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها بدون تأخير، فزمن الفرح هو زمن المجيء، وتقابلاً لها (الحال المقدرة) وهي الحال المستقبلة التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها، نحو: ادخلوا المسجد سامعين المحاضرة، فإن سماعهم متاخر عن زمن دخولهم، ومنه قوله تعالى: «وَتَنْجُونَ مِنَ الْجَبَالِ بَيْوَنَا» [الشعراء: ١٤٩] فـ(بيوناً) حال من (الجبال)، وهي حال مقدرة؛ لأنَّ زمن كون الجبال بيوناً متاخر عن زمن نحتها.

معرفة؛ لأنها مضافة للضمير، وهي مؤولة بنكرة؛ أي: منفرداً، ونحو: ادخلوا الأول فال الأول، ف(الأول فال الأول) حال منصوبة، وهي معرفة لدخول (أول) وهي مؤولة بنكرة؛ أي: متربتين.

قوله: (وَصَاحِبُهَا التَّعْرِيفُ، أَوِ التَّخْصِيصُ، أَوِ التَّعْمِيمُ، أَوِ التَّأْخِيرُ) نحو: «خُشُعاً أَبْصَرُهُرِ يَخْرُجُونَ» [القمر: ٧]، «فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءَ لِلْسَّائِلِينَ» [فصلت: ١٠]، «وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا هُمْ مُنْذَرُونَ» [الشعراء: ٢٠٨]، و(لِمِائَةِ مُوحِشاً طَلَّ).

يشترط في صاحب الحال واحد من أربعة:

الحال أن
الأول: التعريف، وهذا هو الأصل في صاحب الحال؛ لأنه **يكون معرفة** أو نكرة أشبه المبتدأ في كونه محكوماً عليه بالحال، نحو: أقبل خالد ماشياً **أونكرة** ف(ماشياً) حال منصوبة من (خالد) وهو معرفة؛ لأنه علم، ومنه قوله بسogue تعالى: «خُشُعاً أَبْصَرُهُرِ يَخْرُجُونَ» ف(خُشُعاً) حال من فاعل (يَخْرُجُونَ) وهو معرفة؛ لأنه ضمير.

ويصح وقوع صاحب الحال نكرة إذا وجد مسوغ، وهو أحد **الثلاثة الباقية**، وهي:

الثاني: التخصيص، ومعناه: أن تشخص النكرة بوصف أو إضافة؛ فالوصف، نحو: جاء رجل ضعيف ماشياً، ف(ماشياً) حال من (رجل) وهو نكرة لكنه **وصف**، والإضافة، نحو: جاء طالب علم مسروراً، ومنه قوله تعالى: «فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءَ لِلْسَّائِلِينَ». ف(سواءً) حال من (أربعة) وهي مضافة.

الثالث: أن تكون النكرة عامة؛ لوقوعها بعد نفي أو شبهه، نحو: ما ندم طالب مجتهداً، ومنه قوله تعالى: «وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا هُمْ مُنْذَرُونَ» ف(لها منذرون) جملة في موضع الحال من (قرية) وصح

مجيء الحال من النكرة؛ لتقديم النفي عليها^(١).

الرابع: أن يتاخر صاحب الحال، نحو: أتاني سائلاً رجل، ف(سائلاً) حال من (رجل)، ومنه قول الشاعر:

لَمَيْةٌ مُوْحِشًا طَلَلْ يَلْوَحْ كَانَهُ خَلَلْ^(٢)

ف(موحشاً) حال من (طلل) وهو نكرة، وإنما جاز ذلك لتأخره عن الحال^(٣).

وقول المصنف: (وصاحبها التعريف) بالجر معطوفاً على ما قبله، والتقدير: وشرطُ صاحبها التعريف.

(١) وقد تأتي الحال وصاحبها ليس فيه شرط من هذه الشروط الأربعية؛ كقول عائشة رضي الله عنها: (.. وصلني وراءه قوم قياماً) متفق عليه، وقول العرب: مررت بماء قعدة رجل. ف(قعدة) حال من (ماء)، و(قياماً) حال من (قوم)، ويجوز القياس على ما ورد من ذلك، لكن الإتيان بالمسوغ أفضل؛محاكاة للكثير من كلام العرب.

(٢) طلل: ما تبقى بارزاً من آثار الديار، خلل: بكسر الخاء جمع خلة، وهي بطانة تغشى بها أجفان السيف.

إعرابه: (المية) جار و مجرور، خبر مقدم، (موحشاً) حال تقدم على صاحبه (طلل) مبتدأ مؤخر (يلوح) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هو) يعود إلى (طلل) والجملة صفة لطلل، (كانه) حرف تشبيه ينصب الاسم ويرفع الخبر، والهاء اسمه، (خلل) خبر كان، والجملة حال من الضمير المستتر في (يلوح).

(٣) هذا وجه الاستشهاد على ما أراد ابن هشام، وفيه نظر؛ لأن النكرة قد تخصصت بالوصف بجملة (يلوح) فيكون من الثاني، إلا أن يقال: إن التقديم قد حصل، فيكون مسوغأً، والله أعلم.



باب التمييز

قوله: (والتَّمِيِّزُ، وَهُوَ اسْمٌ فَضْلَةٌ نِكَرَةٌ جَامِدٌ مُفَسَّرٌ لِمَا انبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ).

تعريف التمييز من منصوبات الأسماء في غالب أحواله، و قوله: (والتَّمِيِّز) بالرفع عطفاً على ما تقدم، وقد ذكر المصنف أن التمييز ما اجتمع فيه خمسة أمور:

- ١ - أن يكون اسماً.
- ٢ - أن يكون فضلة، وهو ما يمكن الاستغناء عنه.
- ٣ - أن يكون نكرة.
- ٤ - أن يكون جامداً^(١).
- ٥ - أن يكون مفسراً لـما انبهم من الذوات.

مثاله: اشتريت رطلاً عسلاً، فـ(عسلاً) تمييز؛ وهو اسم بدليل تنوينه، ونكرة؛ لأنـه لا يدل على معين؛ وقد فسر الإبهام في اسم الذات الذي قبله؛ لأنـ قولك: اشتريت رطلاً... فيه إبهام؛ لأنـ السامع لا يفهم ما تـريد بالرطل، هل تـريد عسلاً أو تـمراً أو سمناً؟

(١) الاسم الجامد: هو الذي لم يؤخذـ من غيره، وإنـما وضع على صورتهـ الحالية، فليس لهـ أصلـ يرجعـ إليهـ، مثلـ: بـابـ، رـجلـ، غـصنـ... وهوـ إماـ اسمـ ذاتـ كـهذهـ الأمـثلـةـ، أوـ اسمـ معـنىـ، مثلـ: ذـكـاءـ، سـماـحةـ، فـهمـ... ويـقـابلـهـ المشـتقـ: وهوـ ماـ أـخـذـ منـ غيرـهـ؛ كـ قـائـمـ، مـذـمـومـ، حـسـنـ، وـمـجيـءـ التـمـيـزـ جـامـدـ إـنـماـ هوـ باـعتـبارـ الغـالـبـ، إـلاـ فـقدـ يـكونـ مشـتقـاـ، نـحوـ: اللـهـ درـ خـالـدـ فـارـساـ.

فإذا قلت: عسلاً، زال الإبهام، وفهم المراد؛ لأنك ميزت له (الرطل) وبينت المقصود به، ولذلك يسمى لفظ (عسلاً): تمييزاً، والاسم الذي قبله: ممِيزاً، والتمييز والتبيين والتفسير ألفاظ متراوفة، معناها واحد.

قوله: (وَأَكْثُرُ وَقُوِّعِهِ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ؛ كَجَرِيبِ نَخْلًا، وَصَاعِ تَمْرًا، وَمَنْوَيْنِ عَسْلًا). والعدد، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا» [يوسف: ٤] إلى تسع وعشرين، ومنه تمييزكم الاستفهامية، نحو: (كُمْ عَبْدًا مَلَكَت)، فاما تمييز الخبرية فمجرور مفرد كتمييز المائة وما فوقها. أو مجموع كتمييز العشرة وما دونها، ولذلك في تمييز الاستفهامية المجرورة بالحرف جر ونصب).

التمييز نوعان:

- ١ - تمييز مفرد أو تمييز ذات، وهو المذكور هنا، وهو الذي عرفه المصنف فيما مضى.
- ٢ - تمييز نسبة أو تمييز جملة، وهذا سيأتي - إن شاء الله - .

مواضع تمييز

فاما تمييز المفرد فأكثر مواضعه:

- ١ - بعد المقادير، وهي عبارة عن ثلاثة أشياء: المساحة، نحو: اشتريت جريباً^(١) نخلاً، بعنه ذراعاً صوفاً. والكيل، نحو: تصدقت بصاع تمراً. والوزن، نحو: أعطيته منوين^(٢) عسلاً.
- ٢ - بعد العدد، والتمييز بعد العدد جمع مجرور مع الثلاثة والعشرة وما بينهما، نحو: عندي خمسة أقلام، وثلاث مساحات. ومفرد العدد

(١) الجريب في الأصل اسم للوادي، ثم استعير للقطعة المميزة من الأرض، ويختلف مقدارها من مكان إلى مكان آخر، ويطلق الجريب على غير ذلك.

(٢) منوين ثنائية منا كعسا، مقصورة وهو الذي يوزن به، قبل: هو رطلان، ويطلق أيضاً - على ما يُقال به السمن ونحوه.

منصوب مع أحد عشر وتسعه وتسعين وما بينهما، نحو: في الكتاب خمس وسبعون صفحةً، وفي كل صفحة تسعة عشر سطراً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكِبًا﴾ [يوسف: ٤] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَّتَسْعُونَ نَبْعَدَ﴾ [ص: ٢٣]. ومفرد مجرور مع المائة والألف، نحو: في المزرعة ألف نخلة ومائة شجرة.

نميّز (كم) ومن تميّز العدد: تميّز (كم) الاستفهامية (وهي الأداة التي يسأل بها عن معدود). وهو مفرد منصوب بها، نحو: كم حدثاً حفظت؟ فـ(حدثاً) منصوب على التميّز لـ(كم)، وـ(كم) مفعول مقدم، إلا إذا دخل عليها حرف جر فإنّه يكون مجروراً، كما سيأتي.

نميّز (كم) وأما تميّز (كم) الخبرية (وهي أداة للأخبار عن معدود كثير) فإن الخبرية تميّزها مجرور دائماً بإضافتها إليه، وهو إما مفرد - كما تقدم في تميّز المائة وما فوقها -، نحو: كم مرة يخطئ إلى أخي وأنا أغفر له، وإما جمع - كما تقدم في تميّز الثلاثة والعشرة وما بينهما -، نحو: كم ساعات قضيتها لا هيأ!

جواز جر قوله: (ولَكَ فِي تَمْيِيزِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ جَرْ نميّز (كم) ونصب). الاستفهامية

ومعناه أن (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر جاز في تميّزها الجر بـ(من) ظاهرة أو مقدرة، نحو: بكم ريال اشتريت هذا الكتاب؟ بكم من ريال...؟ فإن وجدت (من) فهي مجرورها متعلقان بـ(كم)، إلا فالتميّز مجرور بالإضافة أو بـ(من) مضمرة. والوجه الثاني في تميّزها النصب، وتقدم^(١).

(١) (كم) بنوعيها اسم: لدخول حرف الجر عليها. ولهم الصدارة في الكلام، أما الاستفهامية فللاستفهام، وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنسائي في التكثير. ولا بد من معرفة إعرابها، وملخص ذلك: أنها إن دلت على زمان أو =

قوله: (وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفْسِرًا لِلنَّسْبَةِ مُحَوًّلًا كـ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ تَمْيِيزَ النَّسْبَةِ شَيْبًا﴾] [مريم: ٤] ﴿وَفَجَرَنَا الْأَرْضَ عَيْوَنًا﴾] [القمر: ١٢] ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾] [الكهف: ٣٤] أوّلُ غَيْرِ مُحَوَّلٍ، نحو: (امْتَلَأَ الإِنَاءُ مَاءً)).

هذا النوع الثاني من نوعي التمييز، وهو تمييز النسبة، وهو: التمييز الذي يزيل الإبهام عن المعنى العام بين طرفي الجملة، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء.

مثاله: إذا قلت: طاب المكان، نجد أن في الجملة إيهاماً، ولكنه لا يقع على كلمة واحدة - كما في تمييز المفرد أو تمييز الذات - وإنما ينصب على الجملة كلها، وهو نسبة الطيب إلى المكان، إذ لا ندري ما المراد به؛ فهو هواؤه أم مأوه أم تربته؟ فإذا قلنا: طاب المكان هواء، تعين المراد، واتضحت نسبة الطيب إلى المكان، ولذلك يسمى لفظ (هواء) تميزاً؛ لأنه أزال إيهاماً في نسبة شيء إلى شيء.

وتمييز النسبة نوعان:

نوعان تمييز

النسبة

الأول: تمييز محول. وهو ثلاثة أقسام:

١ - محول عن الفاعل، نحو: حَسْنَ الشَّابُّ خلقاً، فـ(خلقآ) تمييز نسبة؛ لأنه أزال الإبهام في نسبة المحسن إلى الشاب، وهو محول

= مكان فهي في محل نصب على الظرفية، نحو: كم يوماً صمت؟ وكم ميلاً مشيت؟، قال تعالى: ﴿كَمْ لَيْتَ قَالَ لَيْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾] [البقرة: ٢٥٩]، وإن دلت على حدث فهي مفعول مطلق، نحو: كم زيارة زرت للمريض؟ وإن دلت على ذات وبعدها فعل متعد لم يأخذ مفعوله فهي مفعول به، نحو: كم حدثنا حفظت؟ وكذا إذا كان بعدها فعل ينصب مفعولين كقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِنْسَكَوِيلَ كَمْ عَانِيَتُهُمْ مِنْ عَائِمَّ بَيْنَهُمْ﴾] [البقرة: ٢١١]. فـ(كم) في محل نصب مفعول ثان لأتيناهما، وإن سبقت بحرف جر أو مضارف فهي مجرورة، نحو: بكم ريال اشتريت القلم؟ فوق كم متر تضع الشبائك؟ وما عدا ذلك فهي مبتداً، أو عمولاً لناسخ، نحو: كم كتاباً عندك؟ كم رجلاً جاء؟ كم كان مالك؟ قال تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فَتَنَّتُ قَلِيلَةٌ غَلَبَتْ فَتَنَّةٌ كَثِيرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾] [البقرة: ٢٤٩].

عن الفاعل، إذ الأصل: حَسْنَ خُلُقُ الشَّابِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] فـ(شيباً) تميّز نسبة محول عن الفاعل؛ لأن أصله: واشتغل شيب الرأس^(١).

٢ - محول عن المفعول، نحو: وفَيْتُ الْعَمَالَ أَجُورًا، فـ(أجوراً) تميّز نسبة؛ لأنّه أزال الإبهام في نسبة التوفيق إلى العمال، وهو منقول عن المفعول، والأصل: وفَيْتُ أَجُورَ الْعَمَالِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَجَرَنَا الْأَرْضُ عَيْوَنًا﴾ [القمر: ١٢] فـ(عيوناً) تميّز نسبة محول عن المفعول؛ لأن تقديره: وفجرنا عيون الأرض.

٣ - محول عن غيرهما؛ كالمحول عن المبتدأ، وذلك بعد اسم التفضيل الصالح للإخبار به عن التمييز، نحو: الحرير أغلى من القطن قيمة، فـ(قيمة) تميّز محول عن المبتدأ، إذ الأصل: قِيمَةُ الْحَرِيرِ أَغْلَى مِنْ قِيمَةِ الْقَطْنِ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثُرُ مِنْكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤] فـ(مالاً) تميّز محول عن المبتدأ، وأصله: مالي أكثر من مالك.

القسم الثاني: من تميّز النسبة: تميّز غير محول، نحو: امتلاء الإناء ماء، فـ(ماء) تميّز غير محول عن شيء، بل هو تركيب وضع ابتداء هكذا^(٢). ومنه قوله: (الله دَرَّةُ فَارِسًا)، ونحوه مما يفيد التعجب، وهذا القسم قليل في الكلام.

قوله: (وَقَدْ يُؤْكَدَانِ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]

وقوله: (مِنْ خَيْرِ أَدِيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا) ومنه: (بِئْسَ الْفَخْلُ فَخَلُّهُمْ فَخَلًا) خلافاً لـ(سيبويه).

مجيء التمييز
والحال
للتوكيد

(١) وهذا التحويل لغرض المبالغة والتوكيد؛ لأن ذكر الشيء مجملأ ثم مفسراً أوقع في النفس من ذكره مفسراً من أول الأمر.

(٢) إلا إذا قلنا: إن التمييز المحول لا يلزم أن يكون فاعلاً للفعل المذكور، فيصح أن يكون من المحول عن الفاعل، والأصل: ملأ الماء الإناء.

أي: قد يأتي الحال والتمييز مؤكدين، فلا تكون الحال لبيان الهيئة، ولا يزيل التمييز إبهاماً، بل يفيدان مجرد التأكيد.

فالحال المؤكدة: هي التي لا تفيد معنى جديداً سوى التوكيد، نحو: لا تظلم الناس باغياً، ف(باغياً) حال من الفاعل، وهي مؤكدة لقوله: (لا تظلم)؛ لأن الظلم هو البغي، ولو حذفت لفهم معناها مما بقى من الجملة، ومنه قوله تعالى: «وَلَا تَعْثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ» [البقرة: ٦٠] ف(مفسدين) حال من الواو، وهي مؤكدة لقوله: (لا تعثوا)؛ لأن العثُو هو الفساد معنئ، وقوله تعالى: «هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً» [البقرة: ٢٩] ف(جميعاً) حال من (ما) وهي مؤكدة؛ لأن العموم مستفاد من لفظ (ما). وأما التمييز المؤكدة فكقول أبي طالب:

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أدباء البرية دينا^(١)
ف(ديناً) تمييز مؤكدة لما سبقه؛ إذ لو حذف لفهم معناه مما بقى من الكلام. ومنه - أيضاً - قول جرير:

والتَّغْلِيْبُونَ بَشَنَ الْفَحْلَ فَحْلُهُمْ فَحْلًا وَأُمُّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِبْقُ^(٢)
ف(فحلاً) تمييز مؤكدة لما سبقه، إذ لو حذف لفهم معناه مما بقى من الكلام.

(١) من خير: جار و مجرور خبر (أن)، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بالفعل (علم).

(٢) الفحل: أراد به الأب (زلاء) بفتح الزاي وتشديد اللام وآخره همزة: هي المرأة قليلة لحم الآليتين (منطيق) أي: تعظم عجิذتها بالخرق، لتغطى هزالتها بسبب امتهانها في الأعمال، وهذا دليل شدة الفقر وسوء الحال.

إعرابه: (والتَّغْلِيْبُونَ) مبتدأ أول مرفوع بالواو، (بشـ) فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذم (الفحل) فاعل بشـ، والجملة خبر مقدم (فحـلـهم) مبتدأ مؤخر، والهاء مضاف إليه، والميم علامه الجمع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول، (وأُمُّهُمْ زَلَاءٌ) مبتدأ وخبر (منطيق) صفة أو خبر بعد خبر.

وقول المصنف: (خلافاً لسيبويه) أي: في هذا الشاهد، فإن سيبويه وأتباعه لا يجيزون الجمع بين فاعل (نعم) إذا كان اسمًا ظاهراً وبين التمييز - كما في هذا البيت -، فلا تقول: نعم الرجل رجلاً إبراهيم؛ لأن التمييز لرفع الإبهام، ولا إيهام مع ظهور الفاعل، وعندهم أنه حال مؤكدة.

والصحيح الجواز لوروده عن العرب شرعاً ونثراً. أما الشعر فالشاهد المذكور وغيره^(١)، وأما النثر فقول الحارث بن عباد لما بلغه قتل ابنه في حرب (البسوس)^(٢): (نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب) ف(قتيلاً) تمييز، والفاعل (القتيل).

ولا يلزم أن يكون التمييز لرفع الإبهام، فقد يكون للتوكيد؛ كقوله تعالى: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا» [التوبية: ٣٦] فـ«شَهْرًا» تمييز مؤكدة؛ لقوله سبحانه: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ»؛ كقولك: عندي من الرجال عشرون رجلاً، فـ(رجلاً) تمييز مؤكدة لقولك: (من الرجال)، وإذا كانت الشواهد على الجواز كثيرة فلا حاجة إلى التأويل الذي لجأ إليه المانعون.

(١) راجع: باب «نعم وبش» في الكتب المطولة.

(٢) وقعة بين بكر وتغلب من ربعة. والبسوس: اسم امرأة.

باب المستثنى

قوله: (والمستثنى بـ(إلا) من كلامٍ تامٍ مُوجِّبٍ، نحو: «فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ» [البقرة: ٢٤٩] فَإِنْ فُقِدَ الإِيجَابُ تَرَجَحَ البدَلُ في المُتَّصلِ، نحو: «مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ» [النساء: ٦٦] والمنصبُ في المُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ، ووَجَبَ عِنْدَ الْحِجَارِيَّينَ، نحو: «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَيَّاعَ الظَّنِّ» [النساء: ١٥٧].

قوله: (والمستثنى) الظاهر أنه معطوف على (التمييز). وعبر المصنف بِظَلَّةِ بالمستثنى؛ لأنَّه هو الذي من المنصوبات، فهو أولى من التعبير بـ(الاستثناء)؛ لأنَّه يحتاج للتأويل؛ لأنَّه مصدر بمعنى اسم المفعول.

والمستثنى: هو الاسم المذكور بعد (إلا) أو إحدى أخواتها تعريف مخالفًا في الحكم لما قبلها، نحو: حضر الأصدقاء إلا عليًّا، فـ(عليًا) المستثنى، وـ(الأصدقاء) مستثنى منه، وهو المحكوم عليه بالحضور، أما عليٌّ فلم يثبت له هذا الحكم الذي ثبت لبقية الأصدقاء، فهو مستثنى منهم مخالفٌ لهم في الحكم.

وأما حكم المستثنى من حيث الإعراب ففيه تفصيل.

فالمستثنى بـ(إلا) يجب نصبه على الاستثناء في الأغلب^(١) المستثنى

بشرطين:

(١) قد ورد المستثنى بعد الكلام التام الموجب مرفوعاً في النثر والشعر، فمن النثر ما ورد في صحيح البخاري: «فَلَمَّا انْصَرَفُوا أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يَحْرُمْ»، =

الأول: أن يكون الكلام تاماً (وهو أن يكون المستثنى منه مذكراً).

الثاني: أن يكون الكلام موجباً (وهو أن يكون خالياً من نفي أو نهي أو استفهام) ولا فرق في ذلك بين الاستثناء المتصل (وهو أن يكون المستثنى بعضًا من المستثنى منه) والمنقطع (وهو: ألا يكون المستثنى بعضًا من المستثنى منه).

مثال المتصل: قرأت الكتاب إلا صفة، فـ(صفحة) مستثنى منصوب بالفتحة، والكلام تام، موجب، وهو متصل، ومنه قوله تعالى: «فَشَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ» [البقرة: ٢٤٩] فـ(قليلاً) مستثنى بـ(إلاً) منصوب بالفتحة.

ومثال المنقطع: جاء القوم إلا سيارة، فـ(سيارة) مستثنى منصوب، وهو منقطع؛ لأنه ليس ببعضًا مما قبله.

فإن فقد الشرط الأول وهو: التمام فسيأتي حكمه - إن شاء الله - وإن فقد الثاني وهو الإيجاب - بأن اشتمل الكلام على نفي أو شبهه - فلا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون الاستثناء متصلًا، فيجوز فيه وجهان:
الأول: نصبه على الاستثناء.

الثاني: إعرابه بإعراب المستثنى منه، على أنه بدلٌ منه، بدل بعض من كل، للمشاكلة في الإعراب، تقول: لا تعجبني الكتب إلا النافع، بنصب (النافع) على الاستثناء، أو رفعه على أنه بدل من

= وحديث: «كل أمتى معافي إلا المجاهرون» متفق عليه. وقد ورد منصوباً في بعض الروايات فيهما، وتخرير الرفع على أنه مبتدأ مذكور الخبر، كما في الأول، ومحدوفه كما في الثاني، راجع: كتاب «التوضيح» لابن مالك (ص ٤١).

(الكتب)، وبدل المرفوع مرفوع، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ قَنْعَنْهُمْ﴾ فقد قرأ السبعة - إلا ابن عامر - برفع (قليل) على أنه بدل من الواو في قوله تعالى: (مَا فَعَلُوهُ)، أما ابن عامر فقد قرأ بالنصب على الاستثناء.

ولم يصرح المصنف كتابه بالنصب - وهو الوجه الأول - لكنه لما قال: (ترجح البدل) علم منه جواز النصب، لكن الإتباع على أنه بدل أرجح.

الحالة الثانية: أن يكون الاستثناء منقطعاً، فيجب النصب على الاستثناء عند الحجازيين، نحو: ما حضر القوم إلا فرساً، بنصب (فرساً) على الاستثناء. ومنه قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]^(١) فقد قرأ السبعة بالنصب على الاستثناء، وهو استثناء منقطع - على قول الجمهور - لأن اتباع الظن ليس ببعضاً من العلم.

ويجوز عندبني تميم اتباعه لما قبله في إعرابه، فتقول: ما حضر القوم إلا فرسُ، بالرفع على أنه بدل من (ال القوم)، وبدل المرفوع مرفوع، والنصب عندهم أرجح.

وقول المصنف: (والنصب في المنقطع) معطوف على ما تقدم والتقدير: (وترجح النصب... إلخ).

قوله: (مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا، فَالنَّصْبُ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذَهَبَ الْحَقِّ مَذَهَبُ)

أي: إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه - فيهما - أي: في تقدم المستثنى على المستثنى

(١) ما لهم: (ما): نافية لا عمل لها (لهم) خبر مقدم (به) متعلق بمحذوف حال من له (علم) أو من الضمير المستتر في الخبر المحذوف (من علم) من: حرف جر زائد إعراباً مؤكداً معنى. (علم) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد..

المتصل والمنقطع - إذا كان الكلام تماماً غير موجب - وجب النصب، وامتنع الإبدال، نحو: ما حضر إلا علياً الضيوف، ما قدم إلا فرساً القوم، ومنه قول الشاعر:

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِي إِلَّا مِذَهَبُ الْحَقِّ مِذَهَبٌ^(١)

فقد نصب الشاعر المستثنى في الموضعين؛ لأنّه مقدم على المستثنى منه، والأصل: وما لي شيعة إلا آل أحمّد، وما لي مذهب إلا مذهب الحقّ، وإنما امتنع إعرابه بدلاً؛ لأنّه لو رفع على البدلية لزم منه تقدّم التابع (علياً) - كما في المثال - على المتبع (الضيوف)، أو يتغيّر الحال فيصير التابع متبعاً، وكلاهما ممنوع.

الاستثناء قوله: (أوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسْبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: «وَمَا أَمْرَنَا إِلَّا وَحْدَةً» [القمر: ٥٠] وَيُسَمَّى مُفَرَّغاً). المفرغ

تقدّم أنّ المستثنى يجب نصبه إذا كان الكلام تماماً موجباً، وأنّ التام هو: ما ذكر فيه المستثنى منه، وذكر هنا أنه إذا فقدَ التمام - بأن لم يذكر المستثنى منه - فإنّ الاسم الواقع بعد (إلا) يعرب على حسب العوامل قبلها، كما لو كانت (إلا) غير موجودة، وتعرب (إلا) أداة استثناء ملغاً لا عمل لها، نحو: لا يسدي النصيحة إلا المخلصون، لا تصاحب إلا الأخيار، لا يصلح الناس إلا بالدين، ف(المخلصون) في المثال الأول فاعل، و(الأخيار) في المثال الثاني مفعول به، و(الدين) في المثال الثالث مجرور متعلق بالفعل (يصلح)، ومنه قوله تعالى: «وَمَا أَمْرَنَا إِلَّا وَحْدَةً كَتَبْعَجَ بِالْبَصَرِ» [القمر: ٥٠] ف(أمرنا) مبتدأ، و(نا) مضاف إليه، و(إلا) أداة استثناء ملغاً (واحدة) خبر المبتدأ مرفوع،

(١) شيعة: أنصار وأشياع. مذهب الحق: طريق الحق.

إعرابه: (ما): نافية بطل عملها (لي) خبر مقدم (إلا) أداة استثناء (آل) مستثنى (أحمد) مضاف إليه (شيعة) مبتدأ مؤخر. والشطر الثاني مثله.

وهذا مثال الرفع، والنصب كقوله تعالى: «وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا
الْحَقُّ» [النساء: ١٧١] فـ(الحق) مفعول به منصوب للفعل (تقولوا)،
والجر كقوله تعالى: «وَلَا تُجْنِدُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَأْتِيَ هِيَ أَحَسَنُ»
[العنكبوت: ٤٦] فالجار والمجرور (بالي) متعلقان بالفعل قبله.
ويسمى هذا الاستثناء **مُفَرَّغاً**؛ لأن ما قبل (إلا) تفرغ للعمل فيما
بعدها، كما في الأمثلة.

وشرط الاستثناء المفرغ أن يتقدم نفي أو شبهه^(١) كالاستفهام في
قوله تعالى: «فَهَلْ يَهْلُكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَسِيقُونَ» [الأحقاف: ٣٥] فـ(القوم)
نايب فاعل، وإنما سُرِطَ ذلك؛ لأن الإثبات يؤدي إلى الاستبعاد، فلو
قلت: رأيت إلا خالداً، لزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا خالداً،
وذلك محال عادة؛ نظراً للظاهر.

قوله: (وَيُسْتَثْنَى بِـ(غَيْرِ وَسُوئِي) خَافِضَيْنِ مُقْرَبَيْنِ بِإِعْرَابِ الاستثناء
الاسمِ الَّذِي يَقْدِمُ (إِلَّا)).

الأدوات التي يستثنى بها غير (إلا) ثلاثة أقسام: ما يخفي
دائماً، وما ينصب دائماً، وما يخفي تارة وينصب أخرى.

فأما الذي يخفي دائماً فـ(غير)^(٢) وـ(سوئي)^(٣)، ومعنى (غير):

(١) انظر: «دليل السالك إلى ألفية ابن مالك» للمؤلف (٣٥٦/١).

(٢) استعمال (غير) في باب الاستثناء قليل، والأصل في استعمالها أن تقع صفة
لنكمة؛ كقوله تعالى: «فَنَعَمَ صَلِحًا غَيْرَ الَّذِي كَنَّا نَعْمَلُ» [فاطر: ٣٧] أو ما
يشبه النكمة وهو المعرفة المراد به الجنس؛ كاسم الموصول في قوله تعالى:
«صَرَطَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: ٧] وتقع مبتدأ وخبراً
لناسخ وغير ذلك.

(٣) أرجح الأقوال في (سوئي) قول الكوفيين، واختاره ابن مالك كما في «الكافية»،
وهو أنها مثل (غير) فتأتي مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، لكثرة الشواهد من التشر
والنظم على تأثيرها بالعوامل المختلفة، خلافاً لمن قال: إنها لا تكون إلا ظرفأ.
راجع شرح المؤلف على «الكافية» (٣٦١/١).

إفادة المغايرة؛ أي: الدلالة على أن ما بعدها مغاير لما قبلها في الحكم، وفيها بحثان:

١ - بحث في المستثنى بعدها، وحكمه: الجر بها؛ لإضافتها إليه.

٢ - بحث في إعرابها؛ لأنها اسم، وحكمها: أنها تعرب بما كان يعرب به المستثنى بعد (إلا) على التفصيل السابق. فتقول: حضر الضيوف غير خالد، بنصب (غير) على الاستثناء؛ لأنه كلام تام موجب، كما تقول: حضر الضيوف إلا خالداً، وتقول: ما حضر الضيوف غير خالد أو غير خالد، بالإتباع والنصب، وتقول: ما حضر غير خالد، برفع (غير) وجوباً؛ لأنه مفرغ، وتقول: ما حضر الضيوف غير سيارة، بنصب (غير) عند الحجازيين، وجواز الإتباع عندبني تميم.

وهكذا حكم (سوئي) فهما متماثلان في المعنى والإعراب، تقول: حضر الضيوف سوي خالد. فـ(سوئي) منصوب على الاستثناء.

قوله: (وَبِخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا، نَوَاصِبَ وَخَوَافِضَ، وَبِمَا خَلَا، وَبِمَا عَدَا، وَلَيْسَ، وَلَا يَكُونُ، نَوَاصِبَ). بقية أدوات الاستثناء

هذا القسم الثاني والثالث من أدوات الاستثناء - غير (إلا) - فالثاني ما ينصب فقط، وهو أربعة: ليس، ولا يكون، وما خلا، وما عدا، فأما (ليس) (ولا يكون) فإن المستثنى بهما يجب نصبه؛ لأنه خبرهما، نحو: قرأت الكتاب ليس صفحة، أو: لا يكون صفحة، أما اسمهما فضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) يعود على البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منه، فمعنى: قرأت الكتاب ليس صفحة، أن المقرؤء كل استثنى بعده؛ أي: قرأت الكتاب ليس بعض الكتاب المقرؤء صفحة، وجملة الاستثناء (ليس صفحة) في محل

نصب حال، أو مستأنفة فلا محل لها من الإعراب، ويبقى ارتباطها بما قبلها من الناحية المعنوية فقط.

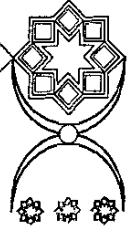
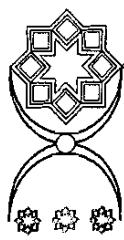
وأما (خلا وعدا) فلهمَا حالتان، كما ذكر المصنف:

الأولى: أن تقدمهما (ما) المصدرية، فيجب نصب المستثنى بهما على أنه مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً - كما تقدم في (ليس) - تقول: نجح الطالب ما عدا جابرأ، ف(ما) مصدرية، و(عدا) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر، و(جابرأ) مفعول به منصوب، و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مؤول بمشتق يقع حالاً أو ظرف زمان، والتقدير: نجح الطالب مجاوزين جابرأ، أو وقت مجاوزتهم^(١) جابرأ.

الثانية: ألا تقدمهما (ما)، فيجوز نصب المستثنى بهما على أنه مفعول به، باعتبار أنهما فعلان، ويجوز جره باعتبار أنهما حرفاً جر، تقول: نجح الطالب عدا جابرأ، بالنصب، أو جابر، بالجر، ف(عدا) حرفاً جر، و(جابر) اسم مجرور بـ(عدا) وفي الجملة ما تقدم من جواز كونها في محل نصب على الحال، أو مستأنفة لا محل لها، وأما الجار والمجرور فهو متعلق بالفعل قبله.

وأما القسم الثالث فهو ما يخفض تارة، وينصب أخرى، وهو (حاشا) والمستثنى بها منصوب على أنه مفعول به باعتبارها فعلًا، أو مجرور باعتبارها حرفاً، نحو: نجح الطالب حاشا جابرأ، أو جابر، والإعراب كما تقدم، ولا تسبقها (ما) على الأرجح.

(١) إنما قدر اسم الفاعل والمصدر بـ(مجاوزين ومجاوزة)، لأن فعل الاستثناء جامد لا يدخل بنفسه في صياغة المصدر المؤول، وإنما يؤول الفعل الذي بمعناه، وهو (جاوز) والحرف المصدري لا يدخل على فعل جامد إلا في هذا الباب.



باب مخوضات الأسماء

قوله: (يُخْفَضُ الِإِسْمُ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرِكٍ وَهُوَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَاللَّامُ، وَالبَاءُ لِلْقَسْمِ وَغَيْرِهِ، أَوْ مُخْتَصٌ بِالظَّاهِرِ، وَهُوَ: رُبٌّ، وَمُدْ، وَمُنْدُ، وَالْكَافُ، وَحَتَّى، وَوَأُوْ الْقَسْمِ وَتَأْوِهُ).

لما فرغ المصنف تَحْمِلُهُ من المرفووعات والمنصوبات، ذكر

أنواع الجر

المجرورات، وهي ثلاثة أقسام:

الأول: مجرور بالحرف.

الثاني: مجرور بالإضافة.

الثالث: مجرور بالتبعية لمتبوع مجرور، وهذا موضعه التوابع،
وبدأ بال مجرور بالحرف؛ لأنّه الأصل.

ونحو: حرف الجر نوعان^(١):

الأول: مشترك بين الاسم الظاهر والمضمر، وهو سبعة، وقد ذكرها المصنف.

نقسيم حروف
الجر

(١) حرف الجر من حيث الأصالة وعدمه ثلاثة أقسام:

١ - حرف جر أصلي وهو: ما له معنى خاص، ويحتاج إلى متعلق مذكور، أو محدوف، والمتعلق هو: ما يوضح الجار والمجرور ويبينه؛ كقولك: جئت من البيت، فالتعلق نوع من الارتباط الذي يوضح المعنى ويتممه، وهو ينعقد بين شبه الجملة - الظرف والجار والمجرور - وما قبلهما من فعل أو شبهه.

٢ - حرف جر زائد وهو: ما ليس له معنى خاص، وإنما يؤتى به للتوكيد، وليس له متعلق، نحو: ما جاء من أحد.

٣ - حرف جر شبيه بالزائد وهو: ما له معنى خاص؛ كالحرف الأصلي، وليس له متعلق كالزائد، مثل: رُبٌّ.

الثاني: مختص بالاسم الظاهر. وهو سبعة ذكرها المصنف
- أيضاً - وهي أربعة أقسام:

- ١ - ما يختص بالنكرات، وهو: (رب).
- ٢ - ما يختص بالزمان، وهو (مذ) و(منذ).
- ٣ - ما يختص بلفظ (الله)، وهو (الناء).
- ٤ - ما لا يختص بظاهر بعينه، وهو: (الكاف) و(حتى)
و(الواو).

فالمشترك الذي يجر الاسم الظاهر والضمير سبعة وهي:

١ - مِنْ: ولها معانٍ منها:

بيان الجنس، وعلامة لها: صحة وقوع الموصول موقعها مع الحرف
ضمير يعود على ما قبلها إن بيّنت معرفة؛ قوله تعالى: «فَاجْتَنِبُوا
الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ» [الحج: ٣٠] أي: الذي هو الأوثان؛ لأن
الرجس جنس عام يشمل الأوثان وغيرها، فإن بيّنت نكرة فعلامة لها:
أن يقع موقعها الضمير وحده؛ قوله تعالى: «يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوَرَ مِنْ
ذَهَبٍ» [الكهف: ٣١] أي: هي ذهب.

ومنها: التبعيض؛ أي: الدلالة على البعضية، وعلامة لها: صحة
وقوع (بعض) موقعها؛ قوله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ إِيمَانًا بِإِلَهٍ
[البقرة: ٨].

ومنها: ابتداء الغاية في الأمكانة كثيراً، وفي الأزمنة أحياناً على
الصحيح، وهذا هو الغالب عليها، والمراد بالغاية: المسافة؛ قوله تعالى:
«سَبِّحْنَ اللَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيَلَّا مِنَ السَّجْدَةِ الْحَرَارِ إِلَى الْمَسْجِدِ
الْأَقْصَى» [الإسراء: ١]، قوله تعالى: «لَمَسْجِدٌ أُسْتَسَّ عَلَى الشَّقْوَى مِنْ أَوْلَى

يَوْمٍ [التوبه: ١٠٨]^(١) إلى غير ذلك من معانيها التي تؤخذ من الكتب المطولة، مثل: (معنى اللبب) وغيره.

من معانی **إِلَى**: ومن معانيها:
(إِلَى)

انتهاء الغاية مطلقاً - زمانية أو مكانية - وهو الغالب عليها؛ كقوله تعالى: **إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا** [الإسراء: ١] وقوله تعالى: **ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى أَئْنَلٍ** [البقرة: ١٨٧]، وتأتي للمصاحبة، بأن يصحّ وضع كلمة (مع) موضعها؛ كقوله تعالى: **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَّا أَمْوَالَكُمْ** [النساء: ٢].

من معانی **عَنْ**: وأشهر معانيها:
(عن)

المجاوزة. ومعناها: ابتعاد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعد حرف الجر بسبب شيء قبله، فال الأول، نحو: رمي السهم عن القوس؛ أي: جاوز السهم القوس بسبب الرمي، ومنه قوله تعالى: **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا** [يوسف: ٢٩] والثاني، نحو: أبو بكر رضي الله عنه؛ أي: جاوزته المؤاخذة بسبب الرضا، ومنه قوله تعالى: **عَفَا اللَّهُ عَنْكَ** [التوبه: ٤٣]، وتأتي للبعدية؛ كقوله تعالى: **طَبَقًا عَنْ طَبَقِ** [الإنشقاق: ١٩] أي: حالاً بعد حال.

من معانی **عَلَى**: وأشهر معانيها:
(على)

الاستعلاء؛ أي: العلو، حسياً كان؛ كقوله تعالى: **وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ تَحْمِلُونَ** [المؤمنون: ٢٢] أو معنوياً؛ كقوله تعالى: **فَتَلَكَ الرَّسُولُ فَصَلَّنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ** [البقرة: ٢٥٣] وتأتي للتعليق؛ كقوله تعالى: **وَلْتُكَرِّرُوا اللَّهُ عَلَى مَا هَدَنَّكُمْ** [البقرة: ١٨٥] أي: لهدايته إليكم، وتأتي

(١) وقيل: إن (من) ليست لابتداء الغاية، بل هي بمعنى (في). انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/٣٢٤) وأوضح مثال للغاية الزمانية: حديث «فمطرانا من الجمعة إلى الجمعة».

للظرفية بمعنى (في) إذا جَرَّت الظرف؛ كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينَ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي: في حين غفلة.

٥ - في : وأشهر معانيها:

(في) الظرفية، ومعناها: احتواء الشيء في داخله شيئاً آخر، كما يحتوي الظرف المظروف، نحو: القلم في الحقيبة، وقد يكون مجازاً إذا فقد الاحتواء، نحو: خالد في البرية، ، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّتِ وَنَهَرٍ﴾ [القمر: ٥٤].

٦ - اللام : وأشهر معانيها:

اللام، وذلك إذا وقعت بين ذاتين الثانية منهما تملك حقيقة، نحو: الكتاب لخالد، قال تعالى: ﴿إِلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤] ومن معانيها: الاستحقاق، وهي الواقعة بين معنى وذات؛ كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢^(١)]، ومن معانيها التقوية للعامل بسبب ضعفه، إما لتأخره؛ كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرَّهْبَةِ تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] أو لكونه فرعاً عن غيره؛ كقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧^(٢)]، لأن (فعال) - في الأصل - صيغة مبالغة، وهي فرع عن الفعل في العمل.

٧ - الباء : وأشهر معانيها:

الإلصاق، وهو مطلق التعلق، وهو حسي، نحو: أمسكت بزید، الباء أو معنوي، نحو: طفت بالکعبـة.

(١) وكون اللام في الآية للاستحقاق ذكره ابن هشام في «المغني» (ص ٢٧٥).

(٢) وكذا في سورة البروج آية: ١٦، وإذا كان وزن المبالغة موصوفاً به الله يَعْلَمُ فإنه يخرج عن المبالغة؛ لأنها لا تليق بالله، ويُعدُّ من صيغ النسب بدون ياء، مثل: عَظَار، ونجَار، قال ابن الناظم في «شرح الألفية» (ص ٨٠٥) عند وزن «فعال» في النسب: «وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبِّكَ يُظَاهِرُ لِلْعَيْدِ﴾ [فصلت: ٤٦] أي: ليس بذوي ظلم».

الحرف
المختص
بالاسم
الظاهر: رَبُّ

أما القسم الثاني المختص بالاسم الظاهر فهو كما يلي:
١ - رَبُّ:

وهو حرف جر شبيه بالزائد موضوع للتكرير والتقليل حسب القرينة، والأول أكثر، نحو: رَبُّ رَجُلٍ عَالِمٌ لَقِيتْ، فـ(رَبُّ) حرف جر شبيه بالزائد، (رَجُلٍ) مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، (عَالِمٌ) صفة، وجملة (لَقِيتْ) خبر المبتدأ، وهو خاص بجر النكرة، ولا بد أن يأتي بعده نعت مفرد أو جملة أو شبهها، فالمعنى كما مثل، والجملة، نحو: رَبُّ رَجُلٍ لَا زَمَكَ عَرَفَتْهُ، وشبه الجملة: رب جالس عندك عرفته، ويجوز تخفيف الباء، كما في قوله تعالى: ﴿رُبِّمَا يَوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] في قراءة نافع وعاصم، وشدة الباقيون، وهي هنا مكفوقة عن العمل بـ(ما) الزائدة إعراباً المؤكدة معنى.

٢ - مُذُّ، مُنْذُ: مذ ومنذ

ولا يجر بهما من الاسم الظاهر إلا الزمن المعين، نحو: ما رأيته مذ يوم السبت، أو مذ يوم السبت، ويجوز رفع ما بعدهما على أنهما اسمان، نحو: ما رأيته مذ يوم السبت، فـ(مذ) مبتدأ (يوم السبت) خبره.

٣ - الكاف: الكاف

وأشهر معانيها: التشبيه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَيْتَهُ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَمِ﴾ [الشورى: ٣٢]، وتأتي للتعليق؛ قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] وكقولنا في التشهد: «كما صلیت على إبراهيم» على أحد القولين^(١).

(١) وهذا القول يسلم من الإيرادات التي ترد على القول الثاني، وهو المشهور عند كثير من أهل العلم، وهو أن الكاف للتشبيه، والقول بأنها للتعليق ذكره الحافظ =

حتى

٤ - حتى :

و معناها : الدلالة على انتهاء الغاية ، نحو : سهرت الليلة حتى السحر . والأصل دخول الغاية في حكم ما قبلها إلا إذا وجد قرينة ، بخلاف (إلى) فإن الغاية لا تدخل معها ؛ كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَيْنَاكُمْ إِلَى الْيَنِيلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] إلا بقرينة ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَيْدِيْكُمْ إِلَى الْمَرَاقِقِ ﴾ [المائدة: ٦] أي : مع المرافق ، بدليل السنة^(١) .

واو القسم

وناء

٥ - واو القسم و ناء القسم :

والواو لا تختص بظاهر معين ، نحو : والله لأفعلن الخير ، أو : والرازق ، أو الذي نفسي بيده ، ونحو ذلك ، ولا يجوز القسم إلا بالله تعالى أو صفة من صفاته ، وأما التاء فلا يجر بها إلا لفظ (الله) ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَتَأَلَّهُ لَأَكِيدَنَ أَصْنَمُكُو ﴾ [الأنبياء: ٥٧] .

= ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري» (١١/١٦١) ط : السلفية . وفيه بقية هذا الموضوع ، فراجعه إن شئت .

(١) «إعراب القرآن» للعكبري (٤٢١/١) . وانظر : حديث رقم (٢٤٦) في «صحي
مسلم» .



الإضافة

قوله: (أو بإضافة إلى اسم على معنى اللام، كفلام زيد، أو من، كخاتم حديب، أو في، كـ«مكر أتيل» [سبأ: ٣٣]، وتسمى معنوية؛ لأنها للتعریف، أو التخصیص. أو بإضافة الوصف إلى معموله كـ«بلغ الكتبة» [المائدة: ٩٥]، وعمور الدار، وحسن الوجه، وتسمى لفظیة؛ لأنها لمجرد التخصیف).

لما فرغ من ذكر المجرور بالحرف ذكر المجرور بالإضافة.

وقوله: (أو بإضافة اسم) معطوف على قوله: (حرف) أي: العامل في المضاف إليه يخفض الاسم بالحرف، أو بسبب إضافة اسم إليه؛ لأن العامل في المضاف إليه هو المضاف - على الأصح - لاتصال الضمير المضاف إليه به، والضمير لا يتصل إلا بعامله، نحو: كتابك جديد، لا الإضافة نفسها، كما هو ظاهر عبارة المصنف حَمْلَةً^(١).

الإضافة نوعان:

نوعاً بالإضافة
١ - المعنوية

النوع الأول: إضافة معنوية، وهي: ما أفادت المضاف تعريفاً أو تخصیصاً، ولا يكون المضاف فيها وصفاً مضافاً إلى معموله.

مثال ذلك: كتاب خالد جيد. فكلمة (كتاب) إذا أخذت وحدها دلت على كتاب غير معين؛ لأنها (نكرة) فإذا قلت: كتاب خالد... بالإضافة فقد عيته وعَرَفَته.

(١) المضاف عامل لفظي، والإضافة عامل معنوي، وتقدم ذلك في أول الكتاب (ص ١٣).

وإذا قلت: أسمع بكاءً، من غير إضافة، كان لفظ البكاء عاماً يشمل بكاء الطفل وبكاء المرأة وبكاء الرجل...، فإذا أضافته إلى نكرة، وقلت: أسمع بكاء طفل، فقد خصصته، وضيقـت عـمـومـه.

وسـمـيتـ الإـضـافـةـ فـيـ المـثـالـيـنـ (ـمـعـنـوـيـةـ)ـ؛ـ لأنـهاـ أـفـادـتـ المـضـافـ أـمـراـ مـعـنـوـيـاـ،ـ هوـ التـعـرـيفـ فـيـ المـثـالـ الـأـولـ؛ـ لأنـ المـضـافـ إـلـيـهـ مـعـرـفـةـ،ـ أوـ التـخـصـيـصـ فـيـ المـثـالـ الثـانـيـ؛ـ لأنـ المـضـافـ إـلـيـهـ نـكـرـةـ^(١)ـ،ـ وـهـذـهـ الإـضـافـةـ ثـلـاثـةـ أـقـسـامـ:

١ - أن تكون الإضافة بمعنى (من) البينية، وذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: هذا خاتم حديـدـ؛ـ أيـ:ـ خاتـمـ مـنـ بـعـنـيـ حـرـفـ مـنـ الـحـرـوفـ حـدـيدـ.

٢ - أن تكون الإضافة بمعنى (في) الظرفية، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، مكانياً نحو: عثمان شهـيدـ

(١) هناك أسماء مسموعة عن العرب ملزمة للتنكير، لا تفيدها الإضافة تعريفاً ولا تخصيصاً، مثل: (غير) تقول: جاءني رجلُ غيرِكَ، فتصف بها النكرة مع إضافتها للضمير، إلا إذا وقعت بين ضدين لا قسم لهما، مثل: العلم غير الجهل، فإنها تعرف إن كان ما أضيف إليه معرفة، ومنه قوله تعالى: ﴿صَرَطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] فوـقـعـتـ (ـغـيـرـ)ـ صـفـةـ لـلـمـوـصـولـ وـهـوـ مـعـرـفـةـ.ـ وقدـ وـقـعـتـ بـيـنـ مـتـضـادـيـنـ؛ـ لأنـ المـنـعـمـ عـلـيـهـ وـالـمـغـضـوبـ عـلـيـهـ مـتـضـادـانـ،ـ أوـ يـقـالـ:ـ الـاسـمـ الـمـوـصـولـ لـمـ يـقـصـدـ بـهـ قـصـدـ قـوـمـ بـأـعـيـانـهـمـ فـهـوـ قـرـيبـ مـنـ النـكـرـةـ.ـ وـمـنـ الـأـلـفـاظـ الـتـيـ لـاـ تـقـبـلـ التـعـرـيفـ:ـ حـسـبـ،ـ نحوـ:ـ هـذـاـ خـالـدـ حـسـبـكـ مـنـ رـجـلـ.ـ بـالـنـصـبـ عـلـىـ أـنـ هـذـاـ حـالـ مـنـ (ـخـالـدـ)،ـ وـالـحـالـ لـاـ يـكـوـنـ إـلـاـ نـكـرـةـ.ـ وـمـنـهـ:ـ مـثـلـ،ـ نحوـ:ـ مـرـرتـ بـرـجـلـ مـثـلـكـ،ـ وـمـنـهـ:ـ نـاهـيـكـ.ـ بـعـنـيـ:ـ حـسـبـكـ وـكـافـيـكـ،ـ نحوـ:ـ نـاهـيـكـ بـالـفـيـةـ اـبـنـ مـالـكـ،ـ وـالـمـعـنـيـ:ـ الـفـيـةـ اـبـنـ مـالـكـ نـاهـيـكـ عـنـ طـلـبـ غـيـرـهـ لـكـفـاـيـتـهـ فـيـ النـحـوـ،ـ فـ(ـنـاهـيـكـ)ـ خـبـرـ مـقـدـمـ (ـبـالـفـيـةـ...ـ)ـ الـبـاءـ حـرـفـ جـرـ زـائـدـ،ـ (ـوـالـفـيـةـ)ـ مـجـرـورـ لـفـظـاـ مـرـفـوعـ مـحـلاـ عـلـىـ أـنـ مـبـداـ مـؤـخرـ.

الدار؛ أي: شهيد في الدار، أو زمانياً، كقوله تعالى: «بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ» [سباء: ٣٣] أي: مكر في الليل والنهار^(١).

٣ - أن تكون الإضافة بمعنى (اللام) وهذا إذا لم يصلاح تقدير
(من) ولا (في) نحو: هذا غلام زيد؛ أي: غلام لزيد.

٤ - **الإضافة** النوع الثاني من نوعي الإضافة: الإضافة اللفظية، وإليها أشار
اللفظية بقوله: (أو بإضافة الوصف) فهو عطف على قوله: (أو بإضافة اسم)؛
أي: يخفض الاسم بإضافة الاسم - كما مر - أو بإضافة الوصف
العامل عمل الفعل إلى معموله.

فالإضافة اللفظية: هي التي يكون فيها المضاف وصفاً عاملاً،
وهو كل اسم فاعل، أو مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة
مشبهة، ولا تكون إلا للدّوام غالباً.

مثال ذلك: صانع المعروف مشكور، ف(صانع) مضاد، وهو
اسم فاعل للحال أو الاستقبال، وقد أضيف إلى معموله، فإن
المضاف إليه هنا مفعول به في المعنى للمضاف، وهو (صانع)،
ومثل ذلك اسم المفعول نحو: محمود الخصال ممدوح، والصفة
المشبهة، نحو: كثير الكلام مذموم، ومنه قوله تعالى: «هَذِيَا بَنِيَّ
الْكَعْبَةِ» [المائدة: ٩٥].

وهذا النوع لا يستفيد فيه المضاف من المضاف إليه تعريفاً ولا
تخصيصاً، أما الدليل على أنها لا تفيد المضاف تعريفاً فهو وقوع هذا

(١) أي: بل مكركم بنا في الليل والنهار هو الذي جعلنا نكفر بالله، قالوه رداً على
قولهم لهم: (بل كنتم مجرمين). وأصل المكر: صرف الغير عما يقصد به حيلة،
فإن تحري بذلك فعلاً جميلاً فهو ممدوح وإنما فهو مذموم، قاله الراغب في
«مفرداته» (ص ٤٧١).

المضاف نعتاً للنكرة في قوله تعالى: «هَذِيَا بَلَغَ الْكَعْبَةُ»، ولو كان المضاف (بالغ) اكتسب التعريف من المضاف إليه ما صح وقوعه نعتاً للنكرة (هدياً)، لأن المعرفة لا تكون نعتاً للنكرة.

وأما الدليل على أنها لا تفيد المضاف تخصيصاً، فلأن تخصيص الصنع بالمعروف في: (صانع المعروف) ليس بجديد، لحصوله قبل الإضافة في نحو: فلان صانع معروفاً.

وإنما فائدتها كما قال المصنف رحمه الله: (التخفيف) ومراده التخفيف اللغطي، بحذف التنوين أو النون كما سيأتي، ولهذا سميت الإضافة في هذا النوع: لفظية؛ لأن فائدتها ترجع إلى اللفظ، لا إلى المعنى، كما في النوع الأول.

قوله: (وَلَا تُجَامِعُ الِإِضَافَةُ تَنْوِينًا، وَلَا نُونًا تَالِيَّةً لِلِّإِعْرَابِ الأَحْكَامِ مُطْلَقاً وَلَا (أَلْ) إِلَّا فِي نَحْوِ الْضَّارِبَا زَيْدٍ، وَالْضَّارِبُو زَيْدٍ، وَالْضَّارِبُ الرَّجُلِ، وَالْضَّارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ، وَبِالرَّجُلِ الْضَّارِبُ غُلامٌ).
المترتبة على الإضافة

ذكر المصنف الأحكام المترتبة على الإضافة، وهي أحكام كثيرة ذكر منها أربعة:

١ - كون المضاف إليه مجروراً دائماً، والعامل فيه الجر، هو المضاف، وهذا تقدم.

٢ - وجوب حذف التنوين إن وجد في آخر المضاف قبل إضافته، مثل: ركبت سيارة خليل، فُحِذِفَ التنوين من (سيارة) ولو زالت الإضافة لعاد التنوين، نحو: ركبت سيارة جديدة.

٣ - وجوب حذف نون المثنى ونون جمع المذكر السالم وملحقاتهما إن وقع أحدهما مضافاً مختوماً بالنون، وهي النون التي

تلي حرف الإعراب، نحو: يسير الناس على جانبي الشارع، حاملو^(١) العلم محترمون.

فإن كانت النون ليست للثنية ولا لجمع المذكر السالم وهي النون التي لا تلي الإعراب لم يجز حذفها مثل: المحافظة على الصلاة عنوان الاستقامة. فلا تحذف النون؛ لأن عالمة الإعراب - وهي الضمة - وقعت بعدها لا قبلها.

وقوله: (مطلقاً) أي: إنَّ حَذْفَ التنوين والنون التالية للإعراب مطلق عن التقييد، فلا يستثنى منه شيء، بخلاف ما سيأتي في حذف (أل) من المضاف، فإنه يستثنى منه بعض المسائل.

حكم اقتران المضاف بـ(أـلـ)

٤ - وجوب حذف (أـلـ) من صدر المضاف نحو: الكتاب الجديد، فتقول: كتاب القواعد جديد، بحذف (أـلـ) من المضاف، وهذا عام في الإضافة المعنوية واللفظية، ويستثنى من الإضافة اللفظية خمس مسائل، يجوز فيها الجمع بين (أـلـ) والإضافة، وهي:

الأولى: أن يكون المضاف مثنياً، نحو: الحافظا دروسهما مكافآن.

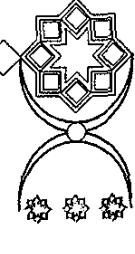
الثانية: أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً، نحو: المتقنوا أعمالهم رابحون.

الثالثة: أن توجد (أـلـ) في المضاف والمضاف إليه معاً، نحو: المنصف الناس محبوب.

الرابعة: أن يكون المضاف إليه مضافاً لما فيه (أـلـ)، نحو: المحب فعل الخير سعيد.

(١) لا تكتب الألف بعد الواو، إلا إذا كانت ضميراً، وهي واو الجماعة، نحو: المصلون خرجوا ولم ينتظروا. أما واو الفعل نحو: يدعوا، وواو الاسم كالمثال المذكور فلا تكتب بعدهما الألف، وسيأتي ذلك - إن شاء الله - في آخر الكتاب.

الخامسة: أن يكون المضاف إِلَيْهِ مضافاً إِلَى ضمير يعود على لفظ مشتمل على (أَل)، نحو: الْعِلْمُ أَنْتُمُ الْمَدْرُكُوْ قِيمَتِهِ. بـجـرـ (قيـمـتـهـ)، وـفـيـهـ ضـمـيرـ يـعـودـ عـلـىـ (الـعـلـمـ) وـهـوـ مشـتـمـلـ عـلـىـ أـلـ، وـ(الـعـلـمـ) مـبـتـدـأـ أـولـ، وـ(أـنـتـمـ) مـبـتـدـأـ ثـانـ (الـمـدـرـكـوـ) خـبـرـ الـمـبـتـدـأـ الثـانـيـ مـرـفـوعـ بـالـلـوـاـوـ، وـحـذـفـ النـونـ لـلـإـضـافـةـ، وـهـوـ مـضـافـ وـ(قـيـمـةـ) مـضـافـ إـلـيـهـ. وـهـوـ مـضـافـ، وـالـهـاءـ مـضـافـ إـلـيـهـ، وـالـجـمـلـةـ مـنـ الـمـبـتـدـأـ الثـانـيـ وـخـبـرـهـ: خـبـرـ الـمـبـتـدـأـ الـأـوـلـ، وـمـنـهـ مـثـالـ الـمـؤـلـفـ: مـرـرـتـ بـالـرـجـلـ الضـارـبـ غـلامـهـ.

باب في ذكر الأسماء العاملة عمل أفعالها

١ - اسم الفعل

قوله: (يَعْمَلُ عَمَلًا فِعْلِهِ سَبْعَةً: اسْمُ الْفِعْلِ كـ(هَيَّاهَ، وَصَهَ، وَوَوِيٌّ - بِمَعْنَى: بَعْدَ - وَاسْكُتْ، وَأَغْبَبْ) وَلَا يُحَذَّفُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَقْمُولِهِ، وَكَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴿النَّسَاءُ: ٢٤﴾ مُتَأَوِّلٌ، وَلَا يَبْرُزُ ضَمِيرُهُ، وَيُجَزِّمُ الْمُضَارِعُ فِي جَوَابِ الْطَّلَبِيِّ مِنْهُ، نَحْوُ: (مَكَانِكِ تُخَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي) وَلَا يُنْصَبُ).

هذا الباب معقود للأسماء التي تعمل عمل أفعالها، وقد ذكر المصنف رحمه الله منها سبعة:

الأول: اسم الفعل.

تعريف اسم الفعل

وهو كلمة تدل على معنى الفعل، وتعمل عمله، ولا تقبل علاماته، نحو: صَهْ إِذَا تَكَلَّمَ غَيْرَكَ، فـ(صَهْ) متضمنة معنى فعل الأمر (اسكت)، وتعمل عمله، فالفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، يَبْدِأْ أنَّها لا تقبل علامه فعل الأمر، مثل: ياء المخاطبة، ولذا لم تُسَمِّ فعل أمر، بل دعيت اسم فعل أمر.

واسم الفعل من حيث زمانه ثلاثة أقسام:

أقسام اسم الفعل من حيث زمانه

الأول: اسم فعل ماضٍ، نحو: هَيَّاهَ الْأَمْلُ إِذَا لَمْ يُسَعِدْ الْعَمَلَ. فـ(هَيَّاهَ) اسم فعل ماضٍ، بمعنى: بَعْدَ، مبني على الفتح لا محل له، (الأمل) فاعل.

الثاني: اسم فعل أمر، نحو: عَلَيْكَ نَفْسَكَ فَهَذِبَا، فـ(عَلَيْكَ)

اسم فعل أمر بمعنى (الزم) مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً، تقديره: (أنت)، (نفسك) مفعول به لاسم الفعل منصوب بالفتحة، والكاف مضاد إليه.

الثالث: اسم فعل مضارع، نحو: وَيُ لشَابٍ لَا يَعْمَلُ، فـ(وي) اسم فعل مضارع بمعنى (أعجب) مبني على السكون لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا).

ووروده بمعنى الأمر كثير، وبمعنى الماضي والمضارع قليل.

ولاسم الفعل أحکام كثيرة، ذكر المصنف كتَّابَ اللَّهِ بعضها، وسأزيد أحکام اسم الفعل

عليها - إن شاء الله - ما أرى أهميته:

١ - أسماء الأفعال سماعية^(١) يقتصر فيها على ما ورد عن العرب بلفظه دون تغيير، والقياسي منها: ما صيغ من فعل ثلاثي تام متصرف على وزن (فَعَالٍ) نحو: حَذَارٌ أَنْ تُبَتَّلَى بِالْعُجْبِ، سماع النصح بمعنى: احذر، واسمع.

٢ - أسماء الأفعال كلها مبنية على ما سمعت عليه عن العرب، وليس لها محل من الإعراب، فلا تكون مبتدأ ولا خبراً ولا فاعلاً ولا مفعولاً ولا شيئاً آخر يتضمن أن تكون في محل رفع أو نصب أو جر.

٣ - أنها تعمل عمل الفعل فترفع الفاعل حتماً، وتساير فعلها في التعدي واللزوم، وهذا تقدم بيانه في الأمثلة التي مرّ إعرابها.

٤ - أن اسم الفعل لا يتأخر عن معموله، فلا تقول: نفسك عليك، بتقديم المفعول وتأخير اسم الفعل.

(١) أصل السماع هو: الاستماع، والمراد به عند النحاة: تلقى اللغة العربية من أهلها مشافهة، ويقابلها القياس. ويطلقون السماعي على كل ما خالف القياس والقواعد المطردة، ولو ورد مسموعاً عن العرب «معجم المصطلحات النحوية» (ص ١٠٦، ١٠٧).

وأجاز الكسائي ومن وافقه تأخير اسم الفعل عن معموله مستدلاً بما ذكر المصنف من قول الله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُم﴾ [النساء: ٢٤] فـ(كتاب الله) مفعول به مقدم لاسم الفعل (عليكم) منصوب بالفتحة.

وخرجه غيره على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: كتب الله ذلك عليكم كتاباً، وـ(عليكم) جار ومحرر متعلق بالفعل المحذوف، وليس من باب اسم الفعل، وقد دل على المحذوف قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُم﴾ [النساء: ٢٣]؛ لأن التحرير يستلزم الكتابة؛ لأن الله تعالى لما قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُم﴾ علم أن ذلك مكتوب، فكانه قال: كتب الله ذلك عليكم كتاباً.

٥ - ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يحذف، بل لا بد من ذكره، وهذا بخلاف الفعل، فإنه يعمل مذكوراً ومحذوفاً.

٦ - أن اسم الفعل لا يبرز معه ضمير إذا أُسند لمثنى أو جمع، فتقول: صه، بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث.

٧ - أنه إذا كان دالاً على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه، تقول: نزال نحدثك، بجزم المضارع، كما تقول: انزل نحدثك، كما تقدم في جزم المضارع في جواب الطلب، ومنه قول الشاعر:

وقولي كلما جشأت وجاشت مكاني تحمي أو تستريحي^(١)

(١) جشأت: الضمير المستتر يعود على نفسه؛ أي: نهضت وثارت من فزع أو خوف (وجاشت) علت من الفزع، ومعناه قريب من الأول، ومعنى الشطر الثاني: اثبتي والزمي مكانك يحمدي الناس ويشكروا لك الثبات، قوله: (أو تستريحي)؛ أي: تطمئن خوالجك وتسكن ثورتك.

إعرابه: (وقولي) معطوف على فاعل (أبي) في قوله قبل هذا البيت:

أبت لي عفتني وأبني بلائي	وأخذني الحمد بالشمن الربيع
وأقحامي على المكروه نفسي	وضربني هامة البطل المشبع
.....

ف(مكانك) اسم فعل أمر بمعنى (أثبتني) وجاء المضارع في جوابه مجزوماً، وهو قوله: (تحمدي) وعلامة كونه مجزوماً حذف النون منه؛ لأنه مسند لباء المخاطبة، وهي النفس.

وأما النصب فلا ينصب المضارع بعد الفاء في جواب الطلب منه، فلا تقول: نزال فنحدثك، بنصب المضارع (نحدثك) بل يجب رفعه، وقد مضى بيان ذلك في الكلام على «نواصي المضارع»^(١).

٢ - المصدر

قوله: (وَالْمَصْدُرُ كَضَرِبٍ وَإِكْرَامٍ إِنْ حَلَّ مَحْلَهُ فَقُلْ مَعَ (أنْ) أَوْ (ما) وَلَمْ يَكُنْ مُصَفَّرًا وَلَا مُضْمَرًا وَلَا مَحْدُودًا وَلَا مَنْعُوتًا قَبْلَ الْعَمَلِ وَلَا مَحْدُوفًا وَلَا مَفْصُولًا مِنَ الْمَعْمُولِ وَلَا مُؤَخَّرًا عَنْهُ).

النوع الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل: المصدر، تعريف المصدر هو: الاسم الدال على الحدث المجرد، المشتمل على حروف فعله أو أكثر منها، نحو: بذل المال في الخير نفع لصاحبها، ف(بذل) مصدر: بذل، بذلاً، وهو يدل على حدوث البذل من غير زمن، وقد اشتمل على جميع حروف الفعل (بذل).

= فهو مرفوع بضميمة مقدرة منع من ظهورها استغلال المحل بحركة المناسبة، وباء المتكلم: مضارف إليه. (كلما) ظرف متعلق بالمصدر قبله (جشت) فعل ماض، والتاء للتأنيث (مكانك) اسم فعل أمر مبني على الفتح، والكاف حرف خطاب لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنت. (تحمدي) فعل مضارع مبني للجهول، مجزوم بحذف النون لوقوعه في جواب اسم فعل الأمر، والباء نائب فاعل، (أو تستريح) مثله، إلا أن الفعل مبني للمعلوم، والباء فاعل، والجملة في محل نصب مقول القول.

(١) انظر: (ص ٧٧).

وفي نحو: إكرام الضيف من آداب الإسلام، اشتمل المصدر على حروف فعله (أَكْرَم) وزيادة الألف قبل آخره^(١).

وقول المصنف: (والمصدر) بالرفع عطف على (اسم الفعل) والتقدير: يعمل عمل فعله سبعة: اسم الفعل، والمصدر... .

فيعمل المصدر عمل فعله الذي اشتقت منه، فيرفع الفاعل وينصب المفعول به بواسطة أو بغيرها، وفي تمثيل المصنف نَكْلَة للمصدر بقوله: (كَضَرِبٌ، وَإِكْرَامٌ) إشارة إلى أن المصدر المزید يعمل عمل المجرد.

وقد ذكر المصنف لعمله ثمانية شروط، واحد منها وجودي، والسبعة الباقيه عدمية، وهي كما يلي:

شروط عمل المصدر
النحو: يسرني أداء الواجب، فـ(أداء) فاعل (بِسْرُ)، وهو مصدر عمل فعله، وقد أضيف إلى فاعله، وهو (الكاف)، ونصب المفعول (الواجب)، ويمكن أن يحل محله (أن والفعل) أو (ما والفعل) فتقول: يسرني أن تؤدي الواجب، إن أردت المضي أو الاستقبال، أو يسرني ما تؤدي الواجب، إن أردت الحال.

(١) والمصدر يختلف عن اسم المصدر وإن كانا يتفقان في الدلالة على الحدث، لكن المصدر لا تنقص حروفه عن حروف فعله، واسم المصدر تنقص حروفه عن حروف فعله لفظاً وتقديراً دون تعويض، مثل: عطاء، فإنه مساو للمصدر: إعطاء في الدلالة على المعنى، لكنه خالقه بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله. وقولنا: لفظاً وتقديراً شرط في اسم المصدر، لإخراج ما خلا من بعض ما في فعله لفظاً، ولم يخل منها تقديرأ فهو مصدر، نحو: قاتل مصدر قاتل، وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، لكن خلا منها لفظاً ولم يخل منها تقديرأ، ولذلك نُطق بها في بعض المواضع، نحو: قاتل قاتلاً، لكن انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها، وأما حذفها فهو للتخفيف وكثرة الاستعمال. وقولنا: دون تعويض احتراز مما فيه تعويض، نحو: عدة. فإنه مصدر: وعد، وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديرأ، لكن عوض عنها التاء.

٢ - ألا يكون مصغراً، فلا يجوز: أَكِيلُكَ الطعام بسرعة مصر،
تريد: أكلك الطعام.

٣ - ألا يكون ضميراً، فلا يجوز: إكرامي الصديق مطلوب وهو
جاراً أشد، تريد: وإكرامي جاراً أشد.

٤ - ألا يكون محدوداً؛ أي: مختوماً بالفاء الدالة على المرة
الواحدة. فلا يصح: ساءني ضربتك علياً؛ لأن (ضربة) مصدر
محدود، مختوم بتاء زائدة دالة على المرة الواحدة.

فإن كانت الفاء من صيغة الكلمة وليس للواحدة جاز أن يعمل
المصدر، نحو: إغاثتك الملهم دليل مروءتك.

٥ - ألا يكون المصدر مُثبّعاً بتابع كالنعت وغيره، قبل تمام
عمله، فلا يجوز: أعجبني إكرامُك الطيبُ زيداً؛ لأن (الطيب) صفة
للمصدر (إكرام) وهو لم يستكمل عمله بنصب مفعوله: (زيداً).

٦ - ألا يكون مخدوفاً؛ لأنه إذا حذف لم توجد حروف الفعل
الذي هو محمول عليه.

٧ - ألا يكُون مفصولاً عن معموله بفواصل ليس عمولاً لهذا
المصدر، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْمِهِ لَقَادِرٌ ⑧ يَوْمَ تُبَلَّى السَّرَّائِرُ﴾ [الطارق:
٨، ٩] فـ(يُوْم) ظرف منصوب، والعامل فيه مخدوف، تقديره: يرجعه
يُوْم تُبَلَّى السرائر، ولا يجوز أن يعمل فيه المصدر (رجمه) للفصل
بينهما بالخبر (لقادر) وهو أجنبٍ من المصدر، وقيل: منصوب
بــ(قادر)، لكن يرد عليه أن قدرة الله تعالى لا تقتيد بذلك اليوم ولا
بغيره^(١).

(١) انظر: «التبیان» للعکبری (١٢٨١/٢)، «الکشاف» للزمخشري (٤/٢٠٢)؛ «معنى
اللیب» (ص ٧٠٠).

٨ - ألا يتأخر عن معموله، فلا يجوز: ساءني زيداً ضربك، إلا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومحوراً، فيجوز تأخره عنه، لوروده في القرآن، ولأنه يتسع فيهما. قال تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْي﴾^(١) [الصافات: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿لَا يَعْوَنُ عَنْهَا حَوْلًا﴾^(٢) [الكهف: ١٠٨]. والأصل: بلغ السعي معه، حولاً عنها، ولا داعي للتكلف في التأويل من غير داع، ولا سيما في القرآن.

أقسام المصدر العامل عمل فعله قوله: (وِإِعْمَالُهُ مُضَافاً أَكْثَرُ نَحْوُ: «وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ») [البقرة: ٢٥١] **وقول الشاعر:** (ألا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيْنَ) . وَمُنَوْنَأً أَقْيَسُ، نَحْوُ: «أَوْ إِطْعَمْ فِي يَوْمِ ذِي مَسْغَبَةٍ»^(٣) [البلد: ١٤، ١٥] . وبـ(أَلْ) شاذ، نَحْوُ: (عجبت من الرزق المسيء إِلَهُ)).

ينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المضاف. وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين، وهو ضربان:

أ - مضاف لفاعله، نحو: يسرني شكرك المنعم، فـ(شكر) مصدر، وهو فاعل (يسر)، وهو مضاف، والكاف: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، (المنعم) مفعول به للمصدر، ومنه قوله تعالى: «وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ» [البقرة: ٢٥١] فـ(دفع) مبتدأ حذف خبره وجوباً، وهو مضاف إلى فاعله، وـ(الناس) مفعول به للمصدر.

ب - مضاف لمفعوله، نحو: من سوء التربية عصيان الآباء

(١) السعي: مصدر للفعل الثلاثي: سعي.

(٢) حولاً: مصدر للثلاثي (حال)، أو اسم مصدر للفعل (تحوّل) بمعنى التحول، صحت الواو ولم تقلب ياء؛ لأن الواو متحركة وليس بعدها ألف. انظر: «معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» (ص ٨٩) للدكتور: أحمد الخراط.

(٣) ومعنى (مسغبة): مجاعة.

بنوهم. فـ(عصيان) مصدر، وهو مبتدأ مؤخر، وهو مضاد إلى مفعوله (الآباء)، وـ(بنوهم) فاعل المصدر، ومنه قوله ﷺ: «بني الإسلام على خمس... وحجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً» فـ(حجّ) مصدر مضاد لمفعوله: (البيت)، وـ(من استطاع) فاعل المصدر، وقول الشاعر:
 ألا إنَّ ظلمَ نفسيه المرأة بينْ إِذَا لم يُصْنُعْهُ عَنْ هُوَ يُغْلِبُ العُقْلَا^(١)
 فأضاف المصدر (ظلم) إلى مفعوله، وهو (نفسه)، ثم أتى بالفاعل بعد ذلك، وهو قوله: (المرأة) والأصل: ألا إن ظلم المرأة نفسه بين... .

الثاني: المتنون، وإعماله أقرب إلى القياس من إعماله المضاف؛ لأنّه يشبه الفعل في التكير، وهو يلي المضاف في الكثرة، نحو: واجب علينا تشجيع كل مجتهداً، تقديره: واجب علينا أن نشجع كل مجتهداً.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُمْ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَةٍ يَتِيمًا﴾ فـ(إطعام) معطوف على ما قبله، وهو (فك رقبة) وهو مصدر متنون نصب المفعول به، وهو قوله: (يتيمًا). والتقدير: أو أن يطعم يتيمًا.
 الثالث: المعرف بـ(ألا)، وإعماله شاذ؛ لبعده عن مشابهة الفعل باقتراحه بـ(ألا)، وهو أقل من سابقيه استعمالاً وبلاجة، نحو: المجدُ سريع الإنجاز أعماله، بنصب (أعماله) على أنه مفعول للمصدر، وهو (الإنجاز)، ومنه قول الشاعر:

عجبت من الرزق المسيء إلهُه ومن ترك بعض الصالحين فقيراً^(٢)

(١) هذا البيت غير موجود في متن «القطر» الذي عليه شرح الفاكهي. ومعناه واضح. وقوله: (ألا) أداة استفتاح وتنبيه. والألف في قوله: (العقل) للإطلاق.

(٢) هذا البيت ثابت في متن «القطر» الذي عليه شرح الفاكهي، موجود في شرح ابن هشام على «القطر»، والمثبت في متن «القطر» شطر بيت آخر فانظره.

بنصب (المسيء) على أنه مفعول به للمصدر^(١)، وهو (الرزق)
و(إلهه) بالرفع فاعل له.

٣ - اسم الفاعل

قوله: (وَاسْمُ الْفَاعِلِ، كَـ (ضَارِبٌ وَمُكْرِمٌ)، فَإِنْ كَانَ بـ (أَلْ) عَمِلَ مُطْلَقاً، أَوْ مُجَرَّداً فِي شَرْطَيْنِ: كَوْنُهُ حَالاً، أَوْ اسْتِقْبَالاً، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى ثَفِي أَوْ اسْتِفْهَام، أَوْ مُخْبِرٍ عَنْهُ، أَوْ مَوْصُوفٍ، وَ(بَنْسِطٌ ذِرَاعَيْهِ) [الكهف: ١٨] عَلَى حِكَايَةِ الْحَالِ، خِلَافاً لِلْكِسَائِي، وَ(خَيْرٌ بَنُو يَهُبٍ) عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَتَقْدِيرُهُ: خَيْرٌ كَظَاهِيرٍ، خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ).

النوع الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفاعل) وقول المصنف: (واسم الفاعل) معطوف على ما قبله، كما تقدم في المصدر.

تعريف اسم الفاعل: اسم مشتق للدلالة على معنى مجرد حادث وعلى الفاعل فاعله.

وقولنا: (معنى مجرد) المراد به: الحدث كالقيام، والقعود، في قوله: قائم، قاعد.

ومعنى: (حادث) أي: عارض يتغير ويزول، وهذا هو الغالب في اسم الفاعل، نحو: ندم الظالم، فهو نادم.

ويصاغ من الفعل الثلاثي على وزن (فاعل)، كـ: ضارب، ومن صياغة اسم الفاعل غير الثلاثي على وزن مضارعه بعد إبدال حرف المضارعة مهماً

(١) هذا ما ذكره الفاكهي في شرحه على «القطر» (٢/١٩٥) وذكر محمد عبد الحميد في إعرابه لشواهد «شرح القطر» لابن هشام أنه بالجر مضاف إليه.

ومعنى هذا البيت أن الشاعر يتعجب من أن الله تعالى يرزق بعض المسيئين، ويترك بعض الصالحين فقيراً معدماً، قوله: (وَمَنْ تَرَكَ بَعْضَ الصَّالِحِينَ) فيه إضافة المصدر إلى مفعوله، (وَفَقِيرًا) أعرابوه حالاً، وعندي أنه مفعول ثانٍ للمصدر.

مضمومة وكسر ما قبل الآخر، كـ: مُكْرِم، وهو يعمل عمل فعله، فإن كان لازماً رفع الفاعل، وإن كان متعدياً رفع الفاعل ونصب المفعول، ويأتي توضيح ذلك - إن شاء الله -. .

عمل اسم
الفاعل

واسم الفاعل لا يخلو من حالين:

الأولى: أن يكون مقتناً بـ(أ)ـ.

الثانية: أن يكون مجرداً منها.

فإن كان مقتناً بـ(أـ)ـ عمل بلا شرط، نحو: الكاتم سرّ إخوانه محبوب، فـ(الكاتمـ) مبتدأ، وفيه فاعل مستتر، (سرّـ) مفعول به لاسم الفاعل، (محبوبـ) خبر المبتدأ.

وإن كان مجرداً عمل فعله بشرطين^(١):

الأول: أن يكون للحال أو الاستقبال.

الثاني: أن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو على مبتدأ، وهو المراد بقوله: (أو مخبر عنه)، أو على موصوف، وذلك بأن يقع اسم الفاعل خبراً عن المبتدأ أو صفةً.

مثال اعتماده على نفي: ما حامدُ السوقَ إلا من ربح، فـ(ماـ) نافية، وـ(حامدـ) مبتدأ، وهو اسم فاعل، عَمِلَ عَمَلَ فعله، فرفع الفاعل الذي سد مسد الخبر، وهو (منـ) الموصولة، ونصب المفعول المقدم، وهو كلمة (السوقـ).

(١) عَمِلَ فعله تقدم ذكره، لكن ينبغي أن يعلم أن وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله، بل تجوز إضافته إلى مفعوله، كما في قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَلْعُغُ أَمْرَهُ» فقد قرأ حفص بالإضافة، وقرأ الباقيون بالتنوين ونصب (أمرهـ) على المفعولية، قال مكي: (وهما لفتان في إثبات التنوين في اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، وحذفه، وقد مضى له نظائر) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢٣٩، ٢٣٩/٢).

ومثال الاستفهام: أباليُّ أنت قصدك؟ فـ(باليُّ) مبتدأ (أنت) فاعل سد مسد الخبر، (قصدك) مفعول به لاسم الفاعل، والكاف مضاف إليه.

ومثال اعتماده على مبتدأ: أنت حافظ غيبة جارك.

ومثال اعتماده على موصوف: صحبت رجلاً عارفاً حقوق الصداقة.

فإن كان مفيداً للمضي لم ي عمل، فلا يصح أن تقول: محمد كاتب واجبه أمس، بنصب (واجبه) بل يجب فيه الإضافة فتقول: محمد كاتب واجبه أمس، وخالف في ذلك الكسائي فأجاز عمله - وإن كان ماضياً - محتاجاً بقوله تعالى: «وَكُلُّهُمْ بَنِيٌّ ذِرَاعَيْهِ» [الكهف: ١٨] فـ(بنى) اسم فاعل، وهو بمعنى الماضي، وخرجه غيره على أنه حكاية حال ماضية، ومعنى ذلك: أن يفرض المتكلّم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو يصفها، وعليه لا يكون (بنى) ماضياً، وإنما هو حاضر، والسر في ذلك إحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد.

وإن لم يعتمد اسم الفاعل لم ي عمل، وخالف في ذلك الأخفش فأجاز عمله، واحتج بقول الشاعر:

خبيرٌ بنوٌّ لَهُبٍ فَلَا تُكَ مَلْغِيًّا مقالة لـهبيٌّ إذا الطيرٌ مرَّت^(١)

(١) المعنى: أنبني لهب عالمون بزجر الطير وعيافتها؛ أي: التكهن بأسمائها وحركاتها وأصواتها تفاؤلاً وتشاؤماً، فإذا أخبرك لهبي بشيء من ذلك فصدقه ولا تلغ كلامه، ومعلوم أن التطير من أعمال الجاهلية، وهو نوع من الشرك يتناهى مع التوحيد أو ينقص كماله.

إعرابه: فـلا تـكـ: مضارع مجزوم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، وأسمها ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت)، (ملغيًّا) خبرها، (مقالة) مفعول به لاسم الفاعل (ملغيًّا)، (الطير) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكر، أو مبتدأ خبره ما بعده.

فإن قوله: (خبير) مبتدأ، وقوله: (بنو لهب) فاعل سد مسد الخبر، ولم يعتمد اسم الفاعل على شيء مما ذكر.

والجمهور على اشتراط الاعتماد - كما تقدم - ولا حجة للأخفش في هذا البيت، لجواز حمله على التقديم والتأخير، بجعل الوصف وهو قوله: (خبير) خبراً مقدماً، وقوله: (بنو لهب) مبتدأ مؤخر، والأصل: بنو لهب خبير، ولما كان هذا الحمل يلزم عليه الإخبار بالمفرد عن الجمع، قال المصنف رحمه الله: (وتقديره^(١) خبير كظهير) والمعنى: أن صيغة (فعيل) على وزن المصدر كالصهيل والنعيق، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد، فكذا ما هو على وزنه، وقد ورد ذلك صريحاً في قوله تعالى: «وَالْمَلِئَكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ» [التحريم: ٤] فـ(الملائكة) مبتدأ وـ(ظهير) خبر المبتدأ^(٢)، فأخبر عن الجمع بالمفرد؛ لما تقدم، والله أعلم.

٤ - أمثلة المبالغة

قوله: (وَالْمِثَانُ، وَهُوَ مَا حَوَلَ لِلمَبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَالٍ، أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ بِكَثْرَةٍ، أَوْ فَعِيلٍ، أَوْ فَعِيلٍ بِقِلَّةٍ، نَحْوُ: أَمَّا الغَسَلَ فَأَنَا شَرَابٌ).

النوع الرابع من الأسماء العاملة عمل الفعل: (أمثلة المبالغة)

(١) هكذا في «القطر وشرحه». وفي «الفاكهي» (١٩٩/٢) بحذف الهاء، وعندني أنه أصح.

(٢) كلام المصنف هنا مبني على أن الاعتماد على شيء شرط لعمل اسم الفاعل مطلقاً - في المرفوع والمنصوب - ولهذا عمل على تحرير البيت، مع أن الوصف فيه لم يعمل في منصوب، والجمهور على أن ذلك شرط لعمله في المرفوع - إذا كان اسمًا ظاهراً - وفي المنصوب، دون الضمير - المستتر والبارز - وقد حقق المصنف ذلك في «المغني» على ما ذكره الشيخ يس في حاشيته على «شرح الفاكهي» (١٩٩/٢).

وقول المصنف: (والمثال) معطوف على ما قبله، كما تقدم.
المراد به: كل اسم حُوَلَ للمبالغة والتکثير^(١) في الفعل من
تعريفها، وصيغتها (فاعل) إلى إحدى الصيغ المذكورة. وهي خمس:

١ - فَعَالٌ: بتشديد العين، نحو: القائد الناجح ليس بهياب عند
الفزع، ومنه ما حكاه سيبويه: أَمَا الْعَسْلَ فَأَنَا شَرَابٌ. فـ(شراب) صيغة
المبالغة، وقد عملت عمل الفعل. وفيها ضمير مستتر هو الفاعل،
والمفعول (العسل) فهو منصوب.

٢ - فَعُولٌ: بفتح الفاء، نحو: المؤمن شكورٌ ربِّه على نعمه،
فـ(المؤمن) مبتدأ (شكور) خبر، وفيه ضمير مستتر هو الفاعل (ربه)
منصوب على التعظيم، والهاء مضاف إليه.

٣ - مِفْعَالٌ: بكسر الميم، نحو: الشجاعُ مِطْعَانٌ عَدُوُهُ.
والتحويل إلى هذه الثلاث بكثرة.

٤ - فَعِيلٌ: بكسر العين وبعدها ياء، نحو: المؤمن رحيمٌ
بالضعفاء.

٥ - فَعِيلٌ: بكسر العين من غير ياء، نحو: لا تكن جِزِيعًا عند
الشدائد، والتحويل إلى هذين بقلة^(٢).

عمل أمثلة
المبالغة
لهذه الصيغ الخمس تعلم عمل اسم الفاعل - الذي يعمل عمل
فعله - لإضافتها ما يفيده مكرراً، ولو رود السماع عن العرب بإعمالها،
كما تقدم فيما حكاه سيبويه، ومنه قول الشاعر:

(١) هما متباينان فالبالغة باعتبار الكيفية، والتکثير باعتبار الكمية.

(٢) وردت صيغة (فَعِيلٌ) في آيات كثيرة. ذكر منها الأستاذ: محمد عضيمة رَحْمَةَ اللهِ ما
يزيد على ثلاثين آية. فانظرها في: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٤/٢٤)،
وانظر: «حاشية الصبان» (٢٩٧/٢).

حَذِّرْ أَمُوراً لَا تُضِيرُ وَآمِنٌ مَا لِيْسَ مِنْجِهِ مِنَ الْأَقْدَارِ^(١)

فأعمل الشاعر صيغة المبالغة (حدّر) عمل الفعل، فنصب بها المفعول، وهو قوله: (أموراً).

وصيغ المبالغة تؤخذ من مصدر الفعل الثلاثي، كما في الأمثلة صياغة أمثلة المبالغة، وأخذها من مصدر غير الثلاثي قليل، مثل: معطاء، من المتقدمة، وأخذها من مصدر غير الثلاثي قليل، مثل: بشير ونذير، من الفعل (أعطي)، ومثل: بشير ونذير، من الفعلين: (بَشَّرَ) و(أنذر)^(٢).

وسميت هذه الصيغ بأمثلة المبالغة؛ لأنها مثال لكل ما جاء على وزنها، مثل ضرّاب، شرّاب، ونَفَاع، ونحوها مما هو على وزن (فعال) وكذا الباقي.

٥ - اسم المفعول

قوله: (وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، كَمْ ضُرُوبٍ وَمُكَرَّمٍ، وَيَعْمَلُ عَمَلًا فِعْلَةً^(٣) وَهُوَ كَاسِمُ الْفَاعِلِ).

النوع الخامس مما يعمل عمل الفعل: (اسم المفعول) وهو معطوف على ما تقدم.

(١) إعرابه: (حذف) خبر لمبتدأ ممحض، تقديره: هو، وفي (حذف) ضمير مستتر هو الفاعل (أموراً) مفعول به (لا تضير) لا: نافية، وتضير: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، والجملة في محل نصب صفة لأمور (وآمن) معطوف على (حذف) وفيه ضمير مستتر هو الفاعل (ما) اسم موصول مفعول به لآمن، (ليس) فعل ماضي ناقص، واسمه ضمير مستتر يعود على (ما) (منجي) منجي: خبر (ليس) منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء، مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، (من الأقدار) متعلق بما قبله، وجملة (ليس) واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/٥٣٨).

(٣) في متن القطر بشرح الفاكهي (وهما كاسم الفاعل) قال الشارح: (وهما): أي: المثال واسم المفعول (كاسم الفاعل) في جميع ما اشترط لصحة عمله . . .

تعريف اسم المفعول: اسم مشتق للدلالة على معنى مجرد وعلى من وقع عليه ذلك المعنى.

نحو: مُنْحَ الفائز جائزةً فهو ممنوح، فاسم المفعول (ممنوح) يدل على معنى مجرد، وهو (منح الجائزة) غير مقيد بزمان، ويدل على الذات التي وقع عليها منح الجائزة.

صياغته وهو يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن (مفعول) كـ: مضروب، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه بعد إيدال حرف المضارعة ميمـا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، كـ: مُكـرـمـ.

عمل اسم المفعول محلـى بـ(أـلـ) عمل مطلقاً بدون شـرـطـ، نحو: المذموم خلقـه مبغـضـ، قال تعالى في مصارف الزكـاةـ: ﴿وَالْمُؤْلَفَةُ لِلْوَهْبِهِم﴾ [التوبـةـ: ٦٠] فـ(قلوبـهمـ) نـائبـ فـاعـلـ لـاسـمـ المـفـعـولـ، والـهـاءـ مـضـافـ إـلـيـهـ، والـمـيمـ عـلـامـةـ الجـمـعـ.

وإنـ كانـ مجرـداـ عمـلـ إذاـ تـحـقـقـتـ لـهـ الشـرـوـطـ التـيـ اـشـرـطـتـ لـعـملـ اـسـمـ الـفـاعـلـ.

فيرفع نـائبـ الـفـاعـلـ إنـ كانـ فعلـهـ متـعـديـاـ لـواـحـدـ، فـتـقـولـ: الخبرـ منـقولـ، فـ(الـخـبـرـ) مـبـتـدـأـ وـ(مـنـقـولـ) خـبـرـ. وـهـوـ اـسـمـ مـفـعـولـ، وـفـيـهـ نـائبـ فـاعـلـ ضـمـيرـ مـسـتـرـ تـقـدـيرـهـ: (ـهـوـ)، كـمـاـ تـقـولـ: نـقـلـ الـخـبـرـ، وـمـنـ إـعـمالـهـ فـ(جـنـاتـ) بـدـلـ أوـ عـطـفـ بـيـانـ مـاـ قـبـلـهـ، وـهـوـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: ﴿لَهُسـنـ مـئـابـ﴾ [صـ: ٥٠]، وـ(مـفـتـحـةـ) حـالـ مـنـ (جـنـاتـ عـدـنـ)، وـ(الأـبـوابـ) نـائبـ فـاعـلـ.

وـإـنـ كانـ فعلـهـ متـعـديـاـ لـاثـنـيـنـ فـأـكـثـرـ، رـفـعـ وـاحـدـاـ بـالـنـيـابـةـ وـنـصـبـ

غيره، نحو: المَجْدُ ممنوح جائزة، فـ(المجد) مبتدأ، (ممنوح) خبر.
وهو اسم مفعول، وفيه نائب فاعل ضمير مستتر تقديره: (هو) وهو
المفعول الأول في الأصل، (جائزة) مفعول ثانٍ، والأصل: منح
المجد جائزة، ثم بُني للجهول، فقيل: مُنْحَ المَجْدُ جائزة.

٦ - الصفة المشبهة باسم الفاعل

قوله: (وَالصَّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي لِواحِدٍ، وَهِيَ الصَّفَةُ الْمَصْوَغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ التَّبُوتِ؛ كَحَسَنٍ وَظَرِيفٍ وَطَاهِرٍ وَضَامِرٍ...).

النوع السادس مما يعمل عمل الفعل: الصفة المشبهة، وهي:
تعريف الصفة
الصفة المصوغة من فعل لازم لغير تفضيل، للدلالة على معنى المشبهة
قائم في الموصوف على وجه الثبوت.

نحو: (الصبي فَطِنٌ) فـ(فَطِنٌ) صفة مشبهة، مأخوذة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم (فَطِنَ) وهي لغير تفضيل قطعاً؛ لأن الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على أن اثنين اشتراكاً في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها، كـ: أعلم وأكبير، وهذه ليست كذلك، وإنما صيغت للدلالة على معنى - وهو (الفطانة) - قائم في الموصوف، وهو (الصبي)، على وجه الثبوت والدوم في سائر الأوقات، لا التجدد والحدوث في وقت دون آخر.

وهذا بخلاف اسم الفاعل نحو: خالد قائم، فهو وصف دال على صفة عارضة؛ لأن هذا القائم قد يجلس، فهذا الوصف لا يفيد الثبوت، وإنما يفيد التجدد والحدث، وهذا شأن اسم الفاعل^(١).

(١) الصفة المشبهة تدل على الثبوت والدوم، واسم الفاعل يدل على التجدد والحدث - كما بینا - ومثله اسم المفعول، وما جاء من الأوصاف على وزن اسم =

صياغة الصفة

المتشبهة

الثلاثي اللازم، وهي نوعان:

- ١ - ما وازن المضارع في الحركات والسكنات، كـ: طاهر القلب، وضامر البطن، فهما يوازنان: يَظْهُرُ، وَيَضْمُرُ، وهذا قليل.
- ٢ - ما لم يوازن المضارع في الحركات والسكنات، كـ: حَسَنٌ وظريفٌ، فهما غير موازنين للمضارع: يَحْسُنُ، وَيُظْرِفُ، وهذا هو الكثير فيها.

فإن كانت من غير الثلاثي وجبت موازنتها للمضارع، نحو: منطلق اللسان؛ لأنها من غير الثلاثي اسم فاعل أو اسم مفعول أريد بهما الثبوت والدואم، وإلا فهي لا تصاغ إلا من الثلاثي، كما عرفنا. ويراد بالموازنة: تساوي عدد الحروف المتحركة والساكنة في كل منها، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيما متماثلاً، ولا يلزم اتفاق نوع الحركة، فلو كان الأول مفتوحاً في أحدهما والثاني مضبوطاً حصلت الموازنة والمجاراة.

وسميت بـ(الصفة المتشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد) لوجود التشابه بينهما في أمور أهمها:

- ١ - الدلالة على المعنى وصاحبها، كما تقدم في المثال، ولهذا لم تشبه الصفة المتشبهة اسم المفعول؛ لأنه لا يدل على الحدث وصاحبها.

= الفاعل أو اسم المفعول ودل على الثبوت فهو صفة مشبهة، تقول في اسم الفاعل: هذا الرجلُ طاهرُ القلبِ، راجحُ العقلِ، ولا بد من إضافته إلى مرفوعه، كما مثل، وتقول في اسم المفعول: الوالد مسموع الكلمة، ويجوز في الاسم بعده الرفع على الفاعلية؛ لأن الصفة المشبهة لا ترفع نائب الفاعل، أو الجر أو النصب، كما سيأتي في إعراب معمول الصفة.

- ٢ - أنها عملت النصب - كما سيأتي - وكان الأصل أنها لا تنصب؛ لكونها مأخوذه من فعل لازم.
 - ٣ - أنها تثنى وتجمع وتذكر وتوئن، مثل: (جميل، جميلة) (جميلان، جميلتان) (جميلون، جميلات).
- وقول المصنف: (المتعدي لواحد) إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسمًا واحداً.

ومع أنها توافق اسم الفاعل في هذه الأمور فهي تخالفه في أمور مخالف فيه الصفة اسم الفاعل أخرى أهمها:

- ١ - أنها لا تؤخذ إلا من الفعل اللازم، واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي.
- ٢ - أنها تارة لا تجري على حركات المضارع وسكناته، وتارة تجري - كما تقدم - واسم الفاعل لا يكون إلا مجازياً للمضارع، كضارب فإنه مجار لـ(يُضَرب)، و(مُكْرِم) فإنه موافق لـ(يُكْرِم).
- ٣ - أنها للزمن الحاضر الدائم؛ لأنها تفيد الثبوت والدوام. فلا تكون للماضي وحده، أو المستقبل وحده، أو الحاضر وحده، واسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

وسأذكر امررين آخرين - إن شاء الله - في الكلام على معمول الصفة.

قوله: (وَلَا يَتَقَدَّمَا مَعْمُولُهَا، وَلَا يَكُونُ أَجَبِيَا، وَيُرَفَّعُ عَلَى عمل الصفة الفاعلية، أو الإبدال، ويُتصَبَّبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوِ التَّشِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، المشبهة، أو الثاني يتَعَيَّنُ في المعرفة، ويُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ).

أحكام هذا بحث في معمول الصفة المشبهة. فله حكمان:
الأول: أنه لا يتقدم معمولها المنصوب عليها، فنحو: أخوك

المعمول

حسنٌ رأيه، بالنصب، لا تقول أخوك رأيه حَسَنَ، بخلاف اسم الفاعل فيجوز تقديم منصوبه عليه، نحو: زيدُ كاتِبُ الدرسَ، فتقول: زيد الدرسَ كاتِبُ.

الثاني: أنه لا يكون أجنبياً بل سبيباً، والمراد بالسبيبي: الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحب الصفة، كما في المثال السابق^(١)، بخلاف اسم الفاعل، فإن معموله يكون أجنبياً، كما في المثال المتقدم، ويكون سبيباً، نحو: مررت برجل قائدٍ بعيره.

وأما إعراب معمول الصفة، فإن الصفة المشبهة تعمل فيما بعدها وجوه إعراب المعمول ويأتي معمولها على ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مرفوعاً على الفاعلية، وهذا باتفاق، وحينئذ فالصفة خالية من ضمير موصوفها؛ لأنه لا يكون للشيء فاعلان، أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة عند أبي علي الفارسي.

مثال ذلك: الخطيبُ طلقُ لسانُه، فـ(الخطيب) مبتدأ (طلق) خبر (لسانه) لسان: فاعل للصفة المشبهة على قول الجمهور. أو الفاعل ضمير مستتر، وـ(لسان) بدل من هذا الضمير. وـ(الهاء) مضاف إليه.

الثانية: أن يكون منصوباً على شبه المفعولية إن كان معرفة^(٢)، وعليه أو على التمييز إن كان نكرة، وإنما لم يكن مفعولاً به؛ لأنه تقدم أن الصفة لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل اللازم، والفعل اللازم لا ينصب مفعولاً به، فكذا ما أخذ من مصدره، مثال المعرفة: أخوك

(١) قد يكون الضمير ملفوظاً به كما في المثال. وقد يكون مقدراً نحو: هذا الرجل سهل الخلقة؛ أي: منه. وقال الكوفيون: لا حذف في الكلام، وأن الداخلة على السبيبي تغنى عن الضمير، وهو رأي جيد، لخلوه من التقدير، والقاعدة أن كل ما لا يحتاج إلى تقدير فهو أولى مما يحتاج إلى تقدير.

(٢) ولا يجوز نصبه على التمييز؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة، كما تقدم في بابه.

حسن رأيه^(١) ف(رأيه) منصوب على التشبيه بالمفعول به، ومثال النكرة: العدو شديد بأساً، ف(بأساً) تميز، وهو الأرجح، أو منصوب على التشبيه بالمفعول به.

الثالثة: أن يكون مجروراً بالإضافة، نحو: جارنا كريم الطبع.

٧ - اسم التفضيل

قوله: (وَاسْمُ التَّفْضِيلِ، وَهُوَ الصَّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمُشَارَكَةِ نَعْرِفُ اسْمَ وَالزِّيَادَةِ كَأَكْرَمِ، وَيُسْتَعْمَلُ بـ(مِنْ)، وَمُضَافًا لِنِكْرَةِ، فَيُفَرَّدُ وَيُذَكَّرُ التَّفْضِيلُ وَبـ(أَلْ) فَيُطَابِقُ، وَمُضَافًا لِمَعْرِفَةِ فَوْجَهَانِ).

هذا النوع السابع مما يعمل عمل الفعل وهو: اسم التفضيل، وتعريفه: هو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة.

ومعنى المشاركة؛ أي: اشتراك شيئين في صفة من الصفات؛ كالكرم، والشجاعة، والعلم ونحوها.

ومعنى الزيادة؛ أي: زيادة أحدهما على الآخر في هذه الصفة، نحو: العلم أنسع من المال. والذي زاد يسمى (المفضّل)، والأخر يسمى: (المفضّل عليه) أو (المفضول)، ويدلّ فعل التفضيل في أغلب صوره على الاستمرار والدوام.

ويصاغ اسم التفضيل على وزن (أفعل)^(٢) من مصدر الفعل الذي ممّ بصاغ؟ يراد التفضيل في معناه، بشرط أن يكون هذا الفعل من الأفعال التي

(١) للفرق بين رفع (رأيه) ونصبه انظر: «الحاشية العصرية على شرح شذور الذهب» (٦٦٢/١).

(٢) وقد ورد حذف الهمزة في هذا الباب من كلمتي (خير وشر) نحو: الصلاة خير من النوم، نحو: البطالة شر من المرض. وعللوا لذلك بكثرة الاستعمال، وقد ورد إثباتها في الحديث الصحيح: (إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيمة الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه، ثم ينشر سرها) أخرجه مسلم (١٤٣٧).

يجوز التعجب منها، وهي الأفعال الجامعه الشروط المذكورة في باب التعجب، وستأتي - إن شاء الله -. .

واسم التفضيل له ثلاثة حالات:

الأولى: وجوب إفراده وتذكيره، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث،
الفضيل وذلك في صورتين:

إحداهما: أن يؤتى بعده بالمفضّل عليه مجروراً بـ(من)، نحو: زيد أشجع من عمرو، والزيadan أشجع من عمرو، والزیدون أشجع من عمرو، وهند أشجع من عمرو، والهندان أشجع من عمرو، والهندات أشجع من عمرو، ومنه قوله تعالى: «إِذْ قَالُوا لِيُوسُفَ وَأَخْوَهُ أَحَبُّ إِلَيْهِمَا مِنَا» [يوسف: ٨] فجاء اسم التفضيل (أحب) مفرداً مع الاثنين، وقوله تعالى: «قُلْ إِنَّ كَانَ أَبَاكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَنَكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالُ أَقْرَبِهِمُوا وَتَجَنَّرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَكِنُ تَرَضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِنْ أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَجَهَادِ فِي سَبِيلِهِ» [التوبه: ٢٤] فجاء اسم التفضيل (أحب) مفرداً مع الجماعة.

الصورة الثانية: أن يكون مضافاً إلى نكرة، فتقول: عليّ أفضـلـ
رـجـلـ، وـالـعـلـيـانـ أـفـضـلـ رـجـلـينـ، وـالـعـلـيـونـ أـفـضـلـ رـجـالـ، وـهـنـدـ أـفـضـلـ
امـرـأـةـ، وـالـهـنـدانـ أـفـضـلـ اـمـرـأـتـينـ، وـالـهـنـدـاتـ أـفـضـلـ نـسـوـةـ.

الحالة الثانية: وجوب مطابقته لموصوفه إفراداً وتذكيراً وفرعيهما، وذلك إذا كان مقترناً بـ(أ)، تقول: الولد الأكبر ذكي، والدار الكبرى... وهكذا البقية، قال تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثْلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠] وقال تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ لَهُمُ الْدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾ [طه: ٧٥].

الحالة الثالثة: جواز المطابقة وعدمها، وذلك إذا كان مضافاً لمعرفة تقول: الزيدان أفضل القوم، بعدم المطابقة، وإن شئت قلت:

أفضل القوم، بالمطابقة، ومن عدم المطابقة قول الله تعالى: «وَلَنِجَدُهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ» [البقرة: ٩٦] فـ(هم) مفعول أول لـ(تجد) وـ(آخرص) مفعول ثانٍ، وقد جاء مفرداً، ولو طابق لقال: آخرصي، ومن المطابقة قوله تعالى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَبَرَ مُجْرِمِهَا» [الأنعام: ١٢٣] فـ(أكبـرـ) مضاف إلى (مجرميـهاـ) وهو مفعول أول لـ(جعلـ) التي بمعنى (صـيـرـ)، والمفعول الثاني هو الجار وال مجرور (في كل قريةـ) على أحد الأعـارـيبـ، وقد جاء اسم التفضيل المضاف مطابقاً لموصوفـهـ المـقدـرـ؛ أيـ: قـومـاـ أـكـبـرـ، ولو لم يـطـابـقـ لـقـيلـ: أـكـبـرـ مجرـمـيهـاـ.

قولـهـ: (وَلَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولُ مُطْلَقاً، وَلَا يَرْفَعُ فـي الغـالـبـ ظـاهـراـ) عملـاسمـ التفضـيلـ
إـلاـ فـيـ مـسـائـةـ الـكـحـلـ).

ذكرـالمـصنـفـ كـظـلهـ عملـاسمـ التـفضـيلـ، وهوـيـحـتـاجـ إـلـىـ شـيءـ منـالتـفصـيلـ، فأـقـولـ:

اسمـالتـفضـيلـ أحدـالمـشـتقـاتـ العـامـلـةـ عملـالـفـعـلـ، فيـصـحـ أنـ يتـعلـقـ بـهـ الـظـرفـ، والـجـارـ والـمـجـرـورـ، نحوـ: هـذـاـ الـخـطـيـبـ أـفـصـحـ فـيـ القـوـلـ لـسـانـاـ، فالـجـارـ والـمـجـرـورـ (فيـ القـوـلـ) مـتـعلـقـ بـ(أـفـصـحــ).

وـأـمـاـ عـملـهـ:

فقدـذـكـرـ المـصنـفـ أـنـ لـاـ يـنـصـبـ المـفـعـولـ بـهـ (مـطـلـقاــ)ـ أيـ: سـوـاءـ أـكـانـ اـسـمـاـ ظـاهـراــ أـمـ ضـمـيرـاــ، بلـ يـصـلـ إـلـىـ مـفـعـولـهـ بـالـلامـ، نحوـ: خـالـدـ أـبـذـلـ لـلـمـعـرـوفـ وـأـسـرعـ لـلـنـجـدةـ، أوـ بـالـباءـ نحوـ: عـلـيـ أـعـرـفـ بـالـنـحـوـ مـنـ خـالـدـ، أـمـاـ الـحـالـ وـالـتـمـيـزـ فـإـنـ أـفـعـلـ التـفـضـيلـ يـنـصـبـهـماـ، فـمـثـالـ الـحـالـ: خـالـدـ مـفـرـداـ أـنـفـعـ مـنـ عـمـروـ مـعـانـاـ، فالـعـاـمـلـ فـيـ الـحـالـيـنـ: (مـفـرـداـ، مـعـانـاـ)ـ هوـ اـسـمـ التـفـضـيلـ (أـنـفـعــ).

ومثال التمييز: المتقدمون أكثر صلاحاً من المتأخرین، ف(صلاحاً) تمیز منصوب باسم التفضیل.

وأما عمله الرفع فإنه يرفع الضمير المستتر باتفاق، نحو: العفة أکرم من الابتذال، فاسم التفضیل (أکرم) رافع ضمیراً مستتراً هو فاعله.

ولا يرفع الظاهر قیاساً إلا إذا صح أن يقع في موضعه فعل بمعناه، وهذا مطرد في كل موضع يقع فيه اسم التفضیل بعد نفي أو شیهه كالنھی، ويكون مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارین. مثال تقدم النھی: ما رأیت رجلاً أحسن في عینه الكھل منه في عین زید.

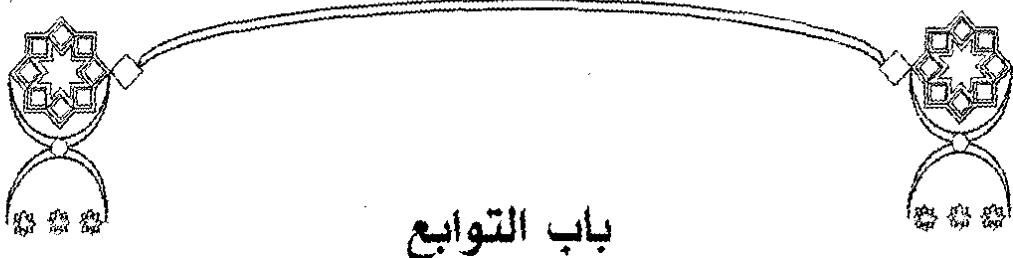
وهذا المثال يتعدد في كتب النحو، وبه عرفت مسألة رفع اسم التفضیل الاسم الظاهر بمسألة الكھل.

ففي المثال يصح وقوع الفعل موقع اسم التفضیل، فيقال: ما رأیت رجلاً يحسن في عینه الكھل کحسنہ في عین زید، وقد تقدم في المثال نھی بـ(ما)، ومرفوع اسم التفضیل وهو (الکھل) أجنبي لم يتصل بضمیر يعود على الموصوف، وقولنا: مفضلاً على نفسه باعتبارین؛ أي: إن هذا الأجنبي مفضل على نفسه باعتبارین مختلفین، فالکھل في عین زید أحسن من الكھل نفسه في عین غيره من الرجال.

فـ(أحسن) اسم تفضیل نعت لـ(رجل)، وـ(الکھل) فاعل لاسم التفضیل مرفوع.

ومثال النھی: لا يكن غیرك أقرب إلى الخیر منه إليك، فـ(أقرب) خبر (يکن) منصوب، وـ(الخیر) فاعل لاسم التفضیل.

وأما الجر فإن اسم التفضيل يجر المفضول إذا كان مضافاً إليه،
نكرةً كان، نحو: العالم أقدرُ رجلي على إزالة مشكلات الناس، أو
معرفة، نحو: الذي يرى الأسد بكثرة أجرأ الناس عليه.



١ - النعت

قوله: (يَتَبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِغْرَابِهِ خَمْسَةً: النَّعْتُ، وَهُوَ التَّابِعُ
الْمُشْتَقُ أَوِ الْمُؤْوَلُ بِهِ الْمُبَابِينُ لِلْفَظِ مَتَبَوعِهِ، وَفَائِدَتُهُ تَحْصِيصٌ أَوْ
تَوْضِيْخٌ أَوْ مَدْحُّ أَوْ ذَمٌّ أَوْ تَرْحُّمٌ أَوْ تَوْكِيدٌ).

تعريف التابع: جمع تابع، وهو: لفظ متاخر دائمًا يتقيد في نوع إعرابه بنوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه، يسمى (المتبوع) نحو: جاء
الرجل المهدب، رأيت الرجل المهدب، سلمت على الرجل المهدب،
فلفظ (المهدب) تابع لكلمة (الرجل) في إعرابه رفعاً ونصباً وجراً.
والتابع خمسة: وهي النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف
النسق، والبدل.

تعريف النعت **فال الأول:** النعت، وهو: التابع المشتق أو المؤول به المبادر للفظ
متبعه.

فقوله: (التابع) هذا جنس يشمل التابع كلها.

الأشياء التي ينعت بها **وقوله:** (المشتقة أو المؤولة به) فيه بيان الأشياء التي ينعت بها،
فذكر شيئاً

١ - الاسم المشتق، وهو: ما دل على معنى وصاحبها، كـ(قائم،
وكاتب، ومهدب، وحسن، وأفضل).

٢ - المؤول بالمشتق، وهو: الاسم الجامد المشبه للمشتقة في
المعنى، كاسم الإشارة، نحو: مررت بزید هذا؛ أي: الحاضر،

و(ذي) بمعنى صاحب، نحو: مررت برجل ذي مال؛ أي: صاحب مال. وأسماء النسب نحو: مررت برجل تيميمي؛ أي: منسوب إلى تميم^(١).

وخرج بذلك بقية التوابع، فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به، ألا ترى أنك تقول في التوكيد: جاء القوم أجمعون، وفي عطف البيان والبدل: جاء صالح أبو عبد الله، وفي عطف النسق: جاء خالد وهشام، فتجدها توابع جامدة.

وما جاء في بعضها مشتقاً فليس بشرط فيه، فعطف النسق قد يكون بين مشتقين، ولكن ذلك ليس بشرط، كما في النعت، نحو: أبوك كريم وعالم، وكذا التوكيد اللفظي، نحو: جاء خالد الفاضل الفاضل.

وقوله: (المباین للفظ متبعه) لإخراج التوكيد اللفظي^(٢)؛ لأنه عين متبعه.

وأشهر الأغراض التي يفيدها النعت ما يأتي:

١ - التخصيص إن كان المتبع نكرة، والمراد به: تقليل الاشتراك اغراض المعنوي في النكرة، وتضييق عدد ما تشمله، نحو: جاء رجل النعت تاجر.

٢ - الإيضاح إن كان المتبع معرفة، والمراد به: إزالة الاشتراك اللفظي فيها ورفع الاحتمال الذي يتوجه إلى معناها: حضر خالد الكاتب.

(١) ومن المؤول بالمشتق: الجملة الواقعية نعتاً، قوله تعالى: ﴿وَأَئُمُّوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]. والمصدر نحو: مررت برجل عدل.

(٢) ويبقى عطف النسق بين مشتقين داخلاً في تعريف المصنف، إلا بالتفسّر ذكر، وهو أنه ليس بشرط فيه، بخلاف النعت.

- ٣ - مجرد المدح، نحو: رضي الله عن عمر بن الخطاب الشامل عدُّه الرحيم قلبه.
- ٤ - مجرد الذم، نحو: أعود بالله من الشيطان الرجيم.
- ٥ - الترحم؛ أي: إظهار الرحمة والحنان لغيرك، نحو: اللهم ارحم عبدي المسكين.
- ٦ - التوكيد، كقوله تعالى: «فَإِذَا فَخَنَ فِي الْأَصْوَرِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ» [الحاقة: ١٣] ف(واحدة) نعت لـ(نفخة) وهو للتوكيد؛ لأن الوالدة تفهم من اسم المرة (نفخة).

أحكام النعت قوله: (وَيَتَبَعُ مَنْعُوتَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجَهِ الْإِعْرَابِ، وَمِنْ
الْتَّعْرِيفِ وَالشَّكِيرِ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَبِعَ فِي وَاحِدٍ مِنْ
الشَّذِيرِ وَالثَّانِيَّةِ، وَوَاحِدٍ مِنْ الْإِفْرَادِ وَفَرْعَانِيهِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْفِعلِ،
وَالْأَحْسَنُ جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غَلْمَانُهُ، ثُمَّ قَاعِدٌ، ثُمَّ قَاعِدُونَ).

النعت نوعان:

١ - حقيقي: وهو ما دل على صفة في اسم قبله، نحو: أقمت في المنزل الفسيح، فـ(الفسيح) نعت حقيقي؛ لأن دل على صفة في الاسم الذي قبله، وهو (المنزل)؛ لأن المتصل بالفساحة حقيقة هو المنزل، فسمى هذا النعت: نعتاً حقيقياً.

وعلامته: أن يشتمل النعت على ضمير مستتر يعود على المنعوت.

٢ - سببي: وهو ما دل على صفة في اسم له ارتباط بالمتبوع، نحو: أقمت في المنزل الفسيح فناؤه. فـ(الفسيح) نعت، ولكنه ليس للمتبوع (المنزل)؛ إذ ليست الفساحة - هنا - صفة المنزل، وإنما هي صفة لما بعده، وهو (فناؤه) غير أنه لما كان للفناء ارتباط بالمنزل،

جاز أن نقول عن صفة الفِناءِ: إنها صفة للمنزل، ومن أجل ذلك يسمى لفظ (الفسيح) في هذا المثال، نعتاً غير حقيقي، أو نعتاً سببياً^(١) فـ(الفسيح) نعت مجرور بالكسرة (فناوئه) فاعل للصفة مرفوع بالضمة، والهاء مضاف إليه.

وعلامة: أن يأتي بعد النعت اسم ظاهر مرفوع بالنعت، مشتمل على ضمير يعود على المعنوت.

وأما مطابقة النعت لمنعوته فقد ذكر المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّ النَّعْتَ بِنَوْعِيهِ يَتَبعُ مَنْعَوْتَهُ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَجَرِهِ، وَفِي تَعْرِيفِهِ وَتَكْبِيرِهِ.

وأما ما يتعلق بالإفراد وفرعيه والتذكير والتأنيث، فإن كان النعت حقيقياً تبع مانعوته في إفراده وتشتيته وجمعه، وفي تذكيره وتأنيثه.

وإن كان النعت سببياً فهو بمنزلة الفعل الذي يصح أن يحل محله ويكون بمعناه، فيلزم الإفراد، ويراعى في تذكيره وتأنيثه الاسم الذي بعده.

مثال الحقيقي: هذا منزلٌ واسعٌ، سقيت كلباً لاهثاً، أقبل النص ح من أخي مخلصٍ، أكرمت الطالب المهدبَ، دخلت مكتبةً واسعةً، هاتان فتاتان عاقلتان، عاشرت إخواناً مستقيمين.

مثال السببي: هذا منزلٌ واسعٌ فناوه، أكرمت الطالب المهدبةً أخلاقوه، عاشرت إخواناً مستقيمةً أخلاقوهم، مررت بالرجل الجديدة سيارته.

(١) السببي: هو الضمير العائد على المعنوت؛ لأن السبب لغة: الجبل، والجبل من شأنه أن يُربط به، فلما كان الضمير يقع للربط أطلق عليه ذلك.

وقيل: السبب هو الاسم المتصل بالضمير العائد على المعنوت؛ لاتصاله بالسبب الذي هو الضمير.

وقول المصنف رحمه الله: (والأحسن جاءني رجل قعود غلمانه، ثم قاعد، ثم قاعدون).

معناه: أنه إذا كان السببي - وهو مرفوع النعت - جمع تكسير جاز أن يجمع النعت جمع تكسير، لجريانه مجرى المفرد، فتقول: هؤلاء زملاء كرام آباؤهم، وجاءني رجل قعود غلمانه، وجاز أن يفرد النعت، فتقول: هؤلاء زملاء كريم آباؤهم، وجاءني رجل قاعد غلمانه، بالإفراد.

وظاهر كلام المصنف أن جمعه أرجح من إفراده؛ لأنه قدم الجمع على الإفراد، وقيل: إفراده أرجح؛ لأنه حل محل الفعل، والفعل إذا أُسند لجمع أفرد؛ فتقول: كرم آباؤهم، وقعد غلمانه. لا كرموا، وقعدوا، على اللغة المشهورة، كما مضى في باب «الفاعل» وهناك وجه ثالث - كما ذكر المصنف - وهو جمعه جمع مذكر سالماً، وهذا ضعيف، كما نص عليه المصنف في «الشذور»^(١).

قطع النعت قوله: (ويجوز قطع الصفة المقلوم موضوعها حقيقة أو ادعاء رفعاً بتصدير هو، وتصباً بتصدير أعني أو أمدح أو أذم أو أرحم). عن منعه

الأصل أن النعت يتبع منعوه في إعرابه - كما تقدم - ويجوز لداع بلاغي قطع هذا النعت عن التبعية لمنعوه، فلا يتبعه في علامة الإعراب، بل يعطى إعراباً جديداً، فإن كان المنعوت مرفوعاً، وأردنا قطع النعت - لداع بلاغي^(٢) - قطعناه إلى النصب، نحو: جاء محمد

(١) انظر: «شرح شذور الذهب» (ص ٤٣٢).

(٢) الغرض من القطع: غرض بلاغي محض، وهو التشويق وتوجيه الذهن إلى هذا النعت المقطوع، وأنه ذو أهمية بالغة تستدعي مزيداً من الانتباه، ولذا جعل في جملة جديدة الغرض منها إنشاء المدح أو الذم أو الترجم... إلخ، ولهذا لا يستعمل القطع مع من يجهله؛ لئلا يحكم على المتكلم بأنه أخطأ في حركة الكلمة.

العالم، وإن كان المنعوت منصوباً وأردا قطع النعت، قطعناه إلى الرفع نحو: رأيت محمداً المسكين، وإن كان المنعوت مجروراً جاز قطعه إلى الرفع أو النصب، نحو: آمنت بالأنبياء الهداء، أو الهداة.

فرفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: (هو)، ونصبه بإضمار فعل تقديره: (أعني) في النعت الموضّح، أو (أمدح) في المدح، أو (أذم) في الذم، أو (أرحم) في الترحم، أو غير ذلك مما يناسب النعت، ويجب حذف المبتدأ أو الفعل إذا كان النعت المقطوع لمدح أو ذم أو ترحم؛ لأنّه من العوامل الواجبة الحذف، فإن كان لغير ذلك جاز ذكره وحذفه.

وشرط القطع أن يكون المنعوت معلوماً ومتعبيناً بدون النعت، إما حقيقة أو ادعاء بأن ينزل المنعوت غير المعلوم منزلة المعلوم لأمر ما.

فالملعون حقيقة كما تقدم، والمعلوم ادعاء نص عليه سيبويه فقال: (وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرام - أي: بالرفع والنصب - إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم، كما قال: مررت برجل زيد، فتنزله منزلة من قال لك: من هو؟ وإن لم يتكلم به، فكذلك هذا تنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم)^(١).

ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المدّ: ٤] فقدقرأ عاصم بنصب (حملة) على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره: أذم، وقرأ بقية السبعة بالرفع على الاتّباع؛ لأنّ نعت المرفوع مرفوع.

(١) «كتاب سيبويه» (٧٠/١).

٢ - التوكيد

قوله: (وَالْتُّوكِيدُ، وَهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ نَحْوُ: (أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ) وَنَحْوُ: (أَتَاكِ أَتَاكِ الْلَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ) وَنَحْوُ: (لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَشَّةً إِنَّهَا) وَلَيْسَ مِنْهُ «دَكَّا دَكَّا» [الفجر: ٢١] وَ«صَفَّا صَفَّا» [الفجر: ٢٢]).

الثاني من التوابع: التوكيد، والمراد به: المؤكّد - بكسر الكاف - من إطلاق المصدر مراداً به اسم الفاعل، ويقال: التأكيد - بالهمزة - والأول أوضح، كما في «القاموس».

تفسيم وهو قسمان: لفظي، وهو المراد هنا، ومعنوي، ويأتي - إن التوكيد شاء الله ..

تعريف فاللفظي: إعادة اللفظ الأول بعينه، سواء أكان اسمًا، كقول التوكيد الشاعر:

اللفظي وأنواعه
أخاك أخاك إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٌ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سَلاَحٍ^(١)
فـ(أَخاك) مفعول به لفعل محدثٍ وجواباً؛ لأنَّه من باب «الإغراء» تقديره: الزم أخاك - مثلاً - وهو منصوب بالألف؛ لأنَّه من الأسماء الخمسة، والكاف مضارف إليه، وـ(أَخاك) الثاني توكيد لفظي.
أم كان فعلاً وحده، أو مع فاعله، كقول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاهُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ الْلَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ^(٢)

(١) الهيجة: بالمد والقصر. وهنا بالقصر، وهي الحرب.

إنّ إعرابه: (إن) حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر (من) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم (إن) (لَا أَخَا لَه) لا نافية للجنس، وـ(أَخاك) اسمها (له) خبرها، والجملة لا محل لها صلة، (كساع) جار و مجرور خبر (إن) (إِلَى الْهَيْجَا، بِغَيْرِ) جaran و مجرoran متعلقان بـ(ساع) وـ(غير) مضارف، وـ(سلاخ) مضارف إليه.

(٢) النجاة: بهاء التأنيث، وفي شرح الفاكهي (النجاء) بالمد، وهو الإسراع.

فقوله: (أتاكِ أتاكِ) فيه توكييد الفعل بالفعل، و(اللاحقون) فاعل (أتاكِ) الأول، والثاني جيء به للتوكييد، فلا فاعل له.

وفي قوله: (احبس احبس) وقع الفعل الثاني مع فاعله المستتر توكيداً للأول مع فاعله.

أم كان حرفاً، كقول الشاعر:

لَا أَبُوح بِحُبْ بَنْتَهُ إِنَّهَا أَخْذَتْ عَلَيَّ مُواثِقًا وَعَهْدًا^(١)

ثم ذكر المصنف نَحْلَةُ اللَّهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَأْكِيدِ الْاسْمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: مالبس من **﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾** وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١، ٢٢]؛ لأن معنى (دَكًّا دَكًّا) أي: دَكًّا بعد دَكٍ، وأن الدَّكُّ كُرر عليها حتى صارت منخفضة الجبال، وعلى هذا فهو (حال)، والدَّكُّ هو حط المرتفع والتسوية، ومعنى (والملك صَفًّا صَفًّا) أي: تنزل ملائكة كل سماء، فيصفون صَفًّا بعد صَفَ محدثين بالجن والإنس، وعلى هذا فهو (حال) - أيضاً -.

والظاهر أن قوله تعالى: **﴿دَكَّا دَكَّا﴾** من باب التوكيد، وعليه كثير

إعرابه: (فأين) الفاء بحسب ما قبلها، و(أين) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بفعل محذوف، يدل عليه السياق، والتقرير: فأين تذهب، ولو جعلته في محل جر بحرف مقدر يدل عليه ما بعده فلا بأس، والتقدير: إلى أين؟ (إلى أين) خبر مقدم (النجاة) مبتدأ مؤخر، (يبلغني) جار ومجرور متعلق بالنجاة.

(١) لا أبوح: لا أفشي ولا أظهر، بثنة: هي بثنية، ولكن تصرف في اسمها تمليحاً.
إعرابه: «لا» حرف نفي «لا» توكيده للأول (أبوج) فعل مضارع مرفوع، وفاعله
ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا) (بحب) جار ومجرور متعلقان بالفعل «أبوج»
وهو مضاف، و(بثنة) مضاف إليه مجرور بالفتحة؛ لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية
والتأنيث (إنها) إن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والهاء
اسمها، وجملة (أخذت) في محل رفع خبر (إن) (عليَّ) جار ومجرور متعلق
بالفعل (أخذ) (موافقاً) مفعول به منصوب، وقد نونه للضرورة، وإلا فحقه المぬع
من الصرف (وعهوداً) معطوف على ما قبله.

من النحاة^(١)، وجرى عليه ابن هشام نفسه في كتابه «شذور الذهب»^(٢)؛ لأن الدك في القيامة مرة واحدة، بدليل قوله تعالى: «وَحُلِتْ الْأَرْضُ وَلَبَّيْلُ فَدَكَاهَا دَكَهَا وَحْدَهَا» [الحاقة: ١٤] فيكون اللفظ الثاني مؤكداً للأول.

وأما قوله تعالى: «صَفَّا صَفَا» فالظاهر أنه ليس بتوكيد، بل هو حال على ما تقدم؛ أي: مصطفين، أو ذوي صفوف كثيرة، والله أعلم^(٣).

قوله: (أَوْ مَقْنُوِيٌّ، وَهُوَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مُؤَخَّرَةٌ عَنْهَا إِنْ
التوكيد
المعنى اجْتَمَعَتَا، وَيُجْمَعَانِ عَلَى أَفْعُلٍ مَعَ غَيْرِ الْمُفْرَدِ، وَبِكُلِّ لِغَيْرِ مُثَنَّى إِنْ
والفاظ
شَجَرًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ، وَبِكُلِّ وَكْلَتَاهُ إِنْ صَحُّ وَقْوَعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعَهُ
وَاتَّحدَ مَعْنَى الْمُسْتَدِ، وَيُضَمِّنَ لِضَمِيرِ الْمُؤَكِّدِ، وَبِأَجْمَعِ وَجْمَعِ
وَجْمَعِهِمَا غَيْرِ مُضَافَةٍ).

النوع الثاني: التوكيد المعنوي، وهو: تابع يذكر لرفع احتمال تقدير مضاف إلى المتبع، أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم.
فال الأول: يكون بـ(النفس والعين)، نحو: حادثي الأمير نفسه، فلو اقتصرنا على المؤكّد (فتح الكاف) وهو لفظ (الأمير) لا احتمل أن يكون هناك مضاف محذوف، وأن الذي حادثك وكيله، أو أمين سره، أو رجل آخر من مساعديه، فإذا ذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال فـ(نفسه) توكيد معنوي مرفوع، والهاء مضاف إليه.

(١) «مجيب النّدا» للفاكهـي (٢٢٤/٢). (٢) «شرح شذور الذهب» (ص ٤٢٨).

(٣) هذا مبني على قولهم: إن مجيء الحال مصدراً غير مقياس، وأنه لا بد من تأويله بوصف، والصواب أنه مقياس؛ لكثره وروده في أفساح الكلام، وهو القرآن الكريم، ولا داعي للتأنويل، قال تعالى: «ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا» [نوح: ٨] وقال تعالى: «يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا» [السجدة: ١٦] وقال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا» [النساء: ١٠] وقال تعالى: «لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرَهًا» [النساء: ١٩].

وإذا اجتمعا - النفس والعين - في اللفظ وجب تأثير (العين) عن النفس؛ لأن النفس عبارة عن جملة الشيء، والعين مستعارة في التعبير عن الجملة، فتقول: جاء خالد نفسه عينه.

ولا بد من اتصالهما بضمير مذكور عائد على المؤكّد مطابق له في الإفراد والتذكير وفروعهما؛ ليحصل الربط بين التابع والمتبوع، ويجب إفرادهما مع المفرد - كما تقدم - وأما مع الثنوية والجمع فيجيئان جمع تكسير للقلة على وزن (أَفْعُل)، وهذا الجمع مع الجماعة واجب، ومع الاثنين أرجح من الإفراد، فتقول: جاء المحمدان أنفسهما وأعينهما^(١)، وجاء المحمدون أنفسهم وأعينهم، وتقول: جاءت الفاطمات أنفسهن.

وأما النوع الثاني من التوكيد المعنوي - وهو ما يراد به رفع احتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم - فهو لفظ (كل)، نحو: قرأت القرآن كله، فلو لم يؤت بكلمة (كل) لكان من المحتمل أن المراد من المقصود هو الأكثر أو الأقل أو النصف، فلما أردنا رفع هذا الاحتمال زدنا كلمة (كله).

ولا يؤكد بها إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المؤكّد بها غير مثنى، وهو المفرد والجمع.
الثاني: أن يكون المؤكّد بها جمعاً له أفراد، أو مفرداً يتجزأ بنفسه، أو بعامله، فال الأول، نحو: حضر الضيوف كلّهم، والثاني نحو: قرأت الكتاب كله، والثالث، نحو: اشتريت الحصان كله؛ لأن

(١) هذا أوضح من قولك: (نفساهما)؛ لأن العرب تكره الجمع بين تشتيتين في لفظ واحد. قال تعالى: «إِن تُؤْمِنَّ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَّتْ قُلُوبُكُمَا» [التحريم: ٤] فجمع ولم يشن مع أنهما قلبان.

الحصان يتجزأ باعتبار الشراء، ولا يجوز: جاء الضيف كُلُّه؛ لعدم الفائدة من التوكيد؛ إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزء منه دون الآخر.

الشرط الثالث: أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكّد، كما في الأمثلة.

فإن كان المؤكّد مثنى فله لفظان: (كلا) للمثنى المذكر، و(كلتا) للمثنى المؤنث، نحو: نجح الأخوان كلاهما، وفازت الستان كلاهما، فلو لا التوكيد (كلاهما) لكان من المحتمل اعتبار الشتانية غير حقيقية وأن الذي نجح هو أحدهما، ويؤكّد بهما المثنى بشروط:

١ - أن يصح حلول المفرد محلهما، ليتمكن توهם إرادة البعض بالكل، كما في المثالين، بخلاف: اختصم الزيدان كلاهما، فلا يصح؛ لعدم صحة حلول المفرد محلهما؛ لأن الاختصار لا يكون إلا بين اثنين، ومن النهاة من يجيز ذلك محتاجاً بأن التوكيد قد يأتي للتقوية - أيضاً - لا لرفع الاحتمال فقط.

٢ - أن يتحد معنى المسند إلى المؤكّد، كما في الأمثلة، فإن اختلف المسند لم يصح، نحو: مات زيد وعاش بكر كلاهما؛ لأن المسند (مات، وعاش) مختلف معناه.

٣ - أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكّد بهما.

ثم ذكر المصنف ما يتعلّق بتقوية التوكيد، وأنه يؤكد بـ(أجمع) المفرد المذكر، وبـ(جماع) المؤنث (أو جمعهما) فجَمْعُ أجمع: (أجمعون)، وجَمْعُ جماع: (جُمْع) ولا يؤكد بها في الأكثر إلا بعد (كل)^(١)، فلهذا كانت غير مضافة لضمير المؤكّد، نحو: جاء الجيش كُلُّه

(١) واستقلالها بدون (كل) قليل قلة نسبيّة، لا تمنع القياس، لوروده في القرآن، كقوله تعالى عن إيليس: «لَا يُغُنِّيهُمْ أَجْعِينَ» [ص: ٨٢].

أجمعُ، قال تعالى: «**فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجَمَعُونَ**» [الحجر: ٣٠]. فـ(كلهم) توكيـد معنوي لـ(الملاـئكة) مرفـوع مثـله، والـهاء مضـاف إـلـيـه، والمـيم عـلامـة الجـمع. (أـجمـعونـ) توـكـيد معـنـوي ثـانـ، مـرـفـوع بـالـواـوـ، وـتـقـولـ: جاءـتـ الـقـبـيلـةـ كـلـهـاـ جـمـاعـهـ، وجـاءـتـ النـسـاءـ كـلـهـنـ جـمـعـ.

قولـهـ: (وـهـيـ بـخـلـافـ النـعـوتـ، لاـ يـجـوزـ أـنـ تـتـعـاطـفـ المـؤـكـدـاتـ) ماـ يـخـالـفـ فـيهـ التـوكـيدـ
وـلـاـ أـنـ يـتـبـعـنـ نـكـرـةـ، وـنـدـرـ: يـاـ لـيـتـ عـدـةـ حـوـلـ كـلـهـ رـجـبـ).
الـنـعـوتـ
دونـ التـوكـيدـ

ذكر المصنف مـسـأـلـتـينـ:

الـمـسـأـلـةـ الـأـوـلـىـ: أنـ الـفـاظـ التـوكـيدـ مـخـالـفـ لـلـنـعـوتـ الـمـتـعـدـدـةـ؛ فـيـ جـواـزـ الـعـطـفـ
أنـ النـعـوتـ إـذـ تـعـدـتـ جـازـ الـإـتـيـانـ فـيـهاـ بـالـعـطـفـ وـتـرـكـهـ؛ فـتـقـولـ: جاءـ خـالـدـ الفـقـيـهـ وـالـكـاتـبـ
خـالـدـ الـفـقـيـهـ الـكـاتـبـ الـخـطـيـبـ. وـيـجـوزـ: جاءـ خـالـدـ الـفـقـيـهـ وـالـكـاتـبـ
وـالـخـطـيـبـ، بـوـاـوـ الـعـطـفـ، لـاـ خـتـلـافـ مـعـانـيـهـ.

وـأـمـاـ الـفـاظـ التـوكـيدـ إـذـ اـجـتـمـعـتـ^(١)ـ فـإـنـهـ لـاـ تـتـعـاطـفـ بلـ تـورـدـ
مـتـتـابـعـةـ دـوـنـ فـصـلـ، فـلـاـ تـقـولـ: جاءـ عـلـيـ نـفـسـهـ وـعـيـنـهـ، وـلـاـ جاءـ الـقـوـمـ
كـلـهـمـ وـأـجـمـعـونـ، وـذـلـكـ لـأـنـهـ بـمـعـنـىـ وـاحـدـ، وـالـشـيـءـ لـاـ يـعـطـفـ عـلـىـ
نـفـسـهـ.

الـمـسـأـلـةـ الثـانـىـ: أنـ النـعـوتـ كـمـاـ يـتـبـعـ الـمـعـرـفـةـ، كـذـلـكـ يـتـبعـ حـكـمـ توـكـيدـ
الـنـكـرـةـ، كـمـاـ تـقـدـمـ فـيـ بـابـهـ، وـلـاـ يـجـوزـ فـيـ الـفـاظـ التـوكـيدـ أـنـ تـبـعـ
الـنـكـرـةـ؛ لـأـنـهـ مـعـارـفـ بـالـإـضـافـةـ^(٢)ـ، فـلـاـ تـقـولـ: جاءـ رـجـلـ نـفـسـهـ، وـقـدـ
جـاءـ فـيـ قـوـلـ الشـاعـرـ:

(١) لاـ يـجـوزـ اـجـتـمـعـهـ إـلـاـ لـدـاعـ بـلـاغـيـ، وـهـوـ إـزـالـةـ الـاحـتمـالـاتـ إـزـالـةـ لـاـ تـنـمـ إـلـاـ
بـالـتـعـدـدـ، فـإـنـ كـانـتـ تـنـمـ بـغـيرـهـاـ فـلـاـ دـاعـيـ لـتـعـدـدـ التـوكـيدـ.

(٢) هـذـاـ بـالـنـسـبـةـ لـالـفـاظـ التـوكـيدـ الـأـصـلـيـةـ وـهـيـ الـنـفـسـ وـالـعـيـنـ وـغـيرـهـمــ، أـمـاـ الـفـاظـ
الـتـوكـيدـ الـمـلـحـقـةـ مـثـلـ: أـجـمـعـ وـجـمـاعـهـ وـأـجـمـعـونـ، فـهـيـ مـعـارـفـ بـالـعـلـمـيـةـ؛ لـأـنـ كـلـ
لـفـظـ مـنـهـ هـوـ (عـلـمـ جـنـسـ) يـدـلـ عـلـىـ الـإـحـاطـةـ وـالـشـمـولـ؛ لـأـنـهـ مـمـنـوـعـةـ مـنـ =

لَكَنَّهُ شاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عَدَةً حَوْلَ كُلَّهُ رَجَبٌ^(١)
 حيث أكد الشاعر النكرة، وهي قوله: (حول) بـ(كل)، وحكم
 عليه المصنف بأنه نادر، والصحيح جواز توكيد النكرة إذا اجتمع فيها
 أمران:

الأول: أن تكون النكرة محدودة، وهي: التي تدل على زمن
 محدود بابتداء وانتهاء معينين، أو على شيء معلوم القدر؛ كشهر،
 وحول، وأسبوع، ويوم، ودرهم، ودينار.

الثاني: أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول.
 وذلك لورود السماع عن العرب، كما ذكر المصنف، وللحصول
 الفائدة؛ لأن التوكيد يفيد النكرة شيئاً من التحديد، والتخصيص يُقرِّبُها
 من التعريف، فتقول: خرجت إلى الريف يوماً كله، سافرت إلى مكة
 أسبوعاً جمِيعَه، تصدقَت بدينارِ كله، بخلاف عملت زماناً كله، أنفقت
 مالاً كله، لتخلف الأمر الأول. وبخلاف عملت يوماً نفسه؛ لتخلف
 الأمر الثاني.

= الصرف، والممانع هو تعريف العلمية، وقيل: معرفة بنية الإضافة.

(١) شاقه: أي: أعجبه وهيجه، والشوق: نزوع النفس إلى شيء، والمعنى: أنه
 أعجبه وبعث الشوق إلى نفسه حين قيل له: هذا الشهر هو رجب وتمني أن السنة
 كلها (رجب) لما فيه من الأنس والسرور.

إعرابه: (لـكـنـهـ)ـ: لكنـ: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبرـ، والـهـاءـ
 اسمـهـ، (ـشـاقـ)ـ: فعل ماضـ، والـهـاءـ مفعولـ بهـ (ـأـنـ قـيـلـ)ـ: مصدرـيةــ.ـ وـقـيـلـ:ـ
 فعلـ ماضـ مبنيـ للمجهـولـ (ـذـا رـجـبـ)ـ:ـ مـبـدـأــ وـخـبـرــ فيـ محلـ رـفـعــ نـائـبــ فـاعـلــ،ـ وـأـنــ
 وماـ دـخـلـتـ عـلـيـهـ فـيـ تـأـوـيـلـ مـصـدـرـ فـاعـلـ (ـشـاقـ)ـ،ـ وـجـمـلـةـ (ـشـاقـ)ـ وـفـاعـلـهـ خـبـرـ (ـلـكـنـ)
 (ـيـاـ)ـ لـلـتـنبـيـهـ،ـ أـوـ لـلـنـدـاءـ وـالـمـنـادـيـ مـحـنـوـفـ،ـ (ـعـدـةـ)ـ اـسـمـ لـيـتـ (ـحـوـلـ)ـ مـضـافـ إـلـيـهـ
 (ـكـلـهـ)ـ كـلـ تـوكـيـدـ لـ(ـحـوـلـ)ـ،ـ وـالـهـاءـ مـضـافـ إـلـيـهـ (ـرـجـبـ)ـ خـبـرـ لـيـتـ،ـ وـقـدـ ذـكـرـ مـحـمـدـ
 عـبـدـ الـحـمـيدـ أـنـ الصـوـابـ (ـرـجـبـ)ـ بـدـلـيـلـ الـأـبـيـاتـ الـتـيـ قـبـلـ هـذـاـ الـبـيـتـ.ـ وـيـكـونـ
 الشـاعـرـ نـصـبـ بـ(ـلـيـتـ)ـ الـجـزـأـيـنـ مـعـاـ (ـالـمـبـدـأـ وـالـخـبـرـ)ـ أـمـاـ عـلـىـ روـاـيـةـ النـحـاةـ فـهـوـ خـبـرـ
 لـيـتـ مـرـفـوـعـ.

٣ - عطف البيان

قوله: (وَعَطْفُ الْبَيَانِ، وَهُوَ تَابِعٌ مُوضَّعٌ، أَوْ مُخَصَّصٌ جَامِدٌ
غَيْرُ مُؤَوِّلٍ، فَيُوَافِقُ مَتَبَوعَهُ، كَأَقْسَمِ إِلَّاهٍ أَبُو حَفْصٍ عَمَرٍ، وَهَذَا خَاتَمٌ
حَدِيدٌ). .

هذا النوع الثالث من التوابع، وهو عطف البيان.

تعريف عطف تابع موضع أو مخصوص - جامد غير مؤول.

بيان قوله: (تابع)، هذا جنس في التعريف يشمل التوابع الخمسة.

وقوله: (موضع أو مخصوص) أي: موضع لمتبوعه إن كان معرفة بإزالة ما قد يطرأ عليها من الشيوع، بسبب تعدد مدلولها، أو مخصوص له إن كان نكرة بتحديد مدلولها وتقليله، فـ(خالد) وـ(صالح) وـ(محمد) معارف، لكن قد يحصل لها شيء من الشيوع بسبب تعدد مدلولها، فلا بدّ من شيء يوضح المراد، ويزيل الإبهام، وـ(رجل) لفظ مدلوله شائع كامل الشيوع، فما جاء لتحديد وتقليله فهو مخصوص له.

وهذا القيد يخرج التوكيد، نحو: جاء الأمير نفسه، وعطف النسق نحو: قرأت التفسير والحديث، والبدل نحو: قضيت الدين نصفه؛ فإنها لا توضح متبعها، ولا تخصصه، فإن وجد التوضيح في البدل والتوكيد فهو غير مقصود بهما بالذات.

وقوله: (جامد) أي: في الغالب، وهذا يخرج النعت؛ فإنه يوافق عطف البيان في التوضيح والتخصيص - كما تقدم في بابه - لكنه مشتق.

وقوله: (غير مؤول) أي: غير مؤول بمشتق، وهذا يخرج النعت الجامد المؤول بمشتق، كاسم الإشارة، نحو: مررت بعلي هذا؛ أي: المشار إليه.

مثال توضيح المتبع: أكرمت محمداً أخاك. فكلمة (أخاك) جاءت لتوضيح المراد بـ(محمد)، إذ لو لا هذا التابع لبقيت كلمة (محمد) - برغم أنها معرفة بالعلمية - بحاجة إلى مزيد من الإيضاح والتبين، كما تقدم.

ومنه: أقسم بالله أبو حفص عمر، ف(عمر) عطف بيان
لـ(أبو حفص) وهو علم، وقد قصد به الإيضاح.

ومثال تخصيص النكرة: سمعت كلمة خطبة كثيرة المعاني قليلة الألفاظ، لفظة (خطبة) عطف بيان، جاءت لتخصيص النكرة وهو (كلمة)؛ لأن مدلولاتها متعددة من شعر ونشر... ومن خطبة ومقالة... ولو لا هذا التابع لبقيت هذه الكلمة على شيعتها وتعدد مدلولها.

ومنه: هذا خاتمٌ حديّد، فـ(حديد) عطف بيان لـ(خاتم) ذكر لخصيصه؛ لأن الخاتم قد يكون حديداً أو ذهباً أو غيرهما.

وقول ابن هشام رض: إن عطف البيان يأتي للتوضيح أو التخصيص، هذا هو الأصل، وإنما فقد يأتي لل مدح - على قول بعض المفسرين - كقوله تعالى: «جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْكَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِبَلَ النَّاسِ»^(١) [المائدة: ٩٧] فـ(البيت الحرام) عطف بيان.

ومجيء عطف البيان معرفة تابعاً لمعرفة لا خلاف فيه.

مجيء عطف **البيان نكرة** وأما مجئه نكرة فمنعه قوم، محتجين بأن البيان كاسمه، والنكرة مجهرة، والمجهول لا يبين المجهول، وأوجبوا البطلية فيما استند إليه المجيز، وأجازه آخرون وهو الحق؛ لوروده في آيات من القرآن،

(١) وجعل بمعنى: صير، فتنصب مفعولين الأول: (الكعبة) والثاني: (قياماً).

يتضح فيها عطف البيان، كقوله تعالى: «مَنْ وَرَأَيْهُ جَهَنَّمْ وَيُسْقَى مِنْ مَاءً صَدِيدًا» [إبراهيم: ١٦] فـ(صديد) نكرة، وهو عطف بيان لـ(ماء) وهو نكرة، وذلك أنه لما أبهم الماء بـ(بيته) بقوله: (صديد)، وهو ما يخرج من أجوف أهل النار من قبح ودم وعرق. وكقوله تعالى: «يُوَقَّدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَرَّكَةٍ زَيْتُونَةً» [النور: ٣٥] فـ(زيتونة) عطف بيان لـ(شجرة).

وما احتاج به المانعون مردود بأن بعض النكرات قد يكون أحسن من بعض، والأحسن يعني غيره.

وعطف البيان يوافق متبعه في إعرابه، وفي الإفراد والثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، على ما تقدم بيانه في باب النعت، وسمى بعطف البيان لأنها بمنزلة التفسير والبيان للأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه.

قوله: (وَيُقْرَبُ بَدَلٌ كُلُّ مِنْ كُلِّ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلَالَهُ مَحْلَ الْأَوَّلِ، جواز إعراب كـقولـه: (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ) وـقولـه: (أَنَا أَخْوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ بَدْلًا إِلَّا مَا وَنْوَفَلا)).

القاعدة: أن كل عطف بيان يصح أن يعرب بدل كل من كل؛ لما في البدل من تقرير معنى الكلام وتوكيده بكونه على نية تكرار العامل، إلا إذا امتنع إحلاله محل الأول فإنه يتغير كونه عطف بيان، ولا يعرب بدلًا، كقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَادًا^(١)

(١) البكري: المنسوب إلى بكر بن وائل، وهو بشر بن عمرو البكري، والمعنى أن الشاعر يصف نفسه بالشجاعة وأنه ابن الذي قتل البكري وتركه مجندلاً في العراء، تنتظر الطير خروج روحه لتنتقض عليه فتكله، فهو شجاع من نسل شجعان.

إعرابه: (أنا) مبتدأ (ابن التارك) خبر، مضارف إليه (البكري) مضارف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله (بشر) عطف بيان (عليه الطير) خبر مقدم، ومبتدأ =

فـ(بِشْر) عطف بيان على قوله: (البكري)، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأن البدل على نية تكرار العامل، بحيث ترفع المبدل منه وتضيع البدل مكانه، فتقول: التارك بـشـر، ويلزم على هذا إضافة الوصف المفرد المقترب بـ(أـلـ) إلى الخالي منها، وهذا لا يجوز، كما تقدم في باب «الإضافة».

وكقول الشاعر أيضاً:

أيا أخوينا عبد شمسٍ ونوفلاً أعيذكما بالله أن تحدثنا حرباً^(١)

فقوله: (عبد شمس) عطف بيان على قوله: (أخوينا)، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ إذ لو كان بدلاً منه لكان على تقدير حرف النداء، فيلزم ضمُّ (نوفلاً) بدل فتحه؛ لأنه مفرد معرفة، والرواية وردت بنصبه، فدل على أن قوله: (عبد شمس) ليس بدلاً؛ لأن الشاعر عطف عليه اسمآ آخر بالنصب، مع كون المعطوف علماً مفرداً.

والصحيح جواز إعراب عطف البيان بدلاً في هذين البيتين، ولا داعي للضابط المذكور، فإن المعنى واضح على البدالية كوضوحي على عطف البيان، وهذا يتمشى مع ما ذكره ابن هشام في «المغني»^(٢) وذكره غيره من أنه «يغتفر في الثنائي ما لا يغتفر في الأوائل»^(٣)؛

= مؤخر (ترقبه) الجملة في محل نصب حال من (الطير) أو من ضميره المستتر في الخبر (وقوعاً) مفعول لأجله أو حال.

(١) عبد شمس ونوفل من أولاد عبد مناف.

إعرابه: (أيا) حرف نداء (أخوينا) منادي منصوب بالياء لأنه مثنى و(نا) مضارف إليه (عبد شمس) عطف بيان منصوب (ونوفلاً) معطوف عليه منصوب (أن تحدثنا حرباً) في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محنوف متعلق بالفعل (أعيذ) أي: من إحداثكما حرباً.

(٢) «المغني» (ص ٩٠٨).

(٣) بل إن الصبان يصرح بأن هذا الاغتفار كثير. انظر: «حاشيته على شرح الأشموني» (٢٦١/٢).

أي: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، وكون العامل - (وهو المضاف وحرف النداء كما في البيتين) - لا يصح وقوعه قبل التابع لا يؤثر، إنما المؤثر في عدم صحة وقوعه قبل المتبوع.

وقولهم: إن البديل على نية تكرار العامل، لا يلزم؛ فإن العرب أصحاب اللغة لا تدرى من أمر هذه القاعدة شيئاً، ولن يتربى على إهمالها وعدم التمسك بها فساد في المعنى، ولا في التركيب، وقد نقل الصبان عن المحقق الرَّضِي قوله: (أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البديل، كما هو ظاهر كلام سيبويه...).^(١)

٤ - عطف النسق

قوله: (وَعَطْفُ النَّسقِ بِالْوَاوِ، وَهِيَ لِمُطْلَقِ الْجَمِيعِ).
هذا النوع الرابع من التوابع، وهو عطف النسق.

وتعريفه: هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف تعريف عطف الآتي ذكرها، والنَّسقُ - بفتح السين - مصدر نسقت الكلام أنسقه؛ النسق أي: واليت أجزاءه، وربطت بعضها ببعض، والنَّسقُ بمعنى المنسق؛ أي: الكلام المنسق ببعضه على بعض.

حروف العطف هي:

العطف

- ١ - الواو: وهي لمطلق الجمع والاشتراك في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه، ولا تفيد الترتيب ولا المعنية إلا بقرينة، فقد يكون المعطوف متأخراً عن المعطوف عليه، نحو: تولى الخلافة

(١) انظر: «شرح الكافية» للرَّضِي (٢/٣٧٩)، وانظر: «حاشية الصبان» (٣/٨٨).
وانظر: «شرح الفاكهي على القطر» (٢/٢٢).

أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، قال تعالى: «وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ» [الحديد: ٢٦]، وقد يكون المعطوف سابقاً للمعطوف عليه، نحو: تولى الخلافة عمر وأبو بكر، قال تعالى: «كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ» [الشورى: ٣] وقد يكون المعطوف مصاحباً للمعطوف عليه فلا تفید ترتيباً، نحو: جاء خالد وعليٌّ معه، قال تعالى: «فَأَبْيَحْنَاهُ وَأَصْبَحَ السَّفِينَةَ» [العنکبوت: ١٥].

قوله: (و(الباء) للترتيب والتعليق).

٢ - الفاء: وتفيد التشيريك في الحكم مع الترتيب والتعليق، ومعنى الترتيب: مجيء المعطوف بعد المعطوف عليه^(١). ومعنى التعليب: وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة، وهو في كل شيء بحسبه، تقول: دخل الخطيب فأنصت الناس، دخلت مكة فالمدينة، قال تعالى: «ثُمَّ أَمَّا نَحْنُ فَأَقْبَرُ» [عبس: ٢١].

قوله: ((وثم)) للترتيب والتراخي).

٣ - ثم: وتفيد التشيريك في الحكم مع الترتيب والتراخي، ومعنى التراخي: انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف، ومرجع تقدير المدة للعرف، نحو: تولى الخلافة عمر ثم عثمان رضي الله عنهما، قال تعالى: «فَأَقْبَرُ ﴿١﴾ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَشْرَقَ» [عبس: ٢١، ٢٢].

(١) الترتيب نوعان: ترتيب معنوي: وهو أن يكون زمان تحقق المعنى في المعطوف متأخراً عن زمان تتحققه في المعطوف عليه، كما في الأمثلة، وترتيب ذكري: وهو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما، لا بحسب زمانهما، نحو: حدثنا المحاضر عن أبي بكر فعثمان فعمر رضي الله عنهما.

قوله: (وَ حَتَّى) لِلْغَايَةِ وَالتَّدْرِيجِ لَا لِلتَّرْتِيبِ.

٤ - حتى: وتفيد الاشتراك في الحكم مع الغاية والتدريج، ؟- حتى ومعنى الغاية: النهاية؛ أي: إن ما بعدها غاية لما قبلها ينتهي الحكم عنده، ومعنى التدريج: أن ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية؛ ولهذا يشترط في المعطوف بها أن يكون بعضاً مما قبله، نحو: فَرَّ الْجُنُودُ حَتَّى الْقَائِدُ.

ولا تفيد الترتيب، بل هي كالواو للجمع والاشراك في الحكم، كما تقدم؛ لأنك تقول: حفظت القرآن حتى سورة البقرة، وإن كان أول ما حفظت.

قوله: (وَأَوْ لَأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الْأَشْيَاءِ مُفَيْدَةً بَعْدَ الْطَّلْبِ التَّخْيِيرَ أَوِ الإِبَاحَةِ، وَبَعْدَ الْخَبِيرِ الشَّكَّ أَوِ التَّشْكِيكَ).

٥ - أو: وهي لأحد الشيئين أو الأشياء، فإن كانت مسبوقة بأمر ٥ - أو فهي للتخيير، أو الإباحة، فمثال التخيير: تزوج حفصة أو اختها، ومثال الإباحة: اقرأ النحو أو البلاغة، والفرق بينهما: جواز الجمع بين المتعاطفين في الإباحة دون التخيير، وإن كانت مسبوقة بخبر فهي للشك أو التشكيك، فالشك من المتكلم في الحكم، نحو: حضر صالح أو عليٌّ، إذا كنت لا تعلم من حضر منهما، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَيْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْرٍ﴾ [الكهف: ١٩] والتشكيك: إيقاع السامع في الشك. ويعبر عنه بالإبهام - كما في المثال السابق - إذا كنت تعلم الحاضر منهما، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنَا أَوْ إِتَاكُمْ لَعَلَى هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سباء: ٤] وتفيد أيضاً التقسيم، نحو: الاسم: نكرة، أو معرفة.

قوله: (وَأَمْ) لِطَلْبِ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةِ دَاخِلَةٍ عَلَى أَحَدِ الْمُسْتَوَيَيْنِ).

٦

٦ - أم: وهي نوعان:

الأول: متصلة: وهي التي تصل ما قبلها بما بعدها بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، وتقع بعد:

أ - همزة التسوية الداخلة على جملة مؤولة بمصدر، والغالب أن تكون مسبوقة بكلمة (سواء)، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ف(سواء) خبر مقدم، والمصدر المؤول من همزة التسوية وما بعدها مبتدأ مؤخر، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء.

ب - همزة استفهام يطلب بها وب(أم) التعين، نحو: أخالد عندك أم خليل؟ فيكون الجواب: خالد - مثلاً - وتعرب (أم) المتصلة حرف عطف مبنياً على السكون لا محل له من الإعراب.

الثاني: منقطعة: وهي التي لا تقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وب(أم) التعين، وسميت منقطعة؛ لأنها تقع غالباً بين جملتين مستقلتين، لكل منهما معنى يخالف معنى الأخرى.

ويكون معناها في الغالب الإضراب الإبطالي، وهو إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه، والانتقال عنه إلى ما بعده، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَلَّأَ عَلَيْهِمْ أَيْثُنَا بَيْتَنِتِ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾٧﴾ [الأحقاف: ٧، ٨]؛ أي: بل يقولون افتراء، فقد وقعت (أم) بين جملتين هما: (هذا سحر مبين) و(يقولون افتراء) وكل واحدة منها مستقلة بمعناها عن الأخرى.

والراجح أن (أم) المنقطعة ليست من حروف العطف، وإنما هي حرف ابتداء مبني على السكون يفيد الإضراب، ولا تدخل إلا على الجمل.

قوله: (وَلَلَّرَدَ عَنِ الْخَطَا فِي الْحُكْمِ) (لا) بَعْدَ إِيجَابٍ، و(لَكِنْ) (وَبَلْ) بَعْدَ نَفِي، وَلِصَرْفِ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا (بل) بَعْدَ إِيجَابٍ).

ذكر بقية الحروف وهي : لا ، لكن ، بل .

٩٧

فأما (لا) فهي لرد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب فيه، فتفيد نفي الحكم عن المعطوف، وقصره على المعطوف عليه. ويشترط لها: أن يكون الكلام قبلها موجباً لا منفياً، نحو: قرأت النحو لا البلاغة، يقال رداً على من اعتقد أن المتكلم قرأهما معاً، أو أنهقرأ البلاغة فقط.

وأما (لكن) فهي للاستدراك المتضمن رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب فيه^(١).

ويشترط لها أن تكون مسبوقة بنفي أو نهي، نحو: ما جاء الضيف لكن ابنه، رداً على من اعتقد أن الجائي الضيف لا ابنه.

وأما (بل) فيشترط دخولها على مفرد، ثم إن تقدم عليها نفي أفادت إقرار الحكم السابق وإثبات نقايضه لما بعدها، نحو: ما جاء الضيف بل ابنه، فقد أثبتت نفي المجيء للضيف، وجعلت ضدَّ هذا النفي - وهو المجيء - ثابتاً لابنه، وإن تقدم عليها كلام موجب - أي: مثبت - أفادت الإضراب عن الحكم السابق وتركه، وصرف الحكم إلى ما بعدها، نحو: اشتريت كتاباً بل قلماً.

٥ - البدل

قوله: (وَالْبَدْلُ، وَهُوَ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالحَكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَهُوَ سِئَةٌ: بَدْلٌ كُلٌّ، نَحْوُ: «مَفَازًا حَدَّا يَقَ» [النَّبَأ: ٣٢، ٣١] وَبَعْضٌ، نَحْوُ:

(١) يشترط في كونها عاطفة ألا تفترن بالواو، فإن سبقتها الواو فهي حرف ابتداء، كقوله تعالى: «مَا كَانَ مُحَمَّدُ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنَ رَسُولَ اللَّهِ وَحَاقَهُ أَلْيَتِنْ» [الأحزاب: ٤٠] و(رسول) خبر لكان المحندة مع اسمها.

﴿مِنْ أَسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧] وَاسْتِمَالٍ، نَحُوُ: ﴿قَاتَلَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] وَاضْرَابٍ وَغَلَطٍ وَنَسْيَانٍ، نَحُوُ: تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمِ دِينَارٍ، بِخَسْبٍ قَصْدٍ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، أَوِ الْأَنَّى وَسَبْقِ اللَّسَانِ، أَوِ الْأَوَّلِ وَتَبَيْنُ الْخَطَا﴾.

هذا النوع الخامس من التوابع، وهو البدل.

تعريف البدل

وتعريفه: تابع مقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه، نحو: حضر أخوك خالد، فـ(خالد) بدل من (أخوك)، وهو المقصود بالحكم، وهو (الحضور) ليتضمن المراد، وأن الأخ الذي حضر هو (خالد) دون بقية الإخوة، وكلمة الأخ لم يكن ذكرها مقصوداً لذاته، وإنما ذكرت تمهدًا لما بعدها، ولذلك الكلام أقوى في نفس السامع؛ لأنك تنسب فيه الحضور إلى (خالد) مرتين، مرة باعتبار أنه أخ، ومرة بذكر اسمه.

وقوله: (تابع) جنس يشمل جميع التوابع.

وقوله: (مقصود بالحكم) يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان؛ لأنها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم، لا أنها هي المقصودة بالحكم، ويخرج به المعطوف بالواو ونحوها، مثل: جاء صالح وعاصم، فإنه مقصود بالحكم وليس هو المقصود وحده، كما يخرج المعطوف بـ(لا)، نحو: جاء صالح لا عاصم، فإن ما بعد (لا) ليس مقصوداً بالحكم. وكذا المعطوف بـ(بل) بعد النفي نحو: ما جاء صالح بل عاصم؛ لأن المقصود نفي المجيء عن الأول.

وقوله: (بلا واسطة) يخرج المعطوف بـ(بل) بعد الإثبات، نحو: جاء صالح بل عاصم، فإن الثاني وإن كان هو المقصود بالحكم، لكنه بواسطه، فلا يكون بدلاً.

أقسام البدل ستة:

١ - بدل كل من كل^(١)، وهو أن يكون الثاني مساوياً للأول في المعنى، نحو: عاملت التاجر خليلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُقْتَيْنَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَغْنَبَا﴾ [النبا: ٣٢، ٣١] فـ(حدائق) بدل من (مفازاً). وهو بدل كل من كل^(٢).

٢ - بدل بعض من كل، وهو أن يكون الثاني بعضاً من الأول، نحو: قضيت الدين ثلثة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فـ(من استطاع) بدل من (الناس)، وهو بدل بعض من كل؛ لأن المستطيع بعض الناس لا كلام، ولا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه، وهو مقدر في الآية؛ أي: منهم.

٣ - بدل اشتمال، وهو: أن يكون المبدل منه مشتملاً على البدل بأن يكون دالاً عليه، بحيث إذا ذكر المبدل منه تشوفت النفس إلى ذكر البدل، نحو: نفعني خالد علمه، فـ(علمه) بدل اشتمال من (خالد) وهو منطوي تحته، وليس جزءاً منه. ولو قلت: نفعني خالد.. لم يتضح المراد، وهل نفعك علمه أو ماله أو جاهه؟ فإذا ذكر البدل اتضح المقصود، ومنه قوله تعالى: ﴿يَسْعَونَكَ عَنِ الشَّرِّ الْحَارِمِ قِتَالٍ فِيهِ﴾

(١) سماه ابن مالك رَحْمَةُ اللَّهِ: البدل المطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ صَرَاطَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّه﴾ [إبراهيم: ١، ٢]، فقد قرأ السبعه (عدا نافعاً وابن عامر) بالجر على أنه بدل من (العزيز). وقرأ نافع وابن عامر بالرفع على الابتداء، والخبر (الذي) وصلته. قال ابن مالك: (وذكر المطابقة أولى، لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف (بدل الكل من الكل) فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء؛ أي: وذلك ممتنع هنا) «الكافية وشرحها» (١٢٧٦/٣).

(٢) الذين قالوا: إنه بدل كل قالوا: إنه بدل الجرم من المعنى، على حذف مضاد؛ أي: فوز حدائق. وقيل: إنه بدل بعض، وقيل: بدل اشتمال، وعليهما فالرابط مقدر. راجع: تفسيري: أبي حيان والألوسي عند هذه الآية.

[البقرة: ٢١٧] فـ(قتالٍ فيه) بدل اشتعمال من (الشهر الحرام) وبينهما تعلق وارتباط بوقوع القتال فيه.

وبدل الاشتعمال كبدل البعض، لا بدّ فيه من ضمير يعود على المبدل منه كما في الأمثلة^(١).

٤ - بدل إضراب، وهو ما يذكر فيه المبدل منه قصداً، ولكن يضرب عنه المتكلم، ويتركه دون أن يتعرض له بنفي أو إثبات، ويتجه إلى البدل.

٥ - بدل غلط، وهو ما يذكر فيه المبدل منه غلطاً، ثم يذكر البدل لإزالة ذلك الغلط، فهو بدل من اللفظ الذي ذكر غلطاً، لا أنه هو الغلط.

٦ - بدل نسيان، وهو: ما يذكر فيه المبدل منه قصداً، ثم يتبيّن للمتكلم فساد قصده، فيذكر البدل الذي هو الصواب، فهو بدل من اللفظ الذي ذكر نسياناً، لا أن البدل ذكر نسياناً، والفرق بين هذا وسابقه: أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجناح، فالبدل منه في الأول ذكر غلطاً، وفي الثاني ذكر نسياناً، وهذه الأنواع الثلاثة لا تحتاج إلى ضمير يربط البدل بالمبدل منه.

ومثالها: تصدقت بدرهم دينارٍ، فهذا المثال يصلح للثلاثة، فإن

(١) قد يتّبّس على الطالب بدل البعض ببدل الاشتعمال، بجامع البعضية أو الجزئية في كلّ منها. والفرق بينهما: أن التابع في بدل البعض جزء حقيقي من المبدل منه وهو المتّبع، نحو: أكلت الرغيف ثلثة، أما بدل الاشتعمال فإنّ التابع فيه ليس جزءاً أصيلاً من المتّبع، بل هو أمر عرضي اشتمل عليه المبدل منه وهو المتّبع، نحو: أعجبني خالد علمه أو حسنه أو كلامه أو فهمه، ونحو ذلك مما قد يكون في أمر مكتسب كالعلم، أو غير مكتسب وهو ملازم لصاحبته زمناً كالحسن أو غير ملازم كالكلام، وقد يكون الاشتعمال تارة اشتعمال الظرف على المظروف كالثوب، وتارة لا يكون كالفرس. انظر: «النحو الوافي» (٣، ٦٦٧، ٦٦٩).

كان المتكلم قصد الإخبار بالتصدق بالدرهم، ثم أضرب عنه، وتركه إلى الإخبار بالتصدق بالدينار، وجعل الأول في حكم المتروك فهو بدل إضراب، وهذا معنى قول المصنف: (بحسب قصد الأول والثاني).

وإن كان المتكلم أراد الإخبار بالتصدق بالدينار، فسبق لسانه إلى الدرهم، فهو بدل غلط، وهذا معنى قوله: (أو الثاني وسبق اللسان) أي: أو قصد الثاني وسبق اللسان إلى الأول.

وإن كان قَصْدَ الإخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطق به تبين له أن الصواب الإخبار بالتصدق بالدينار بظهور الخطأ في القصد الأول فهو بدل نسيان، وهذا معنى قوله: (أو الأول وتبيّن الخطأ) أي: أو قَصْدِ الأولِ وتَبَيُّنُ الخطأ في قصده.

باب في حكم العدد تذكيراً وتأنيثاً

قوله: (العَدُّ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤْتَى مَعَ الْمُذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤْنَثِ دَائِمًا، نَحْوُ: «سَبَعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَّةُ أَيَّامٍ» [الحاقة: ٧]. وَكَذَلِكَ الْعَشَرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَبْ. وَمَا دُونَ الْثَلَاثَةِ، وَفَاعِلٌ كَثَالِثٍ وَرَابِعٍ عَلَى الْقِيَاسِ دَائِمًا، وَيُفَرَّدُ فَاعِلٌ، أَوْ يُضَافُ إِلَمَا اشْتُقَّ مِنْهُ أَوْ لَمَّا دُونَهُ، أَوْ يَنْصِبُ مَا دُونَهُ).

الألفاظ العدد من حيث التذكير والتأنيث ثلاثة أقسام:

تقسيم الفاظ

العدد

١ - ما يخالف المعدود في التذكير والتأنيث، فيذكر مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر، وهو من ثلاثة إلى تسعة، مفرداً كان، نحو: عندي ثلاثة رجال، وأكرمت تسعة نسوة، ومنه قوله تعالى: «سَخَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبَعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَّةُ أَيَّامٍ حُسُومًا» [الحاقة: ٧] أو مركباً مع العشرة، نحو: نجح ثلاثة عشر طالباً. أقمت في مكة تسعة عشرة ليلةً، أو معطوفاً عليه، نحو: في الفصل سبعة وعشرون طالباً، في المزرعة سبع وثمانون نخلةً.

٢ - ما يوافق المعدود في التذكير والتأنيث، فيذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث، وهما العددان: واحد واثنان مفردین، نحو: في القرية مسجد واحد، ومدرسة واحدة، اشتريت كتابين اثنين وكراستين اثنتين، أو مركبيین، نحو: رأى يوسف عليه السلام أحد عشر كوكباً، كتب إحدى عشرة ورقةً، عندي اثنا عشر كتاباً، واثنتا عشرة كراسةً، أو معطوفاً عليهما، نحو: حضر الوليمة واحد وعشرون رجلاً، وإحدى

وعشرون امرأة. وكذا ما يصاغ من العدد على وزن (فاعل) مفرداً، نحو: أزورك - إن شاء الله - في اليوم الثالث من الشهر في الساعة الرابعة عصراً، أو مركباً، نحو: قرأت الحديث الرابع عشر، وفي الفقه المسألة السادسة عشرة، أو معطوفاً عليه، نحو: جلست في المقدار الرابع والعشرين، يكثر تحري المسلمين ليلة القدر في رمضان في الليلة السابعة والعشرين.

وهذا معنى قوله: (وما دون الثلاثة، وفاعلٌ كثالث ورابع على القياس دائماً) أي: ما دون الثلاثة وهو: واحد واثنان، وفاعل: مثل العدد ثالث ورابع (على القياس دائماً) فيذكران مع المذكر، ويؤنثان مع المؤنث، مفرداً كان العدد أو مركباً أو معطوفاً.

٣ - ما له حالتان وهو العشرة، فإن كانت مفردة فهي عكس المعدود نحو: عندي عشرة رجال، وعشر نساء، وإن كانت مركبة فهي موافقة للمعدود تذكيراً وتأنيثاً، كما تقدم في أمثلة القسم الأول.

وأما الأعداد: مائة وألف وألفاظ العقود - من عشرين إلى تسعين - فإنها تلزم صورة واحدة، سواء أكان المعدود مذكراً أم مؤنثاً، نحو: في الفصل خمسون طالباً، في المزرعة أربعون نخلة، قَلَّ من يعيش مائة سنة، على فضل العلم مائة برهانٍ وبرهان^(١).

ويصاغ من الأعداد على وزن (فاعل) من اثنين إلى عشرة؛ حكم العدد الذي على وزن (فاعل) ليصف ما قبله ويدل على ترتيبه، وقد ذكر المصنف له أربع حالات:
 الأولى: الإفراد عن الإضافة، فيفيد حينئذ الاتصال بمعناه مجرداً، نحو: جاء الطالبُ الثالثُ في فصله، فـ(الثالثُ) صفة للطالب.

(١) إعراب تمييز العدد مضى في باب «التمييز» (ص ٢٣٥).

الثانية: أن يضاف لما اشتق منه، فيفيد حينئذٍ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة، فتقول: جئت إلى المسجد يوم الجمعة وأنا ثالثُ ثلاثةٍ؛ أي: واحد من ثلاثة، قال تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجْتَ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِكَ أَثْنَيْنِ﴾^(١) [التوبه: ٤٠] وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَاتَلُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

الثالثة: أن يضاف إلى ما تحته من العدد، فيفيد حينئذٍ معنى التصريح، نحو: دخلت المسجد وأنا رابع ثلاثة؛ أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة، قال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَأَيْهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾^(٢) [المجادلة: ٧].

الرابعة: أن ينصب ما تحته لكونه اسم فاعل، واسم الفاعل ينصب المفعول، بشرط اعتماده، وكونه للحال أو الاستقبال - كما تقدم في بابه - وعلى هذا فيلحقه التنوين؛ لعدم الإضافة، فتقول: سأسافر غداً - إن شاء الله - وأنا رابع ثلاثة، كما تقول: هذا كاتب الواجب، ف(ثلاثة) مفعول به منصوب لاسم الفاعل (رابع).

(١) و(ثاني) حال، وهو مضارف و(اثنين) مضارف إليه.

(٢) قوله تعالى: (من نجوى) من: حرف جر زائد إعراباً مؤكداً معنى، و(نجوى) فاعل لـ(كان) التامة مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها اشتغال البمحل بحركة حرف الجر الزائد، أو منع من ظهورها التعذر، وهذا أوضح، وهو مضارف و(ثلاثة) مضارف إليه (إلا) أداة استثناء ملغاً (هو) مبتدأ (رابعهم) خبر، والهاء مضارف إليه، والميم علامة الجمع، والجملة من المبتدأ والخبر: في محل نصب حال.



باب في ذكر مواطن الصرف

قوله: (مَوَانِعُ صَرْفِ الْاسْمِ تِسْعَةٌ يَجْمِعُهَا:
وَزْنُ الْمُرْكِبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيْفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيْثًا
كَأَحْمَدَ وَأَحْمَرَ وَبَعْلَيْكَ وَابْرَاهِيمَ وَعُمَرَ وَأَخْرَ وَأَحَادَ وَمَوْجَدَ إِلَى
الْأَرْبَعَةِ، وَمَسَاجِدَ وَدَنَانِيْرَ وَسَلْمَانَ وَسَكْرَانَ وَفَاطِمَةَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ
وَسَلْمَى وَصَحْرَاءَ، فَأَلْفُ التَّأْنِيْثِ، وَالْجَمْعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأَحَادِ
كُلُّ مِنْهُمَا يَسْتَأْثِرُ بِالْمَنْعِ، وَالْبَوَاقيِ لَا بُدَّ مِنْ مُجَامِعَةِ كُلِّ عِلْمٍ مِنْهُنَّ
لِلصَّفَةِ أَوِ الْعِلْمِيَّةِ).

الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة - أي: منونة - وتمتنع من الأصل في
الصرف - أي: التنوين - إذا وجد فيها مانع من المواطن التي وضعها
الاسماء
الصرف النحاة للتمييز بين الاسم الممنوع من الصرف والاسم المنصرف، وقد
تقدم في أول الكتاب تعريف الاسم الممنوع من الصرف^(١).

وعلامة الاسم الذي لا ينصرف وجودية، وعلامة المنصرف ذكر العلامات
عدمية، وقد جمع بعضهم هذه العلامات في بيت من الشعر، كما ذكر
إجمالاً المصطف رَحْمَةُ اللَّهِ وهذه العلامات هي:

- ١ - وزن الفعل.
- ٢ - التركيب.
- ٣ - العجمة.

(١) انظر: (ص ٥٤).

٤ - التعريف (والمراد به هنا: العلمية دون غيرها من أقسام المعارف).

٥ - العدل.

٦ - الوصف.

٧ - الجمع.

٨ - زيادة الألف والنون.

٩ - التأنيث.

وقد أشار المصنف إلى أمثلتها على الترتيب المذكور في البيت الذي أورده (كأحمد) فيه الوزن والعلمية، (وأحمر) فيه الوزن والوصفية، (وبعلبك) فيه التركيب والعلمية، (وابراهيم) فيه العجمة والعلمية، (وعمر) فيه العدل والعلمية، (وآخر) بضم أوله وفتح ثانية، فيه العدل والوصفية، (ومساجد ودنانير) فيه الجمع أي: صيغة منتهي الجموع، (وسلمان) فيه العلمية وزيادة الألف والنون، (وسكران) فيه الوصفية والزيادة، (وفاطمة) فيه التأنيث بالباء والعلمية، ومثله (طلحة) وفائدة ذكره، لبيان أنه لا فرق بين علم المؤنث وعلم المذكر، (وزينب) فيه العلمية والتأنيث المعنوي، (وسلمى) فيه التأنيث بالألف المقصورة، (وصحراء) فيه التأنيث بالألف الممدودة.

والعلامة الدالة على منع الاسم من الصرف قد تكون واحدة، وقد تكون اثنتين معاً - كما تبين من هذا العرض الموجز - لهذا كانت الأسماء الممنوعة من الصرف نوعين:

الأول: ما يمنع صرفه لوجود علامة واحدة تستقل بالمنع دون مجامعة علامة أخرى، وذلك في موضعين: ما يمنع صرفه

١ - إذا ختم الاسم بـألف التأنيث المقصورة أو الممدودة^(١) فالمقصورة ألف تجيء في نهاية الاسم المعرّب لتدل على تأنيثه، ومثلها الممدودة، إلا أن الممدودة لا بد أن تسبقها - مباشرة - ألف زيادة للمد، فتُنقلب ألف التأنيث همزة، فمثال المقصورة: في حوادث الدهر ذكرى، ما رأيت ملهمي، قدمت إليك ببشرى، فـ(العلى) صفة لـ(الدرجات) وصفة المرفوع مرفوع بضمّة مقدرة على الألف للتعذر، وـ(ملهمي) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة للتعذر وـ(بشرى) اسم مجرور بفتحة مقدرة على الألف للتعذر نيابة عن الكسرة؛ لأنّه ممنوع من الصرف.

ومثال الممدودة: جلست في روضة فيحاء، فـ(فيحاء) صفة لـ(روضة) مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنّه ممنوع من الصرف.

ولا فرق بين أن تكون الألف - بنوعيها - في اسم معرفة، مثل: أروي وحواء، أو نكرة، مثل: ذكرى وصحراء، أو في مفرد، كما مُثُلَّ، أو جمع، كجرحى وأصدقاء.

٢ - إذا كان الاسم على صيغة متهي الجموع، والمراد بها: كل جمِعٍ تكسيرٍ أولُه مفتوح، وبعد ألف تكسيره حرفان، أو ثلاثة أو سطتها ساكن، نحو: لا تذهب إلى مجالس سبئية فتسمع أحاديث لا خير فيها.

وسُميّت بصيغة متهي الجموع لانتهاء الجمع إليها، فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى، بخلاف غيرها من الجموع فإنّها قد تجمع،

(١) يقولون: إنما استقلت بالمنع؛ لأن وجود ألف التأنيث وزياقتها في آخر الاسم علة لفظية؛ لدلالتها على أن مدخلولها مؤنث، والتأنيث فرع التذكير، وملازمتها في جميع حالاته علة معنوية.

مثل: كلب، وأكلب، وأكالب، ونغم، وأنعام، وأناعم، أما مثل: مساجد ومصايخ ومجالس ونحوها فلا جمع لها بعد ذلك.

وقول المصنف: (والجمع الذي لا نظير له في الآحاد) أي: إن صيغة منتهي الجموع لا نظير لها في الآحاد العربية؛ أي: لا مفرد على وزنه، بل هو خاص بالجمع^(١)، وهذا فيه إشارة إلى علة المنع، وهي أنه لما كان هذا الوزن - كدراهم ودنانير - لا نظير له في الآحاد، منعوه من الصرف، والحق أن سبب المنع من الصرف هو نطق العرب ليس غير.

قوله: (والبَوَاقي لا بُدَّ مِنْ مُجَامِعَةٍ كُلَّ عِلْمٍ مِنْهُنَّ لِلصَّفَةِ أَوِ الْعَلْمِيَّةِ، وَتَتَعَيَّنُ الْعَلْمِيَّةُ مَعَ التَّرْكِيبِ وَالتَّأْنِيَّثِ وَالْعُجْمَةِ، وَشَرْطُ الْعُجْمَةِ: عَلَمِيَّةٌ فِي الْعَجْمِيَّةِ، وَزِيادةً عَلَى الْثَّلَاثَةِ، وَالصَّفَةُ: أَصَالَتُهَا، وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءُ، فَعُرِيَانٌ وَأَرْمَلٌ وَصَفْوَانٌ وَأَرْتَبٌ بِمَعْنَى: قَاسٍ وَذَلِيلٍ مُنْصَرِفٌ، وَيَحُوزُ فِي نَحْوِهِ هَنْدٌ وَجَهَانٌ، بِخَلْافِ: زَيْنَبٌ وَسَقَرٌ وَبَلْخٌ، وَكَعْمَرٌ عِنْدَ تَمِيمٍ بَابُ حَذَامٍ إِنْ لَمْ يَخْتَمْ بِرَاءٍ كَسَفَارٌ، وَأَمْسٌ لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا، وَيَعْضُهُمُ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا، وَسَحَرٌ عِنْدَ الْجِمِيعِ إِنْ كَانَ ظَرِفًا مُعَيَّنًا).

ذكر النوع الثاني مما يمنع من الصرف: وهو الذي يُمنع صرفه لعلمتين ما يمنع صرفه لعلمتين لوجود علامتين معاً: عالمة معنوية، والأخرى لفظية^(٢)، فالمعنى: الصفة أو العلمية، واللفظية (زيادة ألف والنون، وزن الفعل، العدل،

(١) أما لفظ (سراوييل) فقيل: إنه مفرد مؤنث جاء على وزن أحد الجموع، فاقتضى ذلك منعه من الصرف، وقيل: إنه جمع، وهناك أسماء جاءت على وزن صيغة الجمع مع دلالتها على مفرد، وهي في الكتب المطولة.

(٢) هذه العلامات من وضع النحاة لتقرير مسائل هذا الباب، والحق أن العلة هي السماع عن العرب.

التركيب، التأنيث، العجمة) وقد فهمَ من كلامه أن الصفة والعلمية لا يجتمعان، وهو كذلك.

فيمنع العلم من الصرف فيما يأتي:

١ - إذا كان مركباً تركيباً مزجياً (وهو كل كلمتين امتزجتا حتى صارت ككلمة الواحدة) غير مختوم بـ(ويه)^(١)، نحو: هذه حضرموت ورأيت حضرموت، ومررت بحضرموت، والأفصح فيه أن يعرب ثاني جزأيه إعراب ما لا ينصرف، وبيني الأولى على الفتح، كما مُثُلَّ، ما لم يكن آخره ياء فيسكن^(٢)، نحو: هذه قالبي قلا (اسم مدينة)^(٣) رأيت قالبي قلا، قرأت عن قالبي قلا.

٢ - مع التأنيث، والمراد بغير الألف؛ لاستقلالها بالمنع - كما مر -، ويتحتم منعه من الصرف إن كان بالباء مطلقاً؛ أي: سواء أكان علماً لمؤنث، مثل: روى عدد من الرجال الحديث عن عائشة رضي الله عنها، أم لمذكر نحو: اشتهر معاوية بن أبي سفيان بالحلم، أم خالياً منها وكان زائداً على ثلاثة، كزينب وسعاد، أم محرك الوسط، كـ: أَمَلْ - علماً لمؤنث - أم - أَعْجَمِيَاً، كـ: بَلْخَ وَجِمْصَ، وهذا معنى قوله: (خلاف زينب وسقراً وبَلْخَ) أي: فإنها ممنوعة من الصرف حتماً، وأما ساكن الوسط، مثل: هِنْدَ، فيجوز فيه الصرف والمنع، كما ذكر المصنف رحمه الله تبعاً للفصيح المأثور، والمنع من الصرف أولئك لوجود العلامتين: التأنيث والعلمية.

(١) لأن المختوم (بويه) مبني على الكسر؛ لأنه اسم صوت، وأسماء الأصوات من باب «أسماء الأفعال» وهي مبنية، وعللوا بناءه على الكسر لالتقاء الساكنين.

(٢) مقابل الأفصح بناء الجزأين على الفتح في جميع إعرابه، مثل: بناء (خمسة عشر) بشرط أن يكون آخر الجزء الأول صحيحاً، فإن كان معتلاً بقي على سكونه، واقتصر على بناء الجزء الثاني.

(٣) انظر: «معجم البلدان» (٤/٢٩٩).

٣ - مع العجمة، وهي أن تكون الكلمة غير عربية^(١) ولها شرطان:

الأول: أن تكون الكلمة علماً في لغة العجم؛ كإبراهيم وإسماعيل، فلو كان عندهم غير علم، نحو: ديباج، ثم جعلناه علماً وجب صرفه^(٢).

الثاني: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف - كما مثل - فإن كان ثلثياً لم يمنع من الصرف، سواء أكان ساكن الوسط، مثل: نوح ولوط وهود^(٣)، أم كان محرك الوسط، مثل: شتر - علماً على حصن ..

وهذه الثلاثة (التركيب، التأنيث، العجمة) لا تؤثر في المنع من الصرف إلا مع العلمية. وأما الثلاثة الأخرى (الزيادة، والعدل، وزن الفعل) فتكون مع العلمية والوصفية.

(١) تعرف عجمة الاسم بأمور غالبية، وليس مطردة منها:
أ - خروجه عن أبنية العرب، نحو: إسماعيل، فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.
ب - نقل الأئمة.

ج - أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب، مثل: الجيم والصاد؛ ك(صوالجان) وهو المحجن، أو القاف والجيم، نحو: منجنيق، أو في آخره زاي قبلها دال، نحو: مهندز؛ ولهذا أبدلوا الزاي سيناً فقالوا: مهندس. وانظر: «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» للسيوطى (٢٧٠ / ١).

(٢) من النحاة من لا يشترط علميته في لغة الأعاجم، وهذا رأي وجيه، وفيه تيسير دون الإساءة للغتنا؛ لأن الوقوف على علميته مع كثرة اللغات فيه عسر، وقد نسبه في «همم الهوامع» (٣٢ / ١) إلى الجمهور.

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٤٥٠ / ٢) (٤٥٠ / ٤) (٤٥٠ / ١٧٨)؛ «كتاب سيبويه» (٢٣٥ / ٣)، «شرح النووي» على صحيح مسلم (٢٠٩ / ٥)، وجميع أسماء الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ممنوعة من الصرف إلا سبعة جمعت في قوله:
تذكرة شعيباً ثم نوهاً وصالحاً وهوداً ولوطاً ثم شيئاً محمداً

١ - فِيْمَنِعُ الْعِلْمُ مِنِ الصِّرْفِ مَعَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ الزَّائِدَتِينِ، مَثَلًا: عُثْمَانُ، وَرَمَضَانُ، وَعَمَّانُ. إِنْ كَانَتَا أَصْلِيَتِينَ لَمْ يُمْنَعْ مِنِ الصِّرْفِ مَثَلًا: خَانُ^(١)، ضَمَانُ.

٢ - ويُمْنَعُ الْعِلْمُ مِنِ الصِّرْفِ مَعَ الْعَدْلِ، وَهُوَ تَحْوِيلُ الْإِسْمِ مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيِّ^(٢). وَالْوَاقِعُ مِنْهُ فِي الْمَعَارِفِ يَأْتِي عَلَى صُورٍ أَهْمَهَا:
أ - مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فُعَلٍ عِلْمٌ لِمَذْكُورٍ، نَحْوُ: اقْتِدِ بِعُمَرَ فِي
عَدْلِهِ.

ب - مَا كَانَ عَلَمًا لِمَؤْنَثٍ عَلَى وَزْنِ (فَعَالٍ)^(٣) نَحْوُ: ضُرِبَ
الْمَثَلُ بِحَذَامَ فِي سَدَادِ الرَّأْيِ، وَهَذَا عِنْدَ بْنِي تَمِيمٍ، بِشَرْطٍ أَلَا يَكُونُ
مَخْتَوِمًا بِالرَّاءِ كَ(ظَفَار) - بَلْدٌ فِي الْيَمَنِ - وَ(سَفَار) - اسْمٌ بَئْرٌ - إِنْ
خَتَمَ بِهَا فَأَكْثَرُهُمْ يَبْنِيُهُ عَلَى الْكَسْرِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: (وَكَعْمَرٌ عِنْدَ
تَمِيمِ بَابِ حَذَامِ) وَقَدْ تَقْدَمَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ^(٤).

ج - لِفْظُ (أَمْسٍ) - مَرَادُ بِهِ الْيَوْمُ الَّذِي قَبْلَ يَوْمَكَ مُبَاشِرَةً - فَأَكْثَرُ
بْنِي تَمِيمٍ يَمْنَعُهُ مِنِ الصِّرْفِ فِي حَالَةِ الرِّفْعِ، فَيَقُولُ: مَضِيَ أَمْسٌ وَلَمْ
أَسْتَفِدْ شَيْئًا، بِالرِّفْعِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَيَبْنِيُهُ عَلَى الْكَسْرِ فِي حَالَتِي
النَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْنَعُهُ مِنِ الصِّرْفِ مُطْلَقًا، كَمَا تَقْدَمَ فِي أَوَّلِ

(١) دَكَانٌ أَوْ فَنْدَقٌ.

(٢) وَفَائِدَةُ الْعَدْلِ: إِما التَّخْفِيفُ، كَمَا فِي: مَثَنِيٍّ وَأَخْرَى، أَوْ التَّخْفِيفُ مَعَ تَمْحُضِهِ
لِلْعُلْمِيَّةِ فَيَبْتَعِدُ عَنِ الْوَصْفِيَّةِ، كَمَا فِي (عَامِرٌ) الْمَعْدُولُ عَنْ (عَامِرٌ)، ثُمَّ اعْلَمَ أَنَّ
الْعَدْلَ قَدْ يَكُونُ تَقْدِيرِيًّا وَهُوَ أَنْ يَقْدِرُ وَجُودَهُ مَعَ الْعِلْمِ؛ لِثَلَاثَةِ يَكُونُ الْمَنْعُ مِنِ
الصِّرْفِ بِالْعُلْمِيَّةِ وَحْدَهَا، وَقَدْ يَكُونُ تَحْقِيقِيًّا، وَسِيَّاتِيًّا.

(٣) الْحَقُّ أَنْ مَنْعَهُ مِنِ الصِّرْفِ لِلْعُلْمِيَّةِ وَالْتَّأْنِيَّةِ الْمَعْنَوِيَّةِ، وَأَمَّا الْعَدْلُ عَنْ حَادِمَةِ فَلِيُّسِ
بِوَاضِحٍ.

(٤) انْظُرْ: (ص ١٤).

الكتاب، وهذا معنى قوله: (وأمس لمعين..) فهو معطوف على قوله: (حذام)؛ لأنّه معدول عما فيه (أل) وهو الأمس^(١).

وقول المصنف: (وبعضاً لهم لم يشترط فيهما) أي: وبعض بنى تميم لم يشترط ما اشترطه الجمهور منهم في باب (حذام) وفي (أمس) بل ذهب إلى إعرابهما إعراب ما لا ينصرف مطلقاً.

د - لفظ (سَحْرٌ) - إذا أريد به سَحْرٌ يوم بعينه - نحو: جئت يوم الجمعة سَحْرٌ؛ لأنّه معدول عن السحر^(٢)، فإنّ كان مبهماً؛ أي: نكرة صرف لقوله تعالى: «بِجَنِّتِهِمْ بِسَحْرٍ» [القمر: ٣٤].

٣ - ويمنع العلم من الصرف مع وزن الفعل، والمراد به: أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل، وهو مساوا له في وزنه، فالأول كأن تسمى رجلاً بـ(عَلَمَ) فإن هذا الوزن خاص بالفعل، والثاني مثل: أحمد، ويزيد، ونحوهما.

وتمنع الصفة [وهي: ما دل على معنى وذات] من الصرف فيما يأتي:

١ - مع زيادة الألف والنون، إذا كان على وزن (فعلان) بشرطين:

الأول: أن تكون الوصفية أصيلة (أي: غير طارئة)، مثل: عطشان، غضبان، سكران، ونحوهما.

الثاني: عدم قبولها التاء^(٣)، إما لأنّه لا مؤنث لها، لاختصاصها

(١) هذا تعليل متکلف، والحجّة هي السّماع عن العرب.

(٢) هذا تعليل متکلف، والحجّة هي السّماع عن العرب.

(٣) الظاهر أنّ هذا الشرط أغلبي، بدليل أنّ كتب اللغة - كالقاموس - تذكر لكلمة (عطشان) مؤنثاً بالتاء وأخر بغير تاء. انظر: «النحو الوفي» (٤/٢١٧)، «دليل السالك» للمؤلف (٢/١٥٨).

بالذكر، مثل: لحيان ل الكبير اللحية، أو لها مؤنث بغير التاء، مثل: عطشان، فإن مؤنثه: عطشى، تقول: لا تبخل على عطشان ولا عطشى. فإن كانت الصفة ليست أصلية، بل هي عارضة، أو كانت قابلة للتاء فإنه لا أثر لها في المنع.

فالأول نحو: صفوان، بمعنى: قاسٍ، نحو: هذا رجل صفوانٌ قلبه - بالتنوين - فهو منصرف؛ لأن وصفيته عارضة؛ إذ صفوانٌ في الأصل اسم للحجر الأملس، ثم نُقل إلى الوصفية.

والثاني: وهو ما يقبل التاء، مثل: عريان، نحو: كسوت فقيراً عرياناً، بالتنوين؛ لأن مؤنثه عريانة، بالتاء.

٢ - الصفة مع وزن الفعل، بالشرطين السابقين، وهما: ألا تكون وصفيته طارئة، وألا يكون مؤنثه بالتاء، نحو: رُدَّ التحية بأحسن منها.

فإن كانت وصفيته طارئة، نحو: أرنب، في قولنا: مررت برجلٍ أرنبٍ بمعنى ذليل؛ أي: جبان، فإنه منصرف؛ لأن الوصفية طارئة، ف(أرنبٌ) اسم لدابة معروفة، أو كان مؤنثه بالتاء، نحو: أرملٍ، في قولك: عطفت على رجلٍ أرملٍ؛ أي: فقير؛ لأن مؤنثه: أرملة.

٣ - الصفة مع العدل، وذلك إذا صيغت الصفة من الواحد إلى الأربعة، على وزن (فعال ومفعَل) نحو: جاء الضيوف ثناءً ومثنىً، تريدهم جاءوا اثنين اثنين^(١)، فعدلت عن التكرار إلى مثنى، والغالب أن هذه الأعداد المعدلة تكون حالاً أو صفة أو خبراً.

(١) العدل من واحد إلى أربعة يسمى بالعدل التحقيقي؛ لأن هذه الألفاظ وردت عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف بعض المخالفة مع اتحاد المعنى.

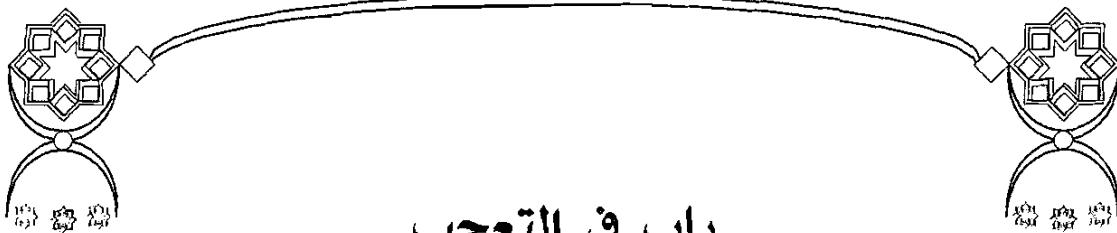
وكذا كلمة (آخر) مؤنث (آخر) بمعنى مغاير، نحو: سجل التاريخ لعائشة أم المؤمنين ولنساء آخر من أمهات المؤمنين أثرهن في حفظ السنة، وكان الأصل أن يقال: آخر بمد الهمزة، وفتح الخاء؛ لأنَّه اسم تفضيل مجرد من (أُل) والإضافة، فيلزم الإفراد والتذكير، ولكن عدلوا عنه، وقالوا: نساء آخر، بضم الهمزة وفتح الخاء بلفظ الجمع، فمنع من الصرف للوصفية والعدل.

خلاصة **والخلاصة** أن الأسماء الممنوعة من الصرف ثلاثة أنواع:

الموضوع ١ - ما يُمنع لعلة واحدة وهو صيغة منتهي الجموع، وما فيه ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة.

٢ - ما يُمنع صرفه للعلمية، معها علامة أخرى، وهي التركيب أو التأنيث أو العجمة.

٣ - ما يُمنع صرفه للعلمية أو الصفة، ومعهما الزيادة أو العدل أو وزن الفعل. والله أعلم.



باب في التعجب

وما يبني منه فعلاً التعجب واسم والتفضيل

قوله: (الْتَّعْجُبُ لِهِ صِيفَتَانِ: مَا أَفْعَلَ زَيْدًا، وَإِعْرَابُهُ: (مَا) مُبْتَدأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ، (وَأَفْعَلَ) فِعْلٌ مَاضٍ، فَاعْلُهُ ضَمِيرٌ مَا، (وَزَيْدًا) مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ مَا. وَأَفْعَلُ بِهِ، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ، وَأَصْلُهُ: أَفْعَلَ؛ أي: صَارَ ذَا كَذَا، كَأَغَدَ الْبَعِيرُ؛ أي: صَارَ ذَا غُدَّة، فَغَيَّرَ الْفَظْ، وَزِيَادَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ؛ لِإِضْلَاحِ الْفَظْ، فَمِنْ ثُمَّ لَزِمَّتْ هُنَّا، بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلِ كَفَى).

التعجب: انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهلُ تعریف سببه، والمراد بالانفعال: تأثر النفس عند الشعور بالأمر المذكور.

وقول النحاة: إن التعجب مستحيل في حقه تعالى؛ لأنَّه لا يخفى عليه شيء، وأنَّه ينبغي صرف التعجب في نصوص القرآن والسنة للمخاطب، هذا فيه نظر، والصواب إثبات التعجب للله تعالى على ما يليق بجلاله، فإنَّ التعجب نوعان:

١ - أن يكون صادراً عن خفاء الأسباب على المتعجب، فيندهش له ويستعظمه ويتعجب منه، وهذا مستحيل على الله تعالى؛ لأنَّ الله لا يخفى عليه شيء.

٢ - أن يكون سببه خروج الشيء عن نظائره، أو عما ينبغي أن يكون عليه مع علم المتعجب، وهذا هو الثابت للله تعالى^(١).

(١) انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٦/١٢٣)، و«أصوات البيان» =

وقد دلت النصوص على ثبوته، قال تعالى: «بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ» [الصفات: ١٢] بضم التاء للفاعل، وهي قراءة حمزة والكسائي، وعلى هذه القراءة فالآية من آيات الصفات، وقال تعالى: «فَيُنَذَّلُ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ» [عبس: ١٧] وقال تعالى: «فَمَا أَصْبَرْتُمْ عَلَى النَّارِ» [البقرة: ١٧٥]، وقال تعالى: «أَسْمَعْتَهُمْ وَأَبْصَرْتَهُمْ» [مريم: ٣٨]، قال ابن أبي عاصم^(١) في كتابه (السنة): (باب في تعجب ربنا من بعض ما يصنع عباده مما يتقرب به إليه)، وذكر حديث: «عَجِبَ رَبُّنَا تِبَارِكَ وَتَعَالَى مِنْ رَجُلَيْنِ: رَجُلٌ قَامَ مِنْ فَرَاشَهُ وَلَحَافِهِ... الْحَدِيثُ». وهو حديث حسن، وحديث: «عَجِبَ رَبُّكَ مِنْ رَاعِيَ الْغَنَمِ فِي رَأْسِ الشَّظِيَّةِ مِنَ الْجَبَلِ يُؤْذَنُ وَيُقْيَمُ الصَّلَاةُ»، وإسناده جيد.

وعلى هذا فتعريف النهاة للتعجب خاص بالنوع الأول المتعلق بالأدميين، كما نص على هذا الزجاج^(٢) وأما اعتبار القاعدة النحوية هي الأصل، تؤول النصوص بما يتمشى معها من اعتبار التعجب مصروفاً للمخاطبين فهذا غير صحيح، والله أعلم.

نوعاً للتعجب

والتعجب نوعان:

- ١ - نوع لا ضابط له، وإنما يعرف بالقرينة، نحو قوله تعالى: «كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ» [البقرة: ٢٨] وقوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجِسُ» متفق عليه، وقولهم: اللَّهُ دُرُّهُ فَارِسٌ.
- ٢ - نوع قياسي، وله صيغتان وضعتا لإنشائه، وهما: ما أَفْعَلْهُ وَأَفْعِلْ بِهِ.

التعجب **الإعراب صيغة** **ال الأولى**: نحو: ما أَوْسَعَ الْحَدِيقَةَ! فـ(ما) تعجبية، اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وهي نكرة تامة، ومعنى نكرة: أنها

= للشنقيطي (٦/٦٨٠)، و«شرح لمحة الاعتقاد» لابن عثيمين (ص ٣٤، ٣٥).

(١) «السنة» لابن أبي عاصم (١/٢٤٩). (٢) «معاني القرآن» (٤/٢٩٩).

بمعنى (شيء) أي شيء، ومعنى (تامة)؛ أي: إنها لا تحتاج إلا للخبر، فلا تحتاج لنعت أو غيره من القيود، وسough الابتداء بها تضمنها معنى التعجب، فصارت بمعنى: (شيء عظيم). و(أوسع): فعل ماض مبني على الفتح، بدليل لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، نحو: ما أفقني إلى عفو الله، وهو غير متصرف بسبب استعماله في التعجب، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) يعود على (ما)، و(الحديقة) مفعول به منصوب، والجملة خبر المبتدأ (ما).

والثانية: نحو: أَقْبَحَ بالبخل! وهي بمعنى: ما أَقْبَحَه: فمدلول الصيغتين من حيث التعجب واحد، ف(أَقْبَحَ) فعل ماض جاء على صورة الأمر، مبني على فتح مقدر؛ لمجيئه على هذه الصورة، وأصله: (أَفْعَلَ) بصيغة الماضي، وهمزته للصيرونة؛ أي: أَقْبَحَ البخل، بمعنى: صار ذا قبح، كقولهم: أَبْقَلْتُ الأرض؛ أي: صارت ذات بقل، وهو النبات، وأثمرت الشجرة؛ أي: صارت ذات ثمرة، وأَغَدَ البعير؛ أي: صار ذا غَدَّة^(١)، فَغَيْرُ اللفظ من صورة الماضي إلى الأمر لقصد التعجب، فَقَبْحُ إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل، فـ(الباء) زائدة، وـ(البخل) فاعل مرفوع بضممة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والباء هنا لازمة لا يجوز حذفها، بشرط أن يكون المجرور بها اسمًا صريحاً، فإن كان مصدرًا مؤولًا من (أن) أو (أنَّ) وصلتهما جاز حذفها، كقول القائل:

وقال نبئ المسلمين تقدّموا وأحبب إلينا أن تكون المقدّما^(٢)

(١) الغَدَّة: بضم الغين وتشديد الدال مفتوحة، طاعون يصيب الإبل فتنشأ عنه ثآليل.

(٢) في البيت دليل على جواز الفصل بين فعل التعجب وفاعله، وهو المصدر المؤول بالجار والمجرور، وهو معمول لفعل التعجب.

أي: وأحب إلينا بكونك المقدم.

وهذا بخلاف الباء في فاعل (كفى) فإنه يجوز تركها، فمثلاً ذكرها قوله تعالى: ﴿وَكُفَنَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] فـ(الباء) حرف جر زائد إعراباً مؤكّد معنى، ولفظ (الله) فاعل مرفوع بضمّة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وـ(شهيداً) تمييز منصوب، وقد مضى ذلك في أول باب «الفاعل»^(١).

ومثال تركها أن تقول: كفى الإيمانُ زاجراً عن المعاصي.

وهذا الإعراب والتخرير الذي ذكر المصنف رحمه الله في هذه الصيغة هو المشهور، وذهب جماعة من النحاة إلى الإعراب الآتي: أقبح: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنت، يعود على مصدر الفعل المذكور، وهو (القبح)، (بالبخل) جار ومحرر متعلقان بالفعل، ويكون المعنى الملحوظ: يا قبح أقبح بالبخل؛ أي: لازمه ولا تفارقه، وهذا الإعراب أيسر من الأول، فالأخذ به حسن، ولا سيماء للمبتدئين.

قوله: (وَإِنَّمَا يُبْنِي فِعْلًا التَّعْجِبُ وَاسْمُ الْتَّفْضِيلِ مِنْ فِعْلٍ
 ثُلَاثَيْ مُثْبِتٍ، مُتَفَاقِتٍ، تَامٌ، مَبْنَىٰ لِلفَاعِلِ، لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ أَفْعَلَ).
 ذكر المصنف شروط ما يبني منه فعلاً التعجب، وذلك بأن
 يتعجب منه مباشرةً، ولما شارك اسم التفضيل فعلي التعجب في هذه
 الشروط ضمه المصنف إليهما؛ لقصد الاختصار، مع أن اسم التفضيل
 قد تقدم، وهذه الشروط:

١ - أن يكون فعلاً، فلا يبنيان من غير فعل، فلا يقال: ما أَجْلَفَهُ!
من الجلف (وهو الرجل الغليظ الجاف) ولا ما أحمره! من الحمار.

^{١١} انظر: (ص ١٦٧).

٢ - أن يكون ثلاثياً، فلا يبنيان مما زاد على ثلاثة، مثل:
دحرج، وانطلق، واستخرج.

٣ - أن يكون مثبتاً، فلا يصاغان من فعل منفي، سواء أكان النفي ملازماً له، نحو: ما عاج^(١) الدواء؛ أي: ما نفع، أم كان غير ملازم، نحو: ما حضر الغائب.

٤ - أن يكون معناه قابلاً للتفاوت؛ أي: التفاضل والزيادة؛ ليتحقق معنى التعجب، فلا يصاغان مما لا تفاوت فيه، نحو: فني ومات^(٢).

٥ - أن يكون الفعل تماماً (أي: ليس ناقصاً)، فلا يبنيان من (كان) و(كاد) وأخواتهما.

٦ - أن يكون مبنياً للفاعل (أي: للمعلوم) فلا يصاغان من فعل مبني للمجهول، مثل: عُرف، عُلِم؛ خوف الالتباس بالمبني للفاعل، فإن أُمن اللبس بأن كان الفعل ملازماً للبناء للمجهول جاز ذلك، وقد سُمع من كلامهم: ما أشغله، وما أعناه بحاجتك، فيصح: ما أزهى الطاووس، وما أهزل المريض، من شُغل وعُنْيٍ ورُهْيٍ^(٣) وهُزل.

٧ - ألا يكون اسم فاعله على أفعال، وموضع ذلك ما دل على عيب أو لون أو حلية أو شيء فطري، نحو: عَرَج، فهو أعرج، وَخَضِرَ فهو أخضر، وَحَورَ فهو أحمر^(٤)، فلا يتعجب من ذلك.

(١) مضارعه يعيّج، أما عاج يعوج فمعناه: مال يمبل. وهذا يأتي في النفي والإثبات.

(٢) إلا إن أريد وصف زائد عليه، فيقال في نحو: مات عصام: ما أفحج موته، وأفحج بموته.

(٣) حكى ابن دريد فيما نقله في «اللسان» (٤/٣٦١): زها يزهو؛ أي: تكبر، وعليه فلا شذوذ؛ لأنـه من المبني للفاعل.

(٤) الحور: شدة سواد العين وشدة بياضها.

والصحيح ما قاله بعض الكوفيين من صحة مجيء التعجب مما يدل على الألوان والعيوب، لورود السماع عن العرب في باب أفعال التفضيل، من قولهم: أسود من حلق الغراب، وأبيض من اللبن، والحكم على ذلك بالشذوذ والمنع من القياس عليه غير مقبول.

٨ - وباقي شرط ثامن لم يذكره ابن هشام، وهو: ألا يكون الفعل جامداً، مثل: نعم وبئس وعسى ونحوها.

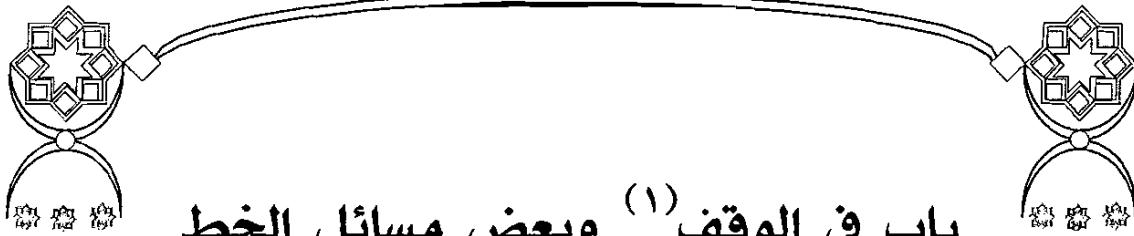
فإن كان الفعل غير ثلاثي أو ناقصاً أو كان الوصف منه على أ فعل فإننا نتوصل إلى التعجب منه أو التفضيل بواسطة (ما أشد أو أشد) ونحوهما في التعجب، وب(أشد) ونحوها في التفضيل، ونأتي بعد ذلك بمصدر ذلك الفعل صريحاً أو مؤولاً، ويكون منصوباً على المفعولية بعد (أشد) ونحوه، ومحروراً بعد (أشد) ونحوه، وأما بعد أ فعل التفضيل فهو منصوب على التمييز، نحو: ما أشد انطلاق خالد، وأشد بانطلاقه، ما أصعب أن يكون الدواء مُرّاً، ما أشد خضرة الزرع، ف(ما) مبتدأ، و(أشد) فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر يعود على (ما) كما تقدم (انطلاق) مفعول به منصوب، و(خالد) مضاف إليه، والجملة خبر المبتدأ، و(انطلاق) مصدر صريح، و(أن يكون) مصدر مؤول، و(أشد) فعل ماض جاء على صورة الأمر، أو فعل أمر (بانطلاقه) الباء حرف جر زائد و(انطلاق) فاعل، أو الفاعل ضمير مستتر، على ما تقدم في إعراب الصيغة.

وتقول في التفضيل: خالد أكثر إعانته من أخيه، ف(خالد) مبتدأ و(أكثر) خبر، و(إعانته) تميز، (من أخيه) متعلق باسم التفضيل.

وإن كان الفعل مبنياً للمجهول، أو منفياً فنتوصل إلى التعجب منه بالواسطة المذكورة، ونأتي بمصدر الفعل مؤولاً، نحو: ما أحسن

أن يُبَذل المال في الخير، ما أَضْرَأَّ لَا يصدق البائع، فـ(أن يُبَذل) في تأويل مصدر مفعول (أحسن)، والتقدير: ما أَحْسَنَ بذلَ المال، وـ(الا يصدق) في تأويل مصدر منفي بـ(لا)، والتقدير: ما أَضْرَأَ عدمَ صدقِ البائع.

ولا يتعجب من الفعل الجامد، ولا من الذي لا يتفاوت معناه مطلقاً لا بواسطة ولا مباشرة؛ لأن الجامد لا مصدر له فَيُنْصَبَ أو يُجَرَّ، والذي لا يتفاوت معناه ليس قابلاً للتفاضل، فلا يتحقق معنى التعجب.



باب في الوقف^(١) وبعض مسائل الخط

قوله: (الْوَقْفُ فِي الْأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ رَحْمَةٍ بِالْهَاءِ، وَعَلَى نَحْوِ مُسْلِمَاتٍ بِالْتَّاءِ).

تعريف الوقف: قطع النطق عند آخر الكلمة، ويتعلق به الأحكام الآتية:

١ - إذا وقف على كلمة متihية بباء التأنيث التي قبلها متحرك على ما آخره قلب التاء هاء، في أفصح اللغتين، نحو: ما أشبه الليلة بالبارحة، ويجوز إيقاؤها - كما سيذكر المصنف - وكذا إن كان ما قبل التاء ساكناً معتلاً، نحو: قد قامت الصلاه، فإن كان ما قبل التاء ساكناً صحيحاً كأنه وبنـت، وقف عليها بباء من غير إبدال.

وأما إذا كان جمعاً بالألف والتاء فالأصح الوقف بباء، نحو: رَبُّ أَكْلَهُ مَنْعَتْ أَكْلَاتْ، وببعضهم يقف بالهاء^(٢) - كما سيأتي - فقد سمع من كلامهم: كيف الإخوة والأخوات؟

قوله: (وَعَلَى نَحْوِ قَاضٍ رَفِعاً وَجَرِأً بِالْحَذْفِ، وَنَحْوِ القاضي فِيهِمَا بِالإِثْبَاتِ، وَقَدْ يُعَكِّسُ فِيهِمْ، وَلَيْسَ فِي نَصْبٍ قَاضٍ وَالقاضي إِلَّا التَّاءُ).

٢ - إذا وقف على الاسم المنقوص، وهو: ما آخره ياء مكسورة على المنقوص

(١) والمراد به هنا: الوقف الاختياري، وهو الوقف المقصود لذاته، فإن لم يقصد أصلاً، بل عرض للقارئ بسبب ضيق النفس ونحوه فاضطراري، وإن قصد به اختبار حال الطالب هل يحسن الوقف فهو اختياري.

(٢) وهم عرب طيء، كما في «الأشموني» (٤/٢١٤)، و«المطالع النصرية» (ص ١٤٥).

ما قبلها، فإنما أن يكون معرفة، وهو: المحل بـ(أـلـ)، أو نكرة، وهو: المنون، فإن كان منوناً فالألفصح الوقف عليه رفعاً وجراً بحذف الياء، نحو: جاء داعٌ، سلمت على داعٍ.

ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء فتقول: جاء داعي، وسلمت على داعي، وقد قرأ ابن كثير - من السبعة - في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِ﴾ [الرعد: ٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِ﴾ [الرعد: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ أَنَّ اللَّهَ مِنْ وَاقِ﴾ [الرعد: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقِ﴾ [النحل: ٩٦] قرأ ابن كثير بياء في الوقف في الألفاظ الأربع حيث وقعت، وقرأ الباقون بالحذف^(١).

وإن كان غير منون فالألفصح الوقف عليه رفعاً وجراً بالإثبات نحو: شُرُّ القلوب القلب القاسي، تدور الدوائر على الباقي، ويجوز الوقف عليه بحذفها، ومنه قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالُ﴾ [الرعد: ٩] وقوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ الْثَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] فقد قرأ الجمهور بالحذف، وقرأ ابن كثير بإثبات الياء^(٢).

فإن كان المنقوص منصوباً ثبتت ياؤه مطلقاً محل بـ(أـلـ)، أو منوناً، فإن كان منوناً أبدل من تنوينه ألف، نحو: كفى برسول الله ﷺ إماماً وهادياً، قال تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيَ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، وإن كان غير منون وقف على الياء، نحو: اشمل بمعروفك الداني والقاصي. قال تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الْتَّرَاقَ﴾ [القيمة: ٢٦].

وقول المصنف: (وقد يعكس فيهن) الضمير في قوله: (فيهن) راجع إلى قلب تاء (رحمـة) هـاء، وإثبات تاء (مسلمـات) وحذف ياء

(١) انظر: «الكشف» لمكي (٢١/٢).

(٢) انظر: «الكشف» لمكي (٢٤/٢، ٢٤٦).

(قاض) وإثبات ياء (القاضي) فيوقف على (رحمة) بالباء بدل الهماء، وعلى (مسلمات) بالهاء بدل التاء، وعلى (قاض) بالياء بدلًا من حذفها، وعلى (القاضي) بالحذف، وقد ذكرت ذلك كله^(١).

قوله: (وَيُوقَفُ عَلَىٰ إِذَا) وَنَحْوِهِ (لَشَفَاعًا) [العلق: ١٥] وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا) بِالْأَلِفِ كَمَا يُكَتَّبُنَ).

٣ - يجب في الوقف قلب النون الساكنة ألفاً في ثلاثة مسائل:
الأولى: (إذن) الجوابية، وهي حرف جواب وجاء في نحو: أزورك غداً إن شاء الله، فتقول: أكرمك إذا، وأصلها (إذن) فتبديل عند الوقف ألفاً، كما يفعل بالمنون المنصوب - الذي سيأتي ذكره - وهذا على ما ذكر ابن هشام، وهو مذهب بصري، والkoviyon يكتبونها بالنون مطلقاً، سواء كانت ناصبة أم لا، لفرق بينها وبين (إذا) الظرفية والفتحائية، والقول الثالث للفراء، وهو: أن الناصبة تكتب بالنون، والملغاة بالألف، وهذا في غير ما ورد في القرآن؛ لأن ما ورد فيه فهو سنة متبعة في رسمه مقصورة عليه^(٢).

الثانية: نون التوكيد الخفيفة الواقعه بعد الفتحة، نحو: اخذـنـ

٣- قلب
النون الساكنة
الفائنة
الوقف

(١) اعلم أن هناك فرقاً بين تاء التأنيث وهاء التأنيث، وخلاصته كما يلي:

- ١ - أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء، وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء.
- ٢ - أن تاء التأنيث تكتب مبسوطة، وهاء التأنيث تكتب مربوطة.
- ٣ - أن تاء التأنيث لا تمنع من الصرف، وهاء التأنيث تمنع من الصرف.
- ٤ - أن تاء التأنيث تكون في الأسماء والأفعال، نحو: بنت خرجت، وهاء التأنيث لا تكون إلا في الأسماء، مثل: فاطمة.
- ٥ - أن هاء التأنيث يفتح ما قبلها دائماً لفظاً، نحو: حفصة وطلحة، أو تقديرأ، نحو: فتاة وقضاة: بخلاف: تاء التأنيث، فقد يكون ما قبلها ساكناً، نحو: بنت وأخت، وقد يكون متحركاً، نحو: قالت ونعمت. راجع: «المطالع النصرية» (ص ١٤١).

(٢) انظر: «المطالع النصرية» (ص ١٣٥، ١٣٦).

صحبة الفاسق، فتقول في الوقف: احذرا، ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَنْفَعُ﴾، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنَّ وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٢٢] وقف جميع القراء عليها بالألف^(١).

الثالثة: تنوين الاسم المنصوب، نحو: رأيت خالدا، وعلى هذا جمهور العرب إلا ربعة، فإنهم وقفوا بالحذف: رأيت خالد.

وقوله: (كما يكتب) أي: إن الوقف في هذه المسائل الثلاث يكون بالألف كما يكتب بها؛ لأن الأصل في كتابة الكلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها.

قوله: (وَتُكَتَبُ الْأَلِفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ، كَقَالُوا، دُونَ الْأَصْلِيَّةِ، كَرَيْدَ يَدْعُو، وَتُرْسَمُ الْأَلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الْثَلَاثَةَ، كَاسْتَدْعَى وَالْمُضْطَفَى، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الْيَاءُ، كَرَمَى وَالْفَتَى، وَأَلْفًا فِي غَيْرِهِ، كَعَفَا وَالْغَصَا، وَيَنْكِشِفُ أَمْرُ الْأَلِفِ الْفِعْلِ بِالثَّاءِ، كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ، وَالْأَسْمِ بِالْتَّثِنِيَّةِ كَفَصَوْيَنِ وَفَتَيَّيْنِ).

ذكر المصنف رحمه الله مسائلتين من مسائل الكتابة:

الأولى: أنهم فرقوا بين الواو في قولك: (زيد يدعوه) وبينها في قولك: (الطلاب لم يحضروا) فزادوا ألفاً بعد الواو الجماعة، وجردوا الأصلية من الألف، قصداً للتفرقة بينهما، وعلى هذا فتزداد الألف بعد الواو بشرط كونها ضميراً في فعل ماض، نحو: كتبوا، أو أمر، نحو: اكتبوا، أو مضارعاً ممحذوف النون، نحو: لم يكتبوا، فخرج بذلك:

(١) لا بد من قرينة تدل على أن الألف في المثال المذكور أصلها نون التوكيد الخفيفة، ولذا قال الفاكهي في «شرح القطر» (٢٧٨/٢): (محل كتابة النون الخفيفة بالألف، عند عدم اللبس، أما إن حصل لبس، نحو: لا تضررين زيداً، واضربن عمراً، فتكتب بالنون على الأصح؛ لثلا يتلبس أمر الواحد أو نهيه بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط).

الواو التي من بنية الفعل، نحو: ندعو الشباب إلى الاستقامة^(١)، والواو التي هي علامة الرفع في جمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة نحو: متقدمو العلماء هم أولو الفضل وذوو السبق، وخرج - أيضاً - الواو التي لإشباع ضمة الميم، وتسمى (واو الصلة)، كما في قول أحمد شوقي:

إلام الخلفُ بينكمُو إلاماً وهذي الضجة الكبرى علاماً
وفيما يكيدُ بعضكمُو لبعض وتبدون العداوة والخصاماً

والثانية: في كيفية رسم الألف المتطرفة، فإن كانت رابعة فصاعداً رسمت ياء، نحو: استدعى، المصطفى، إلا إن كان قبلها ياء فترسم ألفاً مثل: دنيا، محيَا، أحيَا، كراهة اجتماع ياءين في الخط، إلا (يحيى) علماً، فيرسم ياء، فرقاً بين كونه علماً وكونه فعلاً؛ لأنه إذا كان فعلاً يكتب بالألف، نحو: وسميته يحيى ليحيا.

وإن كانت ثالثة نظر إلى أصلها، فإن كان أصلها ياء رسمت ياء، نحو: رحى، الفتى، وإن كان أصلها واواً رسمت ألفاً، نحو: دعا، العصا.

وطريقة الكشف عن الأصل أن الفعل يوصل ببناء المتكلم أو المخاطب بما ظهر فهو أصله، ألا ترى أنك تقول في رمي: رمي، وفي: دعا: دعوت. والاسم يثنى، بما ظهر فيه فهو أصله، ألا ترى أنك تقول: في الفتى والعصا: الفتيان والعصوان. والله أعلم.

(١) من المتقدمين من يكتب الألف بعد واو الفعل. انظر: «شرح النموي على صحيح مسلم» عند الحديث رقم (١٥٣٤)، وانظر: «المطالع النصرية» (ص ١٥٢).

فصل

في الكلام على مواضع همزة الوصل

قوله: ((فَصُلْ)) هَمْزَةُ اسْمٍ بِكَسْرٍ وَضِمٍ وَاسْتٍ وَابْنٍ وَابْنِمٍ وَابْنَةٍ وَامْرَئٍ وَامْرَأٍ، وَتَثْنِيَتِهِنَّ، وَاثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ وَالْغَلامِ وَائِمْمَنِ اللَّهِ فِي الْقَسْمِ بِفَتْحِهِمَا أَوْ بِكَسْرٍ فِي اِيمَنٍ: هَمْزَةٌ وَصُلٌ؛ أَيْ: تَثْبُتُ ابْتِدَاءً، وَتُحَذَّفُ وَصَلًا، وَكَذَا هَمْزَةُ الْمَاضِي الْمُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ، كَاسْتَخْرَجَ، وَأَمْرِهِ وَمَصْدِرِهِ، وَأَمْرِ الْثَّلَاثِيِّ، كَاقْتُلُ وَاغْزُ وَاغْزِي بِضَمِّهِنَّ، وَاضْرِبْ وَامْشُوا وَادْهَبْ بِكَسْرٍ كَالْبَوَاقِي).

هذا الفصل معقود لبيان مواضع همزة الوصل وحركتها، وهيتعريف همزة همزة سابقة في أول الكلمة، تثبت في الابتداء، وتحذف في حال الوصل، بمعنى أنه ينطق بها عندما تكون في أول الكلمة، ولا ينطق بها عندما توصل الكلمة بغيرها.

وأما كتابتها فتكتب مطلقاً، نُطِقَ بها أم لم ينطق بها، إلا في مواضع معينة^(١)، وهذا معنى قوله: (ثبتت ابتداءً وتحذف وصلاً) وتكتب ألفاً مجردة من الهمزة^(٢)، وسميت بهمزة الوصل؛ لأنها يؤتى بها في أول الكلمة؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن؛ لأن العرب لا تبدأ بساكن، ولا تقف على متحرك.

وقول المصنف رَحْمَةُ اللَّهِ (همزةُ اسْمٍ) مبتدأ، خبره قوله: (همزةٌ وَصُلٌ)، وأما مواضعها:

(١) وهي مواضع حذف همزة الوصل، راجع لها: «المطالع النصرية» (ص ١٦٧) وما بعدها.

(٢) إلا إذا كانت (أول) علمًا على أداة التعريف، ولم تتصل بالاسم فإن الهمزة تكتب. «المراجع في الإملاء» (ص ١٣١).

- مواقع همزة أ - فتوجد ساماً في عشرة أسماء، وهي:
 الوصل ١ - اسم.
 السماعة ٢ - است بمعنى الدبر.
 ٣ - ابن.
 ٤ - ابني. وهو بمعنى (ابن) والميم فيه زائدة للتأكيد والبالغة.
 ٥ - ابنة.
 ٦ - أمرؤ.
 ٧ - امرأة.

وكذا تثنية هذه الأسماء السبعة فهمزتها همزة وصل، بخلاف
 جمعهن، فإن همزاته همزات قطع، مثل: الأسماء، الأبناء.

- ٨ - اثنان.
 ٩ - اثنتان.
 ١٠ - ايمُن الله، ولا يستعمل إلا في القسم، وهو اسم مفرد مشتق من
 اليمِن بمعنى البركة، فإذا قال المقسم: ايمُن الله لأفعلن الخير،
 فكأنه قال: بركة الله قسمي لأفعلن، وهو مرفوع بالابداء، وخبره
 محدود، ويقال فيه: ايمُ الله، نحو: ايمُ الله لأبذلَن النصيحة.
 ب - وسمعت في حرف واحد هو (أـ) نحو: الغلام.

- مواقع ج - لهمزة الوصل مواقع قياسية، هي:
 الهمزة ١ - الأمر من الماضي الثلاثي، نحو: اكتب، اشرب.
 القياسية ٢ - ماضي الفعل الخماسي، نحو: انطلق، وأمره، نحو: انطلق،
 ومصدره، نحو: انطلاق.
 ٣ - ماضي الفعل السادس، نحو: استخرج، وأمره، نحو: استخرج،
 ومصدره، نحو: استخراج.

ويبقى الفعل الرباعي فإنه همزه همزة قطع، نحو: أعلن، وكذا أمره، نحو: أعلن، ومصدره، نحو: إعلان، وهذا يفهم من قوله: (المتجاوز أربعة).

حركة همزة
الوصل

وأما حركتها:

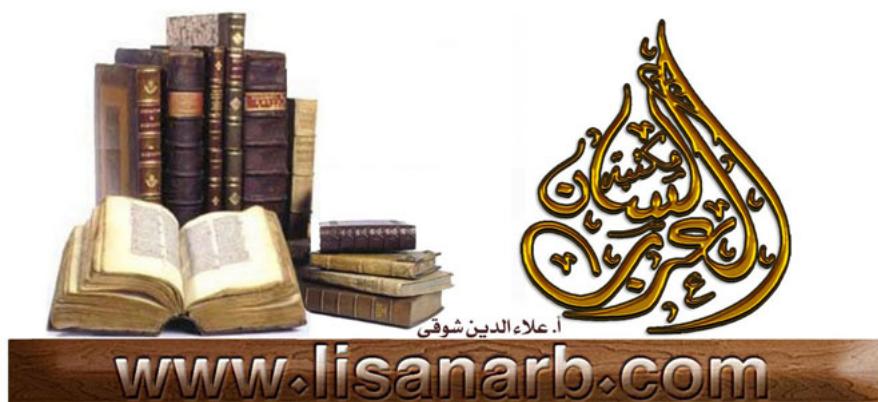
- ١ - فوجوب الفتح في همزة (أل) لكثر الاستعمال.
- ٢ - رجحان الفتح على الكسر في (ايمن) وهو معنى قوله: (بفتحهما) فالضمير عائد إلى (الغلام وايمان) لكنه واجب في الأول، جائز في الثاني برجحان، كما دل عليه قوله: (أو يكسر في ايمن).
- ٣ - رجحان الكسر على الضم في (اسم) فالضم فيها قليل جداً.
- ٤ - وجوب الكسر في كل فعل كسر ثالثه، نحو: اضرب، اجلس.
- ٥ - وجوب الضم في كل فعل مضموم ثالثه ضمًاً أصلياً، ويدخل في ذلك المبني للمجهول، نحو: أُنْطَلِقْ وَأُسْتَخْرِجْ، وأمر الثلاثي المضموم العين ضمًاً متصلًاً، نحو: أُكْتَبْ، أُدْرَسْ، أُغْزَى، فإن كانت العين مكسورة، نحو: اضرب، أو كان الضم غير متصل كُسِّرت الهمزة، نحو: امْشُوا واقْضُوا؛ لأن أصلهما: (امْشِيُوا، اقْضِيُوا) استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضمت العين - وهي الشين والضاد - لمناسبة الواو.

كما يدخل في ذلك ما كانت عينه مضمومة ولو تقديرًا، نحو: أُغْزِيْ يا هند، وأصله: اغْزُوْيِيْ، بالضم، بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة، نحو يا محمد اغْزُّ، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها، ثم حذفت الواو للساكنين، وبعضهم جوز كسر الهمزة نظرًاً للحالة الراهنة، وهي أن ثالثه مكسور، ليكون مثل: اضرب.

وعلى هذا فهم يراعون في حركة همزة الوصل مجازة الحرف الثالث وهو عين الكلمة، فضموها في: أَكْتُب، وكسروها في: إِصْرِب، وكان مقتضى ذلك أن يفتحوها في: إِذْهَب، لكنهم تركوا المراعاة وأوجبوا الكسر؛ لئلا يلتبس بالمضارع المسبوق بالهمزة حالة الوقف.

وما عدا ذلك فتكسر همزته مراعاة للأصل فيها، فيدخل في قول ابن هشام (البلواني) الأسماء التسعة التي تقدم ذكرها، وهي: است واثنتان وما بينهما، فكلها بكسر الهمزة، وكذا الفعل الماضي الخماسي والسداسي ومصدرهما والأمر منهما إلا الفعل المبني للمجهول، كما تقدم.

هذا ما تمت كتابته على هذه المقدمة المفيدة إن شاء الله، والله أعلم، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وعلی آلہ وصحبہ أجمعین.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة الطبعة الجديدة
٧	المقدمة
١١	الكلمة وأقسامها
١١	تعريف الكلمة
١١	أقسام الكلمة
١٢	علامات الاسم
١٣	أقسام الاسم من حيث الإعراب والبناء
١٤	الاسم المبني على الكسر
١٦	الاسم المبني على الفتح
١٦	الاسم المبني على الضم
١٧	الاسم المبني على السكون
١٨	الفعل، أقسامه، علاماته، إعرابه
١٨	أقسام الفعل
١٨	علامة الفعل الماضي
١٩	بناء الفعل الماضي
٢٠	ما اختلف في فعليته
٢١	علامة فعل الأمر
٢٢	بناء فعل الأمر
٢٣	ما اختلف في كونه فعل أمر
٢٤	علامة الفعل المضارع
٢٥	حركة أول الفعل المضارع
٢٦	حركة آخر الفعل المضارع
٣٢	الحرف وما يتعلق به
٣٢	علامة الحرف

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٢	ما اختلف في حرفته
٣٤	حكم الحرف
٣٥	تعريف الكلام
٣٦	أقل ما يتالف منه الكلام
٣٧	أنواع الإعراب وعلاماته
٣٩	الإعراب بالعلامات الفرعية
٤٠	الأسماء الستة - إعرابها
٤٠	شروط الأسماء الستة
٤٣	الأفضل في المهن
٤٣	المثنى وجمع المذكر السالم
٤٣	تعريف المثنى
٤٤	حكم المثنى
٤٥	تعريف جمع المذكر السالم
٤٥	حكم جمع المذكر السالم
٤٥	ما يلحق بالمثنى
٤٧	شروط ما يجمع جمع المذكر السالم
٤٨	الملحق بجمع المذكر السالم
٤٩	ما جمع بـألف وباء
٥١	تعريف جمع المؤنث السالم
٥٣	ما يلحق بجمع المؤنث السالم
٥٤	ما لا ينصرف
٥٥	الأمثلة الخمسة
٥٥	بيان الأمثلة الخمسة
٥٦	إعراب الأمثلة الخمسة
٥٧	الفعل المضارع والمعتل
٥٧	بيان الفعل المعتل
٥٧	حكم الفعل المعتل الإعرابي
٥٩	الإعراب التقديرية
٥٩	أنواع الإعراب

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٥٩	مواضع الإعراب التقديرية
٦٢	إعراب الفعل المضارع
٦٢	رفع الفعل المضارع
٦٢	نصب الفعل المضارع
٦٢	نواصب المضارع
٦٢	(لن)
٦٣	(كـي)
٦٤	(إذن)
٦٥	(أن المصدرية)
٦٦	حالات أن
٦٨	حالات أن النافية
٦٨	إظهار أن جوازاً
٧٠	إظهار أن وجوباً
٧١	إضمار أن وجوباً
٧٩	جزم الفعل المضارع
٧٩	ما يجزم فعلاً واحداً
٨٣	أدوات الشرط
٨٣	ما يجزم فعلين
٨٧	اقتران جواب الشرط بالفاء
٩٠	النكرة والمعرفة
٩٠	تقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة
٩٢	أنواع المعرف
٩٢	الضمير
٩٢	تعريف الضمير
٩٢	أقسام الضمير
٩٣	الاستار الواجب
٩٣	الاستار الجائز
٩٤	تقسيم الضمير البارز
٩٥	اتصال الضمير وانفصاله

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٩٧	العلم
٩٧	تقسيم العلم وتعريف كل قسم
٩٨	تقسيم العلم باعتبار وضعه
٩٩	اجتماع الاسم مع اللقب
١٠٠	اسم الإشارة
١٠٠	تعريف اسم الإشارة
١٠٠	ألفاظ الإشارة
١٠٠	مراتب المشار إليه
١٠٢	الاسم الموصول
١٠٣	تعريف الموصول
١٠٣	ألفاظ الموصول المختص
١٠٤	ألفاظ الموصول المشترك
١٠٦	صلة الموصول
١٠٨	حذف العائد
١٠٩	المعرف بـ(أـلـ)
١١٠	الخلاف في حرف التعريف
١١٠	أنواع (أـلـ) المعرفة
١١٢	المضاف لمعرفة
١١٤	باب المبتدأ والخبر
١١٤	أقسام المبتدأ
١١٥	حكم المبتدأ والخبر
١١٥	مسوغات الابتداء بالنكرة
١١٦	وقوع الخبر جملة
١١٧	اشترط الرابط وأنواعه
١٢٠	الإخبار بالزمان عن المعنى والذات
١٢١	ما يسد مَسَدَّ الخبر
١٢٢	تعدد الخبر
١٢٣	تقدِّمُ الخبر
١٢٤	حذف المبتدأ والخبر

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٢٥	وجوب حذف الخبر
١٢٨	باب كان وأخواتها
١٢٨	عمل كان وأخواتها
١٢٨	أنواع النواسخ من حيث العمل
١٢٨	أقسام «كان وأخواتها» من حيث شرط العمل
١٣١	توسيط الخبر في هذا الباب
١٣٢	تقدّم الخبر في هذا الباب
١٣٣	مجيء بعض الأفعال بمعنى صار
١٣٤	استعمال هذه الأفعال تامة
١٣٥	ما تختص به كان
١٣٥	جواز زيادة كان
١٣٦	جواز حذف نونها
١٣٧	جواز حذفها وإبقاء اسمها وخبرها
١٣٧	جواز حذفها مع اسمها
١٣٩	الحروف العاملة عمل (ليس)
١٣٩	الحرف الأول (ما)
١٤٠	الحرف الثاني (لا)
١٤١	الحرف الثالث (لات)
١٤٢	باب إن وأخواتها
١٤٢	معانيها
١٤٣	شروط عملها
١٤٤	تخفيف إن
١٤٤	تخفيف لكن
١٤٥	تخفيف أنَّ
١٤٨	تخفيف كأنَّ
١٤٩	توسيط الخبر في هذا الباب
١٥٠	مواضع كسر همزة إن
١٥٣	لام الابتداء في هذا الباب
١٥٥	باب لا النافية للجنس

الموضوعالصفحة

عمل لا النافیة للجنس ١٥٥	الفرق بينها وبين العاملة عمل ليس ١٥٥
شرط عملها ١٥٦	حالات اسم لا ١٥٦
تكرار لا ١٥٧	نعت اسم لا ١٥٨
باب ظن وأخواتها ١٦٠	عمل ظن وأخواتها ١٦٠
الإلغاء في هذا الباب ١٦١	تعريف الإلغاء ١٦٢
التعليق في هذا الباب ١٦٣	تعريفه ١٦٣
أنواع المعلق ١٦٤	باب الفاعل ١٦٥
تعريف الفاعل ١٦٥	أحكام الفاعل - الرفع ١٦٦
تأخره عن عامله ١٦٧	إفراد فعله في حالة تثنية الفاعل أو جمعه ١٦٧
تأنيث الفعل إذا أُسند لفاعل مؤنث ١٦٨	وجوب تأنيث الفعل ١٦٩
مواضع حذف الفاعل ١٧٠	جواز تأنيث الفعل ١٧٩
اتصال الفاعل بالفعل ١٧٢	تأخير الفاعل بالفعل ١٧٠
تأخير الفاعل جوازاً ١٧٢	تأخير الفاعل وجوباً ١٧٣
وجوب تقديم الفاعل ١٧٤	حكم تقديم المفعول على الفعل ١٧٤
جواز تقديم المفعول على الفعل ١٧٥	وجوب تقديم المفعول على الفعل ١٧٥

الصفحةالموضوع

أنواع فاعل (نعم) و(بئس) ١٧٥	
المخصوص وإعرابه ١٧٦	
باب النائب عن الفاعل ١٧٨	
تعريف نائب الفاعل ١٧٨	
ما يترتب على حذف الفاعل ١٧٩	
ما ينوب عن الفاعل ١٧٩	
تغيير شكل الفعل المستند لنائب الفاعل ١٨١	
باب الاشتغال ١٨٤	
تعريف الاشتغال ١٨٤	
جواز الوجهين في الاسم السابق ١٨٤	
ترجيح نصب الاسم السابق ١٨٤	
وجوب نصب الاسم السابق ١٨٧	
وجوب رفع الاسم السابق ١٨٨	
جواز الوجهين في الاسم السابق ١٨٨	
ما ليس من باب الاشتغال ١٨٩	
باب التنازع ١٩١	
تعريف التنازع ١٩١	
مذاهب النحاة في ترجيح أحد العاملين ١٩١	
إعمال الفعل المهمل في ضمير المنازع فيه ١٩١	
ما ليس من باب التنازع ١٩٣	
باب في ذكر منصوبات الأسماء ١٩٤	
بيان المفاعيل ١٩٤	
تعريف المفعول به ١٩٤	
أحكام المنادي ١٩٤	
تعريف المنادي وأقسامه ١٩٥	
وجوب نصب المنادي ١٩٥	
المنادي المبني ١٩٧	
المنادي المضاف لباء المتكلم ١٩٧	
المنادي المضاف إذا كان كلمة (أب أو أم) ١٩٩	

الصفحةالموضوع

٢٠٣	فصل في أحكام تابع المنادى
٢٠٣	تابع المنادى المبني
٢٠٦	تابع المنادى المعرّب
٢٠٦	إذا تكرر لفظ المنادى
٢٠٨	فصل في ترخيم المنادى
٢٠٨	تعريف الترخيم
٢٠٨	شروط الترخيم
٢٠٨	أحكام الترخيم
٢١٠	ما يحذف للترخيم
٢١٢	فصل في الاستغاثة والندة
٢١٢	تعريف الاستغاثة
٢١٢	أركان الاستغاثة
٢١٣	أسلوب الاستغاثة
٢١٤	تعريف الندة
٢١٤	حرف الندة
٢١٤	حكم المندوب
٢١٦	المفعول المطلق
٢١٦	تعريف المفعول المطلق
٢١٧	حكم المفعول المطلق الإعرابي
٢١٧	أقسام المفعول المطلق
٢١٨	ما ينوب عن المصدر بعد حذفه
٢٢٠	المفعول له
٢٢٠	تعريف المفعول له
٢٢٠	حكم وشروط المفعول له
٢٢٢	أحوال المفعول له
٢٢٣	المفعول فيه
٢٢٣	تعريف المفعول فيه
٢٢٤	أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية
٢٢٥	ما يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٢٦	الظرف المتصرف وغير المتصرف
٢٢٧	المفعول معه
٢٢٧	تعريف المفعول معه
٢٢٨	أحوال الاسم الواقع بعد الواو
٢٣٠	باب الحال
٢٣٠	أقسام الحال
٢٣٠	تعريف الحال
٢٣١	الحال لا تكون إلا نكرة
٢٣٢	حق صاحب الحال أن يكون معرفة أو نكرة بمسوغ
٢٣٤	باب التمييز
٢٣٤	تعريف التمييز
٢٣٥	نوعاً التمييز
٢٣٥	مواضع تميز المفرد
٢٣٥	إعراب تميز العدد
٢٣٦	تميز (كم) الاستفهامية
٢٣٦	تميز (كم) الخبرية
٢٣٦	جواز جر تميز (كم) الاستفهامية
٢٣٧	تميز النسبة
٢٣٧	نوعاً تميز النسبة
٢٣٨	مجيء التمييز والحال للتوكيد
٢٤١	باب المستثنى
٢٤١	تعريف المستثنى
٢٤١	إعراب المستثنى
٢٤٣	تقدم المستثنى على المستثنى منه
٢٤٤	الاستثناء المفرغ
٢٤٥	الاستثناء بـ(غير) وـ(سوى)
٢٤٦	بقية أدوات الاستثناء
٢٤٨	باب مخوضات الأسماء
٢٤٨	أنواع الجر

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٤٨	تقسيم حروف الجر
٢٤٩	معاني (من)
٢٥٠	معاني (إلى)
٢٥٠	معاني (عن)
٢٥٠	معاني (على)
٢٥١	معاني (في)
٢٥١	معاني (اللام)
٢٥١	معاني (الباء)
٢٥٢	الحرف المختص بالاسم الظاهر (رب)
٢٥٢	(مذ ومنذ)
٢٥٢	(الكاف)
٢٥٣	(حتى)
٢٥٣	(واو القسم وتأوه)
٢٥٤	الإضافة
٢٥٤	العامل في المضاف إليه
٢٥٤	الإضافة المعنوية
٢٥٥	الإضافة بمعنى حرف من حروف الجر
٢٥٦	الإضافة اللفظية
٢٥٧	الأحكام المترتبة على الإضافة
٢٥٨	حكم اقتران المضاف بـ(أل)
٢٦٠	باب في ذكر الأسماء العاملة عمل أفعالها
٢٦٠	الأسماء العاملة عمل الفعل
٢٦٠	اسم الفعل - تعريفه
٢٦٠	اسم الفعل - أقسامه
٢٦١	اسم الفعل - أحكامه
٢٦٣	المصدر - تعريفه
٢٦٤	المصدر - عمله
٢٦٤	المصدر - شروط عمله
٢٦٦	المصدر - أقسام العامل عمل فعله

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٦٨	اسم الفاعل - وتعريفه
٢٦٨	اسم الفاعل - صياغته
٢٦٩	عمل اسم الفاعل
٢٧١	أمثلة المبالغة
٢٧٢	تعريفها، صيغتها
٢٧٢	عمل أمثلة المبالغة
٢٧٣	صياغة أمثلة المبالغة
٢٧٣	اسم المفعول
٢٧٤	تعريفه وصياغته
٢٧٤	عمل اسم المفعول
٢٧٥	الصفة المشبهة باسم الفاعل - تعريفها
٢٧٦	الصفة المشبهة باسم الفاعل - صياغتها
٢٧٧	ما تختلف فيه الصفة المشبهة اسم الفاعل
٢٧٧	عمل الصفة المشبهة
٢٧٧	أحكام المعمول
٢٧٨	وجوب إعراب المعمول
٢٧٩	اسم التفضيل - تعريفه
٢٧٩	اسم التفضيل - مم يصاغ؟
٢٨٠	اسم التفضيل - أحواله
٢٨١	اسم التفضيل - عمله
٢٨٤	باب التوابع
٢٨٤	تعريف التوابع
٢٨٤	النعت وتعريفه
٢٨٤	الأشياء التي ينعت بها
٢٨٥	أغراض النعت
٢٨٦	أحكام النعت مع منعوته
٢٨٨	قطع النعت عن منعوته
٢٩٠	التوكيد
٢٩٠	تقسيم التوكيد

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٩٠	التوکید اللفظي وأنواعه
٢٩١	ما ليس من التوكيد ...
٢٩٢	التوکید المعنوي وألفاظه
٢٩٤	تقوية التوكيد ..
٢٩٥	ما يخالف فيه التوكيد النعت
٢٩٥	جواز العطف في النعت دون التوكيد
٢٩٥	حكم توکید النكرة ..
٢٩٧	عطف البيان - تعريفه ..
٢٩٨	مجيء عطف البيان نكرة ..
٢٩٩	جواز إعراب عطف البيان بدلاً إلا ما استثنى
٣٠١	عطف النسق - تعريفه ..
٣٠١	حرف العطف - الواو ..
٣٠٢	حرف العطف - الفاء ..
٣٠٢	حرف العطف - ثم ..
٣٠٣	حرف العطف - حتى ..
٣٠٣	حرف العطف - أو ..
٣٠٤	حرف العطف - أم ..
٣٠٥	بقية الحروف ..
٣٠٦	البدل - تعريفه ..
٣٠٧	أقسام البدل ..
٣١٠	باب في حكم العدد تذكيراً وتأنيثاً
٣١٠	تقسيم ألفاظ العدد ..
٣١١	حكم العدد الذي على وزن فاعل ..
٣١٣	باب في ذكر مواطن الصرف ..
٣١٣	الأصل في الأسماء الصرف ..
٣١٣	ذكر العلامات إجمالاً ..
٣١٤	ما يمنع صرفه لعلامة واحدة ..
٣١٦	ما يمنع صرفه لعلاماتين ..
٣٢٢	خلاصة الموضوع ..

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٣٢٣	باب في التعجب وما يبني منه فعل التعجب
٣٢٣	تعريف التعجب
٣٢٤	نوعاً التعجب
٣٢٤	إعراب صيغة التعجب
٣٢٦	ما يصاغ منه فعلاً التعجب واسم التفضيل
٣٢٨	ما يتوصل به إلى التعجب من فاقد الشروط
٣٣٠	باب في الوقف وبعض مسائل الخط
٣٣٠	تعريف الوقف
٣٣٠	الوقف على ما آخره تاء
٣٣٠	الوقف على المنقوص
٣٣٢	قلب النون الساكنة ألفاً عند الوقف
٣٣٥	فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل
٣٣٥	تعريف همزة الوصل
٣٣٦	مواضع همزة الوصل السمعانية
٣٣٦	مواضع همزة الوصل القياسية
٣٣٧	حركة همزة الوصل
٣٣٩	فهرس الموضوعات